

كتاب الطهارة

تقرير أبحاث

في العصر عباسي
السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني

دام ظل الوارف

ألف

في المطبع الكائن في طهران

الطبعة الأولى





32101 059054237

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.

کتاب الطهارة

تَقْرِیرُ اِنْجَاثِ
فَیْهِ الْعَصْرِ سَمَاحَةُ اَبِیْهِ اِلَهِ الْعُطْفِ
السَّیِّدِ مُحَمَّدٍ رِضَا الْمَوْسَوِی الْکَلْبَا لِکَا بِنِی
دَامَ ظِلُّهُ الْوَارِثُ

مُؤَلِّفُ
مُحَمَّدِ هَادِیِّ الْمُفَدِّسِ النَّجَافِیِّ



(Arab)
BP 184
.4
N342
1987
(Kebur)



داد الفئات الكريمة
للبنابة بطبيعہ ونشر علومہ

ایران - ثم المقدسة صندوق البريد ۲۴

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي رفع درجة العلماء وفضل مدادهم على ماء
 الشهداء والصلاة والسلام على خير خلقه واشرف بيته
 محمد سيد المرسلين وخاتم الانبياء وعلى غرة الشرفاء والآل
 واللعنة الدائمة على اعدائهم اعداء الله وما دامنا الارض
 والسماء ونعبد فان شرف العلم لا يخفى وفضله لا يحصى
 قد ورثه اهل من الانبياء والوايذ لك نيابة خاتم الاوصياء
 ومن ذلك هذا السيل يجد واجتهاد ولذا الفاضل
 حجة الاسلام الشيخ محمد هادي المقدسي النجفي دامت ايام
 افاضاته وحضر اجناسنا العالمة والفقه والاصول
 حضور نفهم وتحقق وتعمق وتدقيق فحفظ ما القينا ه
 من المحاضرات في الحجة العلمية من كتابها الطاهرة وعرض
 علينا ما كتب فلهوة علينا وشرحنا النظر ثانيا فالفينا ه
 حسن الاسلوب جميل التعبير جيد الترويب وقد استجد
 في طبعه فاجزناه داعين له بزيادة التوفيق ودوام التأييد
 فبلد تعالى دره وعليه سبحانه اجره وكثر في العلماء العالمين
 امثالهم وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين والسلام
 عليه وعلى سائر العلماء العالمين وبرحمته الله وبركاته ه



مَنْشُورَاتُ
دَامِرِ الْقُرْآنِ الْكِيِّ



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على جميع نعمه وآلائه والصلاة والسلام على أشرف رسله وخاتم
أنبيائه محمد وآله الذين هم حجج الله على عباده وامانه ستا بقية الله الأعظم
صلوات الله عليه وعلى آبائه. واللعنة على أعدائهم الى يوم لقائه

أما بعد فيقول أقل الناس جِرمًا وأكثرهم جُرمًا المفتاق الى عفو ربه الوفي محمد
هادي المقدس النجفي ابن المرحوم المغفور له الحاج الشيخ على المقدس النجفي الرشتي قدس
هذا ماتلقيناه منا ألقاه استاذنا الأعظم الحجة الآية الحاج السيد محمدرضا الموسوي
الكلبايگاني دام ظلّه الوارف من مباحث الطهارة وكان شروعه فيها — على ما بالبال — في
أواخر سنة ألف وثمانين و ثلاثمائة هجرية في صحن فاطمة بنت موسى بن جعفر
عليها السلام ببلدة قم المحمية ثم انتقل دام ظلّه بعد ذلك الى المسجد الأعظم المجاور للصحن
المطهر وذلك بعد رتجال استاذنا الأكبر الحجة الآية المرحوم المغفور له الحاج السيد حسين
الطباطبائي اليرجودي قدس سره في تلك السنة واتى وان لم استقص جميع أبحاث الاستاذ
دام علاه إلا أنني بذلت غاية جهدي في جمع البحوث الهامة من أبحاث الأستاذ وهذا
الكتاب يحتوي على أبحاث المياه والأسرار والطهارات الثلاث اي الوضوء والغسل والتيمم
وأغسال النساء وأغسال وأحكام الأموات والمطهرات والنجاسات وغير ذلك وسميته
(أبحاث حول الطهارة) والله الموفق للسداد.

المؤلف محمد هادي النجفي

(كتاب الطهارة)

وحيث أنه لا فائدة للتعرض لمعناها صرفنا الكلام عن معناها الى بيان أقسامها و أحكامها المترتبة عليها. وقبل الخوض في ذلك لابد من تقديم البحث عن المياه وأقسامها لتوقف الطهارة على فهم أقسامها وأحكامها.

(المبحث الأول في المياه وأقسامها)

اعلم أن الماء كله طاهر ومطهر من الحدث والخبث في الجملة إجماعاً بل كونه في الجملة مطهراً للحدث والخبث من ضروريات الاسلام. و ماهية الماء ظاهرة عند العرف في أي لغة كان ولكن مفهومه غير ظاهر غاية الظهور بحيث لا تبقى له مصاديق مشبهة أصلاً ولذا ترى العرف يشكون في صدق الماء على الماء المزوج بشيء من السكر أو الملح وكذا الماء الخارج من عين مالحة وأنه هل هو ماء مالح أو هو ماء الملح.

والحاصل أن مفهوم الماء كأغلب المفاهيم له مصاديق مشبهة وليس له مفهوم مبین عرفي بحيث لا يشك العرف في شيء من مصاديقه وحينئذ لابد في كل مورد مشتبّه من الرجوع الى الاصل الجارى في ذلك المورد ففي المثالين المتقدمين يرجع في المثال الاول منها الى أصالة بقاء المائية ليحكم بارتفاع الحدث أو الخبث به وفي الثاني منها يرجع الى أصالة بقاء الحدث أو الخبث اذا استعمل في رفع احدهما لكن أصالة الطهارة جارية في الماء المذكور إن استعمل في رفع الخبث هذا كله في الشبهة المفهومية.

وأما الشبهات المصادقة بأن كان مفهوم الماء مبيّناً عنده ومفهوم الجلاب أيضاً مبيّناً ولكن شك في مورد أنه ماء أو جلاب فإنه تجري فيه أصالة الطهارة اذا لاق النجس ولكن لا يرتفع به الحدث أو الخبث.

أما الدليل على كون الماء مطهراً سمضافاً الى دعوى الاجماع والضرورة أما من الكتاب فأيات منها قوله تعالى: (وَآتَيْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) (١) فَإِنَّ الطهور وإن كان مبالغة في الطاهر إلا أن بعض أهل اللغة قد فسره بالمطهر لغيره ووافقه على ذلك جميع الفقهاء

مع أن بعض الآيات يدلّ عليه.

كقوله تعالى: (إِنَّ لَآ إِلَهَ إِلَّا أَنَا فَاعْبُدْنِي وَأَقِمْ وَصْيِيَّ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (١)

وقوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَاعْبُدُوا) (٢)

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا دَعُوا صِبْيَانَكُمْ فِي الصَّلاةِ وَاسْمِعُوا كَلِمَةَ رَبِّكُمْ لَعَلَّكُمْ أَتَقُونَ) (٣)

وقد ثبت بالضرورة من الدين أنّ لتطهر - أعم من أن يكون من الحدث في حال الاحتياط أو من الخبث في أكثر الموارد - لا يكون إلا بالماء فصم هذه الآيات إلى قوله تعالى (وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا) بعد حرمه من مرسى صيوره وهو ليس بمسحوقه و - فرص - النعمة لا تسعد عليه.

ومنها قوله تعالى: (وَيَسِّرْ لَّكَ يَتْلُو مِن السَّمَاءِ مَاءً يُطَهِّرُكُم بِهِ) (٤) وهذه الآية تصرّح بكون الماء مطهراً فلا يحتاج أن صم شيئاً لها والآيات الأخرى لا ياب تنقأ أشربها منها من قوله تعالى: (وَإِنْ كُنْتُمْ حُبًّا فَاعْبُدُوا) الح. وكذا يستدلّ بكون الماء مطهراً بأخبار كثيرة نذكر بعضها.

في رواية السكوني عن يبعد الله عليه السلام قال: قال رسول الله صلي الله عليه وآله: (السَّاءُ يُطَهِّرُ وَلَا يُطَهِّرُ) (٥).

ومنها مرساة الفقيه عنه عليه السلام قال: كان نواصرا نيل اذ أصاب أحدكم قطرة بول قرضوا لحو مهم بالمقاريص وقد وضع الله عز وجل عليكم بأوسع ممّا من الساء والأرض وجعل لكم الماء طهوراً فانظروا كيف تكونون (٦)

ومنها رواية اسرائر قال: «قوله رسول الله صلي الله عليه وآله المتفق على روايته أنّه خلق ماء طهوراً لا يخبثه شيء» (٧) لا ما غير طعمه أو بونه أو رائحته» (٧) إلى غير ذلك من الأخبار.

(١) سورة البقرة الآية ٢٢٢

(٢) سورة المائدة الآية ٦

(٣) سورة الأنعام الآية ١١

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب مياه حديث ٢

(٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩

رحمه الله بذلك أن المراد بالحري ليس ما هو الظاهر من هذا اللفظ من الاستعداد من الأحجار أنه ينابيع مطلقاً.

ولكن لا شاهد له على ما ذعاه وثمنا السعة في المصباح الكبير - سفيومي - حري لماء من خلاف وقف أي أن قول - ولما الحري هو المتدافع في تخالف فاعتبر في معناه لسيلان والتدافع.

وأجيب عنه بثبوت أنه هل يعتبر فيه بكرة م لا قال علامة واشهيد ثبوت قدس سرهما بالآثار وقد لا أكثر بالثاني وهو لأصيح لعدم الدليل على اشتراط الكرية فيه مع أن إطلاق بعض الأحبار في حاري يدفعه.

ثم إنه لا فرق في صدق الماء الحري بين ما إذا حرج ماء من العين متدفقاً وبشدة وحرج برف وصف ولا بين أن يخرج من العين أو يسيل من الثلج وإن لم تكن له مادة أو يخرج من مسع كبير بحيث يكون به استمرار و متدافعة لصدق اسم الحاري على ذلك كنه عرفاً ولا دليل من الشرع على خلاف ذلك نعم إذا لم تكن به مادة مثل ما د سان كرم من الماء على وجه الأرض بدون وجود المادة وكانت له مادة تكن لا استدانة لها فالظاهر عدم صدق الحاري عليه عرفاً وإن صدق لغة.

ثم أنا قد ذكرنا عدم الفرق في الحري بين كونه أقل من الكرية لاصلاق استعداد من أحبار (١).

ويمكن تأسيس أصل كني لعدم نخس مطلق الماء إذا كانت كراً أو كانت لها مدة إلا ما حرج بالدليل فيكون هذا الأصل هو المرجع عند الشك إذا حصص ملاقة الماء للسحس ويستعد هذا الأصل لكثي من كثير من الأحبار.

من الرواية التي رواها ابن ادريس وذعى الاتفاق على روايتها وحكى عن ابن أبي عقيل أنها متواترة عن سعد الله عن آثانه عن لثني صرت لله عليهم أجمعين أنه قال: «خلق الله الماء ظهوراً لاسحسته شبي إلا ما عتبرلوه أو طعمه أو ريحه» (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩-٢

ومنها موثقة سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «سألت عن لرحس عرّ ماء و فيه دنة ميتة قد أمنت قل: ان كان الريح يعال على الماء فلا تتوضأ ولا تشرب» (١)
 وإن لفظ ماء فيها يريد به الحس لا واحد من مياه العام لأنه في مقام بيان لا الاجام فالرواية الأولى دالة على أن الماء لا يحس إلا إذا تغيرت أوصافه بالحس وللثانية دالة - معهودها - على عدم تحس مطلق المياه د لم تكن ريح الميتة لواقعة فيها عالية على ريحها.

ومنها رواية حرير عن أخيه عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «كلما غلب ماء على ريح أخيفة فتوضأ منه واشرب واد تغير الماء وتغير الطعم فلا تتوضأ ولا تشرب» (٢)
 فإن لفظ الماء أيضاً مطلق شامل لظن المياه.
 ومما رواه أبي بصير عنه عنه اسلام حيث سأله عن ماء ينقي ثوب فيه الدواب.

فقال: «ان تغير الماء فلا تتوضأ منه وان لم يتغير من أبواها فتوضأ منه وكذلك الدم اذا سال في الماء وأشياهم» (٣)

فإن برد الماء البقيع هو الماء الركد وليس فيه انفسد وانكسرية او اخريان او غيرهما فيشمل مطلق المياه لا ما حرج بالدليل. والحاصل أنه يستعاد من هذه الأخبار أصل كلى وقاعدة كلية وهي عدم تحس مطلق المياه إلا ان تغير أحد أوصافه بالحس وخرج من هذه الكلية ماء نقل والدين على خروجهم عن القاعدة لاخبار الكثرة المعبرة وهي صغار.

لأول سريوات الدالة على عدم تعال بكم علاقاة الحس وسوردها في موضعها شاء الله تعالى وفيه دنة معهودها على تعال مادون الكروهل يستعاد منها أنه يفعل بجميع حساسات او يفعل بحساسات في الجملة سيحيي تعصيه.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ٩ - ٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ١ - ٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الحديث ١ - ٨

الثاني الأخبار الكثيرة الواردة في موارد خاصة.

مها صححة عتي بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام في رجل رغب فامتخط
فصار بعض ذلك الدم قطعاً صدرأ فأصاب به هل يصح الوضوء منه فقد: ن لم يكن
سـ (سـ جـ) سـ في سـ فلا بأس وإن كان شيئاً فلا يتوضأ (فلا يتوضأ ح) منه.
قدار ((وسألت عن رجل رغب وهو يتوضأ فمطر فصره في أنفه هل يصلح بوضوء منه
قدار: لا)) (١)

وصدر هذه الرواية يحتمل أن يراد منه عرض العلم لإحاطة باصانة الدم أقر بالاء
اولياء فحكم عليه لسلام بعدم بأس بوضوء من هذا الماء ولا ينتمى حمله على ما إذا كان
ظهر الاء خارجاً عن محل الانتلاء حتى لا يكون العلم الإجمالي متحرراً وحسب لادخل لرواية
فدخول به نعم بلحمة الثابتة أعنى قوله: وإن كان شيئاً يتألف مرتبطة به نحن فيه بل
هو تصريح للمفهوم من الجملة الأولى.

ويحتمل أن يكون المراد من الرواية أن الدم أصاب الاء قطعاً لكن فضل الاء
عليه اسلام بين كون الدم شيئاً يتألف في الماء أو غير يتنفس فحكم بعدم حوار بوضوء على الأول
وحوره على الثاني وهذا التفصيل هو مختار شيخ الطائفة (قده) في الاستبصار على ما حكى
عنه وفي المحكى عن الميسر: ما لا يمكن التحرز عنه مثل رؤس الاروغير فانه معفو عنه لانه
لا يمكن التحرز عنه انتهى.

ولكن يدفع هذا الاحتمال دليل الصححة فانه ترك التفصيل بين كون الدم شيئاً في
ماء وغيره وحكم بعدم حوار الوضوء بوقوع قطرة من الدم في الاء من غير تفصيل.
التهم الآن يقال بأنه المراد من بقطرة لدم اليت ولكن لا ياسبب هذا السؤال من
مثل عتي بن جعفر رضوان الله عليه بعد التفصيل الذي ذكره لامام عليه السلام في
صدر الرواية فلا بد من أن يحمل صدرها على غير ما يريد من دليلها وهو عدم اصابة الدم للماء
وهو الاحتمال الثالث في الرواية وحاصله أن انتشار الدم وصيرورته قطعاً صفراً
صار مسبباً لتغير السائل حيث أنه عدم باصانة الدم للاء وشك في اصابته للماء فسأل عن

(١) جامع الاحاديث الباب ٨ من أبواب المياه الحديث ٤

حكم ذلك وأجاب عليه سلام بأنه لو لم يمش شيئاً في ماء فلا بأس بالصوم منه وهذا كسببه عن الشك في اصابة الدم للماء ولو كان شيئاً من الماء فلا يصوم منه لأنه يعلم باصابته بدم للماء وهذا الاحتمال قريب جداً بخلاف الاحتمالين الآخرين فلا يمتثل حمل برويه عليه لأنه أظهر لاحتمالاته حيث تنص الرواية شاهدته لما نحن فيه من بعدل ماء غسل بملاوة السحس لأنه حكم عليه اسلام فيه بانه اذا كان شيئاً من الماء فلا يصوم منه ولهي عن البوصو لامة من جهة عروض سخامة في ماء لأنه يظهر لا لأجل حصول عدارة فيه وأنه يمكن من البعد.

ومنها صححة ببريطي قال: سألت ابا الحسن عليه سلام عن رجل يدخن يده في الاناء وهي قدرة قال: يكفي الاناء (١).

ومنها صححة من مسكن عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الحب يحس الركوة او الورع هل اصابه فيه ف. ب. كان يده قدسرة فأهرقه (فليهرقه ح. ر) ولو لم يصب قدر فليغتسل منه هذا ما قال به ي. ب. ما نحن عنكم في التبييض من حرج (٢).
ومنها رواية شهاب بن عبد الله عن ابي عبد الله عليه السلام ايضاً عن رجل حب يمشو فيممس يده في لاء قبل أن يغسل يده ف. ب. ما نحن عنكم في التبييض من حرج (٣) قدس بمضمونها على شخص ماء إذا دخل يده في لاء وكان يده يمس ماء لم يمس ماء لم يمس ماء من الأخبار الآتية

ومنها موثقة سماعة عن أبي بصير عن الصادق عليه سلام قال: إذا دخلت يدك في لاء قل أن تعسها فلا بأس لأن يكون أصابها قدر يربو او حبانة وان دخلت يدك في لاء وفيها شيئاً من ذلك فأهرق ذلك ماء (٤).

ومنها موثقة الأخرى عنه عليه سلام قال: إذا أصابت الرجل حبانة فأدخلك يده في الاء فلا بأس ان لم يكن أصاب يده شيئاً من لمى (٥).

ومنها موثقة الثالثة ايضاً قال: سألت عن رجل يمس الطست او الركوة ثم يدخن يده في لاء فقل أن يصرع على كعبه قال: يهريق من الماء ثلاث حصيات وان لم يفعل فلا بأس

(١) (٢) (٣) — جامع الاحاديث الباب ٨ من باب ماء حديد ١ ٢ ٧ ولأنه في سورة الحج الآية ١٨

(٤) (٥) — جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب آراء الحديث ٣-٨-٩

واب كان أصابته حدة فدخل يده في الماء فلا تأس به أن لم يكن أصاب يده شيء من المني واب كان أصاب يده فدخل يده في الماء قبل أن يفرغ على كعبه فليهرق الماء كله (١).

ولكن بعد عرض هذه الروايات بدالة على انفعال ماء القليل علافة الحس أخبار كثيرة دالة على عدم انفعال الماء القليل

مما رويته في مريم الأنصاري قال: كتب مع أبي عبد الله عليه السلام في حائط له فحصر الصلوة فخرج أولاً نحو صوء من ركعتي له فخرج عليه قطعة من عذرة ياسة فأكمأ رأسه وتوضأ بالباقي (٢) فإن استطعنا لفظ العذرة هو عذرة الإنسان عدلت الرواية على عدم انفعال الماء القليل علافة الحس وحق الدعوى ما ينعى لكن بعد لعناية كما أن حمل عذرة على فضة ما كحل اللحم أيضاً بعد.

ومما رواه محمد بن ميسرة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل حجب يتيه في ماء يقييل في الصريف ويريد أن يعتسل منه وليس معه ماء يعرف به ويده قدر قال: قل بضع يده (ثم) يتوضأ ثم يعتسل هذا مذكور أنه تعالى: مَا حَقَّ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ (٣).

وعطى بعض طاهري ما دون الكرو محمد بن علي يقييل بمقدار الكثرة خلاف ظاهره عطس ولا يوصد أنه بضع يده في الماء ويتوضأ أي يظهر يده به لأن الوضوء هو فتح انوا وهو بمعنى لتطيف لا بوضوء المعهود فإنه لا يجتمع مع غسل حدة

وهذا المعنى المتبادر من الرواية أن على عدم انفعال ماء القليل بوضع يده المتخشعة في الماء هو السبب لرفع الحرج الذي أسبغ به الإمام عليه السلام دون سائر تواليات السعيده عن الرواية كما لا تنافي الروايات المتقدمة الدالة على انفعال ماء القليل علافة الحس للسحسة ويمكن حمل الهى بورد في الروايات المتقدمة عن الوضوء بماء املاق للسحسة على الكثرة في صورة لا حثارو حمل هذين خبرين على حوار بدون كراهة في صورة عدم وجود ماء غيره وكذا يمكن حمل الأخبار لأمره بآرافة الماء املاق للسحسة على استحباب الآرافة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب المياه الحديث ٣-٨-٩

(٢) (٣)- مع احديث الشيعة الباب ٨ من أبواب المياه الحديث ١٣-١٤

ويكن كل ذلك خلافاً للطاهر وموافقاً لعمل معظم الأصحاب
القسم الثاني من الأحكام الدالة على بطلان الماء لقل في الجملة هو مفهوم أخبار
الكثرة.

في الخبر الصحيح بحمد بن مسلم عن أبي عبد الله (ع) قال: قد سمعت أبا عبد الله (ع) يقول: لا ينجس ماء
محمض شرباً فيه دوس وبيع فيه كلاب ولا ينجس فيه كلب ولا ينجس فيه كلب ولا ينجس فيه كلب ولا ينجس فيه كلب
شيئاً (١).

وكذا الأخبار الكثيرة الدالة على أن الماء إذا كان قد ركز لم ينجسه شيء (٢). وأن
مفهومها أن عمل الماء على إزالة النجاسة إذا لم ينجس شيء ولا ينجس شيء ولا ينجس شيء ولا ينجس شيء
الكلمة التي ذكرت في مصنف هذه الأخبار من قوله (ع) ذلك الماء قد ركز لا ينجسه
شيئاً هي الموحدة فخرية فلا يستمد من مفهوم هذه الكلمة إلا أن الماء إذا لم ينجس شيء
ينجسه شيئاً مالا أن ينجسه جميع الأشياء أو جمع النجاسات وحينئذ يمكن أن يكون منجس
الماء القليل هو الكلب وخير أو الحمار التي يستمد من أخبار تنجيسها للماء القليل.

كصحة بقاء الواردة في مؤخر الكتب قال عليه السلام في حق الكلب: نه رجس
نحس لا تنقض بفضله وصب ذلك الماء وأغسله بستراب أول مرة ثم صب (٣).

وسيجيء البحث في هذه الرواية مفضلاً في بحث الأواني وأشياء الله تعالى.
وصحيفة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن كلب
يشرب من الإناء قال: اغسل الإناء (٤).

وصحيفة عتيق بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن حبر يشرب
من إناء كيف ينجس به قال: يعمل سبع مرات (٥).

ومرسلة في نصير عن سعد بن عبد الله عليه السلام قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ماء
يقوها ثلثاً (٦).

(١) (٢) - جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب النجاسات حديث ١٤٠٤

(٣) (٤) - جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب النجاسات حديث ١٤٠٤

(٥) - جامع الأحاديث ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٩

(٦) - أنوار الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٩

وروية عمر بن حنظلة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في قدح من مسكر يصب فيه الماء حتى يذهب عذيقه و يذهب سكره فقال: لا والله ولا قطرة قطرت في حب الأهريق ذلك حث^(١)

هذا كله بالنسبة إلى التجاسات الثلاث.

وأما سائر الحساب فلا دلالة لروايت الكزعي بتحسينه بماء القليل ومفهوم روايات الكزلاعموم فيه حتى يتمسك به.

والعذر المنقش من مفهوم روايات الكز هو تحسيس هذه ثلاثة - أعني الكعب والحريير والخمر لباء فمثل فسر مفهوم علي

مضاف إلى أنه يمكن أن يقال: إن أحد الكريسي لها مفهوم أصلاً بل التحديد ساكراً لبيان تحقق موضوع عدم الامتثال وهو مقدار الكثرة لشرطه سقطت لبيان تحقق الموضوع مثل ن رقت ولدق حنته ومثل هذه الشرطية ليس مفهوم أصلاً بل يتبني الحكم بانفعال موضوعه لأن اتفاق الموضوع يصير سائناً تحقق موضوع قضية أخرى.

هذا ورنه يدعى أن الجمع بين الأخبار على نحو ما مر من حل مادل - على السبيل من توضو بالماء الملاقى للتحس على الكثرة ومادل على لرافة على الاستحباب - غير ممكن في موثقة سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل معه ماء إن فيها ماء وقع في أحدهما قدر ولا يدري أيتهما هو وليس بقدر على ماء غيره قال: يهرقهما (جميعاً) و يتبعم^(٢) فأنها صريحة في عدم حور استعمال لاءين بدين وقع في أحدهما قدر وانتقال تكديسه أو تبعم فيعلم من هذه الموثقة انفعال الماء القليل بوقوع القدر والتأويل المذكور غير متمسك فيها ولكن لا يحق عدم معارضة هذه الموثقة بروايات الدالة على عدم انفعال الماء قليل لفرص لتأني انفعال الماء على سبيل لبث والحرم وتما سأل عن حكم الماءين الذين وقع القدر في أحدهما واشته فمؤاله أنها هو عن حكم لمشته بعد المزع عن نحاسة الماء وليس مؤاله عن الماء بأنه يحسن بوقوع عذيقه أم لا ويمكن أن يكون العذر المفروض في كلامه هو كعب أو الخنزير أو الخمر فلا ينافي ما ذكرناه هذا كله بحسب الأحاديث والجمع بينها.

(١) وسائل الباب ١٨ من أبواب الأشرع نسخة حديث

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب المياه حديث ٣

وأما قول العلماء مذهب الأكثرين كدأب يكون اجماعاً في انفعال ماء حيا
 بملاقاة مطلق يحس من المنحس والمخالف في ذلك من القضاة احسن من أن عقيل العلم في
 والصدوق في ظاهر كلامه في الفقه فان في الفقه من دخل رجل بخادم ولم يكن معه
 يعرف به ويداه قد رباك ضرب يده في الماء وول - سبه الله وهذا مما قد أتت عروجن وم
 جعل عبيكم في الذين من حرج (١) وكذلك لحس اذا انتهى من ماء في الطريق ولم يكن معه
 ماء يعرف به ويداه قد رباك يفعل مثل ذلك انتهى وانظره ان مسنده هو وانه محتمل مبسر
 المتقدمة (٢) وان قلنا بظهور رواية في عدم بقاء ماء الفليس بملاقاة استحسن كما قوياه بقول
 بظهور كلامه في ذلك ويشهد بذلك مسنده - آية وانه لا يثبت ذلك كون الماء المعروف
 كراً كما لا يخفى. ومن التوسطين محمد بن ومن شأخريين تحدث الفليس لكشاشي والسند
 عند الله شوشنري كما ذكر لك كنه في معراج الكرمه ولكن لصدوق قد حص عدم
 لانفعال بصورة الاضطراب كما يظهر دللته من قوله ولم يكن معه ماء يعرف به الا أن يقال ان
 هذا السند لرفع كراهة ومن أخر مع على بكراهة في صورة الاحتياط كما مر في رواية
 محمد بن مسرثم ان مخالفة ابن في عقيل وصدوق غير ضروري في حلق الاجماع لكونها مسمومة
 تشب وكذا محر محققين والفليس عاصي لأن يقول: ان مسند محمد بن ليس الا هذه
 الأخبار وليس لها جماع كما كشف فمضى عن قول المعصوم عليه السلام وقد عرف أن الأخبار
 متعارضة فمعصها دل على بقاء الماء الفليس ومعصها دل على عدم الانفعال.
 لكن يقول: ان اعراض لأصحاب عن أخبار عدم الانفعال يكشف عن عدم
 حقيقتها ويوجب وهما عدلان.

ثم بناء على انفعال الماء الفليس كم قوياه لا فرق بين ان تكون مطروح الماء
 متسوية ومختلفة دم يكن بماء قوة دافعة في عدم يحس بملاقاة لنجس لسافله ذالم يكن
 له دفع وقوة مثل ما دأدحل ابرة بحسة من تحت القرنة فانه يحس لماء ما في فيها ايضاً و
 كذا اذا كان لا يريق في أسفله ثقب ونقص ماء لا يريق بواسطة لثقب بالأرض بحسة
 فانه يحس لماء الذي في أعلى الاريق بضاً وأما اذا كان لماء دفع وقوة فلا يحس بملاقاة

(١) - مسنده صحيح آية ١٨

(٢) - جماع الاحاديث الباب ٨ من ابواب المياه الحديث ١٤

النحس لبعض "حزائه سواء أكانت سطوح متساوية أم مختلفة حتى أن السافل لا ينحس بملاقاة العالي بلحاسة كالقوارة فلهذا في عدم التحس حصول الدفع وإن كان من مثل السافل للعلى لا المتوقان العلو من حيث هو غير موجب لعدم الانعكاس ما لم يكن للماء دفع و قوة و يتزى ذلك هو أن سب التحس ليس هو لملاقاة فقط بل السبب بنظر يعرف هو الملاقاة مع حصول لتراية واد حصص لملاقاة وم تحصل التراية لا يحكم العرف بالتحس بمخرد الملاقاة.

وكذا لا فرق بين ورود تحاسة على الماء ووروده عليها لأنه بعد ما علم أن سب التحس هو الملاقاة مع لتراية لا يعرف عرف بينهما مع أن ملاكهما واحد وهو حصول لملاقاة والتراية مما ذكره بعض لأعلام— من عدم بذلك على انعكاس القليل بوروده على استحاسة ذات مدلة على الانعكاس كله مورده ورود التحاسة على الماء— مدفوع بأن ذكر مورد ورود استحاسة إنما هو من باب المثال لا الخصوصية بقرينة فهم العرف بأنه دأقبت الأذلة الدنة على الانعكاس مما كانت التحاسة واردة على الماء على عرف لا يفهم العرف منها الخصوصية بل يحكمون حكماً قطعاً بأن الماء إذا ورد على استحاسة حكمه بصاً كذلك.

ثم إن الظاهر أنه لا خلاف بين العامة والخاصة بأن مطلق لمياه إذا تغير أحد أوصافه الثلاث أعني لريح واللون والطعم تحس سواء أكان ماء قليلاً أم كثيراً أم حارياً أم شراً نعم سبب في صاحب المداين لا شك في النسبة إلى اللون لعدم وجوده في الأحجار الصحيحة و لكن النسبة على خلاف الواقع حيث قال فيها في كلام له: الأولى بحاسة الماء الحار باستيلاء استحاسة على أحد أوصافه والمراد بها اللون وإطعم وإبرائة لا مطلق الصفة كالحار والبرودة وهذا مذهب عمائد كفة نهي وهذا بكلامه تصريح بخلاف تلك النسبة.

وكيف كان فقد تحس تحاسة الماء بتغير أحد أوصافه الثلاثة هو الأحجار المستعصية من المدعى بتوحيدها فيه فوجه ص حلق الله به ظهوراً لا يحسنه شيء لأماعير لونه أو طعمه أو ريحه (١) ومنه صحيحة جريش الضادى عليه السلام: "كلها علب لماء (على) ريح حكمة فوضاً من ماء واشرب وأدغير ماء و بعد الطعم فلا يوضاً ولا تشرب (٢) وهذه

الزواية قد دلّت على تنحس ماء بريح والطعم ومفهوم فوه. كلّما غلب الماء الح تّه كلفه م يقلب الماء ربح الخيفة فلا محور البوص و يشرب منه ولا يكون ديث لأذن يعب ربح الخيفة على الماء بعدم وجود الواسطة بين غلبه الماء على ربح الخيفة وعلة ربح الخيفة على الماء فيمكن أن يكون المطوق هو تغير ماء بريح ثم عصف عليه بظمه فذكر غلبه بسلام فسم من أقسام التغير في هذه الرواية وهو التغير بريح والصفة ولغظ الماء في الرواية مطلق ش من يكثر وأخرى وماء حقا ومعدّلث.

ومها صححة محمد بن سماعة عن ربيع قال: كتبت إلى رجل سأله أن يسأل ابن عيسى عن الماء الذي لا يفسده شيء لأن يتغير ربحه وطعمه فيسرح حتى يذهب تريحه ويصب صعبه لأن له مادة (١) وماء ذكر فيه البوص مع تريحه ويأكلون فقط كروية شهاب من عذرة قال: ثبت وأبعد الله عليه السلام أسأله فانتدأ في قال: إن شئت وسألت ابن شنت أخبرتك قلت: خبرني قال: حثت لتسألني عن بعدل يكون في حله خيفة أنوصمه أولاً ومنه قال: فوصف من حدث لآخر لأن يعب على الماء بريح فثبت، وحثت بسأل عن الماء الركنين بتركها: فأم يكن فيه سحر أو ربح عذرة قلت: قد استعير قول الضمير بوصفه وكلمة غلب عليه كثرة الماء فهو ظاهر (٢) فإن الظاهر من الفقرة الثانية بقاء فرض كون التغير بوصف النحس لا مطلقاً وإن لم يذكر شيء من تنحس فيه من خيفة وعذرة لأن الفقرة الأولى شهادة على أن فرض سحر في بقرة ثابتة بقاء هو التغير بخيفة لأنّها مخصوصة بالركن وعذرة ولاولى مخصوصة بتغيره يظهر من هذه الرواية التغير باللون أيضاً.

ومر رواية بعلاء بن فضال قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحياض يبال فيه قال: لا بأس داعب بوب الماء لون البول (٣) ومفهومها أنه إذا غلب بول بول على لون ماء فيه بأس ي ينحس ماء فذكر في هذه الرواية اللون فقط.

ومر ماء إلى نصير عن بعدل بن عبد الله بن سلام أنه سأل عن ماء يقع بول فيه يذوب

(١) — جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الخبيث ١

(٢) — جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الماء الخبيث ٢

(٣) — جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب المياه الخبيث ٧

فَتَحْسُنُ

بِتَغْيِيرِ أَحَدِ أَوْصَافِهِ وَكَذَلِكَ إِذَا سَرَى الْمَاءُ وَأَشْرَبَهُ (١) وَبِشَبْهِهِ إِذَا سَرَى لَأَنْبُوتٍ وَتَحْسُنُ فِي كَوْنِ تَغْيِيرِ نَوْبٍ فِيهِ بِرُؤْيِ بَصُفَةٍ يَدْرِي أَنَّ تَغْيِيرَ نَوْبٍ أَيْ نَوْبٍ تَحْدِثُهُ يَكُونُ مُحَسَّناً بِنَاءً عَلَى نَفْسِ ذِكْرِ بَدْوٍ تَهْرَقُ لِتَغْيِيرِ النَوْبِ لِأَنَّ الْبَدْوَ يَبْسُ لِهَ رَاحَتُهُ مَتْنٌ وَإِنْ كَانَ لَهُ طَعْمٌ بَصُفَةً أَيْ أَنَّ... مِنْهُ هُوَ يَكُونُ فَلَا اشْكَانَ فِي النَوْبِ صِلَاً فَمَقْبَلٍ مِنْ عَدَمِ وَجُودِ الْمُسْتَدْلَسِ لِنَوْبٍ لِأَوْجِهٍ لَهُ بِعَدْوٍ هَذِهِ الْأَخْبَارُ.

فَتَحْضِلُ مِنْ جَمْعِ الْأَخْبَارِ أَنَّ مَاءً مُطَهَّراً مِنْ كُلِّ أَضْمَامٍ لِمَاءِ تَحْسُنُ بِتَغْيِيرِ أَحَدِ أَوْصَافِهِ اثْلَاثَةً أَعْنَى أَرِيحَ وَنَظْمَ وَاللَّوْبَ بِالتَّحْسُنِ وَهَلْ يَحْسُنُ الْمَاءُ بِتَحْسُنِ وَصْفِهِ بِغَيْرِ هَذِهِ الْثَلَاثَةِ بَلْ يَغْيَرُ بِغَيْرِ وَخَفَةِ وَخَرَارَةٍ وَالرُّودَةِ وَغَيْرِهَا فِيهِ شَكْلٌ لِعَدَمِ دَلَالَةِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ عَلَى ذَلِكَ نَعْمَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ ذِكْرُ التَّغْيِيرِ مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَدِّهِ الْأَوْصَافِ اثْلَاثَةً مِثْلَ قُوَّةِ مَاءِ الْبُرِّ وَمَعَ لَا يَصْدَقُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ (١) وَغَيْرَ ذَلِكَ. وَلَكِنْ عَكْسُ حَقِّهِ عَلَى مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ نَبْذُ الْأَخْبَارِ مَضِافاً إِلَى عَدَمِ فَهْمِ الْعَرَفِ مِنْ لَفْظِ التَّغْيِيرِ غَيْرِ تَغْيِيرِ أَحَدِهِدْهُ لِأَوْصَافِ الْثَلَاثَةِ فَسَرَّكَ الْمَطْلُوقُ عَلَى الْمُتَفَاهِمِ الْعَرَفِ.

(فُرُوعُ)

(الْأَوَّلُ) هَلْ يَحْسُنُ الْمَاءُ بِتَغْيِيرِ أَحَدِ أَوْصَافِهِ بِالتَّحْسُنِ مِثْلَ مَا إِذَا تَغْيَرُ لَوْبُهُ أَوْ طَعْمُهُ بِوُقُوعِ الذَّنَسِ الْمُسْتَحْسِنِ أَوْ تَغْيِيرِ رِيحِهِ بِوُقُوعِ الذَّنَسِ لِتَحْسُنِ وَالْجَلَابِ الْمُسْتَحْسِنِ فِيهِ مِمَّا لَا يُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: أَنَّهُ يُسْتَفَادُ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمُتَّفَقَةِ أَنَّهُ لَا يَدْرِي فِي تَحْسُنِ الْمَاءِ بِالتَّغْيِيرِ تَغْيِيرَهُ بِتَحْسُنِ وَأَنَّهُ الْمُسْتَدْرِكُ مِنْ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فَلَا تَشْمَلُ التَّغْيِيرَ بِتَحْسُنِ نَعْمَ فِي بَعْضِ الْأَخْبَارِ مَا يَشْمَلُ الْعَرَضَ مِثْلَ صَحِيحَةِ أَسْرِ بَرِيحِ مَاءِ الْبُرِّ وَمَعَ لَا يَصْدَقُ شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَغَيَّرَ (٢) وَتَهْ يَبْسُ فِيهَا ذِكْرُ تَحْسُنِ عَلَى ذِكْرِ لَفْظِ الشَّيْءِ الشَّامِلِ لِتَحْسُنِ أَيْضاً لِأَنَّ التَّيَادُرَ فِيهِ اسْتِدْرَاكِيٌّ بِدَعْوَةٍ دَيْلِهَا عَقِبَ قُوَّةِ رِيحِهِ وَطَعْمِهِ فَسَرَّحَ حَتَّى يَذْهَبَ أَرِيحَ وَيَطْيِبَ الطَّعْمَ، وَأَنَّهُ ظَاهِرٌ فِي

(١) (٢) جامع الإحاديث للكتاب ٩ من أبواب المياه للحديث ٢-٣

لتحس بالنحس فإن الريح المسه لا توجد في غير سحس عالم وكذا طعام خست لا يحصل من المشجس فتأمل.

الفرع (الثاني) أنه لا فرق بين ورود تحس على الماء وورود ماء على سحس ومورد لأحسروا بكن هو الأول الآن لعرف بعدم علم أن سحس بسحس ماء انقبيل لا يفرق بين لقامس ويعلم أن ذكر ورود سحس على الماء من باب الماء لا من باب خصوصية. (ثالث) ذكر التبدل في (فلس سره) في العروة الوثقى أنه إذا وقع في الماء دم وشيئ طهر أحمر أو طهر ماء بمجموع لم يحكم بالتحسة ووجهه صهرود سب لتغير هو المجموع من سحس والظاهر أنه بسبب استعارة ملافة سحس فقط. ولكن ذكر رحمه الله قسبه: أنه إذا تفرج الماء ستة بوقع جزء منها في ماء وجزء منها في خارج تحس ماء ولم يعلم بفرق بين المسألتين فإنه إن كان كون سحس جزء استند لتغير يحكم بالتحسة في المسألتين ولا فلا يحكم بالتحسة في شيئ منها فإنه لا فرق بين الزيج وكون ولا بين سحس ماء بأنهم واسعة هذا كنهه فما إذا عبر أحد أوصاف الماء بملافة سحس وأما إذا لم يتغير من كون الماء قبلا فقدمنا بحث فيه وإن كان كذا لا بسحس ومباني الكلام فيه هذا كله في الماء القليل والجاري.

البحث في ماء الكرّ

وأمّا ذكره في الأخبار بمقدار أحدهما بحسب المساحة والآخى بحسب الوزن ثمة بحسب مساحة قصب أحرر بمقدمة فمعه يدن على عتار بلوع كن من أعدة اثلاثة بقول والعرض ولعمق ثلاثة أشرو نصف مثل ماروه في الاستصار عن الحس بن صالح الثوري عن سعد بن عبد الله عنه السلام قال ذلك الماء في تركتي كراً لا يخبثه شيء قس: وكم الكر قال ثلاثة أشرو نصف طولها في ثلاثة أشبار ونصف عمقها في ثلاثة أشبار ونصف عرضها (١).

والرواية وإن كانت ضعيفة السند لأنّ الأصحاب اعتمدوا عليها وعملوا بها واشتمالها على ما لم يقل به أحد— وهو اعتبار الكربة في عدم انعزال ماء البئر— غير صائر لا مكان حمل هذه الحملة بالخصوص على النقية ولا يلزم من ذلك حمل تمام الخمر عليها مع أنه لا وجه به لعدم اعتبار كربة عند العامة في عدم الانعزال من الماء غير المنعزل عندهم الغنة والقبتان وعند بعضهم أن مطلق لمياء لا ينعزل حتى القليل مضافاً إلى أن الزكوة بحسب تفسير بعض أهل اللغة هو احوص لكبير فلا يلزم أن يكون بئراً. وستشكل في الرواية أيضاً بعدم ذكر الطول في سح الكافي وتما ذكر الطول في سح لا يستبصار فقط فحيث ذكرها بعد ن رواية الكافي وهو مخالف للاجماع فتسقط الرواية عن الاعتبار واخواب عنه أو لا ته دار الأمر بين احتمال النقيصة ولزيادة فاحتمال النقيصة أولى لأن التسبان بصير عالماً مساً سفيضة لا للزيادة.

وثانياً أنه لو فرض عدم ذكر أحد الأبعاد فلا يصح بالتقصود فإن المراد بالعرض هو التسطح نعم من القول والعرض لا خصوص العرض المقابل بقول ويشهد بذلك عدم ذكر الأبعاد اثلاثة في جميع أخبار الكر بحسب تحديده بالمساحة بل ذكرها أبعاد فقط

(١) — جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب المياه الحديث ٢

فيظهر من ذلك أن عدد المعرض هو السطح الشاسع لسطوح والمعرض.

ومن روايات الكر ما روي أبو بصير في الصحيح عن الصادق عليه السلام أيضاً
قال: «كان الماء ثلاثة أشرار ونصف» (ونصف ح. ب) في مثله ثلاثة أشرار ونصف في عمقه
من الأرض فثبت الكر من الماء (١).

ولما فسحة فيها عمار من هجر ذكر أبعاد الأبعاد الثلاثة في مدفوعة ما عرفت مضافاً
إلى أنه يمكن أن يقال: إن الأبعاد الثلاثة المذكورة في حديث يقول ثلاثة أشرار ونصف الذي
ذكر أولاً هو أسد لأثر وفي مثله للمعد ثلثي وثلاثة أشرار ونصف الثاني في أو يدن بقوله:
في مثله وقوله في عمقه في ثلاثة أشرار ونصف في عمقه في عمقه في ب بعد لثالث
وكتفى فيه بعبوره من سبعة وهذان الروايتان هما مستند قول المشهور من اعتبار نوع حاصل
صرب كل من الأبعاد الثلاثة في الآخر ثلاثة وأربعين شراً الإثمن شراً.

وقيل: يكفي ستة وثلاثون شراً ومستند هذا القول هو روي عنه اسمعيل بن حازم قال:
«قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ماء يدي لا يسخنه شيء» قال: «درع من عمقه في درع ونصف
سبعة» (٢): ما كان يقال. أنه بصرب سراعان البدن هو أربعة أشرار في درع وشرايدن هو
ثلاثة أشرار في درع وشرايدن هو مجموع مكره ستة وثلاثين شراً.

وكيف لا يمكن أن الدرع أكثر من شربين فبصرف حاصل مصروب الجمع قريب مما
قاله المشهور من اعتبار نوع مكره ثلاثة وأربعين شراً لأن شرب هذه الرواية دلالتها على
مذهب المشهور أقوى.

وقيل: يكفي نوع حاصل المصروب سبعة وعشرين شراً ومستند روي عنه اسمعيل
ابن حازم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ماء يدي لا يسخنه شيء فقال: «كزفت:
ومن لكرت» ثلاثة أشرار في ثلاثة أشرار (٣) دل الصدوق في محاسن روي أن
سكرتهم يكون ثلاثة أشرار طولاً في ثلاثة أشرار عرضاً في ثلاثة أشرار عمقاً (٤) و يظهر أن

(١) - جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب باب الأحاديث

(٢) - جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب المياه الحديث ٦

(٣) - جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب المياه الحديث ٥

(٤) - جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب المياه الحديث ٣

رواية الصدوق خمس سره هي رواية اسماعيل المتقدمه بقها بمعنى لاروية اخرى ترشها ولكن بحسب سبعة فقط نصف من هذه بروية فيحتمل مطابقتها بقول المشهور وثبت أن لأقوى من عنه المشهور من نوع مكثرة ثلاثة ورعين شرأ.

هذا كنه تحديد بكثر بحسب مساحة وأما بحسب الورق والأحدر وأقوال العلماء فيه ايضاً مختلفة فبعض الآخر يدل على تحديده بحسب الورق بستمئة رطل مثل صحيحة محمد بن مسلم عن شعبة بن عبد الله عليه السلام قال: والكرمه برطل (١) وبعضها يدل على أن الكرم ألف ومائتا رطل مثل مرسية ابن أبي عمير عنه عليه السلام قال: لكرم الماء الذي لا يستخسه شئ ألف ومائتا رطل (٢) وكيف يمكن التوفيق بينهما ولكن يمكن أن يقال إن طريق جمع بينهما بعد القطع بأن ألف ومائتا رطل ليس لمردمه الرطل لمكي الذي هو ضعف عراقي لا بعدد الأجر على خلافه ولأنه مداف بتحديد بحسب مساحة حتى على لقول باعتبار بسويعها ثلاثة ورعين شرأ الأثنى شركي حرماء - ب يعبر أن المراد بستمئة رطل في رواية محمد بن مسلم هو الرطل لمكي وألف ومائتا رطل في مرسية ابن أبي عمير هو برطل عراقي مدى هو نصف الرطل لمكي وأنه لا يمكن حمل برطل في روية من أبي عمير على مكّي قطعاً لما ذكرناه ولا على المدى الذي هو كثر من العراقي مقدار ثلث لثاقته لرواية محمد بن مسلم وأن برطل فيها يوحد على مكّي لا يوافق ألف ومائتا رطل مدى ولم يفته بتحديد بالأشبار كما ذكره بعض المحققين وأن ألف ومائتا رطل المدى أكثر من تحديد بالأشبار بكثير. فتعبر أن المراد بستمئة رطل هو برطل المكّي وألف ومائتا رطل هو العراقي. مصفاً إلى موافقة ألف ومائتا رطل للحدود الثلاثة ورعين شرأ الأثنى شرفته كمقابل قريب من التحديد المذكور وإن كان لا يبع التحديد المذكور على نحو الدقة وأن لأخص في تحديد الكرم هو تحديد بالورق وهو تحديد حقيق بخلاف لأشبار فاتها كاشقة عن وجود الكرم وهي تحديد تعريفي وأن شارع الحكم بعد أن لاحظ اختلاف لأشباري بقصر والطول حمل طريقاً للعرف إلى بوضوح إلى حقيقة الكرم ولكن راعى فيه الاحتياط فحمل الأكثر طريقاً لأبصر أقصر والطول في احرار لكرية.

(١) جامع الاحاديث الباب ٦ من ابواب المياه الحديث ٤

(٢) جامع الاحاديث الباب ٧ من ابواب المياه الحديث ٨

هذه في كبري محسب المساحة ولون وأمة أحكام ماء لكرتقدت هافى مطاوى بيان
أحكام الماء بتفصيل من أنه لا يحس علاقته بحس لا دافيرأحدا وصفه الثلاثة و
ذكرنا أخباره فراجع

البحث في ماء المطر

وات ماء مطر ولا يعمل حار برولة علاقة بحس و يطهر كل منه قاسية انتظير
الماء وتد على ذلك روايت كثيرة.

(مها) مرسية سكا هلى عن رجل عن ابي عبد الله عليه سلام قال: قلت، أمرى
الطريق فيسيل على المربى في وفاء نعم أن الناس وضاءون قال: لا بأس لا تسأل
عنه قلت: ويسل على من ماء لصرأرى فيه لتعز وأرى فيه آثار القدر فتقصر الفطرت
عنى و يستصح عنى و يست بوضاً على سطحه فكف على ثيابا قال: ما هذا بأس لا تفسله
كل شئ يراه ماء لمطر فقد ظهر^(١) وفيها تدل على عدم تحس ماء المطر بوقوعه على الحس
و كونه مطهراً بمسحس ولا يمكن أن يكون الماء مطهراً مع قوله الأفعال والمراد ماء
المطر المصروف في كلام لسائل ماء المجتمع من قطرات المطر لا نفس المطر تدرب من الشاء
بدليل أنه قد رى فيه التعيرج و نفس مطر ما يس على وجه الأرض ليس فيه تعير
من التعير يحصل فيه سبيلانه على وجه الأرض واطأه أن لمرد تأثر بقدر تدل لقذارة
لطاهرة اى الوصح و تعير ماء انظر تحريابه على لأرض بوصف المنحس لا بوصف الحس
فان ماء امطر يحس تعيرأحدا وصفه الثلاثة علاقة الحس كثر فيه والوصوء يفتح
لواو الاستنجاء والوكوف الرشح.

(ومها) رواية أنى نصير قال: سألت أب عبد الله عليه سلام عن الكيف يكون
خارجاً فتمطر السماء ويطر على القطرة قال: ليس به بأس^(٢).

(ومها) صحيحة هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام فى ان يطرح يبل عيه
فبكف فيصيب الثوب فقال: لا بأس به ما أصابه من ماء كثره^(٣) وعيرد من الأخبار

الآتية فأتها تدن على عدم انفعال ماء لمطر علاقته بنحس ثم أنه يشترط في اعتصام ماء المطر عدم انقطاع سقوطه من السماء للأجل دلالة لا حبر على اعتبار خريون في عاصمته لأن المراد بالخريون في تلك الأحبار الخريان على وجه الأرض لا خريان من سماء كما سيأتي بوضوحه. بل لأجل أن بقدر المتفق هو صورة تقطره من السماء فعدده يشك في صدق المطر عليه ي بعد انقطاعه يشك في أنه عاصم أم لا مضافاً إلى دعوى الإجماع على اعتباره ذلك. وهو يعتبر في عاصمته الخريان على وجه الأرض لولا المنع ويكنى مستقى لمطرون لم يحبر على وجه الأرض فيه وجهها بل قولان وقد هو القول الأول ومستنده روایات مستقصاة ذكرها الخريون.

(مها) رواية عن بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن لمطر بحري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب أبيض في غسل قال. إذا جرى فيه المطر فلا بأس^(١) وذكر الخريون وإن كان في كلام السائل لا أن لإمام عليه السلام به ذكره في كلامه أيضاً على أن مناط عدم بأس هو الخريان والظاهر أن المراد بالخريان الخريان على وجه الأرض لا الخريان من السماء بقرينة كلمة فيه والصبر عند في المكان والخريان في المكان هو الخريان على وجه الأرض ولو كان المراد الخريون من سماء لقال (ع): دحري عليه المطر مصحفاً أي أن لمطر الخريون غير معلوم يصدق على الخريون من السماء بل يطلق عليه بعد التقاطر ولعل لمطر مثل قوهم: تغافر مطر من السماء وقوهم أمطرت سماء ولا يقال: جرى المطر من السماء.

(ومها) صحيحة على بن جعفر بصاع أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن السبيت يبال على طهره ويعتسل من حدة ثم يصيبه لمطر أيؤخذ من مائه فيتوضأه بصلوة فقال: إذا جرى فلا بأس به.

قال: وسألت عن الزجل يتر في ماء المطر وقد صبت فيه حرقاصات ثوبه هل يصلى فيه قبل أن يعسله فقال: لا يغسل ثوبه ولا رحله ويصلى فيه ولا بأس به^(٢) ولكن هذه الرواية ظاهرة في خريان من سماء لأن مفروض السائل وهو الأخذ من ماء مطر وتوضؤ به

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٧

(٢) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٨٥

انه يستحق فيما اذا جرى على وجه الأرض حتى يتمكن من أحد الماء فيه فقيدها اذا جرى في
 الخواص، لا بد أن يراد منه الخريد من شيء الآل يقال فيها في ذكره في آروية التدفق
 من أن هذا القيد هو ليس تحقق موضوع الحكمه مثل أن يقال في سؤال. إذا كان رجل
 على ما فهل يجب اكرمه فيجب معه إذا كان على يجب كرامه فيذكر شرط المذكور في
 الخواص تبعاً على أنه شرط تحقق موضوع وهدد لرويه وان كان دونه مضاف إلا أن قيد
 جرى في القصر كاف بقربه على عدم رده لاصلاق في الذل مع أن يدل به دلالة على
 تحقق الخريد لأن مفروض مثل استول على رجل بمزى ماء مطر وهو عرسه و لا
 إذا كان المطر جرياً على وجه الأرض ومع عدم خريد لا يتر في ماء مطر بل يمر على الأرض.
 ومما روايته لا جرى عن أخيه عسوت لله عنه قاتل سائته عن الكيف يكون فوق
 البست قصه انظر فكيف فصب الماء نصي فصب في أن بعض من إذا جرى من
 ماء المطر فلا بأس ويصفي فيه (١) ولكن لا ينافي أن هذه بزية لادلائه على اعتبار
 خريبات بل انظر منها أنه لا جرى في مكف من ماء المطر في بشرط أن يكون مكف من
 ماء مطر لا من ماء المكف وأبى هذا من اعتبار الخريد وهذه الأخبار - كما ترى - تدل على
 اعتبار خريبات في مطهريه المطر وبعض الأخبار المقدمة (٢) ليس فيها قد خريبات ويمكن
 الجمع بينهما بأن مورد أحبار الخريد هو المكف ولكن لم يرد السبب وقيد
 الخريد لا أن يحصل كونه دجلاً في المطهر بل لأن حصول الطهارة لجميع استصح بواسطة
 خريبات مطر عنه حتى لمكان الذي لم يصبه لمطرفاته بطهراً أيضاً خريد ماء المنصر على سطح
 الأرض ووصوه به فلا يمكن الحكمه بطهارة سطحه و بطهارة مكف على شأنه على
 الإطلاق بل لا بد أن من قيد الخريد حتى يطهر جميع سطح واة من قيد أن كل مكان
 أصبه مطر يطهر فقيدها خريبات دفع هذا الإطلاق لأنه شرط في مطهره فعلى هذا لا يعمد في
 المطهارة الخريبات بل يكفي كون المطر علماً على صحابه.

(١) جامع لاحديث الباب من أبواب فيه الحديث ٦

(٢) جامع الاحديث الباب ٤ من أبواب المياه المطهرة ٣٥

البحث في ماء البئر

وقام ماء البئر فحسه عند ثلاثين في مفهوم الترومعه لعة او شرعاً فان في المسالك
بفلاحي شهيداً انهم مجمع ماء تابع من الأرض لا يتعداه عساً ولا يخرج عن مسماها عرفاً
منهى قسب. الأحكام الثمة لسرلانة من احراز مراد الشارع من لفظ بئر بوقع في كلامه
ان باحقيقة السموتة واصابة عدم القسب عنها في كلام شارع او باحقيقة شرعية ان
قسط او لا جمع على عدم الفرق بينها والافتربت لأحكام الشرعية عليها مع عدم حرار أن
لمرد بالبئر بوقعة في كلام شارع هي بئر بوقعة في كلامه والمصطحة عند غير ممكن
لاحتمال اختلاف عرفه مع عرفه.

ولكن القدر أن شارع بيس به اصطلاح خاص، لتسعة الى بئر ولا فرق بين المعنى
السموي والسموي فيه ومعناه الفرق واضح وهو التبع عبر حدرى على وجه الأرض الذي به
قعر وهو المراد بفساد لدرسة (جاه) وكذا هو مراد بغير البسات يستعملة في هذه
المعنى في أنى بنة كان فيس به صلاح خاص في جميع اللغات

المبحث الثاني في أحكامها

وهل يسعمل ماءها بوقع استحسن فيها؟ فيه أربعة أقوال (الأول) الانعزال مطلق
وهو مشهور بين القدماء (الثاني) عدمه مطلق وهو المشهور بين المتأخرين (الثالث) التفصيل
بين الكثرة وبغيره بعدم الانعزال في الأول والانعزال في الثاني وهو المصوب عن الشيخ محمد بن
محمد الصروي من القدماء (رابع) عدم الانعزال ووجوب بريح المقذرت تبعاً بسبب ذلك
الى العلامة والأقوى هو القول الثاني ويدل عليه كثير من الأخبار

(مما) صححة محمد بن اسمعيل بن سريع قال: كتب الى رجل أسأله أن يسأل
أبا الحسن الرضا صواب الله عليه فقَالَ: ماء البئر ومع لانه سد شئ الا ان يتغير ريحه وطعمه
فيسرح حتى يذهب بريحه ونصب صعبه (أله ماذة).

وأوردنا توسع توسع من حيث حكم يعنى أن الناس في سعة من حيث حكم ماء البئر وهذا نظير قوته عليه السلام الناس في سعة من لا يعمون وتدل على صهاره ماء البئر فان الحكم بعد تصديق على الناس بعبه هذه الروية وقوة لا يعمد شئ يدل لقوله واسع و أقوى مصدق الاقصاد تحفة وقد تصدق هذه الروية وقوة لأن سعي رتبة الحج دليل على انحصار الاقصاد تغير وقوله لأن له مدّة يعين لقوله واسع من عنه سعة ماء بئر وعدم فساده بملافة بحس هو وجود مدّة العصمة للماء عن الانقراض واورد على الاستدلال بالرواية موراخذها مذكره الشرح في الاستدلال من أن المراتبة لا يعمد شئ فساد لا ينفع شئ منه إلا بعد ترجحه الأبعد به

قول وسعم ما دل بعض الأعامة من أن طرح بئرهم وردعها إلى أهلها من ابداء هذه السحوم لاحتمالات العفة في لا يكد يحتمل لمخاطب ردها من بئرهم خصوصاً في جواب بكنة بئر مع أن المعنى بدي ذكره قدس سره مع لتعبر كذلك فان التعبر بصلاً بصير سبب فساد الماء بحيث لا يستعمل به لا بعد ترجحه بل يكتفى الترخي إلى أن يذهب التعبر فظهر كما هو ظاهر الرواية من صريحه، فقد ذلك بصير لاستثناء لموا وهو غير ممكن بالنسبة إلى كلام الامام عليه السلام مصداق أن هذا يعنى بدي ذكره مضاف لما هو وعبره عليه من وجوب ترجحه مع ماء بئر في بعض المورث مثل ما دلت في بئر حر وأحد بئر الماء الثلاثة اوقات فيها يسكن منه (قدس سره) حكم بوجوب ترجح الجميع وانحصار الاقصاد بالتعبر لا وجهه حيث إلا أن يدعى بأن انحصار صافي وهو بعيد عذبه.

(الثاني) من ورد على مكينة أن امرء من الاقصاد ليس من حيث تحفة من الاقصاد المعنى في الروية هو الاقصاد من حيث بخارة الظاهرية أي لو سح بمعنى ان ماء بئر لا يحتمل وسحائل هو دائماً لطيف لأنه له مدّة ولكن فيه ما لا يحصى من الامام عليه السلام ليس من شأنه من بعض الامور العرفية التي يعرفها العرف من شأنه بيان الاحكام الشرعية فان كون ماء بئر بواسطة وجود المادة لا يخلص بخارة الظاهرية بل وان صار وسحائل تقع وسحه نسب المادة أمر واضح عند العرف ليس من شأن الامام بيانه.

الاشكال الثالث الذي أوردوه على الروية أن سداً الرواية غير مسلمة وان كان الرواة كلهم حتى محمد بن سماعيل بن بزيع موثقين الآن ابن بزيع قال كتبت إلى رجل

سأله أن يسأل أبا الحسن (ع) والرحل متى كتب إليه ابن مريج يجهون خذل وإيصاف
بسط قام بدي في الزوية لعنه كان من كلام ذلك لرحل لامي كلام الامام عليه السلام
فروية حشر مجهولة ومقطوعة.

واخواب أن لزومه بقها ابن مريج بالأصحاب وتلقاه الأصحاب بقبول حتى
أن الشح مع قوله بحسنه المترنقاه ، لقوب دليل به ثوها في المعنى بدي ذكره حتى
لا تحالف سائر الأخبار الدالة على انحداسه برعنه ولم يحدش في سده من حدش في دلالة
فانطاهر أن ابن مريج عنه أن قوله المزوسع (الخ) من كلام الامام عليه السلام إنلآته
سمعه من لادم حين سأنه ذلك لرحل وكان ابن مريج حاضراً في المجلس ولكن كان له
مانع من سؤال من لمام (ع) فكسب أن ذلك لرحل أن يسأل لمام (ع) عن حكم ماء البئر
فأجاب لمام وسمعه من مريج وقد أن ابن مريج رأى مكتوب لمام بخطه (ع) فقل عن
الامام (ع) بسط قام وعلمه أن ذلك لرحل بدي قام له هذا الكلام بقده عن لادم
عنه السلام لآله من فلي نفسه قام هذا الكلام

ومن الأخبار الدالة على طهارة ماء بئر صحبة مروية من عقار عن بضادق
عنه السلام قل سمعته يقول لا يعس لقوب ولا بعد للصوة من وقع في البئر لأن يتس
فال أنس عس لقوب وأعد بصوة وبرحب البئر^(١) ومن يذهبها أن كل مئة وقعت
في البئر لا تحس ماءه إلا إذا ننت فان اتان المنة مسرم عدلباً بتغير الماء فحينئذ يجب برح
ماء بئر إلى أن يفتت كما بصفه به بروية المتقدمة

و (مها) صحبته الأخرى عنه عنه السلام في الفارة تقع في البئر فيتوصاً لرحل
و يصلى وهو لا يعلم (هاح) تبعيد الصلوة ويعس ثوبه قام لا بعد للصوة ولا يعس ثوبه^(٢)
ونظيرها يل أظهر منها دلالة موثقة بأن عثمان عنه عليه السلام قال: مثل عن الفارة تقع
في البئر لا يعلم بها إلا عندما يتوصاً منها بعد لوصوء فقال: لا^(٣)

وحمل عبارة على الفارة بحنة بعد في العدة بل لا يحتمله أحد من السؤال من
المعروض كوها محساً والسؤال عن حكم ماء بئر وبعد منه حمل نوصوء والصوة على ما

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ٥

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه ح ٧-٨

اذا شك في كون أحدهما كال قبل وقوع المأثرة فيها أو بعده فإن الرواية ولا سيما الثانية كادت تكون صريحة في تأخر الضلوة والوصوء عن وقوعها في البئر.

ومنها صحيحة عن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن ثمر ماء وقع فيها ربل (رسل) من عذرة رطبة أو يابسة ورسل من سرقين تصبح لوصوء من قال: لا بأس^(١) والطاهر من لعط العذرة هو عذرة لابس فلاوجه لحمل عذرة على العذرة نظاهرة ولا نعم من ومن التحفة لو حنت على لأعم لدت على عدم الانصاف لايضا وكذا اظهرها اصناف عذرة ماء البئر فلاوجه لحمل نزوية على ما داشك في صانها ماء البئر بعد اصابة الزنبيل له.

ومنها صحيحة أن أمانة وأن يوسف يعقوب بن عتيق عن سعيد بن علي بن السلام قال: اد وقع في البئر الطير والذخاخة وبأثره فارجح من سمع دلاء فقد: لما يقول في صوته ووصفنا وما أصاب ثياب فقال: لا بأس به^(٢) ودلتها على طهارة ماء البئر واضحة بل صريحة فالأمر بالترح لأجل انتشاره للأخر لحدة.

ومنها موثقة أن بصيرقان قنت لأن عبد الله عليه سلام نريستقي منها ويتوضأه وعسل منه ثياب وعش به ثمة عبد الله كان فيه ميت قال (فدلح ل) لا بأس به ولا يغسل منه الثوب ولا نعاد منه انصوبة^(٣) فإن ميت طاهر في الميت نجس دول الظاهرات نظهر لس مورد اللؤلؤ.

(هذه) هي الاخبار الدالة على طهارة وفي طلاق يشمل بكر ومادونه وهما أحار أحر تعارض بظاهرها هذه الروايات (من) رواية الحسن بن صالح لثوري المتقدمة^(٤) في باب الكرفان فيها التعبد بالكرفي عدم افعال ماء البئر ولعلها هكذا: اد كان الماء في تركي كرفي يحسه شيء فهوها ادام يكن الماء في تركي كرفي يحسه شيء وهو معارض للروايات المتقدمة.

ويمكن أن يجاب عن المعارضة بأن لعط الركي ليس صريحاً في البئر فإن معنى الركي

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه حديث ٥

(٢) (٣) جامع الأحاديث باب ٩ من أبواب مياه الحديث ١٠-١١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ٢

كما في مقاموس هو الحفرة وفيه ايضاً: المِرْكُو الخوص الكبير فيمكن أن يكون المراد منها في الرواية هو مطلق الحفرة دون خصوص البئر وراة البئر منه في بعض المورّد من باب اطلاق الكسبي على المرء لآته معناه الحقيقي وعلى فرض كون المراد من الركني خصوص البئر في الرواية لسبب الركني باسرها في كتب اللغويين يقول: بأن هذه الرواية يستمد منها أن المعاصم ستخت البئر هو الكربة ومعهومها عدم وجود المعصم فمادون لكرتوساثر الأحرار الذلة على عدم انفعال ماء السردلة على أن المعصم هو وجود المادة الموحدة فمادون الكربة ايضاً ودلالة هذه الرواية على الانفعال بالمعهوم واطلاق تلك الأحرار منطوق وهو أقوى دلالة من المعهوم فلا يصح المعهوم لتقييد المنطوق هذا كله في بيان الأخبار بدالة على الظهارة. وأما لأحرار المتوهم دلالتها على السخاسة فهي كثيرة ايضاً (ص) رواية محمد بن اسماعيل بن سريع قال: كنت اتي رجل أسأله أن يسأل أبا الحسن الرضا عليه السلام في السرنكوي في امر الوصوء فيعطرب قطرات من بوب ودم او يسقط فيها شيئ من عدة كالخمرة ويحرف ما الذي يظهره حتى يحل الوصوء بها فوقع عليه السلام بحظه في كتبي (كتبه حل) يرح دلاعه (١).

وبغير الاستدلال على سخاسة هو - أن سائل سأل عما يظهر البئر حتى يحل الوصوء بها و يعلم منه أن لسخاسة كانت معروغاً عنده بوقوع المدكورات في البئر أن يتحقق بظهوره ويردعه الامام عنه السلام في سخاسة عن الماء من أنه عن اعتقاده فيعلم من ذلك أن ماء البئر يحس بوقوع المدكورات فيها.

ولجواب عن هذه الرواية أن ذكر الدلاء نحو لا إهمال وعدم تعيين مقدار اسرج يستكشف منه أن الأمر بأسر لا محل التره لا سوحوب ولا فلا يصح ذكر اسرج نحو لا إهمال للسوحوب بعد و صوح آه عنه السلام كب في مقام بيان الحكم وبعد ظهور أن السائل كان جاهلاً بظهوره حتى سأل - الذي يظهره فالمراد ما يظهرها في كلام السائل ما الذي ترفع قدرته لعرفة حتى يرفع كراهة بوصوءها وان كان من جهة حتى يحل بوصوءها عن ذلك خلاف لظاهر الآية لأنه لا بد من هذا الحمل جمعاً بين هذه بروية وسائر الروايات الصريحة

في الظهارة مع أن صاحب الكافي يعتقد هذه لمكانة قل فلا فصل وهذا لا بد قول ماء
البئر وسع لا يفسده شيئاً الآن يتعبر به (١) فظهر منه أن هذه الرواية أيضاً مكتوبة
منه بمكانته السابقة ويؤيده أن الشيخ (قدس سره) نقلها في تهذيب مسند مكتبة
السابقة (٢)

فحمل قوتاً أن الزويتين هما مكتبة واحدة لا مكتبتين فحينئذ يصبح قوله (ع) ماء
البئر واسع (الح) ردعاً لطاهر قوله 'ما الذي يظهرها' (مها) صحيحة عن بن يقطين
عن موسى بن جعفر عنه سلام قال: سألت عن الترفع فيها الحمامة ونحوها والقارة والكتف
والهرة فقال يعزبك أن تسرح منها دلالة أن ذلك يظهره شاء الله (٣) وهذه لرواية أظهر
دلالة من سابقتي دلالتها على نسخ ماء بئر بوقوع الحس فيها لأن السابقة كانت دلالتها
بإستفراجه هذه بتصريح الامام (ع) بأن ذلك يظهره فعلم منه أن ماء صار نجساً بوقوع
الذكورات فيها حتى يصفه الترح.

والجواب في هذه لرواية هو الجواب لدى ذكره في تلك الرواية من أن إهمال الدلاء
وعدم ذكر مقداره مع أن بين هذه الأحكام فروقاً شياً بحسب الأخبار الواردة في كل واحدة
مها ومع أنه عليه السلام كان في مقام بيان مقربه قوله (ع) 'يعزبك يستشعر منه أنه للشره
لا وجوب السرح وبمكس أن يكون قوله (ع) فإن ذلك يظهرها صدر لأجل الثقة فإن العدة
فان تكون بحدسية بئر بوقوع إحدى الذكورات فيه فعبر (ع) بما يوافق ثقة وشرار عدم
النجاسة إهمال الدلاء والأمر بسرح الدلاء لمصلحة

ومما روية عن سادسناهي عن الصادق عليه السلام قال في آخره: وسئل عن
سروقع فيها كتب وفاره وحزير قار. سرف كنه. وان عبد عنه ماء فسرف يوماً إلى بيل
ثم بعام عليهما قوم سروحوب ثلث ثلث فيسرفون يوماً إلى البيل وقد صهرت (٤).

فإن قوله. وقد صهرت في دليها عدلت على أن بئر صارت نجسة بوقوع أحد المذكورات
فيها وهذه الرواية أيضاً صحيحة عنه كما لا يخفى على ما لم نقل به أحد من فقهاء

(١) يكون بمقدار ٣ صفحة

(٢) (٣) جميعاً في كتاب 'النجاسة' من كتاب 'النجاسة'

(٤) جميعاً لا يوجد في كتاب 'النجاسة' من كتاب 'النجاسة'

وهو وجوب برج جميع ماء بقارة والكعب وأن كثر ما قبل في وقوع بقارة هوسيع دلاء وفي وقوع الكعب أربعون دلواً من الحنبر برأصاحكه حكم الكعب عند كثير من الفقهاء وحل برج جمع الماء على صورة تعبيرة بالمذكورات كما سمعته الشيخ فده لا يحق فيه ضرورة أن تعبيرة لا يستلزم وجوب برج جميع الماء بل يكفي برج مقدار يروى به استبر وكذا في صورة تعبيرة وعية ماء لا معنى لسروح أي الليل فإنه لا بد أن لتعبير قبل الليل طهر و لم يرب لا يكفي التراوح إلى الليل بل لابد من الترح أي أن يروى استبرواب كان إلى يلبين وثلاث ليال أو أكثر.

فهذه بروية غير معمول بها مع أنها معدومة — من الأخبار الواردة في برج المذكورات وعكس حل قوته (ع) وقد ظهرت على ذكرها في رويين السنيين من أن المراد بالظاهرة رفع البقارة برفقة لا بمقابل حساسة ومما سدد به على حساسة صحيحة ابن أبي يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا ثبت البرزوث حب فيه تحددوا ولا شيئاً تعرف به فتبينت بالضعيد فثبتت الماء ورب بعيد واحد لا تقع في بئر ولا تفسد على انقوم ماء هم (١) فإن حور التينم مع وجود الماء غير ممكن في هذا مريض إلا أن كوقوع الحب في البئر مستثماً لتحاسة الماء فإن كان بده متلفظ بالماء فمعهم منه يتحسن الماء بملاقاة بحس و أيضاً قوله (ع) ولا تفسد على انقوم ماء هم طاهري الا فساد من حيث الحاسة كما أن قوله (ع) في بعض الأخبار المتقدمة: ماء الترواسع لا يفسده شيئاً (٢) طاهري عدم الا فساد من حيث الحاسة.

وعكس لا يحق أنه حيث كان التعليق بطلان عنه أولى من تعجيل بفساد ماء على انقوم، لأنه موهم حور العسل عند عدم فساد الماء على انقوم بأن كانت البئر مكانه ولم يكن لأحد فيه حق انتصرف فلا يتعين أن يرد بالافساد لافساد من حيث بقارة برفقة لا تقدر على انقوم من أنهم بأن كان بذلك متلفظاً بالماء فتدخل في الماء فيستقدر انقوم بماء عفتصبي طبايعهم أو المراد بالافساد صيرورة الماء دوحل أي لا تدخل في ستر تعبيرة الماء على انقوم وبصيرة دوحل وهذا لاحتمال ثنائي صادق حتى مع طهره لئلا وأما الا فساد

(١) جامع الأحاديث باب من يرب بيتهم حديث ٤

(٢) جامع الأحاديث باب من يرب بيتهم حديث ٤

معنى السحاسة فلا يتحقق مع طهارة البدن مع أن برؤيته لها صلاحي يشمل صورة صهارة اسدل
أيضاً فلا بد أن يكون المراد بالافساد فيه هو معنى الذي ذكرناه في المعنى الثاني من تعيين
ويهد ظهر معنى من الافساد هو الفساد في قوة لا بقسده شيئاً.

فإن الافساد هو ليس معنى سحاسة لما ذكرناه بخلاف الافساد هناك وأنه لا بد أن
يكون معنى السحاسة لأن بعدقونه لا بقسده شيئاً فوجه الأول أن يتغير ربحه اوصعده وأن يعبر
نزيح و ينظمه يعبر سحاسة لا يصير مسأاً سحاسة ماء فيعنه أن ايرد بالافساد الافساد من
حيث سحاسة

ومما استدرك على سحاسة صحيحه بفصلا على رررة وعفد من مسم وأنا يصير
و لو قداله نزيحاً من غير سول فربما من سحاسة قال: قد ان كات السري على
سوادي و حادي يعرى فيه سول من تحت وكان سها قدر ثلاثة أدرع أو أربعة أدرع و سحاسة
ذلك شبيهي وان كان أقل من ذلك سحاسة وان كات السري من سول سوادي و يعرى عليه
وكان بين سواديه تسعة أدرع لم سحاسة وما كات أقل من ذلك فلا يتوضاً منه.

قال رراوه: فقلت له قد كات محرى سول يرقها وكان لاشت على الأرض
فقال ما م يكس به فرار فليس به رأس وان سقر منه فليس أنه لا يقب لأرض ولا قعره
حتى يبلغ البرزوليس على سقر منه رأس موصوفه انما حدث استمع كله (١).

ويمكن أن يقاب. أن هذه التروية صهر الزوايا في دلائل على سحاسة ماء البرزلاق
سأويل الذي ذكره في قوله (ع) وان ذلك يظهره غير ممتشها وان استحسن كات نصريح
في المعنى المعروف. ولكن الخواص عن هذه رواية بأن الطهران تحديد بعدد معين في تساعد
السحاسة عن البرزوليس من باب شحيص الموضوع بعدد لامة وان كان موضوع الأحكام.
وشحيصه خصوصاً ان كان من باب الاخبار باعتبار ليس من شأن لامة عليه لسلام بل
شأنه بيان الأحكام وشحيص موضوعها موكول ان يصر حرف الأول أن يكون الموضوع من
موضوعات شرعية وان بدنه موكول حيث إلى الشارع وما نحن فيه ليس من هذا لقبيل مع
يحتمل أن يكون هذا التحديد طريقاً إلى عدم ملاقة ما في تكيف للشر بأن يكون الشارع

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المياه الحديث ٥

لاحظت على الملاقاة عدم هذا مقدار من التواعد محض هذا لقد روى البعد طريقاً الى احراز عدم تحقق الملاقاة.

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّحْدِيدُ رَشْدًا فِي عَدَمِ تَحَقُّقِ التَّلَاقِ عِنْدَ هَذَا الْمَقْدَرِ مِنَ
الْمَقْصُودِ فِي كُلِّ مَرَّةٍ لِاحْتِمَالِ تَوَافُقِ الشَّارِعِ جَعَلَ هَذَا تَحْدِيدَ طَرِيقَةٍ وَرَشْدًا إِلَى
عَدَمِ مَقْصُودِ التَّلَاقِ وَدَعَا إِلَى بَعْدِهِ بِإِجْرَاءِ آخَرَ أَنَّ الشَّارِعَ جَعَلَ هَذَا النَّحْوَ طَرِيقًا إِلَى
عَدَمِ مَقْصُودِ مَعَايِشِهِ وَدَعَا إِلَى مَقْصُودِ التَّلَاقِ أَوْ مَعَ التَّعَرُّفِ بِمَعْنَى هَذَا تَحْدِيدِ
فَسَمَكُنْ أَنْ يَكُونَ فِدَايَا لِحَقِّقِ الشَّارِعَ فِي هَذَا تَحْدِيدِ مَلَاكِهِ عِنْدَ اسْتِعْمَالِ الْحَسَنِ فِي مَحَلِّهِ
سَتُعْتَرِضُ كَمَا يَنْظُرُ مِنْ آخَرِ حُدُودِ هَذَا التَّحْدِيدِ طَرِيقَةً وَعَلَى فُرْصِ لَاطِلَاقِ فِي الرِّوَايَةِ
فَلَا تَنْتَ مِنْ تَقْيِيدِهِ بِرُؤْيَا جَعَلَ رَدِّ مَسَدِّ عَنِ التَّحْدِيدِ عَنِ آيَاتِهِ عَنِ عَيْنِ عَنِهِمُ السَّلَامُ أَنْ
رَحَلَا أَنَّهُ فَقَالَ: يَا مِيرَاثُومُ أَنْ تَشْرَأَ وَهُوَ مَوْصُوفٌ وَرَبَّاعِيَّتُهُ الْعَيْنُ مِنْ مَائِهِ وَأَنْ
يَسْتَرْبَعَانَهُ مِثْلَ ثَرْبَعَةِ ذُرْبٍ وَلَا تَرَابَ تَحْدِيدِ رَابِعَةٍ يَكْرَهُهُ مِنَ الْبُيُوتِ وَبَعَائِدُ فَقَالَ عَنِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ: طَمَحِي أَوْ بَاعِدِي الْكَسْفَ عَنِ رَدِّ وَحَدِّثِ رِبْعَ الْعِدَّةِ مِنْ (١).

فإن الظاهر أن ماء البحر يفرجه علاوة بعنف ستر وسريته ليها لا محذورة معانط
هات محاورة مع بحس وان عثرت ربح الماء لست محسنة واطهر من هذه الزوية في كوپ
مقيدة لأصلاق الرواية المتعمدة ان كان ها اطلاق صححة محمد بن عاسم عن أبي الحسن
الرضا عيه سلام في ستر يكون سب و من الكسف حصة أدرع وأقل وأكثر يتوصأهم قال
ليس يكره من قرب ولا يعتد بتوصأهم او يغسل ما لم يتغير الماء (٢) فتور (ع) بوصوء والغسل
من الماء ما يتغير و يظهر من هذه الزوية أن محورة الكسف بشرأقل من لتحديد المذكور
في الزوية السابقة في ذاتها لست محسنة ولا مامعة من بوصوء والغسل واما المانع
هو ما دانع لماء بالسحاسة فيستكشف من هذه الرواية أن المانع من اوصوء في الزوية
السابقة هو تغير الماء باللاقاة والتحديد المذكور في طريق عاصي ان تحقق سغير بأقل من
التحديد المذكور لأن التحديد تبعدي فيقدانه بتحقيق بحس وان شذقي بالاقاة
كما لا يخفى.

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب اليه أحدث ٨

(٢) - جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب أسماء الحديث ٤

وعنه استندت على بحاسة ماء البئر بوقوع الحسن فيها لأخبار لأميرة^(١) بالترح بوقوع كثر و حذقت من الحساسات فيها وهي كثيرة جداً يبلغ أربعين حديثاً وهذا ادعى قواثرها وتذكر الروايات فيها بضحك و حس و موثق ولا يجوز طرح جميعها لعلهم يصدر كثرة من و جواب عن تلك الروايات أن لأمرها لا يمكن همه على الواجب نعتدى و بقول بعدم تحسن ما حذر بملاقاته بحاسه كما عن العلامة في المنهى و أنه خلاف صفات روايات و قد يعرف بمفهوم من لأمر بأسرجه في أنه مقدمة بغير أى حصول نظهارة لنسب و خصوص لطفة مدور رفع القدرة الطهرية عنها.

وسنس شرح مطلوب نفسه بل هو مصوب بغيره بحسب هوائه مقدمة خور الوضوء او غسل منه شرعاً و شرطه و أنه مقدمة حصول سطوة و كثر طهر هوائه في بقران الخارجة و هذا حذقة مدالة على ذلك دون حصول نظهارة أم الحسن الخارجة فهي أخبار نظهارة المتقدمة وهي كثيرة ايضاً و أخبار شرح و ب كات مدبرة في حصول الحاسة الآن أخبار الطهارة صريحة في نظهارة فلا يتم حمل الظاهر على النص.

و أم بقران المذاحبة فهي بقران بوجوده في نفس أخبار الترح مثل الحكم بصحة الموضوع من سب و عدم الأمر بغيره بقران ادانوا قبل الترح ثم تبين له أن الحسن كان واقعاً فيها مع لأمر بالترح في رويه أى أسامة المتقدمة ومثل لتعرض الوقع بين نفس تلك الأخبار في مقتدرت بعض الحساسات مثل المدبرة فان بعض الأخبار يرد على وجوب طرح حسن دلاء^(٢) و بعضها على وجوب سبع دلاء^(٣) ومثل هذا تتعرض في مقتدرت بعض احاديث كثيرة (راجع ب ١٠ من أبواب بياه من جامع أحاديث الشيعة).

ومثل همال الدلاء وتوضيحهها بأسسرة في بعض أخبار لترح راجع الباب المذكور فيها تد ايضاً على عدم لاهتمام بأمر الترح ومن العرائن لذاتية في تلك الأخبار أنه أمر بالشرح و بعضها موت ما ليس له دم سائل كرواية مهاب قال: قت لأبي عبد الله عليه السلام لعمر بخرج من الثمينة قال: اسبق منها عشر دلاء^(٤) و هارن في بعض تلك الأخبار بالترح بين ذى النفس وغيره مثل صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب المياه المنيحة ()

(٢) (٣) (٤) جمع الأحاديث باب ١٠ من أبواب المياه المنيحة ١٣ ١٤ ٣٥

عنه السلام عن لماره والورعة تقع في سرقال: يترج ميا ثلاث دلاء^(١) فهذه نقرائ
الكثيرة كدنت سوحب القطع دت لأومر لوردة في هذه لأحر رلبست على طواهرها من
أداة لوحوب سن هي مقدمة حصول عطفة وعنى فرض القول سبحانه الشرى لحملة فهل
ممكر هون سحسب مطند حتى ماد كانت بمقد الكز ولا يلمن قصر حكم على حصول
الفيل ميا؟ طاهر بعض الأحار الامرة ساسرح بعض ماء السرملافة السحس ويوك كزاً.

مثل رواية عمرو بن سعدة بن هلال قال: سألت أبا جعفر عنه السلام عما يقع
في الشر من الماء وسئوال الشاة قال: قد: كل دت يعوق: مع دلاء قال حتى
يلعب الحمار وحمل فباب. كز من ماء^(٢) ونه تدت على أن الماء الموجود في الشريك كزاً
أو أكثر حتى ممكر أن يترج ميا بمقد الكز فتد على نخس ماء ليزنوقوع سحس واب كن
ومثل رواية لسراوح المتقدمة^(٣) ونه: يصاندة على نخس اسروان كسب كزاً لفرض
كون ماء بمقدار لا ممكر سرح حمسه لألنزوج وترج ن اللين وعد لا يعرض لأى نر
مشتمة على كزار من الماء دون كز واحد فصلا على أن يكون دون الكز لا دا شملت على
مادة هوية فتح يقع تدارس بين الأحار الدنة على عدم انفعال الماء كزاً لشمة
باطلاقها بسببها وبين هذين خبرين لكن تعارض أنها يقع ماء على الفون بالفعال ماء
البشر.

ومما على لقول الآخر الذي احتراه من أن الأمر بالترج في هذه الرويات لنشوة
ولاستحباب فلا تعارض ويمكن أن يجاب - ماء على فون بالفعال - بعدم صلاحية
هذين خبرين لمعارضه تلك الأحار فان رواية عمرو بن سعيد معهولة فان عمرو بن سعيد
المذكور من أصحاب لاقربه السلام ولم يصغوه بمدح ولا فذح وليس هدا عمرو بن سعيد
هلال أمد نى الثقة كما توفهم فان ذلك من أصحاب الرضا عنه السلام وروية لثية بصاً
صميعة السمنعتر وكة الظاهر منه فتة لنس وليس بدليل معتريدة على بفعال ماء
السراذ كان كزاً غير هذين خبرين وقد عرفت حالها فتبقى أدلة عدم انفعال الكز لا معارض

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الماء الحديث ١٠-٢٦

(٢) جامع الأحاديث باب ١٠ من أبواب الماء الحديث ١٠-٢٦

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب الحساب الحديث ١

بالمستنة ي سُرَّ وعبرها فاطلاقها او عمومها شامل سُرَّ ايضاً ولا يفرص منع لشمولها الاً أحد
أمرين وقوعها في المعرأ ووجود المادة لها

وكل واحد منهما لا يصح للمصلحة وان اكثر لافرق فيه من وجوده فوق الأرض او تحتها
ووجود المادة علّة لعدم الاعمال ولا عكس أن يعان: أن وجود المادة علّة للاعمال مع لافرق
بحسب اطلاق أدلة عدم العمل الكثر من اسر وعبره .

هذا كنهه في صورة عدم تعثر ماء بوقوع حدى شخص في اسر وأما اذ تعثر أحد
أوصافه بما يحسن لا تتفق من القائلين بحصة سُرَّ وغائين بعدمها وهل يكنى في نظيره
روال . تتعثر بأي محو ك و بوضعت دواعيه بربيع بغيره من وان ران تعثره من قبل نفسه
اولاً في ازالة التعثر من الترح ولائذ ولا كسر ذكر لاحار بوردته في هذه المسألة حتى يتضح
الأمر فسقون: الأحار في هذه المسألة على ثلاثة أقسام ما يبدل على أنه لا يند أن يرح حتى
يطيب وهي روايات:

مما صححه محمد بن سماعيل بر ربيع المتقدمه (١) وفيها لا يمسده شيء الا أن
يمسره فيرج حتى يذهب الزرع و يصيب طعمه لأن له مادة ومما رواه أبي
صبرقان: سألت أبا عبد الله عليه السلام عما يقع في الآبار فقال: أما الفأرة وأشباهها فيخرج منها
سبع دلاء الا أن تتعثر الماء فيرج حتى يذهب (٢) ومما موثقه سماعه عنه عليه السلام عن
الفأرة تقع في السرا والظير فقال: ان ادركته قبل أن يبتى برحت منه سبع دلاء الى أن قال:
وان أنس حتى يوحدر ريع السرا في ماء برحت . سرح حتى يذهب من الماء (٣) ومنها
صحبه ريد لشتم عن أبي عبد الله عليه السلام في أعاءره واستور الى أن قال: وان تعثر الماء
فخدمه حتى يذهب الزرع (٤) وفي خبر رارة قال عليه تر ريع برحت حتى يطيب (٥).

ومما ما يبدل على سرح جميع البز كعبر معاوية بن عمار: لا تعاد الصلوة ولا يعمل
الشوب متى يقع السرا الا أن يسر فان أنس عمل الثوب وأعاد الصلوة وبرحت (سرا) بقاء
على دعوى ظهوره في مرج الجميع ومثل رواية أبي حنيفة عن أبي عبد الله عليه السلام مثل في

(١) - جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب المياه الحديث ١

(٢) (٣) - جامع الأحاديث ١ - ب ١ من أبواب ماء الحديث ١٨ - ٢٥

(٤) (٥) (٦) - جامع الأحاديث ب ١٠ من أبواب مياه الحديث ١٣ - ٢٧ - ٣٦ - ٣٧

الغاية تصع في استرفال: دامت ولم تستق وأربعين دلوأواد تتفحت اوسنت برج ماء كلفه^(٤) ومشر رونه مهاب لتفقدته وفي حرها قال غلب ابرج عليها بعدما دلوو برحها كلفه^(٥) والقسم الثالث من الرويات مبدل على برج مائه دلووفه خيرو حدوهو خير مهاب اندكوروفيه: ون كدست حبة قد حمت فاستق ماب مائة دو... حدث.

ويمكن جمع من هذه الأخبار بان يكون برج الجميع اوقع في حرمها معمولاً على صورة عدم ارتفاع التفرع الانحر الخسج و يؤيد ذلك الخبر المذكور بان يذهب من قوه فان عيب لربح الخسج ان جميع الماء صدمت في لاروال تنه عدم الانحر جميع وأقامة دلو الواقع في حرمها المذكور غير معمول به عند الأصحاب ويعمل في الأخبار بدانة على وجوب النزح الى أن يطيب الماء أي يرتفع التغير.

اداعرفت ذلك معمول يظهر من قسم الأول من الروايات المتقدمة أن الطيب غاية في نرج لآته علة به حتى يقال: ان علة تعمم وتخصص بحيث لا علة سرح هو حصول الطيب فبأن يحوصل وبأنى سب تحقق كفى ولا يرم أن يكون حصول السرح وان كونه علة خلاف المتبادر من لفظة حتى وان يذهب عنها تعبد العلة واد كات معنى العلة فيس لم عموم مثل علة حتى يقال: انها عموم وتخصص بل المعنى هو الارم الانتاع فقط ولو فرض عدم ظهورها في العلة فيست ظاهرة في العلة ايضا فيحصل الاجمال فيؤخذ بان قدر لتقرر من محض نظيب وهو السرح بانقدار المذكور في الروايات وبما السرح بحسب لتفاهم اعرف من سباً لحصول انطيب، لظهور أن حوصاً من الماء إذا صار متغيراً فالأخذه من مائه لا يصيره طاهراً فلا بد من أن يكون الأمر بالسرح في هذه الأخبار لأن حروح ماء طاهر من السبع واحتلاطه بالماء التفرع حتى يذهب تغيره ويصيره طاهراً وهذا غير ممكن غالباً في زوال التغير من قبل نفسه وان اكثر الأمر ما لم يؤخذ من مائه لا يخرج من معها شيئاً من الماء لظاهر الطيب الأشياء قبله غير معتد به فيحصل لامتراح بين هذا الماء لحسن المتعديين الماء الطاهر الخارج من المنبع.

بعم اذا فرض أنه كان ماء البئر في لاحتاً وصار متغيراً وصار بحسب بعض لعوارض

او بحسب بيان بعض الفصول كثر بحث جرعاً قاهرأ على ماء الحس وحتظ وذهب
التعير بمترم يكون ذلك مظهرأ ولا بحث استرح فالمدط هو رمدع لتعير وحصون استرح مع الماء
الظاهر فاعبر سرح في هذه برؤيات باعتبار انه لا يحصل الامتراح بالماء لظهور عاباً لأنه
بعدم لوقت بكفاية مطلق لا اتصال بالماء العاصم ولوم يحصل الامتراح فمكن القول بكفاية
مطلق رواد التعير من أى سبب حصل مع خروج شئ من ماء عاصم من دفة

البحث في الماء المستعمل في رفع الخبث

هـ هـ الماء المستعمل في رفع خبث طهر متصل و تحس متصل وفيه مفصيل من بعبلة
لمرية بمعنى ولعسة الاولى في سوب وغيرها.
سبب القول لأؤ من سبب المرنسي وان في عمل يكن الذي عني اس اي عقيل
قائل بعدم افعال هـ قبل مطلق سواء أكان و ردأ امور ودعته و سبب رجه لله قائل بعدم
بمعان حس ذلك و ردأ على الحس لا خصوص العبالة و عنه دأ هـ بعيل الورد
اذا تنحس بوروده عني الحس برم أن لا يكون مظهر من الخبث صلا لأنه ماء قليل لاني بحسأ
فنعلم منه عدم افعال الماء الورد على الحس فظهر عدم صحته عذمه من نقاشي يظهره
بعبلة و أن اس أي عقيل قائل بعدم افعال الماء القليل مضماً و يستدقئل بعدم افعال
الماء بوارد وأن فوهها من صهرة ماء العبلة نعم لازم قول السيد بعدم خاسة الماء الورد عدم
بخاسة بعبلة وهو غير القبول بظهوره العبالة.

واستندت لسؤال سحده بعبلة بامور الاول وهو قواهر دة افعال الماء القليل فيها
باطلا فيها او عمومها شامه هـ العبالة لأنه ماء قليل لاني الحس نعم لأنه من رفع اليد عن
الاتلاق او العموم بالنسبة الى حس الملافة من لا بعبلة بتحقيق الاجماع على كون بقيل
مظهرأ من الخبث و يرم أن يكون طهرأ في رواد الخبث ماء عن دعوى الاجماع عني أن الماء
الحس لا يرفع حدثأ ولا يبرين حسأ لأن يدعي أن مورد الاجماع او القدر المتيق من ما يكون
طاهرأ قبل ملاقة لمنحس في يشترط أن يكون قبل ملاقة طاهرأ وأما اعتبار طهارته حتى
حين الملاقة فلا جماع عليه ولا هو محذوف بمعن فانه ممكن ان يكون هذا الماء الذي يحس
بملافة سبب كد طاهرأ قبل الملاقة مظهرأ للخبث قبل الافعال بأن يستعمل الخبث من

المحل الى هذه المدة وبصرفاء حاملا لتبحث بعد ما كان محل حملاته وعرف يساعد على ذلك يصا.

اشأى من الأدلة مروه الشيخ في الخلاف عن العيص من انقاسم قال. سألته عن رجل أصابته فجرة من صب فيه وضوء فقال (ع) ان كان الوضوء بول وقدر فيعصى وان كان وضوءه مضبوطة فلا يصير (١) واطهر ان هذه الرواية بعينها الشيخ (قله) عن كتاب العيص وعصريقه في ذلك نكح حسن ولا تكون مرسله واصداها عيرضاثر بعد الاصطيان ما ان المسؤل عنه هو الامام عنه سلام والمراد بوضوء العانة ومدروى عن عبد الله بن مسعود عن أبي عبد الله عنه سلام قال. ماء الذي يعصى به ثوب ويعتسل به من الحانة لا يجوز أن يتوضأ منه وأما الماء الذي يتوضأ الرجل به فيعصى به وجهه ويده في شئ تطف فلا بأس أن يأخذه غيره ويتوضأ به (٢) لأمرالكث من الأمور التي استدل بها عن نجاسة العسالة دعوى لاجماع على نجاسته كما عن سفي و لتحرير المعتصدة. لشهرة العسمة.

وحث تأقثلون. لتفحص من عسمة لم يله نعمين وغيره. ولعسمة لاولى ولثدية في بول بكرؤلة القائلين بالطهارة حتى يتصح الحال فتقول: استدل القائلون بالطهارة بأمور أحدها أصالة الطهارة وفيه أن لأصل دليل حيث لا دليل والدس هو موجود كما ذكره القائل بالنجاسة.

وثانيها ما حكى عن استبدقه بقوله قال الأصغر. لا فرق بين ورود الماء على النجاسة وورودها عنه ثم قال السيد وهذه المسألة لا أعرف فيها نصا ولا قولاً صريحاً وشافعي يفرق بين ورود الماء على وورودها عليه فيعبر بمقاييس في ورود النجاسة على الماء ولا يعتبر ورود الماء على النجاسة أي أن قال. والذي يقوى في معنى عاجلا الى أن يقع ثقل لذلك صفة ما ذهب اليه الشافعي ووجه فيه تألو حكما سحاسة القليل لو ارد على النجاسة لأذى ذلك الى أن الثوب لا يظهر إلا يرد كثر من الماء عليه وذلك شق يسهي

وحاصله دعوى للملازمة بين يظهر ثوب وطهارة الماء ولكن الملازمة بموعة لأن الاجماع الواقع على اعتبار طهارة الماء يدى يعصى به المستحسن مودة او القدر متيقن منه

(١) الخلاف - الطبعة الاولى - صفحة ١٨ - المسألة ١٣٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الخبيثة ١

صهارته قبل الملاوة مع لتختس ومقاططه حته حتى حلاوة فلامع عيه فيمكن أن يكون اجتماع تحصيل أعني بحاسة اثوب ونحوه - عسا قطرهها كما اخبرنا ذلك في لاء الحس لم تقم كرا شخص اخر نعم هـ لمعني مشكل القول بالنسبة الى العسة نزلة للمع و لعسة لأول في القول ود حبر القول والحاسة فيها.

والخاص أن جميع من أدته بفعل ذل النفس وبين مدة حور طهير المتخس
بالاء لقبيل بما لا يحرر بحاجة العبد لا ينقص أن يقال بأنه قبل لا ينقص من محل
المتخس ظاهر ولا ينقص بغير حد ولا ينقص صارصاً بحسبه وهو بعد لأن الانقص
لا يكون مستحباً وإنما أن يقال بظهوره بعلة حتى بعد لا ينقص وهو راسية في
غير بعلة المربة وغير بعلة لا وفي أسون لا يعد لأمرام به وأثر راسية فيها فلا لأحد
بالمدر استقر من المخصص الخرج عن ذلة بفعل لاء يقين.

ولا يسمي سجدة عساه حتى يركع وبعد الانقضاء ولكن يظهر لمص له تعدياً
وهو احد بعد وجهه دلت ولا وجهه هو الوجه الثاني.

ثالث من دية الشهادة أنه يسفاد من تنوع لأخرو كثير من لاجمعت أن
 لا يحسن أن يظهر وهو بحجة نفسه خروج عن هذه قاعدة بكتابة فلابد من القول
 بنقضه . معارض هذه القاعدة الأدلة المتعددة القليل وهي غير شاملة لما نحن فيه بوجوه
 لأدلة أنه على جور لتطهير رائد الفيل فبعض هذه القاعدة أي أن المتخصص لا يظهر في
 أدلة جور . تطهير بالفيل - لامع لشمول أدلة العمل بمسبب ما وعي فهو الشمول يتعارض
 بدليلان ويتسقطان والمرجع (ح) هو أصحاب الشهادة

وكيف قد عرف وجه الجمع بين أدلة الاعتقاد وأدلة حور التطهير بما قيل من أنه لا بد من أن يسير بأحد أمور ثلاثة إما بالانصراف بحجته العسالة بالانصراف وإما بالانصراف بحجته قبل الانصراف وبعدة وكيف يظهر الحق بانصراف بحجته عنه تعبدًا وإما بالانصراف بظهوره قبل الانصراف وبعدة لا أنما يلتزم بحجته قبل روال المعين ملافاة لما القليل للنجاسة.

وهذا العرض الأوسط لا يبرم منه التطهير بالماء لتنجس لعرص كون الماء قبل ملاقاته للسحب كان طهرأ وبالملاقاة انتقلت الحادثة من المحل إلى الماء فلا يزوم من

الحكم بحاسة العسالة الحكم بقاء تحاسة المحل والآ لا يكون الماء قبل مطهراً وهو خلاف الاجماع.

الراسع من أدلة طهارة العسالة ماورد من أمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم تطهير المسجد من بول الأعرابي نصت ديوب من ماء عليه ومن المعلوم أن النبي صلى الله عليه وآله لا يأمر بطهارة المسجد بريدته بحاسة فيرم أن يكون الماء باقياً على طهارته. وفيه أولاً أنها صفة الشد لأن راويها أبو هريرة عن ماعن المعترضين بما يمكن أن يكون لأمر نصت ديوب من ماء بعد روال عليه الشمس وغيرها واخصل أنها قصة في واقعة لا يعلم وجهها وديوب هو بدلو.

الخامس ماورد في عسالة الحقام من الحكم بطهارتها مثل مرسنة الوسطى عن أبي الحسن صبوت الله عنه أنه سئل عن مجمع ماء في الحقام من عسالة ناس قال: لا بأس به (١) ورويات (٢) التي وقع فيها عن الاعتناء بالعسالة محمولة على الكراهة حملاً بها وبين هذه الرواية الدلة على الحوار.

وعرض الكلام متاق العسالة أناتنترم طهارة العسالة في الحملة لا مطلق وهذه الأدلة بذالة على الطهارة وللدعى دلالتها لا بد من حلها على ما ذكرناه من أن المراد غير معلقة المربنة بعين أو غير معلقة الاوى في اسول حملاً بها وبين أدلة المعان لقبول وغيرها من أدلة انقائس بالحاسة ثم أنه جاء على بحاسة لعسالة حرج منها ماء الاستحشاء فإنه ليس بحكم العسالة حملاً فإنه ما ظاهر كما هو المختار وعنه المشهور وحس وبكته معقولة في الضوة وغيرها وانذلس على ذلك أحبار مستقيمة.

مها روية محمد بن السمان الأحول قال: قلت لاسعد الله عليه السلام: أخرج من الخلاء فاستحى بالماء فيقع ثوب في الماء الذي استحييت به فقال: لا بأس به (٣).

ومها روايته الأخرى قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: سل عتاً شئت فارتجت على اسائل فقال: سل ما لثقلت: حملت هذاك الرجل يستحى فيقع

(١) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الخبيثة ٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه حدث

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه الخبيثة ١٦-١٥

ثوبه في الماء لدى استحي به فعل: لا نأس فسكت فقال: أوبى من صدره لأنس به قتل: لا والله جعلت ذلك قبل أن الماء أكثر من القدر^(١) ويظهر من التعليق الذي يعقّب ويختصّ أن عمّة عدم استعمال ماء الاستحاء هو أكثرية الماء بالنسبة إلى القدر والمراد بالأكثرية نس الأكثرتة بحسب الوزن وليس حجة كما توهم: لا يرم عدم استعمال الماء إذا كان أكثر من قدر ولو كان بقدر كثير من ويؤكد ورداً على الماء وهذا مذهب لا يرم به أحد من الأكثرية هناك نسبة عن عتبة الماء وهو يرمته على النجاسة بحيث تصير معبوبة بماء ومضمحلة فيه وعموم سعة يقتضي عدم اعتبار مطلق العسائنة وهذا بعد يؤيده ذكره في مسألة من ظهر في غير مسألة تريبه وعبر عنه الأول في قول.

لأنّ محدث في سعادته لعنة من هذه الزوارة أن يقول أن التعبير (للم صدره لأنس به) لا يسعد ظهوره في الحكمة وقد سطر منه أن الحكمة في عدم استعمال ماء الاستحاء أكثرية الماء بالنسبة إلى قدر لا يمكن تعدي حكمه عن موزنه لأنّ الحكمة محصورة في موزنها لا سعة ولا أقل من الاحتياط فلا يمكن الاستدلال بعموم ملة مع حتم كونه حكمة.

ومما روي الكهلي عن رجل عن سعد بن عبد الله عن أسلام قال: قلت: أمر في لطريق حسين علي الميرب في أوب أعلم أن الناس يتوضؤون وبس به نأس لا سأل عنه^(٢) والمرد بوضوء الاستحاء ويكن هذه الرواية لادلالة قد على طهارة ماء الاستحاء لأنّ سطر من قوبه^(٣) لأنسان عنه أنّ لثائل كان شاكر في أنّ الماء الشائل من الميرب هن هو ماء الاستحاء أو غيره ولكن يعلم أنّ هذه الأوقات أوقات استعمال الناس فلا تدن على طهارة ماء الاستحاء

ومما روي لأحول عنه عنه السلام قال: قلت له: استحي ثم يقع ثوب به وأن حب فقال: لا بأس به^(٤) ويظهر أنّ قوبه: وثا حب يكون امرده أنّ المحل يكون ملوثاً بماي ثم استحي وأعمل إلى يقع ثوب في هذا الماء لدى استحيته به وعسبت موضع ما به فقال لا بأس به.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه للحديث ١٦-١٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه للحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه للحديث ١٧

فعلى هذا المعنى الذى نكون الرواية ظاهرة فيه تدل الرواية على طهاره العسالة حتى الغسلة المزيلة للعين من غير الاستنجاء

ومم رواية عبد بكرم بن عتبة الهاشمي قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء الذى استسحى به أبخس ذلك ثوبه قال: لا (١) وظاهر من هذه الاخبار خصوصاً الأخيرة مم أن ماء الاستنجاء ظاهر لآتة نحن معصوميه كمنهونه وهن بعمه احكمه بظاهرة ماء الاستنجاء ماء الاستنجاء من البول يضا ويختص بماء الاستنجاء من العند فقط سري يقا- ن الاستنجاء مأخوذ من الحو وهو معنى العائط فلا يدل لعسالة لبول ماء الاستنجاء ولكن بظاهراً الاستنجاء بحسب فهم العرف يظن على الاستنجاء من بول يضا.

مع أن خروج العند ملازم عدلاً لخروج بول الاستنجاء من العند مستنجاء من سوب يضا وم يسته الامم عليه السلام التائل بأن هذا الحكم مختص بالاستنجاء من العند فتترك شتمصيل دين على عموم ولا يمكن حل كلامه (ع) على صورة عدم خروج البول منه فإنه حل على العمد القادر.

ثم إن المعصية اشترطوا الطهارة ماء الاستنجاء مورا الأول عدم تعبير الماء بقدر في صورة التعبير بحس لتعتمد أدلة المعان الماء بالتعير بأحد أوصافه على طلاق هذه الروايات وانكبت سبة هذه الروايت الى أدلة الانعبار بالتعير عموم من وجه لافتراق هذه الروايات عن أدلة الانعبار في ماء الاستنجاء عبر لمعير وافتراق أدلة الانعبار عن هذه الروايات في الماء المتعير بمعير الاستنجاء وحتما عها في الماء المتعير بالاستنجاء لا أن أدلة الانعبار بالتعير أقوى لدلائل على انفعال الكثر وحري بالتعير بالقبر أوى فتعتمد على طلاقات أدلة ماء الاستنجاء.

الثاني عدم وصول بحاسة خارجة الى المحل فإنه يضا ليس بظاهر لدلالة أدلة انعبار مطلق ماء بقبل علقاة لحس وهذا الماء المسحى به ليس أقوى اعتصاماً من مطلق الماء بقليل

الثالث عدم التعدى من محرج والمراد منه ان كان التعدى الى شئ آخر بأن

(١) جامع الأحاديث نسب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١٨

يتعدى العدنط مثلاً من المحرج أي ملأه أو رجه فلا اشكال في اشترط هذا الشرط ويمكن
المرد التعدي في أطراف المحرج فلا دليل على اشترطه بل الإطلاق يدفعه فإن الأمرحة
بحسب نبوته وإنيية مختلفة ولم يفضل لأمام عليه السلام سبها مع وجود هذا الاختلاف من
الأمرحة فعدم التفصيل دليل على العموم بله إلا أن يكون المراد تعدي أي طرف أصح
خارجاً عن المعارف

سابع أن لا يخرج مع السؤل أو العدنط بحاسة أخرى كالدم والمني والحقيق أن
يقال أنه إذا كان بونه وعدنطه دمًا بحيث يدل أنه دم أو يعوط دمًا يجري على الماء
أدى مسخني به حكم دم لا مسخاء وإن لم يكن كذلك كان دم في ضمن بونه
وعانطه فلا يبعد أن يقال بأنه لا مانع من طهره الماء (مع) بصلاً للإطلاق الذي أشرنا إليه
تصافاً وجود الدم مع سؤل أو العدنط ليس بادر حتى يدل أن الأدلة منصرفة عن الفرد
البادر وأقامي فعدم الكلام فيه في ضمن روية الاحول

لحمس عدم وجود أجراء العدنط في دم ويدل على اعتبار هذا الشرط قوله
عليه السلام في رواية لأحوب استعذمة: لأن الماء أكثر من قدر (١) وأن مراد من هذه الرواية
عالية الماء وقهرينه ومموية الحامه بحيث يصير مصمحه عرفاً غير مبيح أجزائها في الماء.

فصل

الماء المستعمل في الوضوء طاهر ومطهر من الحدث والنجس وبس فيه خلاف
من لفظة والخاصة إلا أنها حسيمة وأنه قال بحاسته بحاسة معتظة بحيث لا تصح وضوءه معه
والأتمميه أن يوسف وأنه قال بحاسته بحاسته بحاسة معتظة وبكس اطلاقاً طهارة الماء وظهوريته
حتى عبيها.

وقال الماء المستعمل في رفع الحدث لا كبر فيرفع حيث لأنه ماء طاهر شمس
إطلاقاً أدلة اربة استحاسة بالماء القليل وهو اجماع على الطاهر وهل يرفع
الحدث فيه خلاف فأكثر القماء على سب وطاهر كثير من متأخرين على الحوار وسند
المانع بروية عسائنه من سنان عن أبي عبد الله عليه السلام ولأن الأئمة بأن تنوضاً بالماء
المستعمل وقال: الماء لدى عس به الثوب أو يعتس به لرجل من عبادة لا يجوز أن

يتوضّأ منه وأشبهه^(١).

فإنّ بظاهرهما أنّ الماء لدى يعتس به من الحبة لا يجوز أن يرفع به الحدث ثاب من
هي صريحة في ذلك وبكى ورد على الاستدلال بالرواية ثمران لأو من حيث الاستدلال في
سند أحمد بن حنبل لدى ورد فيه عن لعكرى صوت لله عبداً حذروا الصوفى المتصنع
أحمد بن حنبل، ورمى بالعقوبة بصب أيضاً وعن العلامة في خلاصة أنّ رويته غير مضمونة وعن
الشيخ في المهرسب أنّه كان عاباً متهماً في دينه.

ولكن يمكن الخوف عن ذلك رتبة قول الحاشي في حقّه أنّه صالح الرواية يعرف
مها ويسكر وقد روى فيه دموم من سبدا أنّ محمد بن العسكري (ع) السبي. فجعله صالح الرواية
وان كان ذكر بعده يعرف مها ويسكر فلا يجوز رد جميع روايته ويمكن أن يكون نقله لهذه
سروية كتاب في حال استقامته كما هو بعد رآته روى بالوقف فهو في روى الصدوق
عنه سلام كان مستقيماً ثم انحرف بعد تكاثر عليه سلام وصار وقيفاً أو غيره.

ويشعر عن ابن بعض نرى أنّه توقّف في حديثه الأخير برويه عنه الحسن بن محبوب من
كتاب المشيخة وعن محمد بن أبي عمير من كتاب بؤدرة وهذا رواية قد رواها عنه الحسن
بن محبوب ولشيخ مع أنّه حكم في المهرسب أنّه كان عاباً متهماً في دينه حكم في الخلاف
مع عديده المشهور من القدماء من عدم حوار رفع الحدث ماء غسل وسند عديده لروية فيظهر
مها أنّ الرواية كانت معتبرة عنده فلا اشكال (ح) في الرواية من حيث سند.

الأمر الثاني في الرواية لا يستشكل من حيث الدلالة فحال العاقل أحمد في فذه
في طهارته: أنّ عدم حوز الاعتسان بالمستعمل في رفع الحبة الذي دلّت الرواية عليه أنّه هو
بعبارة اشتغال بدن الحب على قدر الحبة لا من حيث رفع حدث الحبة ولكن الظاهر أنّ
الأمر ليس على ما ذكره فذه لأنّ قوله: الماء الذي يغسل به الثوب يح تعلم منه علماً قطعياً أنّه
ليس خصوص لثوب مدحبة في عدم حوار التوضؤ بعنائه بل ذكر الثوب من باب مثال
فيشمل غسالة كلّ شيء متنجس من الجسد وغيره.

فذكر قدر الحبة ثاباً على ما توهمه (قده) بعد ذكر ثوب الشامل بقدر الحبة

(١) الوصل الباب ٩ من أبواب الماء المستعمل لرفع الحدث ١٣

بالمرص تكرار فكان يسمى للامم أن يذكر بعد الثوب سدن ونحوه بدل ذكر قدر الحياطة
الموحد لتوهم خلاف المقصود.

مع ثَّ تعبير بالاعتراف بدون العمل بوجوب ظهور الحمية في الاعتسل لرفع الحدث
لا غسل الحدث والأكاذيب عليه ثَّ يقرب: ويعمل به الرجل من الحية وقيل في عدم دلالة
الرواية على ذلك: ثَّ غسل الثوب لإيلام نخاصه الثوب فيمكن أن يكون لآلة لوسج عنه
فح يحمل الهى ولى في قوة: لا يجوز أن يوضئه وشأهه على بكرهه أى كرهه التوضؤ
بالماء المستعمل في إزالة لوسج واستعمل في رفع الحية.

وفيه تم حلاف لاجماع على عدم كراهة استصدار اسمعيل في رالة
سوسج وحلاف مدته عليه صدر ارجوه من قوه: لانس دن بتوصي بالماء يستعمل بشمن
باطلاق للمستعمل في ازالة السخ.

مع تتصطنع بروية تتفحص مصادقاً لى آتة وى كىب على ثوب أعم من عسلة
للحامة لا أن اعاب عسلة من سحره فيصرف لاطلاق الى فرد اعاب مع أن أهل
كلمة لا يجوز على الكراهة خلاف التبادر منها

ومما استدلّ على عدم حور استعمال المسحون في رفع حديث لا كسرى رفع الحديث
صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد بن عيسى عن أسامة بن زيد عن ماء الخثعم قال ادخله
بار ولا تعتسل من ماء آخر لأن يكون فيه حب أو يكثر فيه أهله فلا تدري فيه جنب أم
لا (١) وإن سطر من قوله لأن يكون فيه حب أنه لا يجوز الاعتسار (ح) فتدلّ على عدم
حوار الاعتسار من ماء المسحون في رفع حديثه وخبر أن صدر الرواية من قوله دخله
بار وأنه في مقام بيان آداب الختم وقوله ولا تعتسل من ماء آخر ليس من عدم حوار
الاعتسار من ماء آخر فضعوا للاجماع على حور الاعتسار من ماء حرمه وجود ماء الخثعم

فلهي أنها هوليديع توفقه الحظ من الاعتناء به بخمسة كي يظهر هذا التوفيق من كلامه بتاتل حيث قال: ما أتته عن ماء الحقام أولاً وثبوت الاعتناء به الحقام مع وجود ماء حار وقله: ألا يكون فيه حجب معارض للأحد (ب) كثيرة (٢) لدالة على جور الاعتناء به

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب نباء الحديث ٩

(۲) جامع (۳) دہلی ۱۸۹۵ء میں پرت لکھ • حدیث ۲۰۶ • ۱۵۸۱ میں پرت لکھ •

احتقنم بذي اغتسل منه أحب وسحبني بعضها ومن المراد من ذلك أنه لا بأس بالاعتسان بماء آخر ولا رجحان بالاعتسان بماء الحمة حيث أو يكون الأمر مستفاد من قوله: إلا أن يكون فيه حب أمر بالاحتياط لاسحباني ويؤيده وكذا يؤيد ما قبله أنه قال (ع) بعد ذلك: أو يكثر أهله فلا تدرى فيه حب ماء لا فإن حتماً وجود أحب عرصاً شريطةاً.

ون قد بعدم حور لاغتسان بالماء المستعمل في رفع الحدث الأكبر مع أن قوله (ع) إلا أن يكون فيه حب غير صريح في الماء الذي اغتسل فيه الحب ادشمل ما كان فيه حب ولكن لم يغتسل منه فلهي عنه عبارة عن التمسّطح بدنه به.

ومث استدل به على اسم أيضاً صحيحه ابن مسكون قال: حدثني صاحب في ثقة أنه سأل عن عدة ثوب عليه السلام عن الرجل يسبي إلى ماء يغسل في الطريق ويريد يغتسل ويبس معه إباء وأداء في هذه قال هو يغسل به رجوع عنه في الماء كيف يصعب قال: يصح بكف بين يديه وكفاً من حلقه وكفاً من يمينه وكفاً من شماله ثم يغتسل (١) فإن قول السائل: فإن هو اغتسل رجوع عنه في ماء يظهره أنه ممنوعة لاغتسل بماء مستعمل في رفع الحدث لا كسر كرك مرتكراً في نفسه وقد فزعه الإمام عليه السلام وأمره بصت كف من ماء من كل جانب ليجمع من رجوع الماء إلى الوهدة حتى معاها لمكان المحقق من لأرض وبه أن الرواية لا تدل على أن المحدث الذي تحمله السائل أي هو لاغتسان بماء المستعمل في رفع الحائض فيمكن أن يكون المحدث هو نفسه يد حب كما هو لعل أوصافه في ماء في صبروته مصفاً برجوع ماء لعل في الوهدة واحتلاطه بالتراب وغير ذلك فيصير في صبره أوطهور في أن المحدث بذي تحمله السائل ولم يردعه الإمام (ع) هو لاغتسل بماء مستعمل في رفع الحائض.

ثم ن صت كف من ماء من كل جانب كيف يصير من عدم رجوع الماء إلى الوهدة مع أنه في بعض لأرضي كالأرضي بصبغة يكون بالعكس في صت لماء يصير سبباً لسهولة رجوع الماء إلى الأرض المحققة فإذا كان مراده (ع) عدم رجوع الماء إلى الوهدة كان اللام عليه أن يقول: أنه يجمع بتراب حول الوهدة حتى لا يرجع الماء إليها.

ويجوز هذا الكلام فالأشبه أن يحمل صحت كفه من كل جانب على الاستحباب كما ورد الأمر به في بعض الأحبار المصنوع على الاستحباب مثل رواية الكهني عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «أنت ماء فيه قنّة ونصح عن يمينك وعن يسارك ومن يدلك بوضوءاً» (١).
 فإن من لم يعلموه أن الأمر بالنسب لوجوب لآته في غسل به أحد وخصه بأنه يعلم وجه الأمر بوضوء في كل جانب وهذا الأمر ورد في كثير من الروايات كما ينبغي أيضاً الروايات الآتية.

ومن مسند من لمع صحة محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام وقد قيل عن ماء الذي توب فيه التوب. وسبع فيه كلال ويعتدل فيه حب فإن ذاك ماء قدر كراهته شيء (٢).

ولكن الانصاف في هذه الرواية لا دلالة على الجمع أصلاً من غيرهم أن يشكّل شأن من جهة واحدة لا من جهة استعماله في رفع حدث الكراهة فإن اعتدب حب في الماء بعض الأشياء المستحبة بهاء وطوبى يصعد كدس يكون صريحاً في ذلك ومما استدلت به على منع تزويج سبعة عن الاعتدال بعدة ماء حمام معللاً ببعضها (٣) بأنه يشمل فيها ما يعتدل به حب وولد رب والناسب به أهل نسب وهو سرهم وفي بعضها (٤) بأنها تجمع غسل اليهودي والنصراني والمجوسي والمسلم - أهل البيت فظهر من الاعتدال الأول أن إحدى علل التهي عن الاعتدال بعدة ماء حبة هو اعتدال حب من ماله.

ولكن لا يخفى على الناظر في تلك الأحكام المتبادر من مجموعها أحد أمرين.
 الأول أن سببها مكرهة لأنه يعتدل فيه جميع شئ من نقي أنواع كبر من ليهودي ونصراني ومجوسي وحب وودائرا ولزق وناصب في ماء من هذا شأنه لا يسعى لاعتدال به لأنه موزع لأنواع الأمراض ويدل على أن شئها في المكراهة أن الإمام (ع) يبيّن في بعض تلك الأحكام حكمة التهي عن الاعتدال التي يستفاد منها، مكرهة مثل رواية علي بن جعفر عن إسماعيل بن عمار عن الصادق عليه السلام في حديث قال: من اغتسل من الماء الذي

(١) لم يظهر هذه الرواية في معانيه ولم تذكر من ينسبها

(٢) جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب ما حدث به

(٣) (١) جامع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب ما حدث به

قد غسل فيه وأضربه إحداه ولا يؤمن لأخيه فغلب لأبي خنيس عليه السلام: أن أهل
لندن يقولون أن فيه شفاء من بعض فساد كذبوا يغتسل فيه خبث من حرام وانزاع
والناصب يدى هوشهم وكل من حب الله ثم يكون فيه شفاء من بعض (١).

لش أن الهى وهذه لأحد لأحد بحسنة لغاية لغتس هؤلاء لأخس فيه
ولكن الظاهر هو الوجه لأول كمن يصهر من لرواية لأخيرة وأنه (٢) من وجد حكمة
في مرحوحة لغتس غش هذه لاء صفة هذه فبنته دهم بكرهه فيه من لأحد
مايد على لمع لأرويه عنه من من ولكنهم معارضة بعض الأحدث

مثل رواية محمد بن مسلم عن أنس بن مالك عنه السلام قال: فبنا له الخدم يغتسل
فيه حب وغيره اغتسل من فيه قال نعم لأش أن يغتسل منه الحب وقد اغتسل فيه
وحدث فعسب رضى وقد عسبها الأمت برق همام اشراق (٣) فدل صريحاً
على حور لأعد لاء يدى غش منه الحب كمن من بقا رادقوه: حرم يغتسل
فيه لأعد من الخوص كمن سابع لصفه الكثر وهو بعد لعد تدان ذلك في بك لأرمة
ولأمكنه وقاراد لأعد من الخوص الضعيفه لأحد الماء منها وصيته على حسده ولكن
حيث أن الماء يدى غش به يروى الأرض وبرشع فصب لاء يدى في الخصاص
فيصير مستعملاً في رفع الحدث الأكبر.

فكان مراد من هو الخوص لأول أى لأعد من الخوص كمن فلا دلالة
بضرورة على ما نحن فيه لأن كلامه في لاء النفس وان كان لرد هو الخوص الذى أعنى
الاعتساف من حبص لصفه كمن هو الخوص المعلوم أن ورودهم يمكن معروى
غير ممكن فكان لأعد لأحد الماء منها وصيته على حسد ورواء واحدة انصراف من
حسد الحب لخاص لصفه غير صائر وان كان لاء فلا كمن من عليه بعض الأحدث (٤) فصلا
عن كون لاء داماده كمن في الخصاص لصفه هذه لرواية أعنى رواية محمد بن مسلم لا بد على
حوار استعمال لاء المستعمل على على الحاة في رفع حدث وعارض ايضاً رواية عبدالله بن

(١) وسئل الشافعي باب ١١ من أبواب الماء لضاف لحدث ٢

(٢) جامع الأحاديث باب ٥ من أبواب الماء الحديث ٥

سأب روايه عنى من جعفر عن أخيه موسى عنه السلام وقد سئلته عن الرجل يغسل رأسه في ساقية أو مستنقع من غسل فيه لمحبته أو يوصيه المنيوة إذا كان لا يجد غيره و ماء لا يسع ماءً يحد منه ولا مئداً يوصوه و هو متفرق فكيف يصح وهو يخوف أن تكون رأسه قد شرب منه

فقال: إن كانت يده بغيره فيأخذ كفاً من الماء يبدو حدة فيصحه حلقه وكفاً أمامه و كفاً عن يمينه وكفاً عن شماله و حتى أن لا يكفيه غسل رأسه ثلاث مرّات ثم مسح حذوه بيده و ذلك بحريه و أن كان الموصو غسل وجهه ومسح يده على ذراعيه و راسه و رجليه و أن كان ماء متفرقاً فقد رأى جمعه و لا يغسل من هدم من هدم و أن كان في مكان واحد و هو قتل لا يكفيه لغسه فلا عنه أن يغسل و يرجع الماء فيه و أن ذلك بحريه (١) و أن قوته فلا عنه أن يغسل و يرجع الماء فيه كضريح في حور لا يغسل الماء الذي غسل به ولكن الرواية محمولة على الضرورة كما هي صاهرة فيه و أن قوته و أن كان في مكان واحد و هو قتل لا يكفيه لغسه أبج كضريح في أن مودده في حور لا يغسل الماء الذي يرجع من غسل هو صوره عدم كعبه الماء ولكن يمكن أن يغسل به لضرورة هذا في صورة عدم كعبه الماء يغسله لا يمكن إلا ذهاب الماء من لا يكفه لغسل على النحو متعارف و أن هذا عدم مقام لا ذهاب و لا ذهاب يرفع ضرورة من يستعمل الماء استعماله فيحوير استعمال هذا الماء المستعمل مع امكان الإذهاب يسره تحويره مطلقاً.

مع أنه قيل بعدم جوب تأمصل من الضرورة و غيره فجاء في حين تعارض رواية عبد الله بن سنان مع هذه الرواية لأنه من حين حداثها على أخرى فهو: أنه يمكن حمل روايه عبد الله بن سنان على كراهة في كراهة لتوضوؤ الماء استعمال في رفع الحائض بل كراهة رفع حدث مطلقاً الماء المذكور بحريه هذه الرواية بضميحه لداله على الحواز صريحاً.

الى هذا انتهت المباحث لتتعلقه بقسم المياه وأحكام المياه المتعملة في رفع الحدث والبحث ونقي من أقسام المياه التي لم تتعرض لأحكامها ماء الحار والماء المصاف.

(الماء الجارى)

أما ماء جارى فحمل الكلام فيه أنه رفع لحدث واخبر ولا يفعل بملاقاة
 بحسب لأن دتغير أحد أوصافه الثلاثة ومقتضى هذه الأحكام بعض الأدلة المتقدمة في أقسام
 لمياه من العمودات والطلاقات وبرويات لآتية في ماء الختم.
 وثم ماء ختم فحمل الكلام فيه أنه اذا كان قللاً وليس له مدة فحكمه حكم
 ماء القليل.

وإن اداكبت به مدة فحكمه حكم الجارى لا يفعل بملاقاته بحسب لأن دتغير
 أحد أوصافه الثلاثة ويرتفع به الحدث واخبر ويدل على ذلك كله لعمودات والطلاقات
 المستمدة وحصوص بعض برويات الدلة على عدم بقاءه وأنه كماء التهر او عمرة لماء
 جارى.

كرويه دودس سرحان قال: قلت لاجعل الله عليه السلام: ما تقول في ماء ختم
 فعل: هو عمرة الماء الجارى (١) ورواية اسماعيل بن حنبل عن أبي حنبل عن سلام قال:
 بدأني فقيل: ماء لحمة لا يسخن شيئاً (٢) ورواية حنبل قال: سمعت رجلاً يقول
 لا يبعد لله عليه السلام: نبي أدخل الختم في التحروفي خب وحدثت فقوم فأعتس
 فيتصع عنى بعدم فرع من منهم قال: ليس هو حار فب: بل قال: لا بأس (٣).

ورواية بكر بن حبيب عن أبي حمزة عن عبيد الله عليه السلام قال: ماء الختم لا بأس به
 اداكبت به مادة (٤) ورواية ابن أبي عمير عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في حديث: أن
 ماء الختم كماء التهر يظهر بعضه بعضاً (٥).

وأما الماء المصاف فلا يرفع الحدث واخبر وبحسب علاقته للتخمس ولو كان
 كزاس اكرراً والدليل على ذلك هو برويات الدالة على ذلك فيها رواية زكريا بن دم قال:

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) جميع الأحاديث سابق ٥ من باب ١٠ وخبير ١-٢-٣-٤-٥-٦-٧

(٥) جميع الأحاديث الباب ١٥ من أبواب المياه المقيضة ١١

سألت بأحسن عليه السلام عن قطرة حمرا وسيد مسكر قطرت في قدره مرق ولحم كثير فقال (ع) : يهراق امرؤ أو يطعمه أهل بدقة أو الكلاب وسجحه أعينه وكله الخديب (١).
ومنها رواية لسكوني عن أبي عبد الله عليه السلام عن أن أمير المؤمنين عليه السلام قد سئل عن قدر صاحب ود في قدره قوله قال : يهراق مرقه ويعسل سحبه ويؤكل (٢) ويكن الرويتين لا يدلان على مصعب مصاف من حيث أنه مصاف بل يمكن أن يكون مصعب مرق يوقع حمرا وسيد ويغارد فيه لأجل أنه ماء فليس ضاربه السحبه لأمس جهده أنه ماء مصاف لأن يصف أن عدم تحمل المصاف سحبه وسجحه بلا فاقة سحس له مقادير عليه الاجماع فلا يثبت من حل الرويتين عليه.

ومنها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام عن سنده عن الرجل يكون معه أسير يسوقه مضطوفا قال : لا تأكل هو ماء ولا صعبه (٣) وأنه مروي عن يونس عن أبي الحسن عليه السلام قال قلت له : الرجل يعسل ماء الورد ويوضئه به يصفوه قال : لا بأس بذلك فهو شرب غير معصوم به ويمكن حمله على اتعنه هذا ماء الكلام في أقسام الماء وأحكامها وأحمدته.

المبحث الثاني في الأسفار

وهي جمع ستور وهو بوقية ماء انتهى معه الشارب في ليلاء أو في الخوص كما في مجمع البحرين ثم قال : ثم استعملت في طعام غايه في المغرب وعن الأزهري اتفق أهل سعة أن سائر الشئ فيه قسلا كان وكثيرا وفيه سائر مهمور ومعه في لآته سم فاعل من السور وهو سبق من شرب وهذا ما تعبط فيه الناس فيصعبه موضع الجمع وقد يقال في تعريفه : السور ما شره جسم حيوان ومعه رواية ولعله اصطلاح وعيه حيث الأسفار كسور يهودي ولصراي وغيرهما انتهى كلام صاحب المجمع وحاصله أن لأصل في معنى السور هو بوقية الشراب ثم استعمل لقبه اصطفا ثم استعمل في كل ما شره جسم

(١) جامع الاحداث الباب ١٣ من أبواب ماء الخديب ١

(٢) جامع الاحداث باب ١٣ من أبواب ليلاء حدث ٢

(٣) جامع الأحاديث باب ١ من أبواب يوضئه حدث ١ ٥

حيوان أعم من أن يكون لا شرب أو الأكل وغيرها.

وهذا لمبحث وان كان داخل في سائر أبحاث الطهارة من أفعال الفضل وعدم الفعل الكثير وبسبب لمصاف بمادة الحس وتخص كل شيء بملافاً لشيء حسن مع رطوبة مسرية وغير ذلك من أبحاث طهارة لأنه حيث وردت أخبار كثيرة في خصوص لأشياء أفراد الفقهاء لم يبحثوا عن حقه بل ألقوه بصرفه وادعوا بأنه عبيده يورود بروب من طرفهم بضا.

وقد حسب قول عامة وخاصة في الأسفار واختلاف الدعة أكثر.

فهم من ذهب إلى أن لا شرب كسب حبه ومبه في أن لأشرب كنه طاهرة عدا سوز سكب وخبر ومبه من فضل من يكون بحم وغيره قد لا يضره في الأول دوا -- و -- ونعصمه -- -- -- رآته حور الوصف -- -- -- غير ذلك من قوهم ومباشراً اختلاف هو خلاف ما رأى به بقره من لأشرب -- ولأشرب وقت أصبح رصوب الله عنهم في سبوره ل سور جميع حدود لا طهره داخل عين ككلب والخبر والكفر وقال بعصمه كسبح وأحسن في سر -- أن سوز يكون بحم طاهر.

وقد سوز عره محسوس وسبب تصور مقصداً وما يعسر لأشرب عنه كلسور وقدر. وقد قوه بكرة عه سوز كره كسب -- والخبر واستدل من فضل من سوز كسول لبحر وعبره عنهم رواه عمار من موسى بشرط عن بعد أنه عنه لسلام قال. سئل عما يشر به خدمة قد كسب ما أكل حمة فوضاً من سوز وشرب وعن ماء شرب منه لا يوصف بأوصاف قد كسب شيء من بضر يتوضأ بماء شرب منه لأن يرى في مساره دفور رأيت في مقاره دم فلا يوصف منه ولا شرب (١) وقد مفهوم من قوه: كلما كسب حمة أبح أن كسبها لم يؤكل حمة فلا يتوضأ من سوز ولا شرب ولمستد من لبي عن موضوء ولا شرب هو حاسة لأن لبي في أمثال هذه الموارد كناية عن الحاسة كما لا يخفى على من لاحظ نظائرها في الأحياء.

ولكن لا يخفى أن مفهوم اوصف سس بمحنة خصوصاً في مثل المقام مما وقع حواً

بمثائل فإن التائل كان مورد سؤاله بعض أفراد المأكول وأخاه لإمام عنه السلام على النحو الكلي في أفراد المأكول فحواه (ع) يسرم مطابقة لمورد استؤال الذي هو المأكول فيسبحوه هذا الوصف مفهوم وأنه أشبه شيء بمفهوم سحب فكأن هذا الوصف أحد موضوعاً بحكم.

وعلى فرض وجود مفهوم به المفهوم التائية الحرثة لا لسانه بكسبة كما ذكر ذلك في قوله (ع) ذلك الماء قدر كذا لا يتخذه شيء بأن مفهومه أنه يمكن قدر كذا يتخذه شيء من الأشياء على نحو الأهل لأن مفهومه يتخذه كل شيء فكذلك هو أنه على فرض تحقق المفهوم بمفهومه أن ما لا يؤكل لحمه ليس حكمه كذا لأن ليس جميع أفعاله مثل ما يؤكل اللحم ويمكن أن يكون مخرج من الوضوء سورة هو الكلب والخمر يردون به تراجم ذات غيره كوبة اللحم وعلى تقدير تسليم ثبوت الكلبة بمفهومه به فرض هذا المفهوم هو أقوى سداً ودلالة وهو مروي بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام وقد سئل عن فصل الهرة والاشقة وبقر والابل وخمر والحمل والعدل ولوحش وسماع فنه يترد مثل شدة الامانة عنه، فقال لأدس به، حتى ينهي السائل إلى كلب فقال (ع) رحس بحس لا يوضأ بفعله وصب ذلك الماء واغسله بالتراب أول مرة ثم بالماء (١).

وكذا رواية معدونة من شرح قال سأل عداً عن أحد عبد الله عنه السلام وأن عبده عن سور يستور واشته والهر والبغير والخمار وعرس والبعر وسماع شرب منه أو يتوضأ منه قال: نعم شرب منه وتوضأ منه قل، قلت به كلب قل لا لعب ليس هو سباع قل: لا والله أنه تحس (٢) فإنه يفهم من سؤال واحوب أمر لا قول سور سباع طهروته كان مبركاً في دهنه وآنه ذلك كان كلب سباعاً فله لا حور اشرب والوضوء من سؤره ولم يردعه لإمام (ع) عتاً كان في دهنه من ثياب (ع) آتة ليس سباع بل الطهر من لحوب أيضاً أنه إذا كان سباعاً كان سؤره طهر.

ثاني أن علة عدم حوار شرب سؤره والوضوء به هو غلبة الكلب فمعظم المأكول طاهر لا بد أن يكون سؤره طاهر نعم يستبعد من بعض الأحبار كراهة سؤره غير مأكول بحكم كمرسة

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأضمار حديث ٣ ٤

الوشاء عنه عليه سلام ته كان يكره سؤر كل شئ لا يأكل لحمه (١).

وهذه بروية وان كذب مرسنة الا ته كافي في كونها مستندة للكرهه بشامح في ذمة الناس والمكروهات مع آته بعضدها مفهوم الروية المتقدمة الى بي اساس فيها نسبة ان المأكول وأخو مشهور بمكروهه لحمه خلال وهو المتعدى بعدده لانسان ان حديجهم لحمد وكند اكل الحبيب بل سقل عن سشد واشبح وان حبيد بحسة سؤر الحلال ولم يعلم وجهه الا ان يقان بحسة موضع الملافة في خلال اما لحسة بعده او بعدم انعكاس موضع الملافة عن استنطخ باسحس عاباً او لحسة عرقه كي هو لمشهور وسحسة بعض الحلال كي عن بعض.

تكن لاحي ماني لكل ثمة الاون فهو متقص بصاق شارب الخمر فانه طاهر وأما شاي فهو مخاف لمروص المشهور لانهم قيد و اكرهه سؤر خلال بحلول موضع الملافة عن الحسة مع بصير هذا لقول محلة بل مشهور وكند بء على بحسة عرقه فان انتلطح بالعرق ايضا مخاف لمروص المشهور انقيدين به بحلول موضع الملافة عن الحسة.

وأما بحسة الحلال فهي خلاف ما عليه السشد والشح وان الحيد من الحكم سظهارته فانقوب بحسة سؤره ضعيف وأما اكرههه فليس ها مستند ايضا سوى مرسله الوشا المتقدمة بء على تعميم غير مأكول اسحم الدائق والعرضي وهو مشكل لان المتبدر من غير مأكول سحم هو انشائي وعكس ان تستند لكرههه من رواية بعض الواردة في سؤر الحب وحدثت وهي مرواه العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤر الحانص ول: لا توصأه وتوصأ من سؤر الحب اد كانت مأمونة وتعمل يدها قبل ان تدخلها الاناء (٢).

فانه يستند بها خصوصاً بء على اسقاط كلمة لا من قوله: لا توصأه كما عن التهديد والاستنصار ان كانت مأمونة فلا بأس بالتوصأ من سؤرها ومفهومها كرهه استوصؤ او حرمة ادا لم تكن مأمونة ولا أقل من الكراهه فيمكن أن يستشعر منها أن العلة في كراهه التوصؤ او حرمة في غير مأمونة هي كونها معرضاً لشخص سؤرها ادا لم تكن مأمونة

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأسماء الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الأسماء الحديث ٩

لأنها لا تنبأ من الحسن فتستعاد انكليته من هذه لعلته بأن كل مورد يكون معرضاً لتوارد
بحسن او ملاقاته يكره مشربه و لتوضوئه و يستحب حمله ولكن استعادة لعبية منها
مشكلة

المبحث الثالث في الطهارة المائية.

وهي الوضوء والغسل وفي الوضوء فصلان.

لنقص الأول في الأحداث لموجة بوضوء والا حدث جمع الحدث وهو بحسب
لغة مطلق ما يحدث بعد ما لم يكن موجوداً وفي عرف الفقهاء لأشياء ستة لفظة بوضوء
وقد يطلق على نفس هذه الأشياء وقد يطلق على حالة الخاصة للإنسان بعد صدور هذه
الأشياء منه.

وكيف كان فهل يكون التقابل بين الطهارة و حدث من تقابل لعدم والملكة بأن
تكون الطهارة أمراً عديمياً وبكى من شأنه الوجود و لحدث أمراً وجودياً وبالعكس ومن
تقابل التضاد بأن كان كلاهما وجوديين ويظهر ثمرة في المورد لبادرة كما في الإنسان المحقوق
سبعة الذي لا يتحقق منه حدث وان قد ان انتفىس بينهما من تقابل لعدم والملكة وقننا
بأن طهارة أمر عديمي فلا بد لنا من أن نقول: ان لحدث مانع للصلوة لأنه على هذا
لا يمكن أن يقول ان الطهارة شرط للصلوة لأنه أمر عديمي مع يصح من هذا لأنسان
الإنسان بالوضوء من دون طهارة لأنه لا يتحقق منه حدث مانع للصلوة ولكن اذا قد بان
التقابل بينهما من تقابل انتصاد فلا يمكن عدم صدور الحدث منه بل لابد له من طهارة المائية
لأن الطهارة ح شرط للصلوة كما أن الحدث مانع.

و يستعد من الأخبار أن الطهارة أمر وجودي لأنه يظهر من غير واحد منها أنه يُطبق
على الأحداث لموجة للوضوء— انقص فيعلم أن الطهارة قائمة لنقص شيئ له فلا بد من
كوب أمراً وجودياً حتى يصح نقص شيئ له فان الأمر لعدمي لا ينقص بشيء لأنه عدم
محض.

و يعلم ايضاً منها أن الأحداث من الأمور الوجودية فان الأمر لعدمي لا يمكن أن
يكون ناقصاً كما لا يخفى مع يكون التقابل بين طهارة والحدث من تقابل لتصاد لا تقابل
العدم والملكة.

العلم وغير ذلك من الأشياء الكثيرة.

فهذا التقيد لأجل ردقوهم وأن الوقص هو البوب وعاظت واربج مما يخرج من لأسملي فما يخرج من غير لأسملي من القى وغيره لا يقص بوصوء هذا الاخصر اضفى بالتسبة الى أقوال عاظة ويؤيده من روى عن العبل عن الفصل من شدد عن الرضا عنه لسلام قال: إنما وجب الوصوء مما خرج من طرفي حصة دون سائر الأشياء لأن الطرفين هما طريق الحاسة وليس بالأسان طريق نصيب الحاسة من يسه الأسمها وأمره بالطهارة عدم نصيبهم ثلث الحاسة من أنفسهم الحديث (١) فيظهر من هذا الحديث أن ملاك لأمر بالطهارة اصد الحاسة من أنفسهم وهذا المعنى يتحقق باصفة الحاسة للأسان من الطريق غير المعتاد.

ثالث من الوقص الأربج سواء كان مع الوقص أم بدون وندى على ناقصته أخبار كثيرة منها رواية زكريا بن آدم قال: سألت الرضا عنه السلام عن تصور أيقص بوصوء قال: إنما يقص الوصوء ثلاث البوب وعاظت والأربج (٢) ومنها رواية زرارة عن أعبد الله عنه لسلام قال: لا يوجب الوصوء الا من عاظت او بوب وصرطة تسمع صوتها او صوة تحدر بها (٣)

ومنها رواية معوية بن عمار قال: قال يوعبد الله عنه لسلام: إن شيطان يفتح في دبر الأسان حتى يحتل اليه فخرج منه ريح فلا يقص بوصوء الأربج يسمعه او تحدر بها (٤) وقد هرا أن ما ط كوها باصة هو نفس خروجها سواء سمع صوتها ووجد ريحها أولا.

والنسبة في بعض هذه لأخبار سمع صوتها او وجد ريحها إنما هو لأجل نعم بخروجها لأن لكل واحد من سماع صوتها ووجدان ريحها دخلا في ناقصته فكل واحد منها علامة لخروجها كما ظهر من بعض لأخبار من رواية معوية بن عمار المتقدمة ومثل رواية عبد الرحمن بن عبيد الله أنه قال: يصادق عنه لسلام: أحد الأربج في بطن حتى أظن أنها قد خرجت فسمعت على صوتها حتى تسمع الصوت وتخرج ثم قال (ع) أن

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب ما يقص الوصوء الحديث ١٧

(٢) ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من أبواب ما يقص الوصوء الحديث ١٩-٢٠-٢١-٢٢

اليس يحسن بين بني الرّحل فيحدث ليشككه^(١) وأن الظاهر من هذين الخبرين أن سماع الصوت ووجدان تريح علامه موجه لخصوص العلم بحروجهما. ويدل على كون مطلق حروح الرّيح ناقصاً سواء سمع صوتها ووجد ريحها أم لا رواية قرب لاساد عن عتي بن جعفر عن أخيه موسى صوت الله عليه قال - وسألته عن رحل يكون في الصلوة فسمع أنه ربحاً قد حرحت فلا يحد ريحها ولا يسمع صوتها قال (ع): بعيد الوضوء والصلاة ولا يعتد بشيء مما صني اداعم ذلك أيضاً^(٢) الرابع من النواقص النوم لا مطلقه بل ما يكون غالباً على السمع والبصر ومستند ذلك روايات متضافرة.

مها رواية سعد بن الصديق عليه السلام قال - اذا نائم وعاد نائم نياماً ولا تنام الادمان وذلك لا ينقص وضوءه ولا ينافي النيام والادمان ينقص الوضوء (٣). ومها رواية زرارة او موثقة قال - قبل له الرّحل نيام وهو على وضوء فوجد حمة و لم يفتد عليه بوضوء فقال - زرارة قد ندم العين ولا ينافي نيام والادمان نيامت العين والاذن وانقلب وجب الوضوء الخبر (٤).

ومها رواية اس بن بكير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام قوله تعالى: إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَمَنْ يَدْخُلُهَا فَلْيَمْسِكْ نَوْمًا مِنْ نَوْمٍ قَبْلَ نَوْمِ الْوُضُوءِ فَقَالَ بَعْدَ ذَلِكَ يَجِبُ عَلَى السَّمْعِ وَالْبَصَرِ (٥) فيظهر من هذه الروايات أن مطلق النوم غير نقص بل لاقص هو نوم العال على السمع والبصر وعبر عن هذا المعنى في بعض الروايات بالعال على لقلب وبذهاب العقل مثل قول عتي عليه السلام في حديث الأرملة - اذا جلد نوم يمس فقد وجب الوضوء (٦) ومثل برواية امرؤة عن الرضا عليه السلام وقد سئل عن رجل ينام على دابة فقال: دذهب النوم العقل فليعد بوضوء (٧) ولكن ليس في بعض الأخبار التقييد بكونه غالباً على السمع بل يستفاد منه أن مطلق النوم ناقص كرواية عبد الحميد بن العواض عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعت

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب نواقص الوضوء الحديث ٢٠ - ٢١

(٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب نواقص الحدث ٣٠ - ٣٣ - ٢٨

(٦) (٧) جامع الأحاديث من أبواب نواقص الوضوء الحديث ٢٩ - ٣١

يقول: من نام وهو راكع أو ساجد وماش على أي الخلال فعليه الوصوء^(١).
ومن العدد حدثٌ مكنى الشيء مع عنة النوم على سماع القلب ومثل رواية زرارة
عن أحدهما عليه السلام قال: لا تقص الوصوء إلا ما خرج من طرفيك لأتقن
أو الصوم^(٢) ومثل رواية سعد بن عبد الله عن أنس بن مالك عن عبد الله بن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل
نام وهو ساجد قال: ينصرف ويتوضأ^(٣).

فليس في هذه شروط تقص من النوم بعدد على التمع بل فيها صلاح
يشتمل على العمل على التمع ولكن يمكن الجمع بين هذه الروايات بمقتضى
العدالت على التمع بأن يقرب من النوم الحقيقي هو ما عبت على التمع وقب.

وأما عدالت على التمع فقد فسر يوم صحة سبب النوم عنه وصلاح النوم عنه في
بعض الأحكام بحار شريعة كونه مشروطاً على النوم وتصدق في ذلك الأخير لبيان حقيقة
النوم لا إخراج بعض أفراد سوء عن هذه الحكمة فلا ندق الأخير لطيفة

لأن من سواها كل ما قرب من سكر أو غم أو حزن أو ذبح
كثير من الفقهاء عنه الإجماع وإن ترددوا فيه صاحب الحدائق (ره) على ما حكى
عنه إلا أنه لم يفت بخلاف وعنه أيضاً يفت بخلاف وعنه أيضاً يفت بخلاف
واستدل على بطلان صحة معصية جازة قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن رجل نام على وضوء يشد عليه وهو قد عمد مستنداً ليد فرقا
أعني وهو قد عمد على سبب حال قال يتوضأ فليفت له إن الوضوء يشد عليه لئلا
يقرب من ذبح عليه بضوت فقد وجب عليه الوضوء (٥) الخبر.

والاعتماد على ما فسره كتب عدة بأنهم الآن المردف بقرينة شدة مرضه كما يظهر
من قوله: إن الوضوء يشد عليه لئلا يفت له إن الوضوء يشد عليه (ع) في دليل الخبر: إذ حتى
عليه الضوت يشتمل ما ادعى بسبب لاعناء بضاً.

(١) (٢) جامع الأحاديث ١٠ من أبواب مواضع الوضوء الحديث ٢٥ - ١١

(٣) (٤) جامع الأحاديث ١٠ من أبواب مواضع الوضوء الحديث ٢٦ - ٢٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب مواضع الوضوء الحديث ٤٣

وفيه أن لاعفاء كما صرح هو به معنى التوم وشدة المرض ليست قريبة لكون الاعفاء معنى لاعفاء بل يظهر أن المراد به لا يقدر على الاضطجاع لشدة مرضه فهو متكىء على الوسائد فيعذب عنه التوم في هذه الحال وهذا المعنى كثير مطرد بالنسبة إلى المريض وأما قوله: 'د. حن' عليه نقضت الحج فليس فيه عموم يشمل الاعفاء لأن الصمير في قوله: فيه عائد إلى الرجل المقيى.

واستدل أيضا على ما قصته الاعفاء وغيره مقابيل العقل بالأخبار الدالة على وجوب الوضوء بالتوم الداهي ما عقل بأن يقول: إن علّة وجوب الوضوء بالتوم الداهي بالعقل هو رواج العقل والتوم موجب لوجوب الوضوء فرواله بالاعفاء يستكر ولي باجابه.

وفيه أن تلك الأخبار دالة على ما أن عدد التوم ناقص بوضوء ولا يستعد منها أن العلّة الدائمة بوجوب وضوء هورون بعقل فمكن أن يكون رواج العقل المقارن للتوم موجباً للوضوء لا مصلح رواج بعض نعم القول به موافق للاحتياط.

التدريس من التوفيق الاستحاضة لنفسه كما ذكره كثير من الفقهاء وإنما يقتدوه بالعمدة لأن المتوسطة والكثيرة موحدان بعقل أيضا وإنما للكلام في ناقص وضوء فقط ولكن يرد عليهم أن المتوسطة أيضا موحدة للوضوء فقط في بعض الموارد مثل ما إذا أتت بالعسل الواجب عليه في اليوم وليلة مرة واحدة ثم رأته بعد ذلك الدم فإنه لا يجب عليها لكل وضوء لأن الوضوء في يوم لآتي أو ليلة الآية وغير هذه الستة غير ناقص بوضوء مثل إمدى والودى والودى ومن المرح ولمس النساء وخروج الدم والقئ وغير ذلك.

وبكس قدورد الأمر بالوضوء في بعض هذه الموارد في بعض الأخبار كما لمدي فإنه في كثير من أخبار قدورد لأمر بالوضوء فيه أو الحكم بنقص الوضوء بخروجه.

كرواية محمد بن اسماعيل عن أبي الحسن عليه السلام قال: سألت عن المدي فأمرني بالوضوء منه ثم أعدت عليه ستة أخرى فأمرني بالوضوء منه وقال: إن علياً عنه لسلام أمر لمصاد أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله واستحسب أن يسأله فقال: فيه الوضوء قست: فإن لم أتوضأ قال: لا بأس به (١) ومثل رواية يعقوب بن يقطين قال: سألت أبا الحسن

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب التواضعات الحديث ١٦

نصب جعه و صوء الخير^(١).

وروية عمر بن يزيد قال: عتسب يوم الجمعة بالمدينة ولسب أثوى ونظيب فمرت
لى وصيفة فحدثها فمدت أن وأمت هي قد حنى من دلشقيق فسألت أبا عبد الله
عليه السلام عن دلشقيق لى عيل الوصوء^(٢) خير

ومن المعلوم أن لامة من استعجيد لا يكون الأمن شهوة فالأولى أن من ن
لأحرار أنه على نفس الوصوء دى و لأمرة بالوصوء محمود على اتمة لأن العدة
محكون بعض الوصوء بحروج المدى او بمحولة على الاستعجاب لى استحباب الوصوء
بحروج المدى و مشهد محسن لى رونه محسن اسماعيل المتقدمة^(٣) فأنه عليه سلام
بعد أمره لى أسه لأور وكه لى لسه ثابته بالوصوء حكم فى آخر الرواية أنه لا رأس ل
لم يتوصف فنوكنت الرواية صدوره نمة لا يمكن الحكم فيه بأنه لأمس بأن لم يوصأ فلا ينتم
أن يكون لأمر وكه لى من نزل لأحر محمولاً على لاسحب.

وكه الدم فهدور د لأمر موصوء بحروجه لى بعض دى.

مب روية عبيد بن رزاة قال: سألت أب عبد الله عليه السلام عن رجل أصابه دم
سائل قال يتوصأ ويعيدوا م يكن مئلا بوصأ وبنى الخير^(٤).

ومب روية الحسن بن على بن سب التماس قال سمعته يقول رأيت أبى (ع) وقد
عف بعد موصأ م سائلاً فتوصأ^(٥) دىكن يعارض هدىن الخبرين أخبار كثيرة مب روية
أبى بصير عن الصادق عليه سلام قال سأله عن الرعاء والحمة وكل دم سائل فعب.
لس لى هدى و صوء أما بوصوء من طريق الأسهلين دىبن أنعم الله بها عليك^(٦).

ومب روية أبى هلال قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام: أيقص الرعاء والقى
وتنف الانط الوصوء فعب. وما تصعب هدى هذا قول المعيرة بن سعيد لى الله معيرة، يجربك لى

(١) جامع الأحاديث باب ٢ من أبواب سواقص الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ١٢ من أبواب مواضع الحديث ١٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب التوقض الحديث ١٦

(٤) (١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب سواقص الحديث ٢١-٢٢

(٦) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب التوقض الحديث ١٧

الزفاف واللقى أن تفسله ولا تعيد الوضوء^(١).

وعيردني من الأخبار الدالة على عدم بعض خروج ائمة للوضوء صريحاً.
فتحمل الروايات على أن المراد من الوضوء غسل موضع لدم لا الوضوء معي
الطهارة من الحدث وتعمدان على استحباب الوضوء بعد خروج دم وعلى التقية ولعل
لأحبر طهر لحكم كثير من انعامه بطلان الوضوء بخروج ادم

فصل ٢

في أحكام الخدوة وهي أمور لأول يجب سر العورة من كن باظر محرم سواء أكان
استأطر مائلاً للمطور أم غير مائش حتى لظن المير وكذا يحرم لظن أبي عورة الغير
كذلك عهدها مسئلتان.

الأول وجوب غسل لصر عن عورة لمرسوء كان مائلاً للمطور له في اذكورة
والانوسة ثم غير مائش وسواء كان لمطور أم مكلفاً أم غير مكلف لكنه كان محرمً وأدليل
عنده صحيحة حرير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يطر انرجح لي عورة أحبه^(٢) ولا ح
به اطلاق يشمل لظن المير ولكن له ظهور في كون انصور اليه مسلماً لأن المسم أح المسم
وسبحي، بعض الأحكام الدالة على أن لظن لي عورة الكافر كيقطر الى عورة الخمار كمرسة
محمد بن أبي عمير عن غير واحد عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ينظر لي عورة مالمس مسلم
مثل استظر لي عورة الخمار^(٣).

المسألة ثمانية وجوب سر العورة وندت عليه قوله تعالى: قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ بَعْضُوا مِنْ
أَنْصَارِهِمْ وَبَعْضُهُمْ قُرُوءُهُمْ^(٤) بصيغة مرساة الصدوق عن لصادق عليه سلام حيث
سئل عن هذه الآية فقال: كل ما كان في كتاب الله من ذكر حفظ بصر فهو من سر

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب النواقص الخمسة ٩

(٢) بوسائل باب ١ من أبواب الخلوة حديث ١

(٣) الوابل الباب ٦ من أبواب آداب الحقام حديث ٥

(٤) سورة النور آية ٣٠

الآتي هذا الموضع فإنه لم يحط من أن يطر إليه (١).

من يمكن أن يقال: إن نفس الآية تدون صم الرواية اليه دالة على وجوب استرته مقسمة الواقعة بين الأمر بالعص وحفظ الفرج حيث أنه يستعاد ما أن لمرد ذكره حفظ الفرج بعد الأمر ببعض حفظ من انظر لأمس لربا هذا ما ذكره الامتداد دام ظله ون كان استعادة من الآية لا تخوض شك.

ويذكر على وجوب ستر العورة أيضا كثير من الأخبار منها رواية القماني عن عتي عليه السلام في قوله تعالى: قل للمؤمنين يغضوا من أعضائهم الآية قال: معناه لا يبطر أحدكم إلى فرج أخيه المؤمن. ويمكن من النظر في فرجه الحديث (٢) ومنها مرسنة حسن بن علي بن شعنة في تحف العقول عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: يا عتي أيك ودحول الحمام بعير منزع ملعون الناطر والمستور له (٣) ومنها رواية حمزة بن أحمد عن أبي الحسن الأول عليه السلام قال: سأله وما كسر عني عن الحمام. فقال: ادخه مبرز وعص بصره الحديث (٤) إلى غير ذلك من الأخبار ولكن في بعض الأحاديث يدل على كراهة إبداء عورة كروية من أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته أنتحرذ الرجل عذبت عني عورته أو بصت عليه الماء أو يرى هو عورة ستاس قال: كان أبي يكره ذلك من كل أحد (٥) ورواية الصدوق عنه عليه السلام قال: ما كره السطري عورة المسلم الحديث (٦) ورواية الأولى دالة على كراهة اسطر يص لا س سوي يتبين لا تصلح لمعارض الروايات الكثيرة فإن عمل الأصحاب قد ستر على تلك الروايات فهاتان الروايتان معرض عنها فلا بد من حملها على تنقية.

أو يقال: إن كراهة هالنست بالمعنى المصطلح عند فقهاء وهو المرحوح مع حوار الارتكاب من الكراهة هنا معنى مجموع الفعل ومثل هذا لا استعمال في الأخبار كثير.

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب الخلوة الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الخلوة الحديث ٥

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣ من أبواب آداب الاحتام الحديث ٥ - ٢

(٥) الوسائل الباب ٦ من أبواب آداب الاحتام الحديث ٢

(٦) الوسائل باب ٦ من أبواب آداب الاحتام الحديث ٢

وأما تحديد عورة فظهر من بعض الأخبار أنها العنق واليد فقط دون الوجه وستره
وعبره كلاليس وهي روبة بعض الأصحاب عن أبي الحسن لما صلى عنده سلام قال:
عورة عورتك بقص واندرويد بمشور لاليس فاد' سرب عصب و مصتبى فقد
سرب عورة (١) ورويه محمد بن حكيم قال لمشي لأعمه الاول رأيت أن عدلته
عليه السلام يوم من ربه محزداً وعلى عورته ثوب قد لا المحلست من العورة (٢) ومروسة
المضدق عن محمد بن عبد السلام قال: محلدست من عورة (٣).

وكس في بعض الأخبار ما دل على أن بين التره وبركه من عورة يصد وهي
رواه بشر بن ماسد قال سألت أبا جعفر عنه سلام عن الحلة قال يريد خدام بيت نعم
فامر بسحان ماء ثم دخل فتردد برقعتي ركبه وسرته أن قال هكذا فعل وهذه
سرواه وان كانت طهرة في ذلك لأن الأمر صهر في وجوب لأتبه معرصة بالأخبار بدانة
صرح على أن عورة هي العنق واليد والوجه فمحدد وستره من من العورة فلا بد من حل الأمر
في هذه الرواية على الاستصحاب

و ظهر من أخبار وجوب ستر وحرمة إظهار عورة غير أن العلة في ذلك هي
استصحاب سرب الوقوع في حرمة كبراً ووضوح وهذه بقعة موحودة في نظر المتراخي يكون في
معرض لئله واشهوة واة الخلف غير مستر فثبت أنه يس في معرض بدنة وشهوة لا يحرم
ينظر في عورته.

ثاني من أحكام إخلوه حرمة استنباط ثمة واستدراجه وعن هذا حكم مصافاً
أن الإخبار أنه على ذلك بوجوب احترام نفسه وسفقه بالوب والعتق هتكت ولا يعق
أن لا احترام و هتكه قد يكون عرفاً وقد يكون شرعاً.

فيمكن أن نخلص الشارح شبهة آخر ما نشئ مع أنه بصر يعرف بس كدلته
قد نخلص الشارح شيئاً مستحقاً مع أنه بصر العرف يكون هتكاً مثلاً فدخل شارع تسمية وكذا
ذكر أنه حين المحلية مستحجة مع أنه بصر العرف لولا لشرع يكون هتكاً فإنه اذا قيل
لأحد: أتى حين الدخول أن بس المحلية أذكر كنعسه ذلك كان مرد يناقل بأن

(١) (٢) الوسائل الباب ٤ من أبواب الحشام الحديث ١-٢

(٣) الوسائل الباب ٥ من أبواب آداب الحشام الحديث ١

الاستقبال والاستدراج بالبول والعند ههنا حرفي دلالة الى القبلة فممكن خدشة فيه خصوصاً لاستدراجاته بس ههنا اصلاً بغير العرف ولم يعرف يعرف بهما وبين اخرج لريح في اهتك.

مع انه لم يرد أحد بحرمه اخرج ا لريح بعداء القبلة وان كان مراده من لاحترام و ههنا لاحترام وههنا شرعي بأن جعل الشارع الاستقبال والاستدراج بالبول والغائط ههنا لفظة وحسن لا تعارف عنها احتراماً من دون فهم يعرف ذلك ولظاهراته كذلك لكنه ليس دليلاً برأيه بل هو تمسك بمجاد الأحيار.

ثم ان الدليل على حرمة استقبال القبلة واستدراجها بالبول والعند أولاً هو دعوى الإجماع على ذلك وأنه لم يزل الخلاف عن أحد الأمرين ثبوتاً وهو الأخبار الدالة على ذلك وإنها وبكافة من مرفوعة ومرسلة وضعيفة ولم يكن فيها صحة السند الآن عن الأصحاب قد حصره من الأصحاب على الظاهر مدعياً واعلى هذه الأخبار فيها فتوته لاعلى الدليل المتقدم ولاعلى غيره فعملهم حائر بضعف هذه الأخبار.

من الأخبار روية محمد بن يعقوب الكليني عن علي بن إبراهيم قال: اخرج ابو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه السلام: وأبو الحسن موسى عنه اسلام قائم فقال له أبو حنيفة: يا إعلام أين يضع العريبي يديكم فقال: حسب أقبية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار ومازل السرايل ولا تستقبل القبلة نه فظ ولابول و ارفع ثوبك ووضع حيث شئت^(١)

ومما مرواه عن الحسين بن يزيد عن الصادق عليه السلام عن ثابته عن السني صلوات الله عليهم أجمعين أنه قال في حديث المدهي لظون بن دادجتم العند فتعجبوا القبلة^(٢).

وعن يعقوب أنه قال: هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن سفيان بن عيينة ببول او غائط^(٣).

ومما حرم عيسى بن عبد الله الهاشمي عن أبيه عن حماد عن علي بن عبد السلام

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التخلي الحديث ٢

(٢) (٢٩) الوسائل الباب ٢ من أبواب الخلق الحديث ٢-٣

قال قال النبي صلى الله عليه وآله : إذا دخلت المخرج فلا تستقبل القبلة ولا تستدبرها ولكن شرقوا أو غربوا (١).

ولافرق في حرمة الاستسقاء والاستدبار بالنول والعاظ بين كونه حائساً حين التحلى أو ثامناً أو ثامناً مصطحفاً ومستقبلاً لاطلاق هذه الأحاديث وهل يحرم الاستقبال والاستدبار حين الاستسقاء أم لا يمكن أن يكون أنه يستفاد من بعض هذه الأحاديث أن النبي صلى الله عليه وآله هو الاستقبال والاستدبار بالنول والعاظ كما صرح به في رواية أبيه وبعض الأحاديث كرواية عيسى بن عبد الله المتقدمة وإن لم يكن فيه تقييد بالنول والعاظ إلا أنه يمكن حمله على ذلك بقريظة رواية الفقيه.

وهو يشمل هذه الأحاديث ما إذا حس في مقام القبلة ولكن وخه عورته إلى غير ذلك حال استحلى وكذا العكس بأن كان مقدماً منه أي غير ذلك ولكن وخه عورته حين التحلى اليها عكس دعوى ظهور هذه الأحاديث في حرمة الاستقبال بالنول والعاظ بأن كان خروج النول والعاظ إلى جهة القبلة لحرمة الجلوس حدها وكان النول والعاظ أي غير جهة القبلة.

وربما يستظهر ذلك من رواية محمد بن اسماعيل قال : دخلت على أبي الحسن الرضا عليه السلام وفي ممره كشف مستقبل القبلة وسمعت يقول : من قال حياء القبلة ثم ذكر ما عرفت عنها أحلاً لا نصلة وتعطياً له لم يعم من مقعده ذلك حتى يعمله (٢) ويستفاد من هذه الرواية أن سوء التكيف حياء القبلة حائر ويبرمه حوار الجلوس إلى القبلة ولكن يحرف بعورته عنها حين التحلى لكن الأحوط ترك ذلك.

الثالث من أحكام الخلوة وجوب إزالة نجاسة أي النول والعاظ وجوباً شرطياً للصلاة وطواف مثلاً أمّا النول فيجب غسله بالماء ولا يجري غيره وتدن على ذلك بعد دعوى لاجتماع كماله أذعاه غير واحد أخبار.

مها رواية زرارة عن الحسن عليه السلام قال : لا صلوة لا يظهر إلى أن قال : وأما

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب الخلوة الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب التحلى الحديث ٥

البول ثلاثة من غسله^(١).

ومنها رويته يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: بوضوء الذي فترصه لئنه على العباد لم جاء من العائط أو نك قال: يعمل ذكره ويذهب العائط ثم يتوضأ مرتين مرتين^(٢) فإن المتأخر من العمل هو الغسل بالماء بل لا يطق الغسل على لأذهاب بعره.

ومنها رواية يزيد بن معاوية عن اسحق بن عمار عليه السلام أنه قال: يجري من العائط مسح بالأحجار ولا يجري من البول إلا الماء^(٣).

وهل يكفي غسله مرة واحدة ولا يغسل غسله مرتين أشهر هو لأول إطلاق لأخبار وعدم تقييده بالمرتين فيها مع أنها في مقدم البيان وقوله (ع) في رواية يونس بن يعقوب المتقدمة: مرتين مرتين بظاهره فيد بوضوء لا غسل الذكر ويكفي أن يكون لمراحمه لاسباع في الوضوء.

وأما رواية محمد بن دريس الحنفي عن كتاب نوادر أحمد بن محمد بن أبي نصر بربطى قال: سألته عن بول يصيب الحسد قال: صب عليه الماء مرتين^(٤) فلا تصيد بقييد الروايات السابقة كما قل لأن الظاهر من قوله: يصيب الحسد إصابة السوء للحسد من الخارج لأن لفظ الإصابة ظاهر في ذلك، وحروح البول من الموضع لا تنطبق عليه الإصابة فتح يحتج بالحكم بوجوب المراتين بغير محل بول وأما عائط فيجرى في تطهير المحل منه غسله بالماء و يظهره بالأحجار أيضا ويدل على ذلك كثير من الأخبار.

ومنها رواية زرارة عن اسحق بن عمار عليه السلام قال: سألته عن المسح بالأحجار فقال: كان الحسين بن عتي عليهما سلام مسح بثلاثة أحجار^(٥).

ومنها رواية يزيد بن معاوية عن أبي حمزة عليه السلام قال: يجري من العائط المسح

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلي الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب آداب التخلي الحديث ٧

(٤) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب أحكام الخلوة

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التخلي الحديث ١٥

بالأحجار ولا بحرى من البول (الألماء) (١)

ومم رواية رارة عنه عليه السلام قل حرت السنة في أثر عاتق ثلاثة أحجار،
يسح العبد ولا يغسله ويحورن يسح رجليه ولا يغسلهما (٢).

أقول: العبد مثل كتاب كرم في المصباح به بين الخصية وحشفة يدبر والمرد
ته يحرى مسحه بالأحجار ولا يجب غسله لأنه لا يجوز غسله ضرورة أن الأصل في تطهير
هو التطهير بالماء وقوله ويحورن يسح رجليه مع ممكن أن يكون مراد منه لتطيرى كما أن
الأرض يظهر دس القدمين رشي عليهما ولا يجب غسلهما كدس موضع العتق لا يجب غسله و
يكفى في تطهيره رائحة الحسنة بالأحجار وإنما إذا كان المراد منه أن الأحجار يظهر برجلين
أدنىجتا بتعدى التحاسة اليها فهو مخالف للاجماع.

ومم رواه بعض أصحاب عن أسعدائه عنه السلام قال: حرت سنة في
لاستحاء ثلاثة أحجار تكبر ويتبع به (٣).

ويستفاد من هذه الرواية أنه لا بد في أحجار من يكون ذكر أي لم تستعمل
حدا في الاستحاء وأرويه وانكتب مرساة لأن لأصحاب قد علموها وأقروا بمصومها
ومراد بالسكرة أن كرم عدم مسوفة لاستعمال في مستحاض حرصلاكم ذكره سواء
كان في استحاض نفسه أو غيره وسواء كان قد ظهره بعد الاستحاض أم استحيى والموضع
بعد هرمه وكسر موضع الاستحاض الأول منه واستحيى الثاني منه لم لا يظهر عدم
عذر لذكره فيه به معنى ولا أضل أن أخذ من المعهه في ذلك

والكرم المراد بالسكرة المذكورة في هذه الرواية وفي كلاء الأصحاب كرمها
طهارة سواء كانت غير مستحيى أو مستحيى في موضع بعد هرمه وكسر موضع
لاستحاض الأول منها ومستحيى باقي واستحيى في بعد تطهيره والظاهر عتقا أسكاره
بهذا المعنى لأنه لم يعمد في شرع تطهير المستحيى أو مستحيى شيئا يمكن أن يقل
بكفاية طهارة لموضع الذي يريد الاستحاض به من الحجر ولا يجب طهارة جميعه فإن الرواية
مع فرص عتقها لا يستفاد منها اتعبد المحض بل يستفاد منه وهو المعروس في أدهان

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التطلى الحديث ٣٠٨

(٣) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب أحكام الختوة الحديث ٤

فكان يارب قد صليت استعاء وجهك فيقال له: هل صليت بقل ما أحسن صورة فلان اذهب به الى النار ()

ومهاروية مسعده من ريادة عليه السلام عن ابيه عنهم السلام ان رسول الله صلى الله عليه وآله سئل فيما الحاة عد فقل ان بها نحة في أن لا تحودعوا الله فيجد عكم قائم من يجادع الله يجده ويخلص عنه الاعداء ونعمه يحدع بويتعرفل له فكيف يجادع الله قال: يعمل ما أمره الله ثم يريد به غيره وتعووا الله في الرياء عنه بشرك بالله ان امرئ يدعى يوم القيامة بأربعة أسماء: فاحرياً كافر يرد حرس حط عملك و بطل أحرك ولا خلاص لك فانكس أحرك من كنت تعمل به الى غير ذلك من لأحار وقد جمعنا رويات بزياء في محمد الأون من كتاب مرقاة الكمال فرجع.

ويستفاد من هذه الروايات وعبره حرمة بزياء وبطلان عمل المرئ. فما عسى يستند من أن يعمل المرئ صحيح مسقط للأمر ولكنه غير معبود عند الله لأن لصيغة نعم من القول كما يدل على ذلك قوله تعالى: إنما يتقبل الله من المتقين (٢) - ضعيف جداً ما في بظاهر الأحبار وما غير بزياء من خصائص سواء أكتب راحة مثل بوضوء في مسجد ومرحوة مثل الصلوة في الحمام أو مباحة منساوية بغيره فان كانت دعياً مستغلاً في اتين الوضوء سواء كان له داعي لاهي بضا الى انابه بحيث يكون كل من الداعين سبباً مستغلاً لانابه او يكون الداعي لاهي تابع بداعي غير الالهى ولظاهر هو لحكم بالظلال ايضا لعدم استناد الفعل الى تعالى بالخصوص بل اليه وإلى غيره.

ومما ادرك بداعي لاهي محر كانه بالاستقلال نحو اتين الفعل ولكن قد انضم الى هذا الداعي دواعي أخرى تابعة هذا بداعي بحيث يستند الفعل به تعالى فالظاهر هو حكم بالصحة لعدم الدليل على بطلان العمل بدى يكون مع دعيه الالهى غيره مما لا يكون بزياء مصداقاً الى أنه قلما يتحقق حيوص البتة من جميع الدواعي بنفسية بحيث لا يكون المقصود من تين العمل الاوجهه تعالى فقط ولا التزام بطلان بعمل في جميع هذه انوار كما ترى.

الثاني من الواحات عمل الوجه والمشهور اعتبار العمل من الأعلى ولدى استدلال

(١) وسائل باب ١٢ من أبواب مقدمات عبادات الحديث ١٠

(٢) سورة المائدة آية ٢٧

به أو يمكن الاستدلال به لاعتبار ذلك هو الأخبار.

مما رواه عبد الله بن جعفر الحميري في قرب لاساد بسنده عن أبي حريز الرقاشي قال: قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام: كيف يتوضؤ بصلوة فقل لا تعمق في وضوء ولا تنظم وجهك ماء لظماً وبكى غسله من أعلى وجهك إلى أسفله بالماء وكذلك فامسح الماء على ذراعيك ورأسك وقدمك (١).

واسو حريز برقاشي وإن كان مجهولاً الآن رواية بن محبوب عنه دليل على أنه كان موثقاً عنده مصافاً إلى أن برواية معمر بن عبد الأصحاب تضعف محرم عملهم وبكى يمكن الملاحظة في دلالتها بأن الظاهر منها أنه عليه السلام في مقام بيان مستحبات الوضوء لا وإحباته بدليل قوله: لا تعمق في الوضوء ولا تنظم وجهك ماء ظمناً مع أن من المقطوع به أنه يجوز الوضوء بتحولطم الوجه بالماء ولا يجب غسله بالمسح أي بإبصار الماء أي آخره الوجه باستمرار اليد عنده فامرء من الرواية: وبه العالم—أن لا تدقق في وضوء حتى يسحر إلى الوسواس ولا يسعى أن تلتزم وجهك ماء بل الأولى أن توضح الماء إلى وجهك باستمرار اليد عليه وبعد العلم بأن بعض هذه الأمور ليس بواجب—من المستبعد جداً كون العسل من الأعلى مع كونه مذكوراً في عدد المستحبات واجباً مع أنه يمكن أن يقال: أنه لبيان حذف غسل الواجب أول بيان حذف لمعول الذي يجب غسله أي يجب غسل من الأعلى أي قصص الشعر كما في الرواية الآتية في الذقن فهي لبيان الحذفين غسل لبيان كفاية العسل.

ومما روي رارة أنه قال لأبي جعفر عليه السلام: أخبرني عن حذف الوجه الذي يسعى أن يوضأ الذي قال الله عز وجل فقال: الوجه الذي قال الله وأمر الله عز وجل بعينه الذي لا ينبغي لأحد أن يزيد عليه ولا ينقص منه أن راد عليه لم يوجروا نقص منه ثم—مادارت عليه الوسطى والأيام من قصاص شعر الرأس في الذقن وما حرت عليه الأصابع من الوجه مستديراً فهو من الوجه وما سوى ذلك فليس من لوجه فقال له الصديق من الوجه فقال: لا (٢) فإن قوله (ع) من قصاص الشعر إلى الذقن ظاهر في وجوب العسل من قصاص الشعر إلى الذقن دون العكس ولكن الظاهر من الرواية أنه عليه السلام بصدد بيان حذف الوجه

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٢) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث ١

طولا وعرضا كمن شهد به ما في السؤال حيث سأل درة عن هذا الوجه وليس فيها اشعار
بآته (ع) بتدبير كيمية العسل وتجب أن يكون من الأعلى ويخبر بعكس
ومب الأخبار تبقى تثب فيها وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله وهي كثيرة
وأصحها دلالة رواية زرارة قال: حكى لنا أبو جعفر عليه السلام وضوء رسول الله صلى الله
عليه وآله وقد قدح من ماء فأدخل يده اليمنى فأخذ كفاً من ماء فأمسكها على وجهه من أعلى
سوجه ثم مسح بیده الخبيبر جمعاً ثم أعاد اليسرى في لئاء فأمسكها على يمينى ثم مسح
خوابى ثم أعاد يمينى في لئاء ثمة صنها على اليسرى فصنع بها كمن صنع به يمينى ثم مسح بيمينه
ما بقى في يديه رأسه ورجليه ولم يعدعهما (١).

بتدبير آته صلى الله عليه وآله غسل وجهه من أعين سوجه فيعلم من فعله آته
واحجب.

وبكى فيه أن فعله صلى الله عليه وآله وسنه لا تدب على أوجوب الاحتجاب أن
يكون للاستحباب ومن باب متعارف لدى عرف وأن متعارف عندهم غسل سوجه من
لأعلى وبكى لأم قصاص لشعره يمكن أن يكون فعله (ص) كان كذلك
لا أنه يمكن أن يقال إن هذه الأخبار وإن كانت دلالة فاصرة في إفادة الوجوب
وللآدم الرجوع إلى المحصلات مثل قوله تعالى: دقت من وضوءه غسلوا وجوهكم وأيديكم
إلى مرفق لآيه (٢) ولآدم ذلك حوار لعسل بأى نحو نفس لآل المشهور بل كاد أن يكون
حاجاً اعتماد البداهة الأعلى فممكن متباد المشهور إلى هذه الأخبار التي عرفت فصور دلالتها
على المطلوب وبكسر سندهم إلى ذلك أحرم يصل به مع تثب في الخروج عن عهدة
تكتسب اليقيني دام نزع ما عليه المشهور فإن المكثف به هي الطهارة والأعمال محصلاتها
فإذا غسلنا الوجه من غير الأعلى تثب في تحقق المكثف به بذلك غير مرة احتياط حتى
نعلم بالخروج عن عهدة لتكثف ثم على فرض وجوب البداهة من الأعلى هل يجب مراعاة
لأعلى فالأعلى بمعنى وجوب العسل من قصاص الشعر أو يكفي لأعلى بغيره وإن كان من
فوق الحاجب لا يبعد حوار لاكتفاء بالثاني فإن العسل من الأعلى على تقدير وجوبه لا

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٦

(٢) سورة المائدة آته ٦

يعد أن يكون، إرشاداً إلى المعنى العرفي وأن يعرف يكون ساؤه على لعن من أعلى الوجه إلى الأسفل دون انعكاس فيمكن أن لا يكون له تعدد في وجوب الاستدعاء من الأعلى بل هو إرشاد إلى المتداول عند العرف والعرف يدل على أحدهم وجهه من فوق الحاجب ومن وسط العين يقولون: أنه غسل من الأعلى كما هو صريح.

نعم على هذا يجب غسل ما فوق الحاجب إلى قصاص الشعر بعده حتى يحقق التحديد المذكور في الروايات

ثم إن حذ الوجه طولاً من قصاص الشعر إلى أسفل اليد وعرضاً من أخصى عيني الإبهام والوسطى كما ثبت عنه رواية متعددة وعنه جمع العبء لا يخرج من هذين خذتين كالصديق والعدو ومقدار قلنس من خبيبين وعرضها فهو خارج عن حذ الوجه فلا يجب غسله. وأما الشبهة فإن كانت حصة حب من بشرة من حب يجب غسله غسل ما تحته من لبشرة ووجهه واضح فإن بشرة أظفارها يجب غسلها وغسل ما عليه من الشعر لأنه من نواحيها وأما ذكر كثرة ما أحاطت بالشرة فلا يجب غسل بشرة بين تحتها ويجب غسلها بصدق الوجه عنها عرفاً والآية المباركة تدل على وجوب غسل الوجه والبشرة المحتملة تحت شدة لا يصدق عليها الوجه بخلاف الشبهة مقدراً أن آية قدسية الوجه في كتب لعمدة دة ما يواحه به فإن ما يواحه به هي محبة دون الشرة لمحبة تحب وعصافاً أي دلالة بعض الأخبار على ذلك.

مما رواه محمد بن مسلم عن عن أحمد هما عليهما السلام قال سألت عن رجل أبسط لحته قال لا (١) أي يغسل تحت لحته وما طم فقيل (ع). لا ومما رواه زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال قلت له: رأيت ما أحاط به شعره قال: كل ما أحاط به من شعر فليس له عادي يطبوه ولا يمتنوا عنه ولكن يجرى عليه الماء (٢).

هذا كله في غير مسترسل بحية وأما مسترسل اللحية أي صاحب اللحية لتي حرجت عن حذ الوجه فلا يجب غسله لعدم صدق الوجه على ما حرج عن حذ الوجه عرفاً نعم يجب ح غسل ما كان في حذ الوجه فقط.

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب الوضوء الحديث ٦

(٢) الوسائل الباب ٤٦ من أبواب الوضوء الحديث ٣.

الثالث من وحدات الوضوء غسل اليدين كما دلت عليه الآية المتضمنة ويجب الدأة من المرفق ولا يجوز العكس على اشتهار بل ادعى عليه الاجماع واستدلّ عليه بالوصوات البيانية لقي حكى الامام عليه السلام فيها وصوات رسول الله صلى الله عليه وآله فانه بها بعد ما غسل وجهه غمس كفّه ثم في الماء فاعترف به من الماء فغسل يده اليمنى من المرفق الى الأصابع لا يردّ الماء الى المرفق ثم غمس كفّه اليسرى في الماء فاعترف به من الماء فأفرغه على يده اليسرى من المرفق الى الكف لا يردّ الماء (١) الخ.

فعبارة: لا يردّ الماء الى المرفق يمكن أن يكون من كلام الامام عليه السلام حاكياً وضوء النبي صلى الله عليه وآله وسلم ويمكن أن يكون من كلام الروي كما هو الظاهر في لا يردّ الماء الى المرفق فان كان من كلام الامام (ع) يستشعر منه عدم حواررة الماء الى المرفق فيكون كلامه تعريفاً لعمل العامة حيث قالوا رسول الله صلى الله عليه وآله

وأما اذا كان من كلام الروي فلا يدلّ على عدم حوارر الماء الى المرفق لأنه حكايته عن فعل الامام (ع) أنّه لا يردّ الماء الى المرفق وعدم رده في المرفق نعم من عدم حوزة لجواز أن يكون عدم ردة الماء الى المرفق يكون العمل من الأعلى من أفضل الأفراد فلا يدلّ على المنع من الردّ في رواية اخرى من الوصوات بيانية أنّه عليه السلام بعد أن غسل وجهه غمس يده اليسرى فغرف به ملاء ثم وضعه على مرفقه اليمنى فأمر كفّه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه ثم عرف بجمعه ملاء فوضعه على مرفقه اليسرى فأمر كفّه على ساعده حتى جرى الماء على أطراف أصابعه الحديث (١).

فإنّ هذا الخبر صريح في أنّه (ع) غسل يديه من المرفق الى أطراف الأصابع وهو حاكٍ فعل رسول الله صلى الله عليه وآله ولكن هذا الخبر أصعب دلالة من الخبر السابق حيث إنّ العمل من المرفق لا يدلّ على أكثر من الحوار وقد حوّر العامة عامتهم على ما حكى عنهم بأنّ العمل من المرفق حائز يصح كحوز العكس ولم ينفذ خلافه فلا يدلّ على عدم حوارر العكس فيمكن أن يكون عمله من المرفق من جهة كونه أفضل ولكن يمكن أن يقال إنّ الآية وان كانت مطلقة ومقتضى الاطلاق حوارر العمل من كلّ من الجانبين الا أنّنا نعلم من

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ١١

(١) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٢

هذه الأحبار أن لست صلى الله عليه وآله غسل يديه من المرفق ولم يعلم أنه غسل يديه من الأصابع إلى المرفق فبالعسل من المرفق متفق الحوازي دون العكس فإنه مشكوك الحوازي والبارح هو لأحد المتيقن مع أن بعض الأحبار ظهروا به كدلت تكون صريحة في عدم حوازي سكرس وانكان مستهدا محدوثاً.

مها مرواه الشيخ المفيد في الارشاد مرسل عن محمد بن العسل أن عتي بن يقطين (ره) كتب إلى أبي الحسن موسى عليه السلام يسأله عن الوضوء فكتب إليه أبو الحسن عليه السلام فهمت ما ذكرت من الاختلاف في وضوء والدي أمرت به في ذلك أن تمضمض ثلاثاً وتستنش ثلاثاً وتغسل وجهك ثلاثاً وتغسل شمسك وتغسل يديك في المرفقين ثلاثاً ومسح قد هر ديت و طها وتغسل رجليك في الكعبين ثلاثاً ولا تحالف ذلك إلى غيره.

فلما وصل الكتاب إلى علي بن يقطين تعجب مما رسم له أبو الحسن عليه السلام فيه مما جميع الصحابة على خلافه ثم قال مولاي أعلم بما قال وأنا أمثل أمره فكان يعمل في وضوئه على هذا الحديث معنى يعلى بن يقطين في الرشد وقيل: أنه رافضى فامتنعه رشيد من حيث لا يشعر مما بطرأ وضوئه ناداه: كذب يا عتي بن يقطين من رعم أنت من الرافضة وصلحت حاله عنده وورد عنه كتاب أبي الحسن عليه السلام: أتد من الآن يا عتي بن يقطين وتوضاً كما أمرت به تغسل وجهك مرة فريضة وأخرى اسباعاً وغسل يديك من المرفقين كذلك ومسح مقدم رأسك وظهر قدميك من فض ندوة وضوئك فقد زال ما كان يخاف عليك والسلام^(١).

فان قوله غ و غسل يديك من المرفقين كصريح في أنه يجب أن يكون الغسل من المرفق حيث أنه وقعت هذه العارة بعد قوله وتغسل يديك إلى المرفقين الطاهر في كون الغسل مسكوساً الذي وردت في بعد رواها أمره بكون الغسل من المرفقين وهو ظاهر في كدأن يكون صريحاً في أنه على نحو اللزوم.

ومن روايات الدالة على اعتبار الغسل من المرفقين رواه —————

هيثم بن عروة التميمي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: فاعسلوا وجوهكم وأيديكم في المرافق فقلت: هكذا ومسحت من ظهر كفتي في المرفق فقال: ليس هكذا تريدونها إنما هي فاعسلوا وجوهكم وأيديكم من المرفق ثم قمزیده من مرفقه في أصابعه (١).

و ساقوه ليس هكذا تريدونها تحتل وجهي الأذن أن يكون المراد أن تريدوا من عبد الله تعالى على رسوله كان يمسح من المرافق فحرفوه وجعلوا مكانه من في فتدل الرواية على وقوع التحريف في الآية.

الثاني أن يكون المراد من التبريل المعنى: أي ليس مراده تعالى من الآية غسل من ظهر الكفت في مرفق من يكون المراد فاعسلوا من مرفق أي أطراف الأصابع فيكون مراده أن إلى معنى من وأن في الآية ليس لانتفاء غسل من لانتفاء أخذ بصوب وظهر من الاحتساس في الرواية هو الاحتمال الثاني فيكون برواية كص في لزوم لغس من مرفق وهي وبكاتب صعيقه السند الآن عمل الأصحاب حارصه فتحصل مما ذكرناه أن الأخط هو لانتفاء من مرفق من استقر عليه مذهب الإمامية بصوب لته عليهم أجمعين.

رابع من وجبات الوضوء مسح الرأس ولا يجب مسح جميعه جماعاً من يكون المسح على أربع المقتضى منه كماند عليه عمرواحد من الأئمة رواه محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: مسح الرأس على مقدمه (٢) ومما روية حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحدهما عنه السلام في رجل يتوضأ وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدخل يصعبه فيمسح على مقدمه (٣) ولا يجوز المسح على غير مقدم على المشهور بل ادعى عليه الإجماع وما يدل على حوار من روايه حسين بن عبد الله عن يعبده عنه عليه السلام قال: سأنته عن لرجل يمسح رأسه من خلفه وعليه عمامة يصعبه أيخره ذلك فقال: نعم (٤) ورواية الحسين بن أبي العلاء قال سألت أبا عبد الله عنه السلام عن مسح على

(١) الوسائل الباب ١٩ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوضوء الحديث ١-٣

(٤) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الوضوء الحديث ٤

الرأس فقل: كاتى أنظر الى عكته في ماء أى يحر عليها يده وسألته عن الوضوء مسح الرأس على مقدمه ومؤخره فقال: كاتى أنظر الى عكته في رقة أى مسح عليها^(١).

ورويته عنه عليه السلام قال: امسح الرأس على مقدمه ومؤخره^(٢) فهي محمولة على إتقنة محمداً لذهب لأصحابه وهل يكفى المسح على كل جزء من المقتضى في وسط الرأس ولا يمسح المسح على خصوص الناصية - مقتضى بعض الأحبار هو الثاني مثل رواية زرارة أنه عليه السلام قال: نية وتروى تحت لونه فقد يجزئ من الوضوء ثلث عرفت واحدة بوجهه واثنان للذراعين ومسح بنية بمالك بن نعيم^(٣).

ومثل رواية حسين بن زيد عن عبد الله بن عبد السلام قال: لا تمسح المرأة بالرأس كما مسح الرجال ثم امرأة إذا أصبحت مسح رأسها تصنع الخمار عليها وإذا كان الظهر وعصر والمغرب والعشاء مسح بياضها^(٤) فتح فهو تخصص تلك الأخبار بزيادة على كون المسح على مقدم رأس يدين خبرين لدالين على كون المسح على الناصية ولا بد من طرحها والعمل على الأحبار يتفق عليه لا يبعد أن يقال: إن هذين الخبرين لا يصحان لتخصص الأخبار بسبقة لأن ناصية كما تطلق بحسب الشائع على ما بين استزعتين كذلك تطلق على مقدم الرأس أيضاً كما عن القموس فتح يمكن أن يكون المرد بالناصية هو مقدم الرأس دون ما هو الشائع من معناه مصفاً في أن الخبر لثاني صدره معارض لدله فإن صدره يدل على كفاية مسح على الرأس مطلقاً من غير تعيد الرأس بالناصية وهذا كان المراد من تدليل هو المعنى شائع من ناصية لرم التناقض بين الصدر والدين ومن المعلوم ضرورة عدم لعرق بين صلوة أصبح والظهر والعصر والمغرب والعشاء.

ثم أنه يجب لمسح بنية اليد ولا يجوز استيفاء ماء حديد وتدل على ذلك روايات كثيرة فيها رواية لأمراء حيث بين لله تعالى لرسوله صلى لله عليه وآله وسلم كيفية الوضوء في أن قال: ثم امسح رأسك بمصلى يدق في يدك من ماء الحديث^(٥) ومنها

(١) و(٢) مسائل الباب ٢ من أبواب الوضوء الحديث ٥-٦

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٥) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٨

لأحد. امسح شيئاً الفلاني يتبادر إلى ذهنه أن المسح لابد مصافاً إلى دلالة بعض الأحبار على ذلك مثل قوله عليه السلام: وتمسح سنة يماك باصبتك^(١) وقول الله تعالى ثبته صلى الله عليه وآله وسلم في لبنة المعراج: ثم امسح رأسك بمصل ماني في يدك الحديث^(٢) وحكاية أبي جعفر عليه السلام بوصوء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: راوى ثم مسح ي يوجعفر عليه السلام ماني في يده رأسه ورجليه الحديث^(٣) وغير ذلك من الأحبار.

وهو يشترط كون المسح باليد اليمنى لا سمعتنى رواية ررارة المتقدمة اعني قوله وتمسح سنة يماك بصينك هو الاشرط لانها ظاهرة في الاشرط لأن الحمله الخبرية دااستعملت في الانشاء كست أظهر في مادة الوحوب من الحمة الانشائية وح يمكن تقييد المطلقات بها ولكن يرد عليه أن المطلقات غير قابلة للتقييد لانها في مقام البيان وكيف يمكن أن يكون لمسح باليد اليمنى واحداً ومع ذلك لم يبين اشرع ذلك من بدء ظهور الاسلام في زمان الباقر عليه السلام ثم يته الدهر (عليه السلام) يتأس مع عدم ثبوت مقصده في يد ذلك لفتى من والأئمة من بعده.

التهم الآخر يقال أن عدم بيان النبي صلى الله عليه وآله وسلم ذلك أنها هو لأجل كونه متعارفاً بين الناس فكأنه لأجل تعارفه كان مستغنياً عن البيان.

ثم إنه على فرض وجوب المسح بالكف اليمنى داتعد المسح بها هل يستقل الفرض إلى المسح باليد اليسرى او يستقل الفرض إلى المسح بظهر الكف اليمنى او إلى الريد من اليمنى؟ لا يبعد أن يقال: بانتقال الفرض إلى ظهر الكف اليمنى او إلى الريد اذا قطعت الكف اليمنى لأن المسور من اليد اليمنى هو ظهر الكف عند تعدد الماظر دون اليد اليسرى فانها تنظر العرف ليست مسورة اليد اليمنى بل مسورها هو ظهر الكف او الريد عند قطع الكف.

بعم لو فرض قطع اليد اليمنى بأسرها يمكن أن تصير اليد اليسرى مسورة لليد اليمنى ثم لابد أن يؤثر الماسح في الممسوح للتأخر من الأمر بالمسح فانه اذا قيل لأحد: امسح يدك مع الدهس على جراحك مثلاً يفهم منه أنه لابد من إيصال الدهس إلى الجراحة لا مجرد المسح

(١) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ٢١ من أبواب الوضوء الحديث ٨

(٣) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء حديث ١٠

بدون تأثير الدهن بالحراقة مع الاستمرار أن يكون التأثير ببقية اللبل في اليد فقط فلا يجوز احتلاطه بماء حر لآته لا يصدق عليه لمسح ببقية بلل بوصوء بل به وبغيره فاللزام حذف موضع المسح لآته إذا احتلط بلل الوصوء مع ماء موضع المسح^(١) يحصل تأثير ماء الوصوء ثم أنه يجوز الأخذ من بلل اللحية والخاصة وأشعر العينين كما دلت عليه رواية مالك ابن أبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال من مسح رأسه ثم ذكر آته لم يمسح رأسه فإمكان في لحيته بلل فبما حذمه ويمسح رأسه وإن لم يكن في لحيته بلل فيصرف وليعد لوصوء^(٢).

ورواية الصدوق قال قال الصادق عليه السلام من مسحت رأسك فامسح عليه وعلى رجليك من ثمة ووضوئك فإني لم يكن بقى في يديك من يدوة ووضوئك شيء فحذف بقى منه في جنبك ومسح به رأسك ورجلك وإني لم يكن لك خلة فحذف من حاجيك وأشعر عينيئك وامسح به رأسك ورجلك وإني لم يبق من ثمة ووضوئك شيء أعدت لوصوء^(٣) ورواية حذف من حقايد عن أشعره عن أبي عبد الله عليه السلام قال فبقي له رجل يمسح رأسه وهو في وضوءه قال: إنك في لحيته بلل فيمسح به فبقي قال لم يكن له خلة قال مسح من حاجبيه و أشعر عينيئ^(٤) وغير ذلك من الأخبار.

وهل يجوز الأخذ من اللحية والخاصة وأشعر العينين مطلقاً أو يختص بصورة حفاف ما على الكفت من الشئ - ففتوى هذه لأخبار حور الأخذ في صورة سبيل المسح حتى يحذف ما على اليد فلا تشمل صورة وجود البيل في الكفت ولكن يمكن أن يقال إن هذه لأخبار وإمكان معروضها هو صورة حفاف اليد لأن التأثر فيها يعطى أنها في مقام بيان العلاج في صورة الحفاف.

يعنى أنه إذا حقت يدك فملاح وضوئك أن تأخذ من بلل لحيتك وتمسح به رأسك ولا آته تفيد بصورة الحفاف وبؤيده أنه عتري رواية الصدوق عن سبعة أني في سبعة سنة لوصوء حيث قال: وإن لم يبق من ثمة ووضوئك شيء أعدت لوصوء والتفيد في هذه لأخبار مصفاً أن آته ظاهرة في علاج - بما هو لأجل آته في صورة وجود البيل في الكفت

(١) (٢) الوسائل ج٢١ من أبواب الوضوء حديث ٨٥٠

(٣) الوسائل ج٢١ من أبواب الوضوء حديث ١

لا يحتاج الى الأخذ من سائر مواضع الوصوء لأن حوار لأخذ مخصوص بصورة اجفاف
الحاصل أن استقن هو وحبوب كون مسح سنة الوصوء والرائد منه يدفع بالاطلاق ويستفاد
ذلك من رواية لصدوق المتقدمة حيث أنه ليس فيها من ثلة الكف بل فيها ن سبت
مسح رُسْت فامسح عبه وعلى رجليه من ثلة وصولك و بعض لأخبار لدالة على كون مسح
سنة يدا والكف او اليمنى (١) مثل بعض لأخبار المتقدمة يمكن أن يكون بوجهه هو كون
المتعارف المسح سدوة اليد اليمنى مع يداها لأن استفاد منها كون مسح لا يتم أن
يكون سدوة اليد فمطون هو كون ذكر يده من باب كونها لتعارف في مسح.

ون قبل أن هذا الظن لا دليل على حاجته فلما لا نعلم بصا بورد التقييد على
المطابقات الدالة على كون المسح سدوة الوصوء وم بعدم حصول التقييد هذه الأخبار
لماد كبراهم من احتمال كـ
الاحتمال الذي ذكرناه وقوبله يمكن الالتزام بأمور لأول أنه لا فرق بين حفاف اليد وعدمه
في حوار لأخذ من النجبة او الحاحب أو أشعار العيين.

الثاني أنه لا فرق بين المذكورات وغيرها من سائر أعضاء الوصوء في حوار لأخذ منها
مطلق لثالث لا ترتيب بين النجبة والحاحبين وأشعار العيين فيحور الأخذ من الحاحب
وأشعار العيين مع وجود ثلة في النجبة بل يحور الأخذ من سائر أعضاء الوصوء مع وجود الثلة
في نجبة والحاحب وأشعار العيين وذكر النجبة والحاحب في الرواية بكونها مطنة بقاء سنة
الوصوء دون سائر الأعضاء لا أن لها خصوصية في ذلك.

(فرع)

يحور المسح مقبلاً ومدبراً كما دلت عليه بعض لأخبارها رواية حماد بن عثمان عن
سعيد بن عبيد الله عليه السلام قال: لا بأس بمسح الوصوء مقبلاً ومدبراً (٢) ومنها روايته الأخرى عنه
عليه السلام قال: لا بأس بمسح القدمين مقبلاً ومدبراً (٣) ومنها رواية بونس قال: أخبرني من

(١) الوسائل باب ٣١ من أبواب الوصوء الحديث ٢ والباب ١٥ ونباب ٢١ من أبواب الوصوء الحديث ١ و ٨٥

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الوصوء الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الوصوء الحديث ٢

رأى أناخس عليه سلام عبي - يسح طهر، تقدم من أعلى لقدم الى الكعب ومن الكعب الى أعلى تقدم ونقون الأمر في مسح الرجلين موضع من شيء مسح مصللاً ومن شيء مسح مديراً فإنه من الأمر الموضع انشاء الله (١)

ولكن هدير الخبرين عدلاً على حوار الكس في اقدمين ولم يذكر فيه مسح لرأس والروية الاولى وسكان فيها مسح الوضوء الشمل لمسح الرأس يضا لأنه يمكن أن يكون مسح الوضوء شها من الروي والفتح وأضنه ما في الرواية الثانية من رويي حفادين عثمان في مسح تقدمين مصتغ ومشأ هذا لاحتمال هوكون راوي الخبرين واحداً وهو حماد بن عثمان وروى عنه في أن ينهي الى الشيخ الناقل هذا الخبر في كتاب التهذيب كنههم متعدي في الخبرين فيمكن أن يكون رواية واحدة وصححه ما في رواية الثانية وللدليل على حوار الكس في اقدمين معناه الوجود بخلاف مسح رأس تقدم نعم بوجود دليل على حوار الكس فيه.

وسكن يمكن دفع هذا الاشكال بأن الدليل على حوار الكس في تقدمين ونم يدل على حوار في مسح اسرأس الآتية لا يسق الحوار عن مسح الرأس لأن مفهوم نقب ليس بحقة فيتمسك للحوار بطلاقات لأدلة كقوله تعالى: وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم الى الكعبين ومثل الأخبار البيانية وغيرها فإنه ليس في شيئي منها تفيد بكون مسح الرأس مقبلاً فيتمسك جواز الكس هذه لاطلاقات.

ودعوى علة كون المسح مصللاً - فلوم تكن مانعة من انصرف الاطلاق اليه فلا أقل من مانعتها في ظهور الأدلة في لاطلاق - ممنوعة لعدم تحقق العلة فإنه اذا أمر الشارع او غيره بمسح رأس استيم مثلاً فإنه لا يتقدح في دهر أحد المسح مقبلاً بل المسح مقبلاً ومديراً بنظر العرف سواء.

ثم أنه يجوز المسح على البشرة وعلى الشعر البابت عليها في مقدم الرأس اجماعاً ويمكن استفادة ذلك من الآية والأخبار أما الاستمادة من الآية فبأن يقال: إن في قوله: فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وقوله تعالى: وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم مرقاً فإن الأول يقتضي وجوب

عسل ما ينطبق عليه الوجه ووجهه كما مر تفسيره عن أهل اللغة ميوحه الانسان وبشيرة التي تحب شعر لا يحب عسلها لأنها غير موجهة للانسان.

بجواب شعر فانه يواحه فبحب عسله فله في الفقهاء بعدم كفاية عسل ما تحت الشعر بدون شعر وثاني وهو قوله تعالى ومسحوا بالحق يفتضى حوار لا كتمان مسح كل من الشعر والبشرة لأن مسح لرأس بصدق على كثر واحدتها وما لاستعادة من الأحجار فإن يقل: أنه بصدق على كثر منها مقدم الرأس والناصية وعردلكم العبارات بواقعة في الأخبار.

وأما لاستدلال على حوار المسح على الشعر استدل في مقدم رأس برواية الناصية بأن يقال: بأن الناصية لا تنطق لأعلى الشعر سالت في مقدم الرأس فتدبر برواية على حوار مسح على الناصية تبقى هي الشعر الذي في مقدم الرأس فصيف فأن مقتضاه هو وجوب لمسح على خصوص الشعر لمقدم وأما على ما ذكرنا من حوار المسح على كثر منها برواية ناصية لا تنافيه لأن الناصية كما تنطق على شعر مقدم رأس كذلك تنطق على عسل مقدم الرأس ايضا.

هذا كله في الشعر غير المتجاوز عن حد الرأس وأما شعر المتجاوز عن حد رأس وشعر المسترسل من موضع آخر على موضع لمسح فيمكن أن يدعى بعدم صدق البشرة عليه فانه بغير العرف كالحائل الموجود على الرأس.

وعلى فرض عدم كونه كالحائل ولقدر المتضمن من صدق رأس ومقدمه والناصية والبشرة هو بشرة الرأس والشعر غير المتجاوز وأما الشعر المتجاوز فيشك في صدق المذكورات عليه فمقتضى الشك هو الاحتياط هذا كله في شعر الرأس.

وأما الحائل كالعمامة ومحوها من الحوائل حتى الحائل الرقيق فقد ادعى لاحام المحقق والمنقول على ما يعتقه وتدل على ما يعتقه بصاروئية حماد بن عيسى عن بعض أصحابه عن أحمدهما عليه السلام في الرجل ينوشاً وعليه العمامة قال: يرفع العمامة بقدر ما يدحل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه (١) ورواية عبد الله بن الحسين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا تمسح المرأة بالرأس كما يمسح الرجال إنما المرأة إذا أصبحت مسحت

رأسها تصع الخمار عنها (١) وأما الحناء فمقتضى صحيحة عمر بن يزيد قول: سأنت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب رأسه باحتاء ثم يدوله في الوصوة قول: يمسح فوق الحناء (٢) وصحيحة محمد بن مسلم عنه عليه السلام في الرجل يحنق رأسه ثم يطيه باحتاء ثم يتوضأ للصلاة فقال: لا بأس بأن يمسح رأسه واحتاء عليه (٣) هو حور المسح عليه فإن الظاهر من الصحيحتين هو حوار مسح على نفس الحناء وإن حتمل في الصحيحتين بعض التأويلات الآتية خلاف الظاهر.

ولكن مقتضى مرفوعة محمد بن يحيى عنه عليه السلام في يدي يصب رأسه باحتاء ثم يدونه في الوصوة قال: لا يجوز حتى يصب بشرة رأسه بالماء (٤) هو عدم الحوار والصحيحتان مع صحتهما قد أعرض الأصحاب عنها وأنه قد دعي الإجماع على عدم الحوار نعم نسب في الشيخ - القول بالحوار وعبارته في الاستصار على ما حكى عنه وانكاست توهم ذلك لأن عبارته في محكي المسوط تنفي حوار المسح عن الحدوث وإطلاقها شمل لحناء أيضا ورواية محمد بن يحيى وانكاست مرفوعة لأنهم محبرة بعض الأصحاب ٥. ثم أنه يكفي مسح مقدم الرأس طولا بمقدار صدق المسح وعرضا بمقدار اصبع واحد ولا فصل ثلاثة أصابع فلا يجب الاستسباع وتدل على ذلك روايات.

مها صحيحة زرارة قال: قلب لأبي جعفر عليه السلام: ألا تخبرني من أين علمت وقلت: أن المسح ببعض الرأس وبعض الرحيين فصح فقال: يا زرارة قاله رسول الله صلى الله عليه وآله وبره الكتاب من الله عز وجل لأن الله عز وجل قال (يقول جل): وعسى ووجهكم يعرف أن الوجه كله يسمى أن يعمل ثم قال: وأيديكم أي المرافق فوصل اليدين إلى المرفقين بالوجه فعرفنا أنه يسمى بها أن يفصلا إلى مرفقين ثم فصل من كلام فقال: وأمسحوا برؤوسكم فعرفنا حين قال: برؤوسكم أن المسح ببعض الرأس لمكان اليدين ثم وصل الرحيين بالرأس كما وصل اليدين بالوجه فقال: وأرجلكم إلى كعبين فعرفنا حين وصلهما (وصهاجن) بالرأس أن المسح على بعضهما (بعضهاخل) ثم شر ذلك رسول الله صلى

(١) الوسائل الباب ٣٣ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الوضوء الحديث ٤-٣-١

اللّه عليه وآله للباس فضيعة الحديث^(١)

ومنها رواية زرارة وبكير عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا مسحت بشيء من رأسك أو شيء من قدميك يمين كعبك إلى أطراف الأصابع فقد أحركك^(٢) ومنها مرساة حماد عن أحدهما عليه السلام في الرجل يتوضأ وعليه عمامة قال: يرفع العمامة بعد أن يدخل أصبعه فيمسح على مقدم رأسه^(٣).

ومنها رواية حماد بن عيسى عن الحسن قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: رجل توضأ وهو معتم فتمل عليه برقع بعمامة يكون سرد فعل ليدخل صبعه^(٤).

أي غير ذلك من لأخبار ولكن قيل: أنه يعتبر أن يكون المسح ثلاثة أصابع استناداً إلى حسنة زرارة قال: قال أبو جعفر عليه السلام: المرأة يخرجها من مسح الرأس أن تمسح مقدمه قدر ثلاث أصابع ولا تنق عنها حارها^(٥) ورواية معمر بن عمر عنه عليه السلام قال: يجرى من مسح على الرأس موضع ثلاث أصابع وكذلك رجل (الرحيبي ح ل)^(٦).

ولكن الروايتين لا تكفيان تلك الروايات المتقدمة لأنها وإن كانت ضعيفة أو مرسلّة إلا أن عمل أكثر الأصحاب عليها فهي محجرة عنهم وهذا من روايتهم يعمل بها لا الشاذ مع أنه يمكن حملها على لأفصية دون الألزم.

الخامس من واجبات الوضوء

مسح لرحلين ويدن على وحوه أولاً آية الوضوء مستقمة وهي قوله تعالى وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى كعبتي فاتم بآية أعلى الخفض وأرجلكم كما في بعض المقررات وتدل على ذلك أيضاً رواية عمار بن هبيل قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن قنن بن عذوحن وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى كعبتي على الخفض هي أم على النصب قال: بل هي على الخفض^(٧) مع فالآية صريحة في أن الواجب هو المسح وقيل: لقراءة

(١) (٢) بوشل كتاب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤٠٦

(٣) (٤) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٢٠١

(٥) (٦) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٥٠٣

(٧) المستدرک باب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٣

الخلف ————— من جمع عصب بخلاف فرائده انصب فربما يختلف فيه فعل أنه عطف على عمل رأسك فتدل لأنه على وحوب مسح القدمين وول الحمد لقول: إنَّ رَحِمَكُم عَظِفَ عَلَى وَحُوهِكُمْ وَفُوهِم هَذَا مَسْحٌ عَلَى فَرَاغِهِ انصب فربما لأنه ساء على قوطيه على وحوب غسل برجليه وحواره.

وأما عن فرائده الحرف فعملوا الآية انصاعاً على ذلك بأن قالوا: إنَّ رَحِمَكُم عَظِفَ عَلَى وَحُوهِكُمْ وَأَنَّى حَرْفٌ بِمَحَاوِرَةٍ مَعَ رُؤُوسِكُمْ مِثْلَ قَوْلِ الْعَرَبِ: هَذَا حَجَرٌ صَبَّ حَرَبٌ بِحَرْفٍ مَعَ تَهْ صِفَةٍ بِحَرْفٍ مَحْدُورَةٍ صَبَّ وَلَكِنْ يَدْفَعُ فُوهَهُمْ أَنَّ الْحَرْفَ بِمَحَاوِرَةٍ أَوَّلَامٍ يَشُبُّ لِأَعْدٍ لِشَادٍ وَعَبَى فَرِصٌ ثَبُوتُهُ فَهُوَ شَادٌّ لَا يَمُكِّنُ حَرْفٌ شَرِيفٌ عَلَيْهِ وَثَبُوتُهُ أَنْ مَوْرِدٌ بِحَرْفٍ عَلَى الْمَحْدُورَةِ هُوَ فِي صُورَةٍ عَدَمٌ وَحُودٌ الْعَاطِفُ كَمَا صَرَّحُوهُ فِي مَعْنَى وَمَا فِيهِ لَيْسَ كَذَلِكَ.

والمحاصل أن الآية ظاهرة على كادتها أن تكون صريحة في أنَّ أَرْحَمَكُم عَظِفَ عَلَى رُؤُوسِكُمْ وَمَحَالِصُوبٍ وَأَنْ أَكْثَرُهُمْ قَدْ أَوْحُوا لِمَنْ لَا أَنْ كَثِيراً مِنْ أَحْبَارِهِمْ قَدْ تَصَدَّقَ بِمَسْحٍ بِمَا وَلَا زَمَ ذَلِكَ هُوَ الْقَوْلُ بِمَحَاوِرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ أَعْيُنٍ وَالْمَسْحُ عَدَمُهُمْ وَبَكْرٍ أَكْثَرُهُمْ قَدْ أَوْحُوا بِمَعْنَى كَمَا ذَكَرْنَا.

وأما أخبارنا فتدل كثرة ما على خصوص المسح وهي كثيرة جداً بحيث بالغ السيد المرتضى (ره) في الانحصار على ما حكى عنه وقال: أنها أكثر من عدد الرمل والخصى لأنها الروايات الباقية لمبة لوصف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وقد تقدمت بعضها فاته ليس فيها إلا المسح على القدمين فراجعها.

ومنها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: وذكر المسح فقال: والمسح على مقدم رأسك والمسح على القدمين (١) ومنها رواية سالم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المسح على الرجلين قال: هو الذي يرون به حرنيل (٢) ومنها رواية أبي أعين عنه عليه السلام قال: في المسح: تمسح السملين ولا تدخل يديك تحت الشراك وإذا مسحت بشئ من رأسك أو شئ من قدميك ما بين كعبتيك إلى أطراف الأصابع فقد أجزأك (٣) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة التي قد عثر في جميعها بالمسح على القدمين وبعض الأخبار التي يظهر

(١) (٢) الرسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤ - ١

(٣) الرسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤

مها وجوب غسل احوازه مثل خير أيوب بن نوح قال: كتبت الى ابي الحسن عليه السلام: سأله عن المسح على القدمين فقال: لو صوء بالمسح ولا يجب فيه الاداك ومن غسل فلابأس^(١) وخير عمار بن موسى عن ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يوصأ بوصوء كله الأرحليه ثم يخصص بها الماء حوضاً قال: أحرأه ذلك^(٢) - فهما معمولان على التقية

ثم انه يجب المسح من أطراف الأصابع الى الكعبين كما هو معاد الآية والأخبار. مثل روضة بن أبي أعين المتقدمة وهل يكفي مسح ظاهر قدم اولاده من مسح الباطن بصا طهر الآية - الأول فان الكعبين هما قبتنا القدم لموجود في ظاهره ود قيل لأخذ: امسح رجلك الى الكعبين لا يشترطه لأن المسح على موضع الذي يكون الكعب فيه موجوداً مضاعفاً الى دلالة بعض الأخبار بل كثير من الأخبار على كفاية لمسح من رؤس الأصابع الى الكعبين مثل رواية ابي أعين المتقدمة ومثل بعض الروايات النيابية ود في بعضها أنه (من) مسح مقدم رأسه وظهر قدميه بلة يسهه وبقة بلة يتهه وفي بعضها قانع وتمسح بلة يماك ناصيته وما يق من بلة يمسك ظهر قدمك اليمنى وتمسح بلة يسارك ظهر قدمك اليسرى^(٣) الخبر فان في هذين الخبرين وان لم يكن لمسح من رؤس الأصابع الى الكعبين الا أنه عبر بظهر لقدم فيستفاد منها وجوب مسح لظهر فقط دون الباطن.

وفي بعضها قال ع ثم قل (اي الله تعالى): ومحو ابرؤسكم وارحلکم الى كعبين، فد مسح شيء من رأسه وشيء من قدميه ما بين الكعبين الى أطراف الأصابع فقد أحرأه^(٤) الخبر.

ولكن في بعض الأخبار ما يدل على وجوب مسح القدمين طهرهما وباطنها مثل مرفوعة أحمد بن محمد بن عيسى عن أبي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام في مسح قدمين ومسح الرأس فقال: مسح الرأس واحدة الى أن قال: ومسح القدمين طاهرهما

(١) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الوضوء الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث، باب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ١٨

(٣) الوسائل الباب ٣١ من أبواب الوضوء الحديث ٢

(٤) الوسائل الباب ١٥ من أبواب الوضوء الحديث ٣

وباطنها^(١) ورواية سماعة عنه عليه السلام قال اذا توضأت فمسح قدميك طهرهما وباطنها ثم قال: هكذا فوضع يده على الكعب وصرت الاخرى على باطن قدميه ثم مسحها الى الاصابع^(٢).

وهو لشيوخ (قده) هذين الخبرين على ما حكى عنه عن ائمة فان لاتبها موافقان لمذهب بعض العامة ممن يرى المسح ويقول باستيعاب الرحن.

ثم انه يكنى في مسح القدمين مسماها كما في مسح برأس ولو باصبع واحدة من حيث اعترض بعدم تعيين مقداره في الآية فتؤخذ بالاطلاق مع ان الباء في رؤسكم وأرجلكم اما للتعميم او للانصاق والامانة وعلى كل من الاحتمالين ندك على كفاية لمسح ببعض الرأس والقدمين مصافاً الى دلالة صحيحة ررارة للمتقدمة^(٣) على ذلك حيث قل في حديث طويل: ثم فصل بين الكلام فقال: ومسحوا برؤسكم فعرف حين قل: برؤسكم ان لمسح ببعض الرأس لمكان الباء.

ثم وصل الرحنين بالراس كما وصل اليدين بوجهه فقال: وأرجلكم الى الكعبين فعرف حين وصلها بالراس ان المسح على بعضهما، الآخر.

وبذلك على كفاية المسح ولو باصبع وحده من حيث لعرض رواية الأخوين اي ررة وسكرى أعين عن سجعمر عنه اسلام انه قال في المسح: واد مسحت بشئ من رأسك او بشئ من قدمك فمسح كعبك الى أطراف الأصابع فقد أحركك^(٤).

واستند المحدث القاسبي وسحراني صاحب الخدق على ما هو المحكى عنها - هذه الرواية على كفاية لمسح من حيث بطول ايضاً ان يقال: ان قوله: ما بين كعبيك الى أطراف الأصابع يدل او يبان من قدميك فمسح المعنى ح ادا مسحت بشئ من قدمك انذين هما من أطراف الأصابع الى الكعبين اي بشئ منها فقد أحركك فشمس الطون والعرض بصا وقوى هذا الاحتمال لاستادادام ظله ولكن يمكن أن يقال انه لا يتعين حمل ما بدلا من قدميك لاحتمال كونه بدلا عن الشئ فيصير المعنى - والله اعلم - ادا مسحت ببعض قدميك وذلك

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٦-٦-١٠

(٤) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٤

البعض هو ما يبي كعبي الى أطراف الأصابع فقد أحرث فتدل لرواية على الاستيعاب الطولى ي سيعاب المسح لما بين الأصابع الى كعبي.
وبكته تدر على كفاية المسمى عرساً لمكن بقاء التي سمعت من رواية ررارة أنها لتسمي وهذا الاحتمال الذي ذكرناه مك في للاحتمال الذي ذكره لاستددم صفة ولادليس على تعيين أحد الاحتمالين على الآخر مضو أن أن المشهور بل كاد أن يكون اجماعاً على خلاف ما ذكره لقاساني وصاحب الخدائق (١).

ثم أنه قد تعرض هذه لرواية من حيث العرض رواية محمد بن أبي نصر عن أبي الحسن برصد عليه لسلام قد سألته عن المسح على القدمين كيف هو موضع كفه على الأصابع فسحها ي كعبي الى ظاهر القدم فقلت جعلت فداك لو أن رجلاً قام بأصبعين من أصابعه هكذا فقال لا (أ) (ب) (ك) (لها) (١) فإن الظاهر منها هو وجوب كحل المسح تمام الكف ووجوب الاستداء من الأصابع والابتداء على الكعبي وهذه لرواية معارضة مع صحيحة ررارة المتقدمة (٢) لدالة على كفاية لمسح ببعض القدمين بل قد يقال أن الجمع بين هذه الرواية وبعض الروايات المتقدمة الدالة على كفاية المسمى في لمسح أن الشئى المذكور في بعض الروايات المتقدمة بقوة وهذا مسحت شئى من رأسك وشئى من قدميك ما بين كعبيك في أطراف الأصابع فقد أحرث فتفسره هذه الرواية أن المراد بالشئى هو تمام ظاهر اقدم ي المقدار الذى تنوعه الكف.

ولكن يمكن دفع المعارضة قانس حيث الطول فبأن يقال: أن صحيحة لأخوين المتقدمة (٣) لا تعارض هذه لرواية لأن هذه الرواية حاكية عن الفعل والعمل لا يدل على الوجوب لا يمكن اتبانه عليه لسلام بأفضل لأفراد وأما من حيث العرض فبأن يقال. أن طهر هذه الرواية هو لاستيعاب من حيث العرض ولو فرض أن مراده تمام الكف بكف من حيث الطول أى المسح بطول الكف لا تعرضها بلزم منه لاستيعاب بضعاً وقريب منه ووجوب الاستيعاب العرضى يخالف للاجماع كما ادعاه عمرو وحدهم. الأصحاب

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٤

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الوضوء الحديث ٧-٤

فهذه الرواية غير معمول ها بين الأصحاب.

وَأَمَّا رَوَايَةُ مَعْمَرِ بْنِ عَمْرِو بْنِ سَعْدٍ عَنْ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ يَجْزِي مِنَ الْمَسْحِ عَلَى الرَّأْسِ مَوْصِعٌ ثَلَاثُ أَصَابِعٍ وَكَذَلِكَ سِرْحَنُ (١) فَجَدِبَ عَنْهَا بَاطِنُهَا لَا يَسْتَعَادُ مِنَ الْوُحُوبِ لِقَوْلِهِ يَجْزِي الطَّاهِرُ فِي الْأَعْمِ مِنَ الْوُحُوبِ لَا مَكَانَ أَنْ يَكُونَ الْأَفْصَلُ وَهُوَ الْمَسْحُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ - أَحَدُ مَرْدِي الْوَاحِدِ الْمُخَوَّبِ لَعَلَّ يَجْزِي طَاهِرٌ فِي عَدَمِ حَرَاءِ الْأَقْلَمِ مِنَ ذَلِكَ كَمَا لَا يَجْزِي وَعَلَى فَرْضِ دَلَالَتِهِ عَلَى الْوُحُوبِ نَعْنِي فَعَصْرُهَا مَخَالَفَ لِلْإِجْمَاعِ كَمَا دَعَى وَمَخَالَفَ لِلْأَحْكَامِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى كَفَايَةِ مَسْحِ الرَّأْسِ بِأَصْبَعٍ وَاحِدَةٍ.

ثُمَّ أَنَّهُ يَجِبُ إِهْمَاءُ الْمَسْحِ فِي الْكُعْبَيْنِ بِلَايَةٍ وَأَحَدٍ بَكثيرة التي تعظم بعضها واحتلف في معنى الكعبين فقيل: هما المصلي وهو جمع ساق والقدم ويمكن دلالة صحيحة لأحويين على ذلك قال فيها: فقلنا بين الكعبين هاهنا: هاهنا يعني المصلي دون عظم الساق (٢).

وَأَنَّ كَلِمَةَ دُونَ أَيْ مَعْنَى غَيْرِ أَوْ مَعْنَى تَحْتَ فَعَلَهَا (ج) أَنَّ الْكُعْبَيْنِ هُمَا الْمَصْلِي لِأَعْظَمِ اسْتِثْنَاءِ أَوْ تَحْتَ عَظْمِ السَّاقِ وَقِيلَ أَنَّ الْكُعْبَيْنِ هُمَا قَدَمٌ وَهُمَا لِعَظْمِ السَّاقِ لَهُ نَتَوَايَ عُلُوٌّ ظَهَرَ الْقَدَمِ.

وَنَدَلَ عَلَيْهِ رَوَايَةُ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِي بَصْرٍ عَنْ أَبِي الْحَسَنِ الرِّصَالِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: سَأَلْتُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ كَيْفَ هُوَ مَوْصِعٌ كَفَّهُ عَلَى الْأَصَابِعِ فَسَحَّهَا إِلَى الْكُعْبَيْنِ إِلَى طَاهِرِ الْقَدَمِ الْخَيْرِ (٣).

بِأَنَّ يَقُولُ: أَنَّ الْكُعْبَيْنِ هُمَا فِي طَاهِرِ الْقَدَمِ فَقَوْلُهُ: فِي طَاهِرِ الْقَدَمِ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ لِمُرَادِهِ الطَّاهِرُ فِي قِيَالِ الْبَاطِنِ بَلِ الْمُرَادُ بِالطَّاهِرِ هُوَ الْمَكَانُ الْمُرْتَفِعُ فَيَكُونُ مَعْنَى الرِّوَايَةِ أَنَّهُ مَسَحَهَا إِلَى الْكُعْبَيْنِ أَيْ الْمَكَانِ الْمُرْتَفِعِ فِي الْقَدَمَيْنِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ: إِلَى طَاهِرِ الْقَدَمِ دَلَالَةً بِأَنَّ لِقَوْلِهِ إِلَى الْكُعْبَيْنِ فَتَكُونُ الرِّوَايَةُ دَالَّةً عَلَى كَمَا يَتَّبَعُ الْمَسْحُ إِلَى قَدَمِ

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٥

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب الوضوء الحديث ٣

(٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ٤

والأحوط المسح في المفصل وإن كان مسح إلى قبلة القدم لا يحملوعر وجه ثم أنه هل يجوز الكسر في مسح القدمين بأن يمسح من الكعبين إلى أطراف الأصابع؟ ظاهر لشهور ذلك لاطلاق الآية فإن إلى وإن كانت للعبادة همادها «ح» أن المسح معني بالكعبين ومقتضاه عدم حواز الكسر فإنه إذا قيل «سرت من بصرة إلى الكوفة» كالمسح بكوفه الآن قوله تعالى إلى المرافق حيث أنه لا إجماع عاية بمسحول لا العمل فلا بد من جهة تحاد المسح من أن تكون إلى في قوله تعالى إلى كعبين عاية بمسحول لا المسح في تصير الآية مطقة بالنسبة إلى كسر ولم يكن لمسح مقلاً متعارفاً بين الناس حتى يحمل إطلاق الآية عليه.

مضافاً إلى دلالة بعض الأحبار على حوز الكسر مثل رواية حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «لأنس مسح يدي من مفصل ومديراً»^(١) ورواية يونس عن رأي أبي الحسن عليه السلام على مسح ظهر القدمين من أعلى القدم إلى الكعب ومن الكعب إلى أعلى القدم ويقوم الأمر في مسح برجلين موضع من شاء مسح مفلاً ومن شاء مسح مديراً فإنه من الأمر لموضع «شاء» لأنه تعالى^(٢).

وهل يجب ترتيب بين برجلين بأن تقدم اليمنى في المسح على اليسرى أو لا إطلاق الآية - وكثير من الأخبار وكذا الأحبار البيانية التي هي في مقام البيان بل بعضها قد ذكرها كثير من المستحبات - يقتضي عدم ذلك وفي بعض الأخبار ما يدل على وجوب الترتيب كرواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام في حديث قال: «ودكر المسح فقال: مسح على مقدم رأسك ومسح على يديك وأبدأ بالشق الأيمن»^(٣) وحرثي هريرة أن النبي صلى الله عليه وآله وسلم كان ذاتواً بدأً بميمه^(٤) وحرثي سحاشي مسد عن عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي رافع وكان كاتب أمير المؤمنين صوته «لله عليه آية» كان يقول: «إذا نوضاً أحدكم للصلوة فبدأ باليمن»^(٥) قل الشمال من حسنه (٥).

ولكن لا ينبغي أن هذه الروايات لا تصح لمعارضتها تلك الروايات المطلقة الواردة

(١) (٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الوضوء الحديث ٢ - ٣

(٣) (٣) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب الوضوء الحديث ١

(٤) (٤) (٥) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الوضوء الحديث ٣ - ٤

في مقام البيان مصدقاً إلى أنه يمكن أن يقال، إن لروية الأولى وإن كان سندها صحيحاً
أوموثقاً، أن الأمر بالاستدعاء بالشق الأيمن لا يظهر فيه بالنسبة إلى الرجل اليمنى لاحتمال أن
يراد بالشق الأيمن اليد اليمنى لا الرجل اليمنى فإن التعبير بالشق الأيمن عن الرجل اليمنى خلاف
المتعارف وروية الثانية ضعيفة بسند والثالثة ممكن أن يكون المراد باليمين فيها هو اليد اليمنى
لا الرجل اليمنى بقرينة قوله: قبل الشماخ وإن الرجل يعتبر عنها باليسرى لا الشماخ وعلى فرض
صحة سنده ودلائلها على ذلك فلا بد من حملها على الاستحباب لمعارضتها للرويات
المطلقة الواردة في مقام بيان آتية عن التقييد مع أن في بعض الأحكام ما يدلّ تدهراً وصريحاً
على حوز الجمع بين الرجلين.

ثانياً ما يدلّ تدهراً على حوز الجمع فهو خبر محمد بن الحنفية عن أبيه عليه سلام
وهو طوبى ومشتغل على لأذنيه كثر من غسل الوجه وغسل اليدين ومسح الرجلين أن
وصل إلى مسح الرجلين فإن ثم مسح رجله فقد ألهم ثنتي على بضراط يوم تترت فيه
الأقدام وحمل سمعي فيما مرصبت عنى ناد حلال والأكرام (١) فظهر من هذا الخبر مع
اهتمامه بذكر استحباب وعدم اهمامه بذكر الترتيب بين الرجلين أن الترتيب غير معتبر بينهما
وكذا يدلّ تدهراً على حوز الجمع على حوز تقدم الرجل اليسرى حررارة هذا، قال
بوحضر عليه سلام تبع من الوضوء كما قال لله عز وجل: بدأ لوجه ثم باليدين ثم مسح
الرأس والرجلين ولا تقمّن شيئاً من يدي شيئين تخلف ما أمرت به فإن غسل الذراع قبل
الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع وإن مسح الرجل قبل رأس ومسح على رأس قبل
الرجل ثم أعد على الرجل بدأ ثم بدأ به عز وجل به (٢).

فإن هذا الخبر مع كونه في مقام بيان ترتيب بين الأجزاء لم يتعرض للترتيب بين
الرجلين فهو كما نصريح في عدم وحووب الترتيب بينهما.

وإن ما يدلّ صريحاً على حوز مسح على الرجلين معاً فهو رواية لاحتمال عن
حميري عن مولد الحنفية عجل الله تعالى فرجه أنه كتب يدع سألته عن مسح على
الرجلين بيدهما يبدأ باليمين و مسح عليهما جميعاً معاً فأجاب يمسح عليهما جميعاً معاً فإن بدأ

(١) انوار السالكين ١٦ من أبواب الوضوء ج ١

(٢) الوضوء ١٣ من أبواب الوضوء ج ١

بـحدهما قبل الاخرى فلا يبدأ الا باليمين (١) ومكاتبة الحميري مقبولة عند الأصحاب ولكن ذيل هذه الرواية معارضة للأخبار المصنفة حيث أن فيها يدل على أنه اذا بدأ بأحدهما فلا يبدأ باليسرى ويمكس حمله على الاستحباب جمعاً بينه وبين الروايات المطلقة الآية عن لتقييد الدالة بطلانها على عدم وجوب الترتيب بينهما مطلقاً.

السادس من واجبات الوضوء

الترتيب بأن يبدأ أولاً بالوجه ثم باليد اليمنى ثم باليسرى ثم بمسح رأسه ثم برجليه ويدن على وجوه حصة رتبة المتقدمة عن ايحهف عنه السلام حيث قال: تبع بين وضوء كما قال الله عز وجل: بدأ بالوجه ثم باليد اليمنى ثم امسح الرأس والرجلين ولا تقدم شيئاً بين يدي شيء تخالف ما أمر به فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه وأعد على الذراع وان مسحت الرجل قبل الرأس فامسح على الرأس قبل الرجل ثم أعد على الرجل ابدأ الله عز وجل به، وفي: الآية يضاتدل على وجوب الترتيب.

ولكن دلالتها على ذلك مشككة فان الوو لا تدل على ذلك لأنها لا تدن على أزيد من مطلق الجمع ولكن هذه الرواية دالة على أن الآية تدل على ذلك حيث أنه ع استشهد بها لوجوب الترتيب.

ثم أنه اذا حل بالترتيب سواء كان ذلك عمداً أم سياًناً ع ادعى ما يخص معه الترتيب كما تدل عليه هذه الرواية مثلاً اذا غسل يده اليمنى قبل وجهه يجب عليه الابتداء من لوجه وهكذا وهل يختص به الحكم بما اذا لم يغسل وجهه بل غسل يده فقط او يعلم ما اذا غسل وجهه بعد غسل يده اليمنى وبعبارة اخرى وجوب لا ابتداء بالوجه فيما اذا حل بالترتيب يختص بالمرص الاول او يعلم لفرص الثاني ايضاً؟ مستعاد من بعض الروايات هو الثاني يعنى يجب البدئة بالوجه والمثال وان غسل وجهه بعد غسل يده اليمنى والرواية لتي أشرنا إليها هي رواية رتبة المتقدمة انما كان قوله فان غسلت الذراع قبل الوجه فابدأ بالوجه—طاهر في تحقق غسل لوجه بعد ذراع.

وأظهر من هذه لرواية رواية ابن مضر عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا نسي غسل وجهك فغسلت ذراعيك قبل وجهك غسل وجهك ثم اغسل ذراعيك بعد الوجه فإن بدأت بدركك لأيقبل الأيمن فأعد على غسل الأيمن ثم اغسل اليسار خيراً^(١).

وإن الظاهر من لفظ «الأعادة» أنه غسل وجهه بعدده اليمنى وغسل يده اليمنى بعد اليسرى فيستفاد منها أنه يجب عليه إعادة غسل معصو سابق وإن غسله بعد المعصو لاحق وهذا مضمون روايات أوردها في الوسائل^(٢) ولكن في بعض الأخبار يدل على كفاية غسل المعصو لاحق من دون إعادة غسل المعصو سابق فدعله بعد المعصو اللاحق مثل رواية ابن أبي عمير عن الصادق عليه السلام قال: إذا نسي يمينك قبل يمينك ومسحت رأسك ورحمتك ثم استبغت بعد ذلك بدأت بها عشت يسارك ثم مسحت رأسك ورحمتك^(٣) ورواية منصور بن حازم عنه عليه السلام في حديث تقديم اسمي على تطواف قال: ألا ترى أنك إذا غسلت شمائلك قبل يمينك كان عليك أن بعد عن شمائلك^(٤).

ونسك الأخبار الأول وإن كنت طاهرة في وجوب عدة غسل المعصو المعصول بعد المعصو اللاحق الآن هذين الخبرين صريحان في كفاية غسل المعصو اللاحق من دون إعادة غسل المعصو لسبق المعصول وبطاقة الأولى من برويات وكانت «صحيحاً» سداً الآن عمل لأصحاب على الطائفة الثانية من الأخبار ومن الأصحاب من عرّفصامين تلك الأخبار الأول ولم يرد على تلك المصامين شيئاً ومنهم من أفتى صريحاً بكفاية غسل المعصو لللاحق ولم يظمر بقول من يقول صريحاً بلزوم عدة الغسل على المعصو لسبق فكأن هذين الخبرين قد عمل لأصحابهما ولأخبار المتقدمة معرض عنها عندهم والله العالم.

السابع من الواجبات الموالاة

والظاهر أن وجوب الجماعة في الجملة عند الحاجة كما ادّعه غير واحد وأما العامة

(١) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث ٨

(٢) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٥ من أبواب الوضوء الحديث ٦-٦

فبعد لشافعي في أحد قوله اعتبارها بمعنى أنه إذا فترق بين أعضاء الوضوء إلى أن تحبث بطل وضوؤه وعند أبي حنيفة عدم اعتبارها وعند مالك لتفصيل بين ما إذا فترق بين الأعضاء لا لعدد فيبطل وبين ما إذا فترق لعدد فلا يبطل ولم يعتبر الحذف في بطلانه.

ثم إن أقوال الخاصة في عبارات هيئة الموالاة مختلفة فمعهم عرفها بأنها عدم الجفاف وبعضهم قد عرفها بأنها عدم الفصل بطويل بين العسلات والمسحات ولم يعتبر الحذف وبعضهم قد اعتسروا بحققها كلاً لأمرين وبقول الرابع وحيث الموالاة بمعنى تجزئة التأكيريون لم يتحقق الجفاف وبطلان الوضوء بتحقيق الحذف ولأنه ولا من ذكر الأخبار الواردة في هذا الباب حتى يتكشف لحاج فقول—وبالله الاستعانة—

روى أبو بصير عن بعد بن عبد السلام قال: إذا توضأت بحصى وضوئك فمرصت لثاحه حتى يبس وضوئك فأعد وضوءك فإن وضوءه لا يبسقص (١) قوله: فإن الوضوء لا يبس—الظاهر أن المراد منه أن الوضوء ليس كالمسح في إمكان اتان أخرته وأعضائه متفرقة بل لا يضمن اتيان أعضائه متوالية فلا يجوز أن يفرق بين أخراته فيستفاد من التعميل عدم حوز الفصل بين أجزائه سواء حقت السابق أم لا لأن العلة تخصص وتعمم ومصادق الفصل في الرواية وإن كان جفاف الوضوء في ماء وضوء الآآن ذكر العلة بعده يشمل ما إذا لم يحث أيضاً ولكن تحقق التبعية في الوضوء الآآن يقال: أن تبعض وإن كان يشمل ما ذكر في بادي النظر لكن ذكر الجفاف قبله بمسألة ذكر حذف التبعية أي حذف تبعية الموحب لبطلان هو جفاف العضو السابق فح لا تشمل علة الفصل الطويل الذي لا يوجب الجفاف.

وروى معاوية بن عمار في الصحيح قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام رتباً توضأت فنجد الماء فدعوت الجارية فأبضأت عليّ بالماء فبحث وضوئي قال: أعد (٢) يستفاد من هذه الرواية أيضاً أن المساط في الموالاة عدم جفاف العضو السابق إلا أن يقال: أن اعتبار عدم جفاف العضو السابق في تحقق الموالاة لا ينبغي تحققها بعدم الفصل الطويل أيضاً فتخصص أن المستفاد من الروايتين في ماهية الموالاة هو عدم جفاف العضو السابق دون الفصل الطويل ماحياً لصورة الوضوء بطل حينئذ لو لم يتحقق الجفاف

المبحث الخامس في الأغسال الواجبة

وهي ستة الحنابة والحلي ونفاس والامتحاضة وعسل من لبت وعسل الميت
المسلم حلالا للصديق والسيّد امرتقى قدس سره في جعلهما عسل من لبت مسحت وحلافا
لبعض آخر في جعلها تسعة باضافة غل الناطر الى المصلوب بعد ثلاثة ايام وعسل من فائته
صلاة الخسوف في وقتها فارد العشاء في خارج بوقت وعسل يوم الجمعة

وفي هذا المبحث فصول

الفصل الأول و عمل الخدمة و وحيه مجمع عليه بين الملص بدلالة الكتب
العبرية فيه قد الله تعالى: وَإِنْ كُنْتُمْ حُبِّبَ فَاظْهَرُوا (١).

ولم يرد بالتظاهر هنا غسل الجناية بالافتقار وسبب الجناية أمران

الأول الأسير سوء أكان في نسوم أم يبعثه وسواء أكان شهوة أم بغيره خلاف الأولى حقيقة
فـــــــــــــــــي هذه شهوة ورتبا يستشعر ذلك من بعض لأخبار الآتية وسبق لحواب
عنه وسببها لا يزال محادثة النسوة في الرجل جماعة ومما لمرة
وسببها للحبابة بالنسبة لها مشهورة ونسبة عليه حمار من مبيضة
منها صحيحة محمد بن اسمعيل عن الرضا عليه السلام في رجل يجامع امرأة في دون الفرح
وتنزل المرأة من عليه غسل قال نعم (أ) والمرد أن الجماع قد تحقق في ما دون الفرح ولم
يتحقق في الفرح ومما صحيحة عبد الله بن سنان قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
المرأة ترى أن رجل يجامعها في الماء وفرجه حتى ينزل من غير تعسل (٣).

ومما روية سماعيل بن سعد لأشعري قال: سألت برصاً عليه السلام عن الرجل
يتمس فرج حاريتة حتى تنزل ماء من غير أن يباشر بعث يده حتى تنزل قال: دأبزلت
من شهوة ففعلت بمس^(*) ومما روية يحيى بن أبي طلحة أنه سأل عبداً صالحاً عليه السلام

(١) سورة الثالثة الآية ٦

(٢) (٣) (٤) الواسط للباب ٧ من أبواب الحاجة الحديث ٣-٧-٢

عن رجل من فرج امرأته أوجارته يعث بها حتى أنزلت عنها غسل أم لا قال: قد أنرت من شهوة قلب شي قال عنها غسل (١) وهذا الخبر وإن كان طاهرهما عتبر ركون الأثران من شهوة لأن الظاهر أن شهوة ليست قبدأ في كون الأثران موجباً للغسل بل يكون من قبيل المعروف لتتحقق خروج الحي، ضرورة وجوب الغسل بخروج الحي وإن لم يكن من شهوة وهو إجماعي بين المسلمين إلا أبي حنيفة.

ثم ن هذه الروايات تعرضها روايت كثيرة دالة على عدم وجوب لغسل على امرأة بالمرء:

مها رواية محمد بن مسلم قال قلب لأبي جعفر عليه سلام: كيف جعل على امرأة إدارأت في سوم أن الرجل يحمل معها في فرجها - الغسل ولم يحمل عليها الغسل داخلها دون لفرج في بيقة وأمنت قال لأنها رأيت في مائها أن الرجل يحمل معها في فرجها فوجب عليها لغسل والآخر أنها حاضها دون فرج فم يجب غسل الفسل لأنه لم يدخله (٢). وهذه رواية لم يعمم ما لم يعم لأن طاهرها أن امرأة إدارأت في مائها أن الرجل يحمل معها يجب عليها الغسل مع أن من المعلوم بطلانه لأن أمنت فيمكن أن يكون مقصوده (ع) من هذا الكلام وما بعده تنبيه على السائل أو أحد صري في غلته وأنه العالم.

ومها رواية عمر بن يزيد قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يضع ذكره على فرج امرأة فيسمى أعنيها غسل فقال: إن أصابها من الماء شئ فلتغسله وليس عليها شئ إلا أن يدخله قلت: فإن أمنت هي ولم يدخله قل: ليس عليها غسل (يعمل) (٣) ومها روايته ايض قال: اعتلت يوم الجمعة بالمدينة ولست ثدي وتطيت فمرت في وصيفة ففخذت لها فأمدت أن وأمنت هي فحدثني من ذلك صبي فقلت: يا عبد الله عيه السلام عن ذلك فقال: ليس عليك وضوء ولا أعنيها غسل (٤) ويمكن الجواب عن هذه الروايات بأنها من الأحكام السياسية يعني أن احتلام المرأة ونزله وإن كان موجباً لغسل عنها كالرجل إلا أنه لا يسمى إعلاماً بذلك لأنها تأخذ وميلة إلى الرأف فترقى وتعتل فيقال لها: ما شأنك فتقول

(١) الوسائل باب ٧ من أبواب حضانة الحديث ١٥

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجناية الحديث ١٩

(٣) (٤) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجناية الحديث ١٨ و ٢٠

احتلمت كما يظهر ذلك من رواية أديم بن الحر قال: سألت ناعداً أنه عليه سلام عن المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل عليها غسل؟ قال: نعم ولا تخدثوهن بذلك هيئت حديثه عنه (١).
وكذا رواية عبيد بن زرارة قال: قلت له: هل على المرأة غسل من حائض إذا لم يأتيها الرجل قال: لا وأنتكم يرصى أن يرى أو يبصر على ذلك أن يرى منه أواحدة ووجه أوروحة أو أحداً من قرانتها قائمة تغسل فيقول: مالك فتقول: احتلمت وبس لها بل ثم قال: لا ليس عليهن ذلك وقد وضع الله عليكم ذلك معصاة: وإن كنتم حائضات فظهر وأوم يقل ذلك لهن (٢) ويستعاد من سياتها التعمية وإهم لأمر حتى لا يسي الأربيبان حكم أنزال المرأة في اعتسال المرأة التي يبس لها من حجة الاحتلام.

فإن هذا المعنى مفسوم أنه لا يبصر عنه أحد ولا معى لقوله ع—ولا التعمية—وقد وضع الله ذلك عليكم إلى قوله: ولم يقل ذلك لهن مع أن من المعلوم عدم اختصاص حكم الجنب بالرجل فكما أن الرجل يحب ويحب عليه الغسل فكذلك المرأة بس هو ضروري بين المسلمين والآية أيضاً عبر بمنعها رجل فهي بطريقه تعلى إذا تم إلى انصافه عبر بالمنع بالرجل والحاصل أن مقصوده إحصاء الأعراب حتى لا يقعن في معصية أهم وثانياً على فرض دلالة هذه الأحاديث على عدم وجوب الغسل عليها إلا أنزال فهي معرضة عنها عند الأصحاب ولم يعمل بمضمونها أحسن الأصحاب إلا الصدوق به في المقنع على ما حكى عنه ويمكن حل كلامه بأن المراد بالاحتلام—هو رؤيا الأعراب—ي بأن رأيت في المنام أنها أبرلت لأنها أبرلت حقيقة فيوافق قوله قول مشهور.

ثم إن المشهور اعتبار رواية كون ما معية عند لشك أحد أمور ثلاثة أوجيمها وهي الشهوة والخروج بدفع وقوة وتورخ عند فقدان جمع هذه العلامات لا يحكم بكونه معية الآن يعلم بأنه معى أما لدليل على اعتبار الشهوة في الحكم بأنه متى قلما مرق الخبرين الوردين في أنزال المرأة (٣) وكذا ما يأتي من بعض الأحاديث وأما ما دل على اعتبار الدفع والدفع فقوله

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الحائض حديث ١٢

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الحائض حديث ٢٧

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب الجنابة حديث ١٥ و ٢

تعالى: فميسطر الإنسان مِمَّ حَقَّقَ حَقَّقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ (١) ومارواه عبدالله بن أبي يعفور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يرى في المنام ويحد الشهوة فيستيقظ ويطر فلا يجد شيئاً ثم يمكث المويين بعد فخرج قال: فكان مريضاً فليغتسل وإن لم يكن مريضاً فلا شيء عليه قل: فبب (مفرق) مفرق بينهما فقال: لأن الرجل إذا كان صحيحاً جاء الماء مدفئة (مدفئة) قوة وإن كان مريضاً لم يجيئ (٢) لأن بعد (٣) وهذه الرواية تدل على كون المني يجيئ من شهوة من الشخص صحيحاً وتدل بصااته يجيئ مدفع ودهن.

وقما مبدن على اعتبار الفتنور في الجسد فارواه بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يخرج من الإحليل المني والمذي والودي وانودي فأما المني فهو الذي يسترحى له العظام ويفتر منه الجسد وفيه الفل (٣) الخبز.

ثم قيل علامة هذه العلامات الثلاث بعضها مع بعض يعني إذا تحققت الشهوة عند خروج المني تحققت الأوصاف ايضاً وهما الدفق وفتور الجسد ويستفاد من بعض الأخبار اعتبار اجتماع لأوصاف الثلاثة وهي روية على بن جعفر عن أبيه موسى عنه سلام قال: سألت عن الرجل يصيب مع المرأة ويقتلها فيخرج منه المني فاداءت الشهوة ودفع وفتور خروجه (مخروجه) فعليه غسل وإن كان عاهوشين لم يحدله فترة ولا شهوة فلا بأس (١) ويطاهر ن هذه امارات لكون الماء منبثلاً آت مع العلم بكونه منبثاً يعتريه لشهوة ولدفع ولغيره فانه منبثاً من أحد من الخصة وهذه الرواية وإن كان ظاهر صدرها اعتبار لأوصاف الثلاثة إلا أن ظاهر دلالتها هو الاكتمال اجتمعا.

فيمكن أن نقل كفاية كل واحد منها في كونه اشارة لكون الخارج منبثاً ولا يعترا اجتماعها فلهذا اكتفى في الروايات بذكر واحد منها فانه قد ذكر في بعض الأخبار

(١) سورة تغاريق الانه ٦٥

(٢) الوسائل الباب ٨ من أبواب الحاية الخليل ٣.

(٣) الوسائل الباب ٧ من أبواب الحاية حديث ١٧

(٤) الوسائل الباب ٨ من أبواب الحاية الخليل ١

الشهوة وهي مع اندفق وفي بعضها فتور الخلد فيستعاد من مجموعها مع انصمام بعضها مع بعض وتقييد بعضها ببعض أن الأوصاف الثلاثة بأحدها اشارة تكون اخرج متأخذ الشك لكن استتقر يكون الخارج متأخذ الشك هو ما اذا احتمعت الأوصاف الثلاثة وإنما الاكتفاء بواحد منها كما قيل فشك فلا يترك فيه الاحتياط بل الجمع بين النفس والوضوء لو كان قبل ذلك محدثاً نعم لا يبعد الاكتفاء بأثنين منها بذيل رواية علي بن جعفر المتقدمة.

انثاني من الأسباب الموحدة لعمل خدمة الجماع وهو اجماع بين المسلمين في الجملة نعم اختلف العامة فيما اذا جمع ولم يزل فالمشهور فيما بينهم هو وجوب العسل و لقول غير المشهور فيما بينهم هو عدم وجوب العسل في الجماع من غير يزال وأما الخاصة فإنهم حكموا بوجوب العسل بالجماع مطلقاً أنزل لم يزل من غير خلاف بينهم وإنما لخلاف بينهم فيما يتحقق به الجماع الموجب للعسل فبعضهم اعتبر دخول جميع الذكر والمشهور كفاية دخول الحشفة او مقدارها من مقطوع الحشفة ومثلاً الاختلاف هو اختلاف الأخبار في التعبير

ببعضها غير بالدخول كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قل سألتته متى يجب لعسل على الرجل والمرأة فقال: اذا دخله وحب لعسل والمهر والرحم (١) وفي رواية ليربطى عن ربه عليه السلام اذا أولجه (٢) وهل يستعاد من هذه رواية اعتبار دخول نبيه او يستعاد منها اعتبار مطلق الدخول ولو ببعض الحشفة وان قيدت في بعض الأخبار الآتية بالدخول بتمام الحشفة بظاهر هو الذي وكثير من الأخبار قد قيد الجماع بانتقاء المحتسبين فيها رواية الحلبي عن الصادق عليه السلام عن علي بن عبيد الله السلام قال: اذا لمس الختان الختان فقد وجب العسل (٣) ومما رواه عن محمد بن اسماعيل بن بريع قال سألت الرضا عليه السلام عن الرجل يجمع المرأة فرباً من المرح فلا يزال متى يجب العسل فقال اد التقي الخدان فقد وجب العسل فعدت لقاء الخدين هو عونة الحشفة قال نعم (٤) في غير ذلك من الأخبار (راجع الوسائل ٦ من أبواب خدمة)

وهذه سريوت مثل روادب بدخول محبة فإنها بظاهر هاتشمل - الأهده الرواية

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب الجنابة الحفث ١ و ٨ و ٩

(٤) الوسائل الباب ٦ من أبواب الجنابة الحديث ٢

لاخيرته-مطلق يتقاء ختنين وان لم يتحصن الدحوب ومثله في الاحكام روية خلتى عن الصدوق عنه سلام قال: كان عيسى عليه السلام يقول: دامت الختان ختان فقد وحب العسل (١) ورويه عيسى بن يقطين عن ابي الحسن عليه سلام قال: اذا وضع الختان على الختان فقد وحب العسل (٢) ورواه عنه عنه سلام قال: اذا وقع الختان على ختان وقد وحب العسل (٣) وفي هذه الاخبار ليست بصريحة في اعتبار الدحوب لأن يقال ان هذه لتعبراب كناية قطعية عن جماع بمعنى مدحوب كما شهد حديث ملاحظة جميع أخبار كتب بل في بعض الاخبار بتصريح حديث كرواية محمد بن سماعة عن حماد بن عيسى قال في دينه فقتب الختانين هو غيبوبة الخشعة قال نعم

ثم ان تعبر مدحوب الخشعة أو غيبوبة ليس بتقييداً على الظاهر حتى يقال، نها لا تشمل مقطوع الخشعة بل الظاهر ان مرددين بمدحوبى يحصل به خشة ويتحقق به وحب العسل فالمعنى-والله اعلم- ان مدحوب به العسل-هو غيبوبة الخشعة في هذا المقدار من مدحوب بقول بوجوب العسل في مقطوع الخشعة اذا ادخل مدحوبه.

فروع

الأول- انه لا فرق في الجماع بين صغير وكبير في تحقق الخشة وبين الفاعل والمفعول وان كان كلاهما صغيرين وأحدهما صغيراً ويدل على ذلك-مصدق بن فضل الاجماع من الشايخ على ذلك-اطلاقاً لأدلة قال قوله اذا ادخله او اذا أخرجه فقد وحب العسل بسناد منه أن الدحوب مطلقاً سبب لوجوب العسل ولكن يمكن المدحوب في صغيره لا يمكن توحيته بوجوب له لأنه غير مكيف وان من شرطه الوجوب السوء، فلا بد ان يعتقد سبب وهو يتقاء الختانين بأن يقال ان لتقاء ختنين بعد البلوغ موجب للعسل ومقتضاه عدم تحقق الخشة لتقاء ختنين قبل البلوغ.

واما أن يقييد المسبب وهو وجوب العسل بان يقال اذا التقي ختانان مطلقاً سواء كان قبل البلوغ ام بعده وجوب العسل بعد السوء ومقتضاه تحقق خيانة بالنكاح فهما

(١) و(٢) الوسائل الباب ٦ من بواب خيانة الحديث ٢ و ٣ و ٤

(٣) لم أظفر بها في مظانها نعم نقلها المصنف في مصباحه صفحة ٢٢٣

ولو كان قل السوء لكان حوب اعلم متوقف على طوع ولا ترحيح لأحد لتبديل على الآخر فلا بد من التوقف

[illegible]

الفرع الثاني

آتاه لافرق في جماع بين العسل و سدر و عذائعي عنه السنة و ان درس على م حكي
عنها لاجماع و يبدل عنه حلافت الادل و برويت مستقيمة كقوله (ب) د تحبه فقد
و حب العسل وقوله (ع) تعلى اولامم الساء و به و بكل من مخطويعه به يس لمدرسه
اللمس المطلق بل هو كدية عن جماع الآتاه و يقدره و جماع في عسل و في بعض لأحر
أن عدياً عليه السلام سن عن رجل يجمع امرته و فيه عتة دور لفرح فقصى شهوته
قال: عليه العسل (أ)

فإن فقد الفرج كمن عن بعض أهل بيعة ينسب قيل وأندرسه والى ورود بعض الأحاديث في خصوص ما نحن فيه نحو قول أهل مثل رويته حفص بن سفيان عن أخيه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل رثى أهله من حنقه و هو أحد المؤمنين فيه بعض (٢) ولكن يعرفها رويته أسرى مرفوعاً عنه عليه السلام قال: إذا أتى الرجل امرأة في دبرها فم يمسها ولا يغسل عيها ولا يترك فعله العسل ولا غسل عيها (٣) وروية بعض بكوفيين مرفوعاً عنه عليه السلام قال: إذا أتى الرجل امرأة في دبرها (في بدنها) وهي صائغة لم يقصص صومها

(۱) لم أعثر عليها في مخطوئتي

(۲) (۳) الوسائل الباب ۱۲ من أبواب حیاة الخدمت ۳۰۱

وليس عليها غسل (١).

ويمكن أن يحدث عن هذين الخبرين بأنهما صعيذاً الشد بواسطة الرفع ولا إرسال مصافاً إلى اعراض الأصحاب عنها والرواية الأولى أي رواية حصص وبكاتب مرسله الآن مشهور قد عموها واعتمدوا عليهما وفتوا بمصوبها مصفاً أي أنها موفقة لاطلاق الأدلة المتقدمة الثالث من الفروع - أن يوطى مع البهمة سواء كان في قلبها أو دبرها هل يكون كالجماع مع لسان أو لا - مشهور كما أدعاه بعضهم ذلك ويمكن استعادة ذلك من بعض الاطلاقات المستعادة من الأحبار المتقدمة مثل قوله عليه السلام: إذا أدرجه فقد وجب العسل.

وقوله في الرواية المتقدمة حين سأل سائل عن رجل يأتى أهله من خلفها هو أحد المتأخرين فيه لعسل براء على عود الصمير في هو في مطلق الخلف لا خصوص خلف المرأة في الخلف مصنف سواء كان من الأثني أو لذكر أو الحيوان هو أحد المتأخرين أي الشنن الدين من شأنها أن يؤتى اليها سواء كان سحر أو خلل أو بسحر أو الحرام فيشمل وطى بهيمة والعلام لكن استعادة وطى بهيمة من رواية مشككة وكذا استعادة ذلك من اطلاقات الأدلة أنه يمكن أن يقال: أنها مصروفة عن وطى البهيمة أنهم لا أيبعد أن الانصراف بدون ترفع بملاحظة علة وجوب عسل خدنة وأنه يجب حصول لفظة ورعها العسل والمسألة بعد لا تخلو عن الاشكالك لعدم نعم يشمل اطلاقات لو طى بهيمة فلا يترك الاحتياط ولجمع فيه بين العسل والبصوة بمحدث بالحدث الأصغر

ومما أحكام الخدنة فأمران لأول حرمة فراءة صور العرثم أو خصوص قراءة آيات السجدة على ما تأتي من اختلاف عند الخاصة وأما لعانة فمعهم معر لحب من قراءة انقرآن مطلقاً واستدلوا بالديث ما روه عن علي عليه السلام أنه كان صلى الله عليه وآله لا يجمع من قراءة القرآن شيئاً إلا الجنابة.

وبعضهم حوز القراءة له مطلق سواء أكانت صور العرثم أم آيات السجدة أم غيرها ولم يعمسوا بالرواية المذكورة وقالوا: «من أين عمن عني (عليه السلام) أن النبي صلى الله

عليه (وآله) وسلم ترك قراءة لأحد الحانة وهذا من «العود بالله من الخذلان ومن الحرية والبهتان».

ثم إن المحرم من هو قراءة خصوصيات السجدة أو تمام السورة من حب المجموع أو تشمل الحرم قراءة آية واحدة من كلمة واحدة من هذه سور - وجوه بل أقول ولائذا ولا من ذكر الأخبار الواردة في هذا الباب فيقول - وبالله الاستعانة - إن الأخبار الواردة في قراءة حب لمقرآن على أربعة أوجه لها مبدئ على حوار قراءة مطلق من غير تفيد غير سجدة كرواية ريد شحام عن أسعد الله عنه السلام قال: «قرأ الحائض القرآن وانقضاء وجنب»^(١).

ورواه فضيل بن يسار عن جعفر بن محمد عن أسعد الله عنه السلام قال: «لا بأس بأن تنزل الحائض والحب القرآن»^(٢) ومما مبدئ على جمع من العروة له مطلق.

مثل رويته من في حديثنا لمعمر بن أسعد عن أبيه عن بيضاء بن أسعد عن أسعد الله عنه السلام يقول: «كان رسول الله صلى الله عليه وآله يحججه ويحججه من قرآن القرآن لأحدة»^(٣).

وفي بعض الأخبار مبدئ على حوار قراءة الحب بقرآن واستثنى فيه سجدة مثل روية زرارة عن أبيه عن جعفر بن محمد عن أسعد الله عنه السلام قال: «قلت له: الحائض والحب هل يقرأ من القرآن شيئاً؟ قال: نعم ما شاء»^(٤) وسجدة^(٥) ورواية محمد بن مسلمة قال: «قال جعفر بن محمد عن أسعد الله عنه السلام: حب والحائض يقرأ من القرآن ما شاء الله»^(٦) وسجدة^(٧).

وبعض الأخبار ما يدل على تحديد قراءة الحب سبع أو سبعين آية وهو رواية سماعة قال: «سألت عن الحب هل يقرأ القرآن قال: ما شاء»^(٨) وسجدة^(٩) ورواية زرارة عن سماعة قال: «سبعين آية»^(١٠).

ثم أنه يمكن الجمع بين الطائفتين الأولى من الأخبار ومطابقة لأخيرة ما يمكن أخبار النهي على الكراهة فيما عدا السبع أو التسعين آية بقرينة هذه الرواية الأخيرة وأما الطائفة

(١) (٢) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الجنابة الحديث ١ و ٥

(٣) مستدرک الوسائل الجلد ١ صفحہ ٦٨

(٤) (٥) (٦) (٧) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الجنابة

لثلاثة فهل اراد من المشتى اى السحدة هو سورة اسحدة او يها قال المشهور بالآول بقرينة طلاق الآية على سورة كسطلاق السحرة حتى تكون حكاية في ضمن سورة وهكذا في كثير من السور القرآنية وهذا المعنى اى تسمية الكل باسم الجزء كثير شائع في كلام العرب ولطاهر أن المراد من سحدة في رويتهن لمتفهمتين هو سورة سحدة دون آياتها ويؤيده استمدة لمشهور ذلك من الرويتين مصداق الى ورود خصوص ذلك في رويتهن الاولى مارواه في معتوقه. بخور بحسب واحاطص أن يقرأ ما شاء من القرآن الأسور اعراثم لأربع وهي اقرا باسم رنك بدي خلق والحجم وتبرين السحدة وحسب سحدة روى ذلك البرطى في جامعه عن المشتى عن الحسن الصفل عن ابي عبد الله عليه السلام (١)

فانه يظهر من قوله روى ذلك مع أن عبده الرواية هي سور العرثم والرواية الثانية روية فقه الرضا عليه السلام قل ولا بأس بذكر الله وقراءة القرآن ونبت حسب الآل العرثم التي سحده فيها حديث (٢) فان العرثم هي سور دون الآيات ولكن في الجميع نظرًا طلاق الآية على السورة في اعتبار اشتغالها عليها مع اطلاق الآت وروده نفسها اكثر (٣) واقما استعادة لمشهور من الروايين حديثهم احتياط منهم واستتعار من الرويتين فلا يكون بحة وثما في استمرار لظاهره استمدة من روية البرطى ذلك لأن لفظ روية كان هو سورة بقرينة ذكره تسلك الروايين اللتين فيها ذكر السحدة بحة بوجه بعد ذكر كلام العاقبة رداً عليهم فيعسم انه استمدة من سحدة التورة فيمكن أن يكون رواية برطى يصامثل هتين الروايين.

وأنت رواية فقه الرضا (٤) فانها وان كانت صاهرة في قول المشهور الآتها عبرقاسة للاعتماد لعدم اعتماد بقاء على صحة تناسل فقه الرضا الى رصا عليه سلام والخاص أن السحدة لا يستعد منها اكثر من انه سحدة فانصهر حرمة قرئة آية السحدة لمحب فقط دون سور لمشتملة عليها.

ثم على فرض حرمة قراءة السورة هل يكون مجموع اسورة من حيث المجموع حرما و

(١) معتبر صفحه ٢٩

(٢) مشترك الوسائل صفحه ٦٨

(٣) لا يفتى عييث ما فيه

تشتمل حرمة أعضائها بصاد أن يكون قراءة كل آية منها حراماً حتى السجدة - فيه قولان مستند القول الأول أن السورة لأجل اسمها على آية سجدة تكون قراءتها محرمة ويمكن أن يحجب عنه بأنه يؤول الأمر إلى حرمة قراءة آية سجدة فقط وأنه على هذا القول لا ينبغي الحكم بحرمة قراءة جميع السورة بدون قراءة آية سجدة لعدم اشتراط على آية السجدة مع لوجه للحكم بحرمة قراءة جميع السورة ومستند يقول الثاني أن مناسبة الحكم والموضوع تشبه حرمة جميعها أي كل آية منها وأن ملاحظة الحكم مع موضوعه مختلفة في بعض الموارد يستفاد أن مرد المجموع مثلاً إذا قل أن من سجدة فإنه يستفاد منه إرادة سجدة مع تمامه وكذا إذا قيل اقرأ سورة يس فإنه يقتضي أيضاً إرادة قرئتها تماماً ولا يجوز الاكتفاء بقراءة آية أو آيتين منها.

وفي بعض الموارد يكون المراد كل جزء من المجموع مثلاً قد قيل لا تحرب المسحدة وأنه يستفاد منه أن تحريم كل جزء من مسحدة مهي عنده فممكن أن يكون ما نحن فيه من هذا العمل فإنه دقيق: لا يراد سورة السجدة وأنه يستفاد منه أن قراءة كل جزء منها مبغوض عنده.

الثاني من المحرمات على حب من كتابه القرآن وهو احرأى و يدل على ذلك قوله تعالى: لا يمشي الا بظهره ولا يظهرهون^(١) وحب لا يكون من المظهرين قطعاً ولكن ممكن أن يحدث في دلالتها على المطلوب شأن صميمي لا تمتد راجع إلى الكتاب مع شتم الآية عند الكتاب وورقه الذي يس عليه كتابة فلا يمتد من جهة على الكراهة للإجماع على حواش من بعد الكتابة ويمكن جواب عن هذه الخدشة بأن مناسبة الحكم والموضوع تقتضي كون مرد بالكتاب لكتابة فقط دون الورق والخلد و يدل أيضاً على حرمة من حب للمصحف أحده.

مما رواه ابراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن عليه السلام قال: لمصحف لا يمشي على غير ظهره ولا حساً ولا يمشي حقه (خطه) ولا يمشي بآله تعالى يقول لا يمشي الا بظهره^(٢) وهذه الرواية صدرها صدر في ردة ذكرناه من حرمة من كتابه المصحف

(١) سورة الواقعة الآية ٥٦

(٢) ابوساكن باب ١٢ من باب حذره الحديث ٣

الأ أن دينها يوجب -وهو في التمسك بمصدرها- لأن قولها على ما في بعض النسخ: ولا تمس حيطه بدر حقله وكذا قوله: ولا تغمسه يحميها طاهره في كراهة المس لأن من حيطه وتعلقه جائز بالإجماع.

[illegible]

ومنها روم في بصير في سألته ان عبد الله عه السلام عمن قرأني لمصحف
وهو على غير رصوء في بلادنا ولا عمن يكتب (بكنة حـ ل) (٢) وهذه نسخة اى نسخة
الكتابة ايضا موبدة لكون المراد بكتابات الكتبة ثمة ان هاس الزو بين وانكون مورد هما
غير متوصى لانها تشملان الحسب ايضا بطريق اولى لأن حسب على عروصوء مع زيادة
وهي كونه متلبساً بالحدث الاكبر

ومنها رواية محمد بن مسلمة قال انوحمر عليه السلام: لحب وأخلص
يفتحان لمصحف من وراء الثوب خبر^(٣) وهذه الرواية لا تدل على وجوب الاحتج من وراء
ثوب لأنه من حواشي يعرف ومن ما عدا حصوص يعرف حائر بالاحياء فلا بد من حجبها على
الاسحاب لأنه لا ملازمة بين قراءة القرآن ومن حصوصه إلا أن يقال إن المعلوم من
مصحف ذلك الزمان هو تحقق الحس بالاعتسح ولكن ذلك اثبات دلل حصر القناد

ومها ما في مجمع البيان في قوله تعالى: لا يمسسه الا المطهرون قال: وقيل: المطهرون من الأحداث وبلجات وقلوبا: لا يجوز للحب والخص والعقد من المصحف عن محمد بن عيسى الساقري عليه السلام وطاؤوس وعطروس لم وعبرهم انتهى (٤).

(١) المسائل الباب ١٢ من أبواب الجناة الحديث ٣ و ٢

(۲) الرسائل الباب ۱۷ من أبواب التوضيح الحديث ۱

(٣) جامم الأحاديث الباب ٩ من أبواب لحايه الحديث ٥

(1) مجموع البيان - عدد ٩ صفحة ٢٢٦

وكيف هذه الرواية مضافاً إليها مرسنة يمكن أن تكون مقبولة بل هي وإن صاحب مجمع بيان متعادم ما ذكره فممكن أن يكون أحسن دأله من رواية لأن عبارة برويه كانت كذلك.

ومما رويته فقه الرضا عليه السلام قل: ولا تمسّ لفرأب د كست حساً وثبت عني غير وصوص^(١) وهذه الرواية وإن كانت ظاهرة في المنطوق إلا أنها ضعيفة السند غير معتمدة عليها كما مرّ وحصل أن الروايات صحيحة لا تكون نصاً في حرمة المس ولا كست نصاً لم يكن معتبرة ولكن عمدة الأدلة هو الإجماع في مسئلته وكذلك لا يخرج من شئني عليه اسم الله بحسب سواء أكن درهماً ذهباً أم عسراً وندى عن ذلك رويته عن عمر بن موسى السارضي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يمسّ أحب درهم ولا دينار عليه اسم الله^(٢) أو التهذيب هذه لزيادة: ولا تسحى وعليه حاتم بن سماعة ولا يجمع وهو عليه ولا يدخل مخرج وهو عليه.

ولكن روايته معتبرة بقوله عن أبي ثريّة عن أبي عبد الله عليه السلام في الحب يمسّ الدرهم وفيها اسم الله واسم رسول الله لا بأس به ردّ فعبثت^(٣) معارضة بروية الأولى وكذلك رواية محمد بن مسلمة عن سعد بن عبد الله قال: سألته هل يمسّ برجل درهم الأنص وهو حبّ فقل والله أي لا وفي درهم واحد ولا حب^(٤) أو بظاهره أن المراد بـ درهم الأنص الدرهم الذي يكتب عليه اسم الله وسورة القرآن أو حودك مما يكون محترماً دلالته على من من الدرهم من حيث كونه درهماً فإنه ليس مورد التوثيق.

وكذلك رويته عن عمر بن أبي إرهيم عليه السلام قال: سألت عن الحب وانطامث يمسّ بـ درهم الدراهم البيض قل: لا بأس^(٥) فهذه الروايات معارضة لرواية الأولى ويمكن أن يحاط عليها بآثار معرصة عند لأصحب ويمكن حملها على تنقطة أو على عدم من خصوص اسم الله فيها لم يكن صريحة في حوز من اسم الله بل على حوار من لدرهم ولا ملازمة بينهما كما لا يخفى.

(١) مستدرک الوسائل جلد ١ صفحہ ١٢

(٢) (٤٠:٣) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الجلب الحديث ١ و٣ و٤

(٥) المختار للمحقق صفحہ ٥٠

الفصل الثالث

في واحيات العمل

وهي أمور لا أول سيرة ولا أحب أريد من به لامتحة أو رفع حدث بعدم بتليل على عسبار أريد من دعو وشك في عند رسي من مهم وغيرهم من شرط ك يكون عن الصهرة او عمة رية عية من العياد ك الصلوة او دحو لمسحد و بحدوث فان قب بأن الأمور به في باب العسل هو تحصيل الطهارة الواقعة لانفس هذه لأفعل يحسح لا تيان بكن شيئا محتمل دحبه في تحقق لأمر به لأنه بدون انك ذلك المحتمل لا اعتبار يشك في تحقق الأمور به.

وأق د قلب بأن لأمر به هو نفس هذه لأفعل ولا يجب على المكنت وراء هذه الأفعال شيئا آخر فلا يجب عليه يحتمل دحبه في لأمر به لاصدة الرءة و الصهر هو شيء وان قبيل لا قول فأن صهر فوبه بعدى وان كسم حسا وظهر واوان كان طهر في الأذن لأن قوله تعالى 'وَلَا تُحِبُّوا' لا يعبرى سبل حتى تنسلوا' (١) مبين لقوله تعالى فاطهروا فإنه يعلم منه أن المراد بـ يظهر هو لا غسل لا تحصيل الطهارة وكذا يستفاد هذا المعنى من رواية باب الحساة مثل قوله (ع) صلت على رأسه ثلاث كف (٢) وقوبه ثم أفص على رأسك (٣) وقوله (ع) 'وكن شبي أمسية لماء بعد أنفته' (٤) وقوبه (ع) ليصت على رأسه ثلاث مرآت (٥) وعرضت من التعيرات الواردة في كيفية غسل خدته فإنه يستدعي أن الأمور به هو غسل البدن وصت لماء عنه ومن استدل به لا تحصيل لظهرة لأن ذلك كنه لا خلفا عن تأن لأن لظاهر أن لأفعل مقدمات حصول لأمر به الذى هو نظهرة.

ثم أنه يجب استدامه سيرة الى آخر العمل بمعنى عدمية خلاف بقاء على أن المراد من سيرة هى اداعى كما هو الحق لا الا حطر دليان فهذا أفق الفقهاء بطلان لقوم على قصد لا حطر وان رجع عن قصده و بطلان الصلوة عند اردة قطعها أدنى معص

(١) سورة براءة الانه ٤٣

(٢) (٣) (٤) (٥) التوب قل الباب ٢٦ من ابواب الحدة الحديث ٢-٦-٥-٨

الأفعال مع ستة خلاف وأنه قد أتى بشيء بعدية الخلاف ورجع عن قصده قبل ذلك
 شيء فقد حكمه بعض العلماء بعدم بطلان الصلوة وأنه قد أتى بأن بيته هي لأخطار بدل
 كما حصاره بعض العلماء هو لاسد مع لأحاطة على يجب سمر لأخطار احتمال لعدم
 مكان لأخطار التعصبي أو تعذر وسمر لأخطار الاحتمال هو معنى وجوده على على
 اتتمام العمل.

ثاني من واجبه غسل على تمام سرده على وجوب الغسل قوله (ع) في
 رواية ربه ثم غسل حنك من لدن فرك إلى قدمت حرا^(١) فهذا الغسل يستد منه بحسب
 المفهوم يعرف أن الوجه على تمام لابد وكذا يجب بطلان ذلك تحت الشعر
 وانكاف يكفي في غسل وجهه في الوضوء غسل شعره ولا يجب غسل الشرة التي تحتها
 قدماه في باب وضوء لأن موضوع وجوب غسل هذا هو وجهه والوجه صدق على شعره
 لأن بوجهه هو بوجهه والشعرية بوجهه بعد خلاف موضوعها وأنه حسد كما تقدم
 في رواية ربه وحسد لا يصدق على الشعر مضاف إلى دلالة لأخبار لكثرة على وجوب
 بصل الماء تحت الشعر وضوءه مثل رواية دعته لسلام على عبيد سلام أنه قال في
 حديث ابن أسير جـ بصل الماء في الشرة^(٢) ومثل بعض لأخبار الآمرة بصل الماء بالماء
 غسل رأسه^(٣) وأنه يستفاد منها أن الأمر بالماء لا يصدق الماء في شرة ومثل ما روى عن
 سفيان بن عيينة وأبو مسعود أنه قال يجب كفى شعره حده فهو لشعره بقوله (١).

ثم إن مشهور أنه لا يجب غسل لشعره وحكي عن صاحب حديث القول بوجوبه
 واحتمل ذلك من قوله (٢) وسيدنا الحديث رواية حرس رائده على بصدق عليه السلام
 قال من برء شعرة من حدة متعمدا فهو شاة (٥) ثم قال صاحب حديثنا ما يؤيد
 ما حمل على أن المراد بالشعر ما هو قدره من الحسد كونه محرراً شيعاً كما ذكره وون

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الجملة الحديث ٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب العمل الحديث ١٣

(٣) راجع جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الفصل

(٤) كبر العتال للمحقق المجلد ٥ صفحته ١٣٥ على ما حكى عنه

(٥) الوسائل الباب ١ من أبواب الجملة الحديث ٥

احتمل لأنه خلاف لأصل فلا يصح إليه الأدليل إلى أن قال: وبذلك سناً وتأكيذاً ما روى عنه مرسلاً من قوله (ص)، يجب كل شعرة حنة فتو: شعر وبقواسرة واستدل أيضاً بالأمر بلغة النساء في غسل رؤسهن في صحبة محمد بن مسلم وحسنه الحميري (١) وقال قبل ذلك: أن مع صدق الحد عن الشعر وبخار كيف وقد حكوا بوجوب غسله في يدي المتوضي معتبين برة بدخوله في محل بصر وأخرى بأنه من توقع يده ود كد داخل في اليد فاد داحنة في الحسد ولو سلمه خروج من الحسد فلا يخرج من لدخول في الرأس والخاص لأخيه والأيسر الممر بها في حنة من لأحار انتهى ملخصاً.

وقال معاصر أحمد بن دعوى صدق الحد على الشعر حقيقة بمجموعة ومعاراً عبر بحدية وكذا دعوى صدق رأس عن شعر المندى عليه وعلى اللحية غير مضممة بل الرأس اسم للعصا المخصوص نعم إطلاقه عليه وعلى ما عليه من الشعر مسامحة شائعة ولأجلها لا يستبعد إرادة غسل المجموع من الأمر بعمل الرأس بل لا يعد دعوى ظهوره في إرادة ذلك لكن الأحبار الواردة في غسل رأس واحد من مسوقة لبيان الترتيب فلا يستفاد منها لأوجب غسل الأعصاب في الحنة وأما غسل ما هو خارج عن مسمى الحد فلا انتهى كلامه رفع مقامه وحكى عن شهادته قال: يارق بين اليدين الوضوء والخمس في غسل أسفله انتهى ومن مراده من بصر ما عن كتب المعصية بآساده عن الصادق عن أنه عليها سلام أن علياً عليه السلام كان يقول: إذا اغتسل المرء من الحدة فلا رأس له لا تنقص شعره نصت عنه الماء ثلاث حبات ثم تحصره (٢).

وما عن القصة بآساده عن عمار السامي أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الخائن يغتسل وعلى حسنها الرعمون لم يذهب به الماء قال: لا بأس به وعن لمرة يغتسل وقد امتشطت بقرامل ولم تنقص شعره كم يخرج من الماء قل مثل التي بشرت شعره وهو ثلاث حبات على رأسها الخبز (٣).

واحد جمع حمة وهي كد في الحصاد من الكف وهاك الروايتان يستفاد منها عدم وجوب نقص شعر حنة عند الغسل فهو إما لاجل وضوء الماء إلى جميع أجزاء شعر

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢٢ و ٢٦

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٩ و ٢٥

بدون إحليل وهو عسر مكرر غالباً ولا أقل من أن يكون معرضاً لعدم وصول الماء أو بشك في الوصول وما لأحليل عدم وجوب عمل شعر وهو المطلوب وإنما حسنة خميل وصحيحه محمد بن مسلم المتقدم فيها ليست على خلاف هاتين الروايتين لأن الأمر بدعة عس رؤسهن إنما هو لأحليل وصول الماء إلى الشرة لأحليل وصوله إلى أحرأ شعر كما لا يخفى على من تأمل فيها عدة التأمل.

وَمَا رَوَاهُ جَعْفَرُ بْنُ رَافِعٍ وَارْتَوَاهُ الْمَرْوِيُّ عَنْ سِنِّ حَتَّى لَهِ عَلَيْهِ وَآلُهُ لِعَصْمَانٍ
فَالْأَنْصَابُ أَهْمًا تَدْلُ عَلَى وَجْهِ عَمَلِ الشَّعْرِ وَلَكِنْ لَا تَدْلُ عَلَى الْوُجُوبِ لِذَلِكَ الْفَسْخُ
فِيهِمْ أَنْ يَكُونَ الْوُجُوبُ عَرَبِيًّا وَبَعْدَ عَمَلِ أَنْ وَجْهِ عَمَلِ شَعْرًا حِينَ وَجْهِ ابْتِغَاءَ الْمَاءِ
إِلَى الشَّعْرَةِ وَبِئْسَ سَوْجُوتُ عَمَلِ الشَّعْرِ مُصْلِحَةٌ دَائِمَةٌ فَحِمْ بِوُجْهِ الْمَاءِ إِلَى شَعْرَةٍ مِنْ دُونَ
وَصَوْبِهِ أَوْ الشَّعْرِ لَكِنْ وَلَا يَدْرِي أَنَّهُ ثَبَتَ الْعَدَبُ عَلَى تَرْكِهِ فِي عَوْبِهِ (ص) مِنْ تَرْكِ شَعْرَةٍ مِنْ
اِحْتِمَاةٍ هُوَ فِي النَّارِ لِأَنَّ تَرْكَ عَمَلِهِ يُوْذَى عَنْهُ أَوْ تَرْكَ ذِي الْمَقْدَمَةِ وَالْعَدَبُ فِي الْحَقِيقَةِ عَلَى
تَرْكِ ذِي الْمَقْدَمَةِ أَوْ ابْتِغَاءِ الْمَاءِ إِلَى الشَّعْرَةِ.

وامسك العصب الى ترك المقدمة صحيح عند أهل محاورة مثل أن يقول استبد
عبيده اذهب الى السوق واشتر اللحم وإن لم يذهب الى السوق عاصيا لمع أن العقاب في
خضعة على ترك شراء اللحم وإن الوجوب لتبعية ولا التزم به في لشعرات الصغار لأناس به
لكنون عصبها ينظر لعرف هو غسل الحسد لا غسل شيء آخر وراء الحسد وأما اشعرات
الطوال فهي ينظر لعرف شيء لا شمله الحسد ولا تكون تبعه به بل هي شيء خارج الأقوى
عدم وجوب غسل الشعرات الطوال ووجوب غسل شعرات بقصر التي تكون ينظر للعرف
تسعة للحسد ثم أنه يجب غسل ظهر اليد دون بطن مثل بطن العينين وبطن الابدان
وبطن لافس وبطن القدم لدلالة كثير من الأخبار عليه.

ففي رسالة أبي يحيى لواءسطى عن حذائه قال: قلت لأتبعيد لله عليه السلام: أحب
بمتمصص قال: لا إنما يحب الظاهر ولا يحب الباطن وأعلم من باطن^(١) قوله (ع) لا يلقى
الوحي دون الحوار ولا استحباب لأن انتمصصه مستحبة للحب و يوضح ذلك برواية
الآتية.

ومما روي عنه أيضاً عليه السلام أنه قال في عمل الجنب إذا شئت أن تمصص
وتستشق فافعل وبس يوحى أن لعمل عبيد صهر لا عبيد مبط (٢) وكثير من الأخبار بهذا
المضمون.

الثالث من الواجبات الترتيب بين أعضاء العمل فما لرتيب من رأس وطرفين
فوجوبه اجماعى على ما حكى الأئمة القادوقين وكلامهما المحكى ليس صريحاً في الخلاف
أن الدليل على وجوبه الآية أعني قوله تعالى ولا حب الأعرارى سبل حتى تعتسلوا - ليست
دالة على وجوب لأن الاعتسل انكان من العمل يضم فيمكن أن يقال: أنها ليست
بمصدقين كيفية الاعتسل فليس فيها إطلاق بالنسبة إلى الترتيب.

وأما إذا كان من العمل - فافتح فيها - فإطلاق لأن العمل مفهومه واضح عند عرف
وهو عمل بدن ومفهومه ليس مشروط بشرط بدى العرف ولم يثبت بحسب اللغة معنى
لاعتسل من عمل - بلصم - محور لأحد بإطلاق لاعتسل لى وجوب الترتيب.

وأما الأخبار فكثيرة لها مطلة مع أنها في مقام إسان كرواية زرارة قال: سألت
عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة قال: بعد فتعسل كفتحت ثم تفرغ بمسك على شمالك
تعمل فرحك وتمر فتحت ثم تمصص وتستشق ثم تعمل رأسك من قربك وقدمك بيس قدم
ولا بعد وضوء وكفى شئ أمسه الماء فقد أقيبه ولو أن رجلاً حارتمس في الماء ارتماسة واحدة
أحره ذلك ولم يدلك حسده (١) وهذه الرواية مع أنها (ع) ذكر فيها مستحبات
العمل - كما ترى - لا تقرر فيها للترتيب ولا يمكن أن يقال: أنها ليست في مقام إيان
وكيف لا وقد ذكر (ع) فيها أحرته المسحة وحملها على العمل الارتماسي بعد أن قوله (ع)
ولو أن رجلاً ارتمس الح طاهر بل كاد أن يكون صريحاً في عمل الارتماسي وهو طاهر في
معايرته للحمية الأولى أعني قوله (ع) ثم يعمل من قربك إلى قدمك فإنه طاهر في النفس الترتيب
حصوصاً مع أنه وهو قوله: كفى شئ أمسته الماء فقد أقيته فإن امتس الماء يصدق على
مطلق الامساس وإن لم يحصل الارتماس.

ومثل رواية أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الجنابة

(١) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١٢

فقال: تصب على يديك الماء فتعسل كفتك ثم تدحج بدلك في الماء فتعسل فترحلك ثم تمصص وتشق وتصب الماء على رأسك ثلاث مرآت وتعسل وجهك وتقصص على جسدك الماء^(١).

ومثل رواية ابن أبي بصير قال الرضا عليه السلام: في غسل الحجة تعسل بدك اليمنى من المرفق إلى أصابعك ثم تدحجها في الماء ثم اعسل ما أصاب منك ثم أقصص على رأسك ويسير جسدك^(٢) وهاتان الروايتان وإن ذكر فيها أولاً برس ويكن حيث كان عطف الجسد عليه بل هو وهو لا تدل على الترتيب فلا بد من دليل على وجوب الترتيب بين الرأس والجسد ومثلهما في عدم الدلالة على الترتيب رواية الحكم بن الحكم قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الحجة فقال: أقصص على كفتك اليمنى من الماء فاعسلها إلى أن قال وأقصص على رأسك وجسدك وعسل^(٣) ولكن بعض لأخبار يدل على وجوب الترتيب بين الرأس ويسير لجسدها صحيحة زيادة قال قلت: كيف يغسل الحبة فقال: إن لم يكن أصاب كفه شيئاً غسلها في الماء ثم تدحرجه فاعده ثلاث عرف ثم صب على رأسه ثلاث كفت ثم على منكبه الأيمن مرتين وعلى منكبه الأيسر مرتين فاحرق عليه الماء بعد حرقه^(٤).

وهذه الرواية تدل على وجوب الترتيب بين الرأس والجسد ويكن لا بد من دليل على الترتيب بين شق الأيمن والأيسر لعدم دلالة الوجود على ترتيب من مطلق الجمع لأن يقال: أن عطف لمسك الأيمن ثم بعد رأس يكشف عن أن غسل الأيمن لا بد من أن يكون بعد غسل الرأس فقهراً غسل الأيسر يكون بعد الأيمن وهو معنى الترتيب ومنها رواية محمد بن مسلم عن أحمد بن محمد عليه السلام قال سألت عن غسل الحجة فقال: تدحجك وتعسلها ثم تعسل فترحلك ثم تصب الماء على رأسك ثلاثاً ثم تصب الماء على سائر جسدك مرتين الخ^(٥) ومنها رواية سماعة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إذا أصاب برجل حبة فأراد العسل إلى أن قال^(٦) ثم يصب على رأسه ثلاث مرآت ملاً كفيه ثم يصرب بكف من ماء على صدره وكف يمين كفيه ثم يقبص الماء على جسده كله الخ^(٦) وهذه الرواية من لأخبار التي تدل

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٧ و ٨

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ١١ - ١٠

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٢ - ٣

على وحووب غسل جميع البدن في الغسل.

ومن لأخبار دلالة على وحووب تمديم غسل الرأس حر حرير الورد في الوضوء قال: قيل: قد حقت الأول قبل أن يغسل يديه قال: حقت ولم يحق غسل مذي قلب وكذلك غسل خمسة قال: هو ثلث أضراره ويدان رأس ثم فخذ على سائر جسده قبل واد كـ بعض يوم قال: نعم (١) وهذه رواية تدل على وحووب ترتب من جهتين الأولى قوة: هو ثلث المراتب يعني كـ أن الوضوء لا بد أن يغسل لأذن من الأعضاء فيه ثم يغسل ما بينه فكذلك غسل خمسة شاة قوة ويدان الرأس وفي قوى دلالة على وحووب ترتب بين الرأس وسائر جسده من لفظ ثم ومع حسبه يردون من غسل من خمسة يغسل رأسه ثم بداله أن يغسل رأسه لم يجد بدالاً من إعادة الغسل (٢).

وهذه رواية قوى دلالة من جميع الروايات على ترتب بين غسل وسائر البدن في دلالة جميع هذه لأخبار على وحووب الترتيب نظر في رواية ردد ومحمد بن مسلم وسماعة فلا بد من ثم وكان بعيداً ترتب لأنه لا يرتب مع تراخي وحيث أنه لا يعتبر تراخي في غسل أعضاء الغسل فلا بد من حقه على وحووب ترتب بدون تراخي وهو خلاف معناه لموضوحه وعلى عدم واد ترتب كـ من معلوم عدم واد ثم هنا للتراخي لا أن يغسل أن ثم يستعمل في معناه وهو يرتب مع التراخي لا أن يغسل من خارج أن التراخي ليس وحده بل يكون خيراً وعلى فرض واد ترتب فلا بد من حقه على لا سجد كـ مع سجد ومن يغفلت لأنه إطلاقها على عدم وحووب الترتيب لأنه في مقام بيان فلا يمكن تصديها بهذه الأخبار.

وأما رواية حرير لـ فأى عدم إمكان نزع مضمونها في ذلك وضوء يظهر منه أن مورد المتن هو بولادة لا ترتب فأخبار (ع) هو سجد سرقة كـ أن الوضوء قد حقت أولم يحق سجد من الأعضاء لا يصر في صحته فكذلك بعض يعني لا يعتبر بولادة في غسل كـ يوضحه دليل الرواية أعني قوله: قلت: لو كان بعض يوم قال: نعم وأما قوله في نفس هذه الرواية أعني رواية حرير: وبدأ بالسر فيمكن حملها على لا سجد كـ مع سجد ويبين

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٧ من أبواب الوضوء الحديث ٢٢

(٢) الوسائل الباب ٢٨ من أبواب الجنابة الحديث ١

منه ذلک أم لا.

فسقوت: روی انکیبی ناسیاده عن عبد لله نكاهلی عن لصدی فی حدیث قل: ثم
بدأ فرجه ماء سرد وخرص وعسسه ثلاث غسلات واكر من ماء وامسح بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول
الى رأسه وابدأ بشقه الأيمن من حته ورأسه ثلث غسلات ثم شق الأيسر من رأسه وحته ووجهه واعسله
سرفقاً في أن قال: ثم صحمه على شقه الأيسر ليدلوك الأيمن ثم غسله من قرنه في قدميه
ومسح بذكره على ظهره وبصه ثلاث غسلات ثم رده الى حته الأيمن حتى يدلوك الأيسر
فاعسله من قرنه في قدميه وامسح بذكره على ظهره وبصه ثلاث غسلات ثم (ج) رده الى
قفاه وبدأ فرجه ماء نكاهور فاصبع كما صنعت أول مرة عسسه ثلاث غسلات ماء نكاهور
وخرص (د) ومسح بذكره على بطنه مسحاً رقيقاً ثم تحول الى رأسه واصبع كما صنعت أولاً
بشقه من حاسبه كلاهما ورأسه ووجهه ماء النكاهور ثلاث غسلات ثم رده الى الحجاب
لأيسر حتى يدلوك الأيمن فاعسله من قرنه في قدميه ثلاث غسلات ثم رده الى الحجاب
لايمن حتى يدلوك الأيسر فاعسله من قرنه في قدميه ثلاث غسلات وأدخل يده في
تحت عسكره ودخله في بطنه وكتب مع حنجره كعبه عسسه تسعة عشر مرة تحت يده
تحت عسكره وفي ذلك درعه ثلث رده وظهره ثم عسسه ماء قراح كما صنعت أولاً بالفرج ثم
تحول الى الرأس والوجه وبوحي حتى تصيبه كما صنعت أولاً ماء قراح الخ (هـ) (٢)

و يستفاد من هذا الخبر وجوب الترتيب بين الرأس و العنق الأيمن و الأيسر ولكن قال الاستاذ دام ظلّه: إنّ الابتداء بالشق الأيمن في غسل الرأس ليس بواجب كما رتبنا يظهر من هذا الخبر حيث قال (ع) وإذا شقّه الأيمن من لحيه ورأسه فلا بد من أن يكون ذلك لأجل تسهيل فيمكن أن يكون لأيسر أو باليمين الأيمن أيضا كذلك ولأجل كون استءرف هو لأيسر ثم قالين ثم فوه عليه لسلام بعد غسل رأس ثمّ أضعفه على شقه الأيسر يبدو لك لأيسر ثمّ أعسفه من قرنه إلى قدمه معه مددا فلا بد أن يكون لأيسر غسل رأس قبل ذلك من باب المعده والافلامعى بغسل من لفرق في العده فكون الشروع في واجبات لغسل من قوله (ع) ثمّ أعسفه من قرنه إلى قدمه فتح يحوز غسل الرأس بعصه مع حبس الأيمن و

(۱) ای الاشهاد

(٢) الكون جلد ٣ صفحہ ٦٤١ من الطبعة الأولى

بعضه مع الجانب الأيسر وأمس هذا من الترتيب الذي نحن بصدد إثباته اللهم لا أن
يقام معناه من قول الأئمة وروى الأيسر ومعه كم مر جمعه مع الصمري في قوله وقدمه
رجع في شق الأيمن والأيسر لأن الملت وكفى هذا المعنى خلاف الظاهر

وروى صفدي في نفسه عن أبي جعفر عنه سلام قال غسل أيتب مثل غسل
الجنب^(١) وفي رويته يونس عنهم عليه السلام في حديثه أن بعد ذكر بعض الفقهاء
واستحب ثمة غسل رأسه برغوة^(٢) ورائع في ذلك أن قال: ثم صححه على حذبه
الأيسر وصت الماء من نصف رأسه في قدمه (مدح) ثلاث مرات في أن قال: ثمة أصححه
على جانب الأيمن فافعل به مثل ذلك^(٣).

وفي هذه سرورية مثل الرواية الأولى وفي قوله (ع) ثم اغسل رأسه إلى كعب بعوان
لغسل فلامع لغوه (ع) وصت الماء من نصف رأسه في قدمه لأنه قد غسل برأسه ولا
ولامع لغسل نصفه ثانياً مع صرف الأيمن ونصفه الأخر مع الأيسر وإن كعب غسل للرأس
من باب مقدمة كعب يكون فيه من المذكور في لرويه كذلك مع محور غسل برأس مع
لبدل ولا يجب مقدمه عنه فلا يجب الترتيب بين أجزاء الغسل نعم بعض روايات غسل
لأيتب طاهر في وجوب الترتيب مثل حصة الخبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال إذا أردت
غسل أيتب فغسل يمينك وبيته ثوباً يسيراً (عك) قوله قد قصص فيمضجاً وقفاً غيره ثم
تبدأ بكفه (وغسل) رأسه ثلاث مرات ثم سير حسده وبدأ بشفة الأيمن الحديث^(٤)

ومثل روايته أني أحسن عنه عليه السلام وبأسأله عن غسل جنب قد أنقذه
وعمر بشفة عمر رجلاً ثمة ظهره من عمرانص ثمة صححه ثم تعبه من بشفة
الحديث^(٥) وكفى حمها على مدحها عنه الروايتين المتقدمين فكفى وشرتب عمر مستعاد
وحونه من أخبار غسل أيتب هـ.

ولكن الأصناف أن هاتين الروايتين غير حائضين عن ظهور في وجوب الترتيب

(١) (٣) جامع لأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل أيتب حديث ١٥ ٣

(٢) في التدر

(٤) (٥) جامع الأحاديث ١ - ٩ من أبواب غسل أيتب الحديث ٨ ١٣

خصوصاً الرواية الأولى وم يتعرض الاستناد لمتن الرواية ولالدلالة وكيفية كذا فعل
فرض عدم دلالة الأخبار على وجوب الترتيب فيمكن إثباته بالاجماع الآت يدل: أنه على
فرض استفادة وجوب الترتيب من هذه الأخبار في غسل الميت لا يستفاد ذلك في غسل
الحية لأن نشئه أنها هورسمة في خواص المعلومة بشبهته به لا الخواص المشكوك
الوجود مثلاً إذا قيل: يريد كالأسد فلا بد أن يكون هذا شبهة باعتبار وجود الخواص المعلومة
بوجود في الأسد حتى يشتد ذلك يريد بنشبهه ولا يمكن إثبات بعض الخواص ليريد المشكوك
وجوده في الأسد بهذا التشبيه وهذا أمر معلوم لاستدراكه عليه وح والمروص فيما يح فيه عدم
العلم بوجوب الترتيب في غسل الحية حتى يعاب: أن قوله (ع) في الرواية المتقدمة: غسل
الميت مثل غسل الميت (١) أن غسل الحية كما يعتبره الترتيب فكذلك غسل الميت.

فلا بد أن يكون التشبيه باعتبار أشياء معلوم وجودها في غسل الحية من مثل
غسل جميع البدن وغير ذلك ثم أنه على فرض احتمال الدليل وعدم بطلان الإجماع والثبوت في
اعتبار الترتيب في صحة العمل فلا بد من الاحتياط باتي به مع الترتيب لاشتغال الدقة بقبول
وعدم لعدم مراعاة الآثار بانه مرتباً لأن الأمور به هو نفس الطهارة وهذه الأفعال محصلاتها
وبدون تامة مرتباً شك في الإتيان بالمحض وهو مورد للاحتياط أجمعاً فتأمل.

ثم إن الرقعة هل هي داخلية في رأس أم هي خارجة في بدن وهي مستقلة - لا يستفاد من
الأخبار شيئ من ذلك نعم روى مرسلًا: نصت على الصدر من مذهب الحق ثم نصح سائر بدنك
بيديك (٢) فبما على هذه الرواية لا بد من غسل انصب مع البدن ولكن الأحوط غسلها مع
الرأس والبدن وكذا العمرة يجب غسلها قبلاً ودرأ قطعاً ولكن هل يجب غسلها مستقلاً أو
غسلها مع الخائب لأمن أو مع الخائب الأيسر أو بالتصنيف لا يستفاد من الأخبار في ذلك
شيئاً.

نعم في بعض الأخبار الأمر بغسل الفرج ولكن قبل الشروع في غسل الرأس مثل
رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن غسل الحية قال: نصبت على يديك
ماء فتعسل كفك ثم تدخل يدك في الإناء فتعسل فرجك ثم تمضمض وتنشق وتصب

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ١٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب غسل الميت الحديث ١

لء على رأسك ثلاث مرّات وبغسل وجهك وبغيبص على حسدك الماء^(١) وفي بعض الأحاديث ثم غسل ما أصاب حذرك من ذي ثنية غسل فرجك^(٢) وهذه الرواية يستفاد منها أن الأمر بغسل الفرج لأخر تيقنه عن اتخذه كما في بعض أخبار غسل لثنت الأمر بتيقنه فرجه كرواية يونس المتقدمة فالواضح عليهم السلام ثم غسل فرجه وثقه ثم غسل رأسه بالبرعوة الخ^(٣) وبكس في رونه عند الله سبحانه إلى المتقدمة لأمر بغسل فرج في كل واحد من الغسلات الثلاث فلا حظها^(٤) فحينئذ يجب غسل الفرج مستقلاً قبل ابتداء غسل الرأس فلا بد أن لا يترك الاحتياط بتمام غسله على جهة أولاً أو آخر أو أعينه أيضاً مع كل من يغتسل ويغسل الاحتياط بغسله بقصد في الوقت بأن يولى أنه قد كان يوجب غسله مستغلاً فأغسله كذلك وبكاف لواحد غسله مع كل الطرفين أو غسل بعضه مع الطرفين الأيمن وبعضه مع الطرفين الأيسر فغسله كذلك

ثم أنه لا يجب البدأة من الأعلى في الغسل فيجوز لكس على المشهور خلافاً لبعض وقد استدلّ به البعض ببعض الأحاديث لأمرة بغسل الماء على السكك الأيمن والأيسر كخبر حريز المتقدمة ثم ثبت على مكه الأيمن مرّتين وعلى مكه الأيسر مرّتين الخ^(٥) وبكس الخ^(٦) عن هذه الرواية بأنها واردة بمورد السعدي من صلب الماء على سبيل من فوق واستشكل بآية كسف حمداً للأخبار الواردة في باب الوضوء على المتعارف وحكموا بوجوب لغسل من الأعلى وهما لم يحكموا بذلك مع أن الأخبار قد عموماً على استتعارف أيضاً وأجاب الاستدلال بمصداق له في بعض الأحاديث في باب الغسل يدلّ صريحاً على عدم وجوب البدأة من الأعلى مثل رواه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: غسل أبي من الحانة فقبل له فقد أغتسل لمعة في ظهره لم يصب ماء فقال له: ما كان عندك لو سكنت ثم مسح تلك السبعة سبعة^(٧) ومثل رواية الخضرية عن عتيق عليه السلام أن رسول الله صلى الله عليه وآله اعتسل من حسانة فدأ لمعة من حسانة لم يصب ماء فأخذ رسول الله صلى الله عليه وآله من بين شعره فمسح بذلك لموضع ثم صنى بالثمن^(٨).

(١) و (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب الغسل الحديث ٧-١١

(٣) (١) (٥) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل لثنت الحديث ٢-٣-١٨

(٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الغسل الحديث ١ و ٢

فإن حمل هذين خبرين على الجزء الأخير من البدن حتى يحصل البدأ من الأعلى خلاف ظاهر من يمكن أن يستدعي عدم وجوب الترتيب لأن للمعة التي كانت في يده بقيت يصبها الماء لم يصب الأمام عنه السلام بها كانت في يسرى وعبرها فاطلاها فبعد عدم الفرق بين يسرى وعبرها لأنه إذا كان هذا حكم معتقداً بيسرى وم يشبهه لأمام عليه السلام على ذلك مع أنه (ع) كان في مقام السان كان اعترافه بجهن والعداء للسامع في خلاف وقوع ونحو وقوع دشمته عنه لملاء فتأمل.

فخرج إذا علم بعد نزاع من الغسل أنه يصب الماء لعه من يده وم يدرجه في أي موضع هي فإن فيما بعد وجوب للترتيب يكفي غسل ما احتسب أنه لم يصبه ولا يجب غسل الأعضاء لاحقاً بتمامه بعد ذلك مثلاً إذا نسي أنه ترك الماء غسل مكيه الأيمن وممكنه لأيسر يكفي - سواء على عدم وجوب الترتيب - غسل أسك الأيمن أو المكب الأيسر ولا يجب إعادة الشئ الأيسر بتمامه.

وأما إذا فيما وجوب للترتيب بعد غسل المكب الأيمن فلا بد من إعادة على الأيسر بتمامه ولكن يمكن أن يدعى أنه يكفي غسل أسك الأيسر فقط كما ذكره بعض الفقهاء بأن يقال: إنه بعد ما علم احتمالاً بعدم غسل المكب الأيسر لا يجب غسل الأيسر بمقتضى وجوب غسل المكب الأيسر لا محالة لأن أسك الأيسر إنما وجب لغسل لأجل عدم غسله أولاً قبل فوات الترتيب بين الأيمن والأيسر لغسل الأيمن قبل الأيسر فوجب غسل الأيسر معلوماً بمقتضى وجوب غسل المكب الأيسر مشكوكاً في شك البدوي فيجوز فيه إعادة بمرّة فيجب عليه غسل أسك الأيسر فقط لا جميعه حسب الأيسر لأنه وإن كان محتتمل أن يكون وجوب غسل المكب الأيسر لأجل فوات الترتيب بين الأيمن والأيسر ولازمه هو وجوب غسل تمام الجانب الأيسر لأنه هذا الاحتمال لا يحد طريقه بعلوم بالأحاديث لأنه بصير من قبل الأقل والأكثر الارتطاب بين الدين يجري الرنة في أكثرهما على محذور.

فصل: لا يعتبر مولاة في الغسل على تقوى مشهور فمحذور غسل الرأس في أوّل النهار وغسل الجانب الأيمن في وسطه وخراب الأيسر في آخره وستدل له بالأصل أي أصابه عدم وجوب المولاة واستصحاب عدم وجوبها بعدم الأيمن وطلاقات الأدلة من الآيات والروايات فإن قوله ثم صب على رأسه ثلاث أكف وقوله ثم صب على مكيه الأيمن مرتين

وعلى منكبه لأيسر مرنين^(١) مطلق يصدق على ما لو صب على رأسه أول التهر وعنى جانبه الأيمن وسطه وعنى لأيسر آخره ولكن الاستبدال بالأصل ولا يصحح لا وجه له فيما ذكره هـ ذلك دليل لمعطى وأنه لا استدلال بالأطلاق فيمكن أخذته فيه أنه إذا قيل لأخذ غسل يدي مرتين مثلاً وقبل لأخذ غسل حائض الأيمن وحائض لأيسر فعلى يده مرة في هذه سنة وأخرى في أنسبه أنه دعة أو غسل حائض الأيمن في هذه شهر وحائضه لأيسر في شهر بقائه من أن لا يصدق عليه سطر العرف أنه مثل مرمولاه

ولكن عمدة الأدليل على عدم اعتبار المولاة هو دلالة بعض الأخبار على ذلك كحبر حريز تقدم قال^(٢) : أنه إذا برأس ثم قص على سائر حدث قل قلب: وإن كان بعض يوم غاب: نعم^(٣) ومثل رواية هشام بن سالم عن محمد بن مسلمة قل دحيت عني بعبادة عليه سلام فسد طه وهو يكتب مرة فتنظف عليه فقل: لله هذه ثم اسماعيل حائض وأنا نعيم إن هذا المكان الذي أحض الله فيه حقها عام أوله كنت أردت الأحرام فقلت: صمو في الماء في الحياء فذهب خارية بالماء فوضعتة وسحقفت فأصبت بها فغسل رأسي وامسح به مسحاً شديداً لعمري به مولا تشددت لأحرام فاعسى حائض ولا يغسل رأسك فتستريب مولا تلك فدخل فسدط مولاتها فذهب تسول شيئاً فمست مولاتها رأسها فاداً لروحة الماء فخلقت رأسها وصرتها فمست هذا المكان الذي أحض الله فيه حائك^(٤) .
هذان سروريتين صريحين في حوزة أخير غسل بعض الأطراف بعد غسل طرف أو طرفين.

الرابع من واجبات الغسل

تطهير تمام البدن من كل نجاسة وفيه أقوال .

الأول أنه يجب تطهيره من أوساخ في شروخ في العسل .

ثاني أنه يجب غسل العصباء من يريده غسله ولا يجب غسل تمام بدن

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل تحت الحديث ١٨

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب المجابة لحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب غسل المجابة لحديث ١

فصل الشروع في العسل مثلاً يجوز أن يعسل الرأس وشرع في العسل وإن كان قد نزل اليد
مجباً وكذا الطرف الأيمن وإن كان الطرف الأيسر نجساً.

ثبت أنه يكفي تطهير اليد من النجاسة بنفس لا عسل ولا يجب قبله أن يصب
على رأسه العسل مثلاً لاداء مقصد إزالة النجاسة ومقصد العسل.

سأخبر أنه يجوز الاستسقاء ولو كبدته حبة ولا يجب إزالة النجاسة من البدن بشرط
لا يتكبد حله ووضوحه وهذه غيب في سنة الضعف والأقوى وجوب غسل النجاسة قبل غسل
ذلك العصب ولا يجب غسله من جميع البدن من شروعه في غسله ولا يجب غسله من وجوب تطهيره
يريد عنه روايات كثيرة

الروايات مستندة لا مرد عسل أخرج في شروعه في عسل وكذا الروايات الواردة في
غسل الأموات.

ومما صحيحه حكمه من حكمه من حيث ما ثبت بعد الله عنه السلام عن غسل الحدة
وقال: أقص على كعب بن لبي من ماء وعسلها ثم عسل ما أصاب حسدك من أذى ثم عسل
فحرك وأقص عن رأسك وحسدك وعسل حذرك (١) وهذه الرواية صريحة واضحة في وجوب
تطهير بدن الإنسان ولكن بعد ما ومن فتاها في وجوب غسل بدن قبل شروعه في
العسل ليس له موضوعه من لأجل استسهل ذلك بعد ما أن لماط هو تطهيرة لبدن
عنه لعسل وهي حاصلة بتطهير كل عصب من عسله

مضافاً إلى أن دين هذه الرواية كما صريح في ذكره في (ع) بعد قوله فاعتسل (٢) و
كنت في مكان نصف فلا يصح أن لا يعسل رجليك وإن كنت في مكان من سطيح
فاعتسل رجليك خرواً من نواصب أن غسل الرجلين إذا كان في مكان قدر لا يمكن إلا بعد
غسل الرأس والشق الأيمن من حدة الرجل وبعد الشق الأيسر إلى حدة الرجل ثم يعسل رجله
من بعده ثم يصب الماء عليها بمقصد العسل ولا يمكن حمل هذه الرواية على الاستحباب
بصريه ذكر بعض المستحبات فيها وبعد ذلك لأن الأوامر الاستحبابية فيها عام سحياً بها
من الخارج من جماع أو عبثه ولا يمكن حمل كل أمرها على الاستحباب لأجل الأوامر
الاستحبابية بل لأنه من حمل كل أمر على الوجوب لأن عام من الخارج مستحبية

ثم أنه استدلل بدين هذه الصحاح على عدم وجوب إزالة نجاسته من لبدن في
 لغسل وجهه بتعريف أن قوله (ع) قول كعب في مكان من مطهر فغسل وجبت يستعد
 به أن غسل الرجل من لتخس حذر ووبعد الغسل
 وبكسر ليس في الرواية ظهور في وجوب غسل الرجل بعد الغسل بل بغيره صدرها
 المراد هو غسل الرجل من تقذارة من أن يصبث عليها ماء بقصد غسل كما ستظهر من
 وكيف كان فاطلاق سائر الأحاديث هي في مقام بيان تعرض هذه الروايات
 يقال هذه الروايات تخص بذكر الاطلاق مع أن من الغنوة عدم ماء الاطلاق على
 حده يورود لمصادات الكثيرة منها من صفة ماء غسل وعدم غصته وعدم غصته مكان
 غسل وعبر عنه من الشرائط التي هي أحدها فلا بد من فقده فتكفي هذه الروايات من
 مقيدتها وأما بعد عرجانه عن الاشكال ملاحظه فاطلاق قوله مورد بيان ومورد
 حجة فلا يترتب فيها الاحتياط بل أنه تخس عن عضو يدى يريد غسله قبل شروع في
 غسل ذلك العضو.

ثم أنه بعد ذلك في تخس في الغسل بالشرط طهارة ماء الغسل
 كما قد يؤمن بكساره النجاسة عن اليد فغسل غسل معبره بمرم هو بالاعتساف بالماء
 مستحسن لأنه نجس ماء غسل بصبه على موضع النجس وحسب نقص دينه
 يستعمل في رفع حدث ماء على عتبة نجاسة مع أنه نجس ومرتب للحدث والذي عليه
 الإجماع من عدم مظهره الماء نجس لحدث وحدث مورده ما كان نجساً قبل ملاقاته
 بمحل نجس لا ما كان نجساً قبل حدث على موضع نجس فيمكن أن يقول هذا لأنه لا مانع
 من أن يغسل بعد الماء الذي يصير نجساً بملاقاته لمحل نجس مضافاً إلى أن هذا الاشكال
 عر حارفي اد اعتساف ماء الكثر بأن كان لا اعتساف وراه النجاسة في آن واحد.

ورتبة اليد بوجوب إزالة نجاسته من غسل وهو ترك كونه في هذه من
 اعتساف كونه محل غسل طهراً ولكن يرد عنه أن إنكاره بعد بحث من فتاوى الأصحاب
 ليس حكماً بوجوب طهارة أعضاء الغسل مع قطع النظر عن هذه الفتوى لا يعم وجوده
 الإنكار.

وهذا يجب لمباشرة في غسل لأعضاء وتجاوز الاستثناء مشهور هو الأول ورتبه

يستدل لذلك بالآية الماركة فمن كان يزجول ماء رتبه فيعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه خذ^(١) ماء على أن لمرد دلشرك في العبادة الشرك في آياتها أي آياتها مشتركة. ولكن لظاهر المساق إلى الدهر هو الشرك في العبود بأن تأتي بالفعل لله تعالى وبغيره وهو معنى الرباء الآتي في بعض الأحبار ما يدل على المعنى لأول كالرواية المروية عن العفيف. كان أمير المؤمنين عليه سلام اذ اتوصاً لم يدع أحداً يصت عليه ماء فقبل له: يا أمير المؤمنين ليم لا مدعهم يصنون عليك الماء فقال: لا أحب أن أشرك في صلاتي أحداً قال الله تعالى فمن كان يرحوم ربه الآية^(٢) فإنه يظهر من هذه الرواية أن المراد من الآية الشرك في فعل وكأروية المروية عن ابن أبي عمير عن الوشاء قال: دخلت على ارضا عليه سلام وبين يديه امرئ يريد أن ينهأ منه بقصوة فدبب منه لأصت عليه فأني ذلك وقال: مه يا حسن فقلت له: لم نهأني أن أصت على يدك تكبره أن اوحرقا: توحرا وأوررأ فقلت له: وكيف ذلك فقال: أما سمعت الله عز وجل يقول وتلا هذه الآية وهذا اذا اتوصاً للصلوة وهي لعبادة فأكبره أن يشاركني فيها أحد^(٣).

ولكن في بعض الأحبار في باب لرباء^(٤) ما يدل على المعنى الثاني. فممكن أن يكون لفظ شرك قد استعمل في المعنيين وكيف كان فلا تدل الروايتان على عدم حوار الاستئانة لأن التشريك في آيات فعل غير الاستئانة لأن الاستئانة هي آيات غير المأمور بالفعل على ميل شبة والتشريك هو آيات المأمور بالفعل مع مساعدة الغير له فعاية ما تدل عليه الروايتان هو حرمة تشريك الغير في آيات المأمور به وهذا أحسن عما يحكى فيه من عدم حوار الاستئانة في فعل العسل ولكن يمكن أن يستدل لعدم حوار الاستئانة باطلاقات الآية والأخبار الآمرة بآيات الحب بمس الطهارة في المباشرة دون التسبب

فصل

في الغسل الارتعاشي ويتحقق بانغماس جميع بدنه في الماء دفعة واحدة ويسقط

(١) آخر سورة الكهف

(٢) (٣) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الوضوء الحديث ١ - ٢

(٤) راجع صفحته ٩٨ من جامع الأحاديث من مقدمة الكتاب

الترتيب من الأعصاخ كما قاله في شريع والمعتزوعن بعض منتهى غير ترتيب
الحكمي فيه ولكن بعض لأحد ، اوردوه بردد حتى رواية ربه استقدمة عن ابي عبد الله
عليه السلام قال : « يوان رجلا حملاً يمشي في الماء يمسح واحدة حره ديك ول لم يدلك
حده » (١) وفي حقه حتى عنه عليه السلام : « اذا ارجمس لرجل برصة وحده أخرجه
دك عن عله » (٢) وفي رواية : « يكون عنه عليه السلام ول قبل به لرجل بحس فترمس في
الماء اربعة وحده وخارج حره دك من عله ول بعد » (٣) وفي مرصة حتى قبل حدثني
من سمعه يقول : « اغتمس بحس في الماء عله مرة وحده أخرجه دك من عله » (٤) وهذه
الروايات كما ترى غير مترتبة وجوب ترتيب صلاح مع أنها في هذه الروايات قد تطلقها
بدفع وجوب ترتيب الحكمي ولاعتدلت في بينها إلا أن قد لا يستند من الأخبار
مستقدمة تشبهه عن سبب الترتيب - إن من محصور فرد وحده وهو مشتمل على
ترتيب ويستند من هذه لأحد أن حده لعل لا يمسح ل هذه السحوم بعض
بدل من لعل لرسى بديه قوله أخرجه دك ويخرجه دك لمشعر دك الأصل في بعض
هو بعض ترتيب والارتماسي يد عنه فهو محرمه لأنه فرد برسه مع ادائه ممكن ترتيب
حتى ولاية من الترتيب الحكمي .

ولكن يدفع هذا الاحتمال - أن التعبير بقوله : أخرجه ذلك او يخرجه ذلك ليس له اعتبار
بدك فيه يصح تعبير عن أحد فردى الواجب المختار أنه محرم واجب مثلاً يصح أن
يقال أن هذه مشر ممك في الاقتدار بعدد نقصوه محرم عن اربعة فقط الأخرى م
مكن صريحاً ولا ظهراً في كون شيئ بداع الأخرى ممكن بل يظهر من لأحد أن الغسل
الارتماسي أحد فردى الواجب المختار .

فإن نفس الارتماسي هل يخصص برسم من الماء في الماء دفعة وحده حفصة
ودفعه عرفته ويمكن بل يخصص برسم حسب سحس سناً فمثلاً بوصول كل حره من حده في
الماء وان طاب الرمان مثلاً يدخل حده في الماء فيستحق بعض بترسيه في لرجس وبعد
ساعة يدخل ركته وبعد ساعة يدخل وركه وهكذا بل يصل الى رأسه فكل حره من

(١) (٢) جامع الاحديث ٢٢٢ من باب غسل حديث ١٢ - ٢٣

(٣) (٤) بومائل ٢٦٦ من باب حده حديث ١٣ - ١٤

سدن يصل إلى ماء يتحقق الغسل بالنسبة إليه - وجوده من أقواب.
أن دفعه خمسة ولا يمكن أن نحمل لأحدها أنها مكرهة على المتطهين المعروف
وعرف لا يساعد على ذلك هي غير ممكنة بحسب الغالب أو مستمرة لتعسر والخرج
لنفس في الإسلام.

وأما المعنى الثاني فلا نجد محل لأحدهما عليه فإن قوله (ع) رتمس في ماء رتماسة
وحدة - فظهر في الوحدة المعروفة مع حفظ صدق التوحيد عنها فتح المعنى الثالث بعد عن
مساق الأخبار لعدم صدق الارتماسة الواحدة عليه.

ثم أنه هل يكفي ماء جمع سدن في أداء مع بقاء الغسل وإن لم يحرك يده بحسب ماء
ولأنه من خروج جمع سدن من الماء أنه شروع في غسل سدن حال جمع اليد في الماء دفعة
وحدة عرفية أو يكفي خروج بعض سدن من الماء ولا يصح خروج جميع سدن منه ويكفي
بحرك أيدي في ماء بقصد الغسل وإن لم يكن شيئاً من يده حارجاً من الماء وحده أو أقوال
وجه القول بأن تكرر في الغسل لا رتمس - لا رتماس والاحتفاء في الماء والمفروض تحقق
هذا المعنى بماء بعد شدة الماء لم يتحقق حدوثه فإنه يصدق عنه أنه رتمس في ماء وهذا مثل
ما ومما لم يتخلبه في يوم الجمعة فحلاً في يوم الخميس فصب حبة في يوم الجمعة فإنه
يصدق عنه امتثال الأمر بالتخلية مع أنه لم يحقق التخلية في يوم الجمعة بل حققها في يوم
الخميس ولكن لتخلية صدقة عنها ماء في يوم الجمعة ولكن لا يفي بحدوده فإن الأمر
قد يتعلق بعمل البدن والارتماس في الماء وإن بعض لأحدهما أن على وجوب قصة أداء
وحراء ماء أو صب الماء على البدن المقصود من جميع ذلك هو غسل اليد وهذه طرق لغسله
فتح لا يصدق على توقف في ماء يظهر عرفاً أنه غسل يده وكذا لا يصدق عنه أنه رتمس في
الماء.

وجه القول الثاني توقف صدق الارتماس على ذلك فإنه إذا قيل لأحد رتمس في
ماء يتبادر لي ذهنه أن دخل جميع يديه في الماء وهذا لا يصدق لأن كان جميع يده حارجاً عن
الماء ثم ارتمس في الماء بجميع يده.

ويرد عليه أنه كما يصدق على ذلك الارتماس يصدق على ما إذا كان بعض يده
حارجاً عن الماء خصوصاً إذا كان ذلك البعض رأسه فارتمس بعض يده في الماء بل على

تصريح بعض أهل اللغة: أنَّ الارتماس في الماء بمعنى مغطاة الرأس به - هو إدخال الرأس في الماء فقط لأجمع البدن.

ووجه لقول الثالث: أنَّ الرمس في الماء كما يصدق في ذلك جميع بدنه خارجاً منه ثم رتمس فيه وأدخل جميع بدنه فيه كذلك يصدق على ما ذكرنا بعض بدنه خصوصاً رأسه - خارجاً فارتمس في الماء.

ووجه لقول الرابع: أنَّ الارتماس في الماء يتحقق ما ذكرنا تحت الماء ثم نزل في الماء فارتفعت كذا فإنه يصدق عنه أنه ارتمس في الماء ولو سط صدق هذا المعنى وإن نسب عن صدق الارتماس فلا شك في صدق ارتماس الماء لهذا كما ورد في الرواية.

والظاهر كعينية جميع ما ذكرناه من الوجوه الإجمالية وهو الموافق فيه بقصد المسئل فإنه لا يخلو من اشكال.

مسائل ثلاث

الأولى في حكم بطل الخارج بعد غسل في ذلك الحائض بالانزاع فإنه إذا لم يعلم بكونه بطلاً وميتاً و علم بأنه ليس بأحدهما أو يشك في كونه أحدهما فما دأبنا عنه فإنه أحدهما فلا اشكال ولا حفاء في حكمه وكذا إذا علم بأنه ليس بأحدهما وإنما ادشك في كونه أحدهما فاشتهور بل دعى عليه الإجماع - أنه لا يستأ بالبول بأن كان بعد الانزاع لا يجب عليه الغسل وهل يجب عليه الوضوء أو لا - يأتي بكلامه فيه وإن لم يبل وجب عليه عادة الغسل ويدل على ذلك روايات مطهرة منها صحة سيمان بن خالد عن يعقوب بن عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أحب وعتس قبل أن يكون فخرج منه شيء قال: يعتس الغسل فيه. والمتره يخرج منه شيء بعد الغسل قال: لا يعتس فيه فما يفرق بينهما قال: لأن ما يخرج من امرئه إنما هو من ماء الرجل (١).

ومنها صحيحه محمد بن مسلمة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يخرج من أحبيه بعدما اغتسل شيئاً قال: يعتسل ويعيد للوضوء إلا أن يكون قد نال ثم اغتسل ثم وجد بطلاً فليس ينقص غسله ولكن عليه الوضوء لأن البول لم يدع شيئاً (٢) ومنها صحيحه

الحبي قال مثل ابو عبد الله (ع) عن الرجل يعتسل ثم يجد دليلاً وقد كان قال قبل أن يعتسل قال: **بِسَوْضَاءٍ لَمْ يَكُنْ دَلَّ عَلَى الْعِلِّ فَلَعَدَ بَعْسٌ (١)**.

وهذه الروايات تدل صريحاً على وجوب إعادة العمل ادا لم يبل قبل العسل فوجد دليلاً بعد العسل وعلى عدم وجوب اعادته ادا قال قبل العسل ولكن تعرضها رواية عبد الله بن هلال قال: سألت ابا عبد الله عنه السلام عن رجل جمع أهله ثم يعتسل قبل أن يقول ثم يخرج منه شيء بعد العمل قال: **لَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَنْ ذَلِكَ مِمَّا وَصَّهَ اللَّهُ بِهِ (٢)**.

ورواية زيد الشحام عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن رجل أحب ثم عتسل قبل أن يقول ثم رأى شيئاً قال: لا يعيد العسل ليس ذلك الذي رأى شيئاً (٣) وحمل الشبهة على غير لسل من ابريج ومحوه بعيد لكون الظاهر من السؤال هو ما وقع السائل في الشبهة مع أنه خلاف المتعارف.

وتعارضها ايضاً رواية جميل بن دراج قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل تصيبه الحكة فيسقى أن يقول حتى يغتسل ثم يرى بعد العمل شيئاً أيعتسل ايضاً قال: **لَا تَعْتَمِدُ مَعْتَمِدٌ وَمِنْ خِطَابِ (٤)** وحمل الأخبار الأمرة بأعادة العسل عند عدم البول قبل العسل على الاستحباب حملاً بينها وبين هذه الأخبار بعيد لإناء تلك الأخبار عن ذلك وأبعد منه من تلك الأخبار على ما ادا لم يستبرأ بالاحتياط أي اخرجت الثلاث وحمل هذه على ما اذا استبرأ فإنه لا شيء لهذا الجمع مضافاً إلى أن الاستبراء باخرجت ليس سقوط الاعادة به اجماعاً نعم هو مشهور والذي يسهل الخطب أن الأخبار الكلية للاعادة ضعيفة التمسك غير معمول بها بين الأصحاب ولا يمكن جبرن صحتها بفتوى مشهور بكفاية الاستبراء في سقوط اعادة العمل وحمل هذه الأخبار على ذلك لعدم العلم باستدراك المشهور في هذه الأخبار فيمكن أن يكون مندهم غير هاهنا الوجه هو ما عليه المشهور من وجوب عادة الغسل عند عدم البول قبل العمل.

ثم ن هذا المورد مع أنه مورد لاستصحاب بقاء الغسل عند خروج البول المشبهة ومع ذلك فقد حكم الشارع بوجوب العسل ويمكن أن يكون من باب تقديم لظاهر على الأصل

(١) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابة الحديث ١

(٢) (٣) (٤) الوسائل الباب ٣٦ من أبواب الجنابة الحديث ١٣ - ١٢ - ١١

حيث أن انقضاءه بحسب الغالب هو بقاء بقايا المني في المخرج عند عدم البول وهل يكون هذا الحكم مستفاد من الأخبار صلا أو إمارة - الظاهر هو الثاني لأن كل واحد من الأصل والإمارة وإن كان موردهما الشك لأن الأصل ما أحد الشك في موضوعه مثل قوله (ع) - شكك بين الثلاث والأربع فابن على الأربع.

وحسب أن موضوع الحكم في هذه الأخبار لا يكون شك فلا يتم أن يكون مارة على كون ما حرج متأخر يرتب على ما حرج - جمع أحكام المني من حسه ووجوب تطهيره بوضوء وكذا يرتب على غسل منه جميع آثار الغسل من حور الاكتفاء به للوضوء وغير ذلك لأن الإمارة ولو أوجب الشرعية والعقلية والعادية حجة وهذا بخلاف ما إذا كان أصلاً فإنه إذا استعدنا من الأخبار بأنه أصل شرعي فإنه لا يرتب على ما حرج سوى وجوب الاعتناء به حتى في حوار الاكتفاء به للوضوء عن الوضوء إذا كان يكون أصلاً اشكال لأن الأصل لا يثبت به لوازمه العقلية والعادية بل ولا شرعية لأعي بقوى بحجة الأصل لمثل وقد حقق في محله عدم حجتيه.

ثم اعلم أنه يستفاد من بعض الأخبار المتقدمة أن حب اداها واعتسل ثم رأى بلباسه يجب عليه وضوء من غير تفصيل بين ما إذا استترأ من البول بالخرط أو لا ولكن يعارض هذا لاطلاق ما في كثير من الأخبار المعسرة انصرحة من عدم إعادة الوضوء لمن استترأ من البول ثم رأى بلباسه مشتهراً مثل رواية عبد الله بن عمرو عن يونس بن عبد السلام في الرجل يسول ثم يستحي ثم يجد بعد ذلك مللاً قال: إذا مال فخرط ما من القعدة ولا يشين ثلاث مررات وعقرم بينها ثم امتحنى فإن كان حتى يبلغ لساق فلا يبدل (١).

ومثل رواية محمد بن مسلمة قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام: رجل نال ولم يكن معه ماء قال: يعصره ذكره في طرفه ثلاث عصرات ويترطفه فإن حرج بعد ذلك شيئاً فليس من البول ولكنه من الخائل (٢) ونحوهما غيرهم من الأخبار.

فترى يضاف أنه لا بد من طرح تلك الأخبار لآمرة بالوضوء لكون هذه الأخبار معمولةا من الأصحاب وموقفة للاجماع بخلاف ما أفيد أنه لا حاجة في طرح تلك

(١) الوسائل الباب ١٣ من أبواب الوضوء - ص ٢٠٠ - ج ٢

(٢) الوسائل الباب ١١ من أبواب الحيض - ص ٢٠٠ - ج ٢

لأخبار لأن لتسعة من تلك لأخبار لأمره بالوصوء ولأخبار لدائه على عدم وجوب الوصوء عند الاستبراء هي العموم وخصوص المطلق والخاص حاكم على عام ومخصص له مع مضمون: أن مفاد الأخبار الآمرة بالوصوء هو أنه يجب الوصوء إذا رأى بللاً بعد غسل الأذن لا أن يكون قد استبرأ بعد البول فإنه لا يجب عليه الوصوء وهذا لا يستلزم استفاد من الأخبار المختصة وحاصل أنه لا تعرض بين عدمه وخصه أو المطلق والمقتد حتى تلاحظ المرتجعات بل لا يتم تقديم خاص على العموم وتفسد دعواه به وكذا لا يتم تقديم مقتيد على المقتد وتفسد دعواه به.

فرع

دری ببلل بعد غسل ودری ببلل بعد غسل قبل غسل م لاوعی لغرض لأقول فائدة أنه استبرأ من البول بالخرطاب م لاوعی الغرض فائدة أن يشبهه غسل بين لمي وأحد لأشياء نبي سس فيها تكليف كمدى أو بين بول وأحدثت لأشياء أو شبيه بين أسول ولمي فان بال واستبرأ من أسول بالخرطاب قبل غسل ثم رأى بللاً بعد العسل وشبه بين لمي وغير البول أو كان احتمال البول أحد لاحتتمالات انصاف فلس عليه ح العسل لا الوصوء

أف عدم وجوب غسل قبل أخبار الدالة على عدم وجوب إعادة غسل لمي بان قبل العسل.

وأما عدم وجوب الوصوء قبل أخبار الدالة على عدم وجوب الوصوء على من استبرأ من البول بالخرطاب

وأما دانقش أن لسلل أما هو لمي أو البول فقد يقرب: بوجوب الوصوء عليه فقط إذا كان مسطهرراً لأنه يعلم بانتقاض وضوئه ولا يعلم بانتقاض غسله لأنه يعلم أن وضوئه قد انتقض إما بالحدث الأكبر أو الأصغر والقدر المنتقض هو وجوب الوصوء وأما وجوب الغسل فم يعلم بتوحيه إليه والأصل يقتضي العدم.

وبكس الظاهر وجوب كسبها عليه لأن الوصوء كما ينتقض بالحدث لأصغر ينتقص بالحدث الأكبر أيضاً والعروض هنا أنه لم يعلم بكيفية انتقاضه وبكس عدم حدوث حدث له وعدم توحيه تكليف إليه ولا يعلم ما هو فلا يتم الاحتياط بالجمع بين العسل والوصوء.

نعم اذ كان محدثاً قبل رؤيته للسل يكفيه الوضوء لعدم العلم بتحدّد تكيف رائد على التكليف الذي كان موجهاً اليه وأما إذا استترأ من ملى وبول وكفى يستترأ من لبون فيجب عليه الوضوء فقط للأخبار الدالة على وجوب الوضوء على من لم يسبرئ من لبون.

وأما لعسل فلا يجب عليه لما عرفت من دلالة الاحار على عدم وجوب لعسل لمن استترأ بالبول من الملى وأما اذ ترك البول فإن اشبهه السل من الملى وغير بول يجب عليه العسل فقط بعدم احتمال كون لبوناً والأخبار الدالة على وجوب الوضوء على من ترك الاستبراء من البول مختصة قطعاً بما اذا احتمل كون البيل بولاً وأما في صورة عدم الاحتمال فلا تشمله الأخبار وإن اشبهه بين الملى والبول فليطهر أن حكمه مثل ما مر في صورة لاستبراء من الملى والسل من وجوب العسل والوضوء عليه بشمول كذا يضافين من الاخبار فلهذا يفرص على اشكال في شمولها لأطراف العلم الاحتمالي.

ولا يشتهى لبول وعرائى فالطاهر عدم وجوب شئ منه ثم عدم وجوب العسل فلاحتصاص الاخبار الدالة على وجوب اعادة العسل على من لم يسبرئ من لبون بما اذا احتمل كون السل ملىً وأما اذا لم يمتنع فهو غير مشمول للأخبار قطعاً.

وأما عدم وجوب الوضوء عليه فلاحتصاص الاخبار الدالة على وجوب الوضوء على من لم يستترأ من لبول بالخروجات بما دنا من لبون ولم يستترأ بالخروجات فلا تشمله الاخبار كذا في المسودة بقلا عن الأستاذ دام ظله وأيضاً أن ذلك اشتاء ملى وعدم الالتفات الى كلام الأستاذ لأنّ هذا كلام لا يبحى صعبه معروض كلاماً أنه أمى وبال ولكن ترك الاستبرائى لا يستبراء من الملى والاستبراء ببول وأما من لم يسبرئ فهو خارج عن الفرض

المسألة الثانية:

إذا أحدث في أثناء العسل فاما أن يكون ذلك الحدث موجباً للعسل وموجباً للوضوء فقط فإن كان لأوّل فاما أن يكون من حبس الحدث الذي يريد أن يزيله بأن صار جيباً ايضاً في أثناء غسل الجنبه يبطل ما أتى به من أجزاء غسل الختابة ويجب عليه إعادة العسل من

رأس. وإن كان من غير حنسه مثل ما إذا منى في أثناء غسل خدته في لأحوج استئناف
لعسل بقصد تمام أو الإتمام ولا بد من الوضوء بصلابة.

وأما إذا كان الحدث موحياً للوضوء فقط ففيه ثلاثة أقوال لاؤى بطلان لعسل
ووجوب إعادته من رأس بعد ثبوت كون العسل استحساناً بالحدث. وقد سجدت في استصحاب أثرها
إلى أن يعلم لمريم وقصة استصحاب الحانة هو حوار لاكتفاء بعلمها عن الوضوء
لأنه بعد العسل كما لو سجدت في غسل يدها بعد الحدث في غسل يدها بعد الحدث في غسل يدها
عنده سلام قال لا بأس ببعض العسل تغسل يديك وتحرك رأسك وتخرج عن حداثتك
وقت الضدوة ثم تعسل حداثتك إذا أردت ذلك عاد. أحدثت حدثاً من يوم وعادته وريح أو
مضى بعد ما عسلت رأسك من قبل حداثتك فعد العسل من أوله (١)

وستدل أيضاً على ما في الحديث لو خرج من تمام غسل لأظفار أظفار من
الأثناء بطريق أولى وبكر في جميع هذه الوجوه نظر.

أما استصحاب أثر الحانة فيجب بآية محكوم استصحاب صحة لأجزاء التي هي
وإذا الرواية أنها صعبه استد ولم يعلم استناد لقائلين بطلان العسل حدث لمحتمل
إلى هذه الرواية كما يظهر من استدلالهم حيث أنهم استدلوا لاستصحاب الأولوية ولم
يستندوا بهذه الرواية وإذا الأولوية فحده أسوأ من حدث بوقع بعد العسل لا يبطل العسل
بل يوجب الوضوء فمضى لأولوية صحت أن الحدث حدث في الأثناء وكذلك أي
هو موجب للوضوء وأبى هذا من بطلان العسل مع أن الأولوية دلالة إلى وضوء أيضاً
مبسوغة لأنه إذا تحقق الحدث في الأثناء يتحقق بعده ما يحتمل أن يكون مزبلاً وهو بقية
العسل وهذا بخلاف ما دوقع بعد العسل بعد غسل يدها

لغسل الثاني صحة لعسل وما أتى به ووجوب إتمامه وحوار الضلوة بهذا العمل من
غير وضوء ودليل هذا القول يمكن أن يكون هو استصحاب الصحة التأهيلية بمعنى كون
الأجزاء لماتى بها بحيث لو انصم إليها بقية الأجزاء تحقق المأمور به وترتب عليه الأثر وإذا
ثبت صحة لعسل بالاستصحاب فلا يجب عليه الوضوء بالحدث في الأثناء فتأمل.

وفيه أن الاستصحاب محكوم باطلاقات الأدلة الدالة على وجوب الوضوء على من

أحدث ونفسر سبباً من هذه الأطلاقات ما داخبت قبل العمل وأراد
أحدث في أثناء العمل بحروجه عن اطلاقات لأدلة وتشتمل اطلاقات لأدلة
ولا تفصل لتوهم . ثم لا يصحبات لأدلة تفصل في موضع وجود اطلاق بتدليل
وهو غير حثركم . اطلاقات سئل ما ذكره تحدث بعد انتم العمل فصلاً .

وانهون سات نه سم لعل و يتوقد للصوة وهذا القوم هو لا قوى أم وحب
لا تمام وعدم اتصال لعل مع حدث في ثدنه فلا يقصد من أصحاب صفة لأحرار
الماتى بها دللوا ليس من دلل راء من صلات العمل بخلق حدث في ثدنه.

وأما وجوب الوضوء فمعرفة من لأصلاوات الدنة على وجوب الوضوء من
أحدث الشبهة من جهة من أن الحب ما يقرب عن العمل فهو محدث وبعد
الفرق عن العمل كما في حديثه من أن حب ما يقرب من العمل فهو محدث
محدثاً ما يقرب عن العمل لأنه لا يكون حب ما يقرب من العمل لا يقرب عن ما أتى
به ثار الشهادة من وجوب الوضوء في المسح وجواب من كونه بقرآن وغير ذلك
نعم به أثر في خمسة حب ما يقرب من العمل في الأثر في بغير عمل كما لا يخفى من ذلك على
وجوب الوضوء أو العمل على من - - - - - والأصغر لم يحقق أمثله دائماً العمل وم
يتوصل لأن المفروض أنهم يعمل بعد حدث من بعض أحوال العمل وهو بوجه على المفروض .
وخص أن العمل ببعض الأعضاء في العمل كعمل بعض الأعضاء في الوضوء فكذلك
أن الوضوء ما يقرب منه لم يتحقق الصهر ومع ذلك لا يجوز محاد حدث في أثانته وإتمامه
فكذلك الفصل الآذا أتبعه بالوضوء

المسألة الثالثة

لا يجوز أن يعسبه غيره مع لا يمكن ويجوز مع الضرورة كما في النصوص لعموم اللغة
للمخصوصة في النصوص في صحيحه عند من من مذهب عن يعبد لله عليه السلام في حديث
أنه كان وحيداً شديداً لوجه فاصفته حاة وهو في مكان بارد فادعوت أئمة فقبت
هم. حملوني وعسوني وحموني ووضعوني على حشائ ثم صتو عني الماء فحملوني^(١).

(١) الراسل الباب ٤٨ من أبواب الوضوء الحديث ١

المبحث السادس في الحيض

وهو دم عبيط حار سود يخرج بحرقه كذا تدل على ذلك الصحيحة حفص سحترى او حسنه قال: دحيت على اسعد الله عنه السلام امرأة سأته عن امرأة يستقر بها انذم فلا تدرى حيض هو أم غيره فان فقال لها: ان دم الحيض حار عبيط أسودله دفع وحرارة ودم الاستحاضة أصغر بارد اح (١) وهاتين العلامتان المذكورتان لدم الحيض والاستحاضة عاسة لادائمية بقرينة حكم الشارع بوجوب ترتيب آثار الحيض في بعض الموارد دوان لم يكن بصفت الحيض مثل ما اد رأيت الذم في أيام عاداتها فان الشارع قد حكم بانه حيض وان لم يكن بصفت الحيض وكذا حكم في انذم الذي نراه أقل من الثلاثة او اكثر من عشرة بانه دم الاستحاضة وان كان يصعب احصائه هذه العلامة لدم حيض علامة له فيما اد شته بدم الاستحاضة وأما اذا اشتبه بدم بعدة فقد ذكر شارع له علامة اخرى يتميز بها عن دم بعدة وهي ما رواه حنف بن حماد قال: دحلت على الى الحسن موسى بن جعفر عليهما السلام بمى فقلت له: ان رجلا من موالىك تنزوح حريرة معصراً لم تطمث فلما اغتصها سال بدم فكث سائلا لا يسقط محواً من عشرة أيام وان فقول احتتم في ذلك فقال بعصهن دم احص وقال بعصهن: دم العدة فما ينبغي لها أن تصع قال عليه السلام: فلتثق الله فان كان من دم حيض فلتمسك عن الصبوة حتى ترى الطهر ويمسكها بعلمها وان كان من العدة فلتثق ولتوضاً ولتصل ويأتيها علمها ان أحد ذلك.

فقلت به: وكيف لهم أن يعلموا ما هو حتى يعمرو ما يسمى قال: فالتفت يميناً

(١) يوم تل الدب ٣ من أبواب الحيض حديث ٢ نكن عن حفص من البحري

وشمالاً في القسط مدحه أن يسمع كلامه أحد ثم هداً فقال: باحلف سرّ الله فلا تديعه ولا تعلموا هذا الخلق أصول دين الله إلى أن قال: تستدخل القطة ثم تدعها ملياً ثم تخرجها اخراجاً دقيقاً فإن كان لدم مطوقاً في القطة فهو من العبرة وإن كان مستقماً في القطة فهو من الحيض الآخر (الوسائل باب ٢ من أبواب الحيض الحديث ١)

ثم إن أقلّ الحيض ثلاثة أيام وهو اجماعى وتدل عليه الأخبار الكثيرة التي يأتي بعضها في رواية اسحاق بن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام في المرأة حبي ترى الدم اليوم وليومين قال (ع): إن كان الدم عيظاً فلا تصل ديت البومين وإن كان صغرة فلتغتسل عند كل صلوتين^(١) فضعيف فلا تدمن طرحها بمالقتها للاجماع ولأخبار لكثيرة أوثاؤها يلها بأن يقل: ن رؤية الدم في اليوم والبومين لا تناف رؤيته أكثر من ذلك أو يكون ترك الصلاة للاستظهار.

وكذا كثر الحيض عشرة أيام وهو اجماعى ايضاً وتدل على كلا حكمين روايات معتبرة منها صحيحة معدوية عن عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أقلّ ما يكون الحيض ثلاثة أيام وأكثر ما يكون عشرة أيام^(٢) ومنها صحيحة صفوان قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض قال: أدنى الحيض ثلاثة وأبعده عشرة^(٣) ومنها رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن أدنى ما يكون من الحيض فقال: (أدناه) ثلاثة (أيام) وأكثره عشرة^(٤) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة وهذه المسألة أي أن أقلّ الحيض ثلاثة وأكثره عشرة مما لا اشكال فيها و أنها لا اشكال في أنه هل يكفي الثلاثة مطلقاً أي ولو كان مع التمريق ولا يتصل التوالي - يتب درم الروايات المتقدمة اشتراط التوالي لأن العدد ظاهره مثلاً ذا قيل: صم ثلاثة أيام لا يتب در إلى الدهر مطلق الثلاثة بل يتصل إلى الثلاثة لتواليه ولكي في بعض الأخبار ما يدل على كفاية مطلق الثلاثة.

مثل رواية يونس عن الصادق عليه السلام قال: أدنى الطهر عشرة أيام وذلك أن المرأة أول ما يحبس رء كانت كثيرة الدم ويكون حيضها عشرة أيام فلا تزال كلها كبرت

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب جمع الحديث ٣ ٢ ١

نقصت حتى ترجع الى ثلاثة أيام فادارحمت الى ثلاثة أيام ارتفع حيضها ولا يكون أقل من ثلاثة أيام فادارأت المرأة الدم في أيام حيضها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلاثة أيام فهي حائض وان (فان) ينقطع الدم بعد ما رأته - يوماً او يومين اعتسبت وصليت وابتطرت من يوم رأت الدم الى عشرة أيام فان رأت في تلك العشرة أيام من يوم رأت الدم يوماً او يومين حتى تتم لها ثلاثة أيام فذلك الذي رأته في أول الأمر مع هذا الذي رأته بعد ذلك في العشرة هو الحيض وان مر من يوم رأت الدم عشرة أيام ولم تر لدم ذلك اليوم واليومين الذي رأته لم يكن من الحيض انما كان من غلة بقا من مرحلة في جوفها (في الخوف) واقفا من الجوف فعليه أن تعيد انقضوة تلك اليومين اني تركتها لخر^(١).

وهذه الرواية صريحة في كفاية رؤية الدم ثلاثة أيام وان كانت في ضمن عشرة أيام ولا يشترط تتوالى فهذه لرواية حاكمة على جميع لروايات الطاهرة في اشتراط التوالى وهي واسكانت مرسنة لأن رسالتها منحوتة بمس الأصحاب ب مضافاً في أن رسال مثل يونس الذي قيل، أنه يونس بن عبد الرحمن كلاسناد.

لأن يقال: ان هذه الرواية مرسنة كما عرفت فلا يمكن الاعتماد عليها في اثبات هذا لحكم المخالف للأصل و لطواهر الأخبار ولا يعلم متناد بعض الأصحاب بقائلين بعدم اعتبار التوالى - الى هذه الرواية فيمكن ان يكون اعتمادهم على غيرها كما يظهر ذلك من استدلالهم معهم هي من جملة استدلالهم مضافاً الى ميل أكثر لأصحاب في اشتراط التوالى مع أن هذه الرواية كانت مرئية منهم ومع ذلك لم يعملوا بها والمسألة بعد غير خافية عن الاشكال فالأحوط في صورة عدم التوالى الجمع بين ترك الخائض وأعمال لظاهرو كذا نقول بأن أكثر حيض عشرة أيام اجماعى ومضى صحيحة عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال: أكثر ما يكون من الحيض ثمان وأدنى ما يكون منه ثلاثة^(٢) فهو مطروح بحاشية للاجماع والأخبار المتواترة.

وكذا أقل الظاهر عشرة أيام وهو ايضا اجماعى وتدل عليه رواية يونس المتقدمة قال (ع): أدنى الظاهر عشرة أيام الخبر ورواية محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١١

(٢) جامع لأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٤

قال: لا يكون القرء في أقل من عشرة أيام فإراد أقل ما يكون عشرة من حين يظهر لى أن ترى الدم^(١) ورواية الدعائم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال في حديث: وقيل الظهر عشرون الخبر^(٢) ورواية فقه الرضا عليه السلام قال: والحديثان الحيضين لقرء وهو عشرة أيام الحديث^(٣).

وبكى في بعض الأخبار ما يدل على كفاية أقل من العشرة في الظهر مثل رواية يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: المرأة ترى دم ثلاثة أيام وأربعة أيام قال: تدع الصلوة قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام أو أربعة أيام قال: تدع الصلوة فبها فإنها ترى الظهر ثلاثة أيام قال: تصلى قلت: فإنها ترى الدم ثلاثة أيام وأربعة أيام قال: تدع لصلوة تصعب ما يب ويين شهرون انقطع الدم عه والافهى مستحاصة^(٤).

ورويته لأخرى عن أبي بصير عنه عليه السلام في المثة ترى لدم خمسة أيام ولظهر خمسة أيام وترى الدم أربعة أيام وترى لظهر ستة أيام فقال ان رب لدم لم تحص وان رأيت ان تظهر صلت ما يب ويين ثلاثين يوماً الخبر^(٥).

ولكن لا بد من طرح هذين الرويتين عنهما لاجتماع الأخبار الكثيرة واعراض الأصحاب عه وحملها على بعض المحامل مثل حملها على ما اذا تعزرت عدتها وشبهت عليها صفة الدم كما ذكره شمس فقه او غير ذلك ثم ان الدم الذي تراه المرأة قبل اكملها تسع سنين هلاكة ليس يحصى وتنب عليه مصداق الى دعوى الاجماع على ذلك صحيحة عند لرحم اس الاحتجاج قال قال أبو عبد الله عليه السلام: نهت بتروحهن عن كل حال وعذبهن انى لم تحص ومثلها لا تحصى قال: قلت: ما حذره قال: دأق سها أقل من تسع سنين^(٦) وفي رويته الأخرى عنه عليه السلام قال: اذا اكملها تسع سنين أمكن حيضها^(٧).

وكذا الدم الذى تراه بعد اليأس ليس يحصى وحذ اليأس في غير اقربشة محسوس

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٩٠

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٩٠-٩٢

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٩٥-٩٦

(٦) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ٩٦

(٧) لم أرها في مظانها نعم أوردها في مصباح الفقيه صفحة ٢٦١

سنة وفي القرشية ستون سنة كما عليه المشهور.

وإدليل عليه ما فتصده اجمع بين الأحاديث بعض لأخبار قد حدد حصص خمس سنة من دون تفصيل بين القرشة وغيرها مثل صححة عبد الرحمن بن الحجاج عن سعد الله عميه السلام قال: حدثني قديست حمير سنة (١) ومثلها صححة الأخرى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام ثلاث يتروحن على كل حال إلى أن فإن ولي قديست من المحصن ومثلها لا تحصى ول قتت ومحدثها و... ده كان لها حمير سنة (٢).

وبعض لأخبار يدل على التحديد للسنين وهو باطل لأنه شامل لغير القرشية مثل وإيه أيضا عن الصادق عليه السلام قال: ذهب سررحس... قال: إذا بلغت مئة سنة فقد ينسب من المحصن ومثلها لا تحصى (٣).

وهذه الرواية يمكن وقوع سهو في من روى لأنها تعسب هي رواية حتى مرت ألقا من حيث الروي ومن حيث لم يرد عنه لأن في الخوف فروق بينها وبين السابقة حيث أن في هذه الرواية لتحديد مائتين في السنة لتحديد الخمس مع نظهر أنها رواية وحده وقع سهو في ح... وهي رواية السنين ويؤيده عدم تعرض لفدعاء يتمم بين القرشة وغيرها بل حكوا على الإصلاحيات حد نبأ خمس سنة ولكن يمكن حمل روية الست على القرشية ورواية الخمس على غيرها أن يكون روية خمسين ورواية الستين رويين لارواية واحدة ولشاهد على هذا خمس مرسدة من أبي عمير لقي هي كالمسند بعد لأصحاب عن سعد الله عليه السلام قال: بلغت لمئة خمس سنة مرسدة لأن تكون امرأة من قريش (٤).

وعن الشيباني في المبسوط أنه قال: نبأ خمس لمئة إذا بلغت خمسين سنة إلا أن تكون امرئة من قريش فإنه روى أنها ترى دم الحصى أب مئة سنة والظاهر أن رواية المبسوط هي مصحوب مرسدة من أبي عمير بنفسها ما عني لأنها رواية أخرى ونكت برواية أبي مرسدة من أبي عمير وان لم يذكر تحديد قرشيه فيها فاستثنى إلا أن الإجماع قد قام على عدم مجاور دم

(١) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المحصن الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب لعدد من كتاب الطلاق

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المحصن آخر الباب والحديث ٤

حيض عن لستين مطبقاً وعلى عدم الواسطة بين الحمسين والستين فيكون أراد من الاستثناء هو المستثنى الثالثة إلى القرشية كما ذكره الشيخ صريحاً في الموطأ.

ثم إن مرسله هي في محسب من يصرح بأنه أحد خبر سفيان بن عيينة رضي الله عنه وآله على ما صرح به كثير من الأصحاب ويكفي الانتساب به من جهة الأب فقط وهو يكتفي بالانتساب من جهة الأم فقط لظاهر لعدم مساعدة يعرف على ذلك.

والحق محسب الأصحاب بالقرشية البطيّة وقد اختلف في معناه أهل اللغة فقال بعضهم: هم قوم يربون سواد عراق وقد ابيض الآحر: هم قوم يربون لطائح بين البصرة والكوفة وقال بعضهم الآحر: هم قوم من المحمّ وبن بعضهم من كان أخذ ثوبه عجمياً والآحر عربياً أي غير ذلك من الاختلافات في معناه وحيث لم يعين مستند لالحق وبن قيل: إنه مشهور بين الأصحاب نعم نقل عن معصية لشح لمبيد أنه قال: وقد روى أن القرشية من النساء والبطيّة تزيان لدم إلى ستين سنة ولكن المبيد (رحم) يظهره من معصية مع أنه باقها ولا حال معنى لبطيّة - بشكل لالحق وان كان الأخوط الجمع بين تروك الخائن وأعمال المستحاضة فيما داغوا ودمها أي دم البطيّة عن الحمسين ولم يتجاوز عن لستين ثم إن المعروف أن كلّ دم تراه امرأة دون اثلاثة وفوق العشرة فليس محبس.

ومآثره بعد لثلاثة ولم يتجاوز العشرة وممكن كونه حيضاً فهو حيض سواء أكن محاسناً لدم الحيض في الصفات م مختلفاً وكذا كلّ دم تراه امرأة غير القرشية من حمسين أو قرشية من لستين وممكن كونه حيضاً لأن لا يكون أقل من الثلاثة ولا أكثر من عشرة فهو حيض.

وهذه لفائدة أي قاعدة لا مكان - مما أثبتنا كثيراً من الأصحاب بل ادّعى عليها الإجماع واستدل لصحتها وكوب مرحماً عند لشك - بأخبار كثيرة منها أن الحر الحلي إذا رأته الدم وشكت في كونه حيضاً فإنه عليه السلام حكم بحيضتها مع فلا تأت بها رتياً قدوت لدم وهي حبي فسد كرمص أحارها حتى يظهر حال في دلالة فقوى: روى عن عبد الله بن سنان عن يبيد الله عنه لسلام أنه سئل عن الحبي ترى الدم أثرت لقصوة فقد: نعم أن الحبي ربما قدوت الدم (١).

وعن أبي بصير عنه عليه السلام قال سألته عن الحبل ترى الدم قال: نعم، ثم ربما قدفت المرأة الدم (بالدم) وهي حبلية (١).

واستعداد بعض لأصحاب من السبيل بقوة (٢) روى قدوت الدم انكبة هذه مساعدة بأنه كما يمكن أن يكون حصاً فهو حص لأنه عليه سلام حكم على الحبل يكون دمها حيضاً لأجل أنه يمكن أن تقذف الدم.

وسكن يدفع هذا سوفه بعض أخبار الأخر مثل رواية مختصة من مسم عن أحدهما عليهم السلام قال: سأله عن حبلى يرى الدم كما كانت ترى أيام حيضها مستمراً في كل شهر فقال: نعم، عن الصلوة كما كانت تصنع في حيضها ود صهرت صلب (٣).

ورواية سماعة قال: سأله عن امرأة رأت دم في الحبل قبل تقعد بها لقيت كدت تحصى ود رد الدم على لثام حتى كانت تقعد عن لصلوة استظهرت ثلاثة أيام ثم هي مستحصة (٤).

وهذا الرواية يستند منها كبرها من أخبار حبلى كغيرها تقعد عن الصلوة أيام عاداتها وفي الحبل من مسم من عدتها وأن هذا من قاعدة الامكان ولأنه من حمل الروايتين المستتمتين على هذا المعنى أيضاً دل كلمة ربما وبكاتب تحبىء بمعنى لتفلس ولكن كثير من محبىء بمعنى استكثرى بروايت المتقدمين مصونها متحذرع هذين الخبرين ومصوب الجمع أن الحبل درأت الدم في ثمة عاداتها بحكم حصتها لأنه فرق بين الحبلى وعمرها في الحكم بحبيضة مئرها من الدم في تمام عاداتها وهذا عمل من قاعدة الامكان كما لا يخفى.

ومن أخبار التي استدل بها بقاعدة الامكان أخبار من تفاءل حيضها على عاداتها بيومين أو ثمة من الحبس معللاً بأنه روى تحت باب أبواب كروانه في بصير عن أبي عبد الله عليه السلام في المرأة ترى لضمرة فقال: انكان قبل الحيض بيومين فهو من الحيض وانكان بعد حيض بيومين فليس من الحيض (٥) ولولا قاعدة الامكان لم يكن وجه بحكم بحبيضة

(١) (٢) جامع لأحاديث باب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ٦

(٤) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٤

الصغرة قبل أيام العادة.

أقول يظهر أنه ليس من قاعدة لا يمكن من أن يحرم من شيء بعد عدة من شيء
بعد عدة وليس هذا لعدم أن هو من عرفى وبالحسنى من بعد دوخه في وقت معين فالتقدم على
ذلك الوقت يسير فيه يقال: عند العرف أنه جاء في وقته.

مثلاً إذا كان أحد مبلى بالحمل في كل يوم مرة في أول الشهر مثلاً إذا تقدم في
بعض الأيام على ذلك الوقت ساعة واحدة أو أقل لا يجعل العرف ذلك حتمى عليه بل
يقولون أنه تقدم حده عن وقته هذا ذكره الاستدلال وبكى لا يخفى أن هذا المعنى
بعبارة أخرى قد خرج من وقته بعد مع أنه عليه لسلام حكمه في ذلك لم يوسم عن
أيام محض بأنه ليس من الخبص الآن يقال أن لم يرد بعد الخبص ما تجاوز عن عشرة
فإنه لا يمكن لحكم تخصيصه لعدم إمكان تدور خبص عن عشرة

ومن الأخبار التي استدل بها قاعدة الإمكان حديثاً رويته في رواية عن
سحفر عنه السلام قال سألته عن الطامت بعد بعد أيامها كيف تصنع قال تستظهر يوم
أو يومين ثم هي مستحاضة^(١) ورواية فصيل ورواية عن أحدهما عنه السلام
قال: المستحاضة تكف عن بصوة أيام قرنها ونحوها يوم أو اثنين آخر^(٢) أن عبدك من
الأخبار ومعنى الاستظهار طيب ظهوره أن بعد أيام لعادة إدارات يترك بصوة
يوم أو يومين أو ثلاثة أيام على اختلاف الأخبار حتى يظهر الحاب فلولا قاعدة الإمكان لم
يكن وجه لترك البصوة وبصوم بعد أيام لعادة

وكيف يمكن أن يقال أيضاً عما قبله انما من أنه إذا تقدم حبصها يوم أو يومين لم
يحكم عليه بالاستظهار وترك بصوة بعد الإمكان لأنه وقع فيه من شيء لعادة فلا تكون هذه
لأخبار لا تقاعدة لا يمكن

واستدل أيضاً لهذه القاعدة بالروايات الدالة على أن لصائمة تقصر بمجرد رؤيتها
بدم في أي وقت من النهار كرواية منصور بن حازم عن أبي عبد الله عليه السلام قال أتى ساعة

(١) جامع الأحاديث ١/ ٧ أبواب الخبص حديث ٢

(٢) جامع الأحاديث ١/ ٧ من أبواب الخبص حديث ٣

رثت امرئ الدم فهي تقصر لصاغة اذا صحت الحديث^(١) ورواية محمد بن مسلم عن
ابن جعفر عليه السلام في المرأة تطهر في أول النهار في رمضان تطهر ونصوم قال: تطهر في المرة
تري الدم من أول نهار في شهر رمضان أن تطهرام تصوم قال: تطهراتها فطرها من
الدم^(٢) وعبرهما من الأخبار فان حكاه (ع) بوجوب افطرها بمجرد رؤية الدم دليل على قاعدة
الامكان لأن الدم نعم من الحيض ومع ذلك حكاه (ع) بوجوب الافطار عليه.

وفيه مدح في دم في هاتين الروايتين هو الدم المجهود أعني دم الحيض خصوصاً
مع تصريحه بذلك في الرواية الأولى وبريدك لا يصريح كثير من أخبار لحد مثل تصريح
أبي عبد الله عليه السلام في رونه يعيض من انقضاء حيث مره عن امرأة تطهرت في شهر
رمضان قبل أن يعيب الشمس قال: تطهر حين تطهرت^(٣).

ورويته الأخرى عنه عليه السلام قال: ما نته عن امرأة طمئت في رمضان قبل أن
تعييب الشمس قال: تطهر^(٤) وعبر ذلك من الأخبار فأنها صريحة في وجوب الإفطار حين
تحيض لا حين ترى الدم مطلقاً ولو كان مشكوكاً واستعبر بالدم في بعض لأخبار - لمراد منه
الحيض بقريفة هذه الأخبار لا الدم المشكوك حتى تثبت به قاعدة الامكان ومن الأخبار
لمستدل به لهذه القاعدة أخبار العادة مدانة على أن المرة ادرات دمأق العدة وبكون
صفرة يجب عليها ترك الضوة

فيها صحيحة واضحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة
تري الصفرة في أيامها فقالت: لا تستني حتى يعقب أيامها الخبر^(٥) ومنها رواه ابن عبد
حمق عنه عليه السلام قال: ادرات المرة الصفرة قبل انقضاء أيام عدب لم تصل ونكاست
صفرة بعد انقضاء أيام قرنها صلت^(٦).

ومنها رواية معاوية بن حكم قال: صفرة قبل الحيض بيومين فهو من الحيض الى
أن قال وهي في أيام الحيض حين^(٧) في غير ذلك من الأخبار
ومن الأخبار التي استدل بها لقاعدة الامكان الأخبار الدالة على أن الدم بعد أيام

(١) جمع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب الحيض حديث ٣

(٢) (٣) (١) جامع الأحاديث باب ١٨ من أبواب الحيض الحديث ١ ٢

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب الحيض الحديث ١-٢-٣

لعادة محكم الحيض وهي عمنه فبعضها يدل على أن الدم اذا تحاور عن العدة بيوم او يومين يكون حبساً وبعد اليومين يكون متحاضة كروية رراره عن ابي جعفر عليه السلام قال: سألته عن الطامث تقعد بعد أيامها كيف يصع قال: تستطهر بيوم و يومين ثم هي مستحاضة الخمر^(١) ومثلها هذا لمصوم غيرها وبعضها دل على أنها تستطهر في ثلاثة أيام كحجر سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر وتمازى بعد ذلك - اشئ من دم الرقيق بعد عتسائها من طهرها فعاد تستطهر بعد أيامها بيومين او ثلاثة (يوم او يومين او ثلاثة حل) ثم صلى^(٢).

وبعضها دل على أنها تستطهر الى عشرة أيام كروية يوس بن يعقوب قال: كنت لأبي عبد الله عليه السلام امرأة رأيت الدم في حيضها حتى حاور وقتها مني يسمى لها أن تصلي قال: تستطهر عدتها التي كانت نجس ثم تستطهر بعشرة أيام قال: رأيت الدم دماً صبيحاً فلتغتسل في وقت كل صوة^(٣).

ولكن هذه برويات وكذا روايات إعادة يمكن حملها على أن الشارع جعل دم في أيام العادة وفي أيام العشرة مثلاً إمارة على كونه حصلاً لأنه من باب قاعدة الامكان ولو سلم فلا يمكن انتحور عن مورد النص والخاص لم تشب عدداً مشروعية هذه القاعدة الا في أيام العادة وأيام عشرة على اشكك فيها نصاً

مسائل

الاولى - ذات العادة الوقتية والعددية تترك الصلاة والصوم بمجرد رؤية الدم حائضاً وتدين عن دينك برويات كثيرة مثل صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المرأة ترى لصفرة في أيامها فإفان لا تصلي حتى ينقضي أيامها^(٤) وحمل هذه الرواية على أنها ادركت ثلاثة أيام حائضاً بينها وبين ما دل على أن الحيض لا يكون أقل من ثلاثة خلاف إطلاق الرواية وهذا الحمل لا يتأتى في مرسل يوس عنه

(١) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب الحيض لحدث ١

(٢) (٣) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٢٧ - ١٢٨

(٤) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ١

عنه اسلام قال: كلّما رأيت المرأة في أيام حصصها من صخرة او حرة فهو من الحيض (١).
فان كلمة كلّما بمعناها شاملة لليوم الأول والثاني ايضا وكذا في موضع آخر من هذه
المرسلة حيث قال: فاذا رأيت المرأة في أيام حصصها تركت الصلوة فان استمر بها الدم ثلاثة
أيام فهي حائض وضعفها بالارسال منحصر بالاجماع وعمل الأصحاب هذا كلّ في دات
العادة لوقية والعديّة وأما الوقية فقط فاطلاق الروايتين استعميتين يشهد ايضا أنّ لفظ
الأيام الواقع في الروايتين - لمقصود منها هو أيام العادة من حيث الوقت سواء أكان
العدد مطلقاً أم لا وأما دات العادة العديّة فقط فيشكل شمول هاتين الروايتين لها لأن
المرد من الأيام - كما ذكر - هو الوقت فتح لورأب الدم في يوم لاوول وكذا في ولم يكن
بصمات الحيض ولا يحوط أن تجمع بين ترك الحائض وعمان المستحاضة الى ثلاثة أيام فان
استمر الدم الى ثلاثة أيام علم بكونه حيضاً.

بعم اذا كان الدم بصمات الحيض يجوز لها ترك الصلوة بمجرد رؤيته لأن أخبار
انصاف جعلت الدم الواحد للصفات اشارة على الحيض هذا كنه في دات لعادة مطلقاً.
وأما المستندة فيقال في الشرايع: في تحيضها بمجرد رؤيتها للدم تردد والأظهر أنّها
تحتاط حتى يمضي ثلاثة أيام انتهى أقول: وقيل: أنّها تترك الصلوة بمجرد رؤية الدم ودليل هذا
القول أمران الأول قاعدة الامكان وقد مرّ الكلام فيه وأما غير معلومة المستند الا في موارد
ورود النص مصفاً الى أنّ قاعدة الامكان تجري فيها اذا أحرر امكان كون اندم حيضاً لافها
شك في اصل امكانه كما فيها من فيه فانّ الدم اذا استمر الى ثلاثة أيام يمكن أن يكون حيضاً
وأما اذا لم يستمر فلا يمكن أن يكون حيضاً ولعمري أنّ المبتدئة اذ رأيت الدم في اليوم الأوّل
لا تعلم استمراره الى ثلاثة فكيف يجري في هذا انصرص قاعدة الامكان

الثاني ممّا استدلل به - لأخبار كمؤلفة سماعة بن مهران قال: سأنته عن الحديّة
البكر أوّل ما تحيض تقعد (فتعذر ل) في الشهر يومين وفي لشهر ثلاثة أيام يحتج عنها
لا يكون طمئنها في الشهر عدّة أيام سواء قال: فلها أن تجلس وتدع الصلوة مادامت ترى لدم
مالم تجز العشرة الحذر (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الحيض الحديث ٢

ورواه عبد الله بن بكير قال في الحائضة أول ما تحصن بدفع عينا دم فتكون مستحصة - ثم يستظهر - حصة فلا تحصى حتى تنصفي أكثر من تكوير من الحيض الحار^(١) وروايته الأخرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المرأة إذا رأت دم في أول حصة واستمر^(٢) (٤) دم (بعد ذلك) تركب حصة عشرة أيام ثم تنصفي عشرين يوماً فإن استمر بها اندم بعد ذلك تركت الصلاة ثلاثة أيام وصلت سبعة وعشرين يوماً^(٣) وهذه المرأة لا تدل على مطلوب هذا المائل من وجوب ترك الصلاة بمجرد رؤية دم فإنها لا تدل على أنه من ثبوت ترك الصلوة ما دامت ترى الدم في عشرة أيام فيمكن أن يكون الشرط في ذلك أنه إذا استمر دم في ثلاثة أيام وترك الصلاة لا مطلقاً كما أنها يشعر بذلك الخبر الآخر فإنه (ع) قال: المرأة إذا رأت في أول حصة دم واستمر به دم حار. ولا حوط م ذكره في الشرايع من ثبوت تحاطب في ثلاثة أيام.

المسألة الثانية

ته اد رأت المرأة الدم مطلق سواء أكانت ذات العادة أم مبتدئة م غيرهما ثلاثة أيام وم يكن ما يمنع من حيضته بأن لم يكن بعد الناس وقبل نصفي قرن الظهر ثم استظهر من الحائضة وفيها انه لا بد من دعوى من الحيض الحار أن يكون حيضاً فما أن الثلاثة حصص وسبب حيضتها من مور الأول قاعدة لا مكان لتقدمه وقد عرفت ما فيها.

الشأن الإجماع ولا بد من الجمع بين بعض الأخبار كاطلاق صحيحة يونس بن يعقوب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام لمرأة ترى دم ثلاثة أيام أو أربعة قال: تدع لصلوة الحديث^(٣).

واستدل بحيضته م بعد الثلاثة إلى عشرة برواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: إذا رأت لمرأة دم قبل عشرة أيام فهو من الحيضة الأولى وإن كان بعد

(١) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الحيض الحديث ٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٧

(٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٥

لعشره فهو من الحيضة مستقبه^(١) وامتنك لذلك ايضا قاعدة لامكان والاحماع.
 ثقب مروه يوس اي سدت ٢ حيضة ثلاثة ثوردهم درأت الدم ثلاثة أيام
 وبعده حكمه (٢) دنه بدع قصوة وأن هدامه درت في ليوه لأؤن ولم نعم باستمرره
 لثلاثة وأوى أن يقال في الصورة الأولى في الثلاثة أنه د كل نصفه حيض يحكم
 بحيضته وتدع قصوة في اليوم لأؤل لا لاطلاق رواية يوس بل لأخير القصد وأما دم
 يكن نصفه خص لم يكن خصاً إلا إذا كان في أيام لعادة لرواية عني بن جعفر عن أخيه
 موسى عليه لسلام أنه قال في حديث: ولا غسل علي من صفرة إلا من صفرة ترها في أيام
 طمته فان رأت صفرة في أيام طمته تركب الصلوة كتركها للدم^(٢).
 لأن يدن الاحماع على خلافه فالأحوط أن نجمع بين عمال المستحاضة وتروك
 الحائض.

وأما الصورة الثامنة دي مدره بعد الثلاثة إلى العشرة فيسفي التمهيل المذكور في
 لثلاثة فيها لأن قاعدة لامكان قد عرفت ما هي والاحماع غير دت عدنا تحققة لا في د
 لعادة وروية مخدمين مسلم المتعلمه- وانك رب مطلقه تشمل ما دارأت صفرة ايضا إلا
 أنها معارضة بمادله من الأخبار الكثيرة على أن الصفرة في غير أيام الحيض ليس بحيض نعم
 هي شاملة للصفرة في أيام لعادة وليس لها معارض بأسسة في أيام العدة والقول بأنها اد
 رأت نصفه حيض بعد الثلاثة فهو حيض وادارأت صفرة فليس بحيض- لا يخلو من وجه
 والأحوط الجمع بين تروك الحائض وأعمال المستحاضة العاقل للصفة هـ كنه في المبتدئة وفي
 عيردات العدة

وأما دت العادة د تحاوردها عن عادت ولم يتحدور بعشرة فالذي يستمد من
 الأخبار الكثيرة وحب الاستظهار عليها في الحنفية ومعنى الاستظهار- كما يستمد من
 لأخبار- هو ترك العادة لي أن يظهر حاله ولكن في مدة الاستظهار اختلاف شديد بين تلك
 لأخبار بعضها يدن على وحب الاستظهار عليها يوم.
 كرواية اسحاق بن حريز قال: سألتني مرته متى أن أدخلها على أبي عبد الله

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٦

عليه السلام واستأذنت له فأذن لها فدخلت في أن قال فقالت له إنما تعوب في المرأة تحيض
فتحور أيام حيضها فإن انكثرت أيام حيضها دون عشرة أيام استطهرت يوم وحدثم هي
مستحاضة^(١) وهذه الرواية قد صرح بأن مدة الاستطهار يوم واحد وبعد ذلك اليوم تكون
مستحاضة ومعضها يدل على وجوب الاستطهار يومين كصححة رواية فإن قلت
لماذا استقصى متى تنص قال بعد بعد حيضها واستطهر يومين في تضع لدم ولا عصب أن
أن قال قلت وحيض قال مثل ذلك سوء^(٢).

وحيضه يدل على وجوبه ثلاثة أيام كمؤنة جماعة في - سألته (ج) عن المرأة ترى
الدم قبل وقت حيضها فقال أدركت المرأة الدم قبل وقت حيضها فلتدع الصلوة وبهره
يعتدل بها الوقت وان كان أكثر أيامها التي تحيض فيهن من حيض ثلاثة أيام بعد ما تمضي
يومها فإذا مرتبث ثلاثة أيام ولم يقطع الدم عنها فتقطع كما تصنع المستحاضة^(٣) ومثلها
غيره ومعضها يدل على وجوب الاستطهار إلى عشرة أيام مثل مؤنة يوسف في. قلت لأبعد
الله (ع) مرة رأيت في حيضه حتى حاور وفهامني سعى له أن يصني في. استطهرتني التي
كانت مجلس ثم استطهر عشرة أيام^(٤).

وهذه الروايات - كما تراها - شديدة الاختلاف حتى يصعب جمع بينها وبين
في الجمع بينها بحمل لأخبار الدقة على اليوم واليومين والثلاثة على العشرة بأن يقال: إن
كل واحد منها لا يفي العشرة في ثوب الثوبين لا يفي ما عداها ولكن فيه ما لا يفي في بعض
تلك الأخبار قد صرح من جماعة اليوم الواحد مثلاً هو المستحاضة

وبين في الجمع بحمل الأخبار المختلفة على الحالات المختلفة في الماء فيحمل اليوم
الوحد على ما إذا تحور الدم بعاده يوم واحد والاثني على ما إذا تحور يومين والثلاثة على
ما إذا تحاور عن العادة في ثلاثة أيام وعشرة على ما إذا تحاور إلى عشرة.
وهو أيضاً أنه خلاف موقوف تلك الأخبار في نفوس فيها ثمة دمها قد استمر إلى

(١) جامع الأحاديث الباب من أبواب الحيض الحديث ١٣

(٢) جامع الأحاديث باب من أبواب الحيض الحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث باب من أبواب الحيض الحديث ٨

(٤) جامع الأحاديث باب من أبواب الحيض الحديث ١٢

أن حكوا عنها لسلام بأن دم بعد أيام الاستظهار - دم الاستحاضة وهذا لا يثبت انقطاع الدم.

وقيل في جمع بينها غير ذلك مما لا يخلو أكثرها عن المباشرة والأولى في الجمع بينها بحسن هذه الروايات المختلفة على التحجير بأن تتحجر المرأة تستظهر يوماً واحداً ويومين وثلاثة أيام وفي عشرة أيام وكل واحد من هذه الأثناء محسنة وحسب بحسبى تتحجر امرأة بالاحد دأى واحد منها والشاهد لهذا الجمع بروايات المستند منها التحجير بأن عطف لاثين والثلاثة على الواحد باو المفيدة بتحجير في هذه المقامات مثل صحة البرطى عن الحسن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الخائض كم تستظهر قال: تستظهر يوماً أو يومين أو ثلاثة (١).

ورواية سعيد بن يسار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم تطهر ورتباً رأيت بعد ذلك الدم الرقيق بعد اعتساها من طهره فقال: تستظهر بعد أيامها بيومين أو ثلاثة (٢) ورواية اسماعيل الحمقى عن أبي حمزة عليه السلام قال: المستحاضة تقعد أيام قرنها ثم تحتاط بيوم أو يومين (٣).

ثم أنه قد اختلف في وجوب الاستظهار واستحذبه ذهب بعض الأصحاب واستحاضه هو أنس هذه الأحبار وأجرب مداه على نحو الاصطلاح بأن دمها إذا كان صغرة في أيام العادة فليس يحيض كرواية اسماعيل الحمقى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: دارأت المرأة لصغرة قبل نقصاء أيام عدتها لم تنص وانكبت صغرة بعد انقضاء أيام قرنها صنت (٤) وهذا المصنوع أخبار كثيرة ولكن في هذا الحمل ما لا يخفى فإنه لا يمكن حمل مثل قوله (ع): تستظهر بيوم ثم هي مستحاضة على الاستحاضة وكذا مفهوم رواية الصبرى قال: سألت أبا عبد الله (ع) عن المستحاضة أيطأها زوجها وهل تطوف به قالت: تقعد أيامها التي كانت تحيض فيه فان كان قرنها مستمماً فلنأخذ به وان كان فيه خلاف فلتحتط بيوم أو يومين (٥).

(١) (٢) جامع لأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض حديث ٦-٧

(٣) (٤) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب الحيض والباب ٦ حديث ١١

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤-٥

فإن مفهومه حوار لوفاع بعد الاحتياط بيوم و يومين ولا يمكن حمل مثل هذا
عن الاستحباب مضافاً إلى أنه كيف يمكن حمل هذه الأخبار إن داله على الاستظهار - عن
الاستحباب ولا معنى للاستحباب ثم إعادة مع الحكم في نكح الأخبار بأنها ظاهرة ويجب
عليه العمل وبصودر فلاحظ تنمة الروايات التي ذكرها أيضاً من استحباب العكس أولى
أي يستحب ما جسد فعله لصلاة.

ويشبهه في الضعف حمل أخبار الاستظهار على إباحة كلها عن بدخلة ويمكن أن
يكون وجه حمل الأوامر لوردة في هذه الأخبار على مورد توهم الخطر ونه لا تعيد إريد من
لأخذه وفيه أيضاً مفر.

وقيل في الجمع يحمل أخبار إعادة على ما عدا أيام الاستظهار بل يفسر أن أيام
الاستظهار حيث أن الشارع حكم بحيثص المنة في حكم أيام إعادة فكأنه قد وسع الشارع
في أيام إعادة - هذه لأخبار العلماء لأن الحكومة مثل ما أقول: دعا عريت لشمس حرج
لوقت أن وقت الظهر ولعصر ثمة قول في مورد آخر من أدرك ركعة من الوقت فقد أدرك
الوقت فإنه أدرك ركعة من صلاة العصر في آخر الوقت مع كون معظم صلاته وقع خارج
لوقت فالإيم أن تصير قضاء مختصاً برونه لا أن وقع ذلك فقد وسعت هذه الرواية لوقت
لبسب الحكومة.

ولكن حمل هذه الأخبار على ذلك وبكأن ليس بعد لأنه لا يخلو من اشكال لأن
الحكم بكونه حيضاً في اليوم الأول من أيام الاستظهار أو اليوم الثاني وثالث أيضاً أولى
اعشرة على اختلاف الأقول والأخبار - حكم طهرى جمعه لشارع تكسماً للشاكة في كون
الدم حيضاً.

وإن دا محذور منه عن العشرة فأحكم بكونه محذور عن عاداتها في أن تحاور عن
عشرة كنه بسخص حكمه وقضى بالنسبة إلى ما بعد عشرة وصهرى بالنسبة إلى العشرة
وكيف يمكن حمل ذلك وحده على حكمه كنهرة ولواقعي مع.

وقيل في وجه الجمع يحمل أخبار العادة على ما دارأب صغيرة بعد أيام لعادة وحين
أخبار الاستظهار على ما دارأب بصفات الخصص وشهد لحد جمع ملاحظته أخبار العادة
فإن أكثرها فيه التعبير عن عدم المحاورة عن العادة - بالصغيرة مثل قوله (ع) في رواية معاوية

اس حكم الصفرة قبل الحيض يومين فهو من الحيض وبعد أيام الحيض ليس بحيض وهي في أيام حيض حيض^(١) وكثر يذهب الحمل رواية سعيد بن مسروق المتقدمة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المرأة تحيض ثم يظهر ثم رأته بعد ذلك الشيء من الدم الرقيق بعد اعتسافها من ظهرها فقال: تستظهر بعد يومين أو ثلاثة^(٢).

فإنها صريحة في وجوب الاستظهار عنها وإن رأته صفراء ورثها حلت أخبار الاستظهار على ذات العادة غير المستقيمة بأن يريد أو ينقص من عاداتها يوم أو يومين بناء على عدم مدح مثل ذلك في العادة وإن كانت بزيادة أو نقصاناً بحيث لا يخرج بذلك عن لعمدة وحمل أخبار العادة على ذات العادة المستقيمة ولشاهد هذا الجمع رواية البصري المتقدمة قبيل ذلك قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المسنوعة أبعد روحها وهي صفراء لسواد تمعد أيام أقرانها التي كانت تحيض فيها.

وإن كان قرنهما مستقيماً فلأحداه وإن كانه خلاف فتحتط يوم أو يومين. بناء على ظهور أقرانها التي كانت تحيض فيها في أيام العادة ثم قسم (ع) العادة إلى من استقامت عاداتها وغيرها.

وسكن يمكن أن يقال إن المرد المستقامة القراء هو استقامة الحيض لا استقامة العادة فإن بقراءها معنى الحيض مع التقسيم إلى ذات العادة وغيرها لأدات العادة المستقيمة وغيره بل يمكن دعوى ظهور الرواية في ذلك ولا أقل من تساوي الاحتمال وقيل: غير ذلك من وجوه الجمع مقالاً يخلو من اشكال.

والأولى ما ذكره شيخنا المرتضى فده في الجمع بين الطائفتين من لأحضر من أن أحضر العادة محمولة على ما إذا تجاوز دمها عن العشرة وأخبار الاستظهار على ما إذا لم يتجاوز عنها فأخبار الاستظهار في حقيقة محضصة لأخبار العادة فإن أخبار العادة وإن كانت مطلقة تشمل ما إذا تجاوز دمها عن العادة ولو يومين أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة - الآية لا بد من تقييدها بيوم أو يومين أو ثلاثة أيام أو إلى عشرة على اختلاف الأقوال والأخبار وإن شاهد لهذا الجمع واستقيده هو نفس أخبار الطرفين أي أخبار العادة وأخبار الاستظهار فإن المستعاد

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٧

من أخبار العدة هو كونه كثيرة الدم مثل قول لصادق عليه السلام في رواية داود مولى بن المعر السجستاني قال سألت عن المرأة حيض ثم يمضي وقت طهرها وهي ترى لدم قال: (فقال حل) تستطهر بيوم انكاس حيضها دون عشرة أيام وان استمر لدم فهي مستحاضة وان انقطع اندم اعتك وصليت قال: قلب له، فالمرأة يكون حيضها سبعة أيام وثمانية أيام حيضه مائة يوم ثم يمضي ثم يعصي وقت طهرها قال: دارأت لدم أمسكت قال: تفتسل وتصلّي قلت: تعتسل وتصلّي وتصوم ثم يعود اندم قال: دارأت لدم أمسكت عن الصلوة والصيام قلت: فإنها ترى اندم يوماً وتظهر يوماً فقال: دارأت لدم أمسكت عن الصلوة، وإذا رأيت الطهر صلت... الخ (١).

وان انظر منها أن مردها المرة المتدة اني ستمرها لدم فترى يوماً طهراً و يوماً دماً وكذا رواية يونس بن يعقوب قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: امرأة رأت الدم في حيضها حتى حاور وقتها متى يسعى هذا أن تصلّي قال: تنتظر عذتها اني كانت تحلس ثم تستطهر بعشرة أيام وان رأت الدم صبياً فلتعتسل في وقت كل صلوة (٢).

فانه وان ذكر فيها الاستطهار بعشرة أيام فتكون من الروايات الدالة على وجوب الاستطهار الا أن قوله (ع) وان رأت الدم صبياً طهراً بل صريح في استمرار اندم وهذه الرواية تصح شاهد للجمع بين أخبار لعادة وأخبار لاستطهار حيث أنه عليه السلام قضى بين ما إذا انقطع الدم على عشرة فحكم بكون الجميع حيضاً وبين ما إذا تحاور عنها فحكم بوجوب غسل والصلاة على ومثل هذين الخبرين في عدة الاستمرار رواية حريز قال: سألت امرأة من أن أدخلها عن أبي عبد الله عليه السلام فاستأذنت لها فدخلها فدخلت الى أن قال: فقال له: أصبحك الله مقبول في المرة بحيض فتحوّر أيام حيضه دون عشرة أيام — استطهرت بيوم واحد ثم هي مستحاضة — قالت: قال الدم يستمر به شهرين والشهرين وثلاثة كيف يصعب بالصلاة قال: نحس أيام حيضها ثم تعتسل بكل صونين الخ (٣).

وهذه الرواية مصافاً الى أنه يستعاد منها أن مورد السؤال منسمة الدم - يستعاد منها

(١) (٢) جامع الأحاديث ٤ ب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٩ ١٢

(٣) جامع الأحاديث ٤ ب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٣

انصابت إذا استمر بها الدم وتجاوز عن العشرة فالحبس أيام عاديها فقط وبعد العادة هي مستحاضة كما ذكره لجمهور لأنّها تكون حائضاً إلى العشرة وبعد لعشرة تكون مستحاضة ويشهد هذا الجمع أصحّ من أخبار الاستظهار ومعنى الاستظهار هو طلب الطهورى ترك بعده حتى يظهرها حالها من أنها حائض ومستحاضة وفي بعض تلك الأخبار التعبير بالاحتياط كرواية اسماعيل الحمقى عن أبي جعفر عليه السلام قال: لمستحاضة تفعد أيام قرائتها ثم تحتاط بيوم أو يومين فإن هي رأت طهراً اغتسلت وإن هي لم تر طهراً اغتسلت واحتشت الخ (١).

فإن الظاهر من هذه الرواية وأرويات الأخر الواردة في الاستظهار - أن الاستظهار لأجل كشف الحيض فإن تكشف الحيض وانقطع الدم إلى العشرة أو مددوه تبيّن كون الدم حياً وإن تجاوز تبيّن كونه استحاضة حتى في أيام العشرة لكن بعد أيام العادة يجب عليها قضاء ما فات من الصلوة والصيام والكسب هذه الأخبار لم تنقص لنقص إذا تجاوز الدم عن العشرة لدلالة أخبار الأحرار على وجوب الصلوة والصوم على المستحاضة.

وأخبار الاستظهار وإن دلت على وجوب الاستظهار وترك العادة في يوم أو يومين أو ثلاثة أو إلى العشرة إلا أن هذا الحكم حكم مظهرى لها لاحتمال كونها حائضاً وبعد كشف الخلاف نعم أن العادة كانت واجبة عليها في أيام الاستظهار وهذا بطريقاً إذا رأت لدم في أيام عدتها يوماً أو يومين وتركت العادة ثم ظهر أنه لم يستمر ثلاثة أيام فإنها وإن كانت بحسب الظاهر مكلفه ترك العادة لأنّها بعد كشف الخلاف تعلم أنها لم تكن حائضاً وفاتت العادة عنها فيجب عليها قضاءها قطعاً هذا كنهه إذا أمكن الجمع بين الأخبار وأما إذا قلنا بعدم مكان الجمع بين وطرحاً أخبار الطرفين لتعارض الواقع بينهما والمرجع في لدم المتجاوز عن العادة غير المتجاوز عن العشرة هو الاستصحاب بأن يقال: إن هذا لدم كان قبل انقضاء العادة حبساً للأخص بقائه على الحيضية بعد العادة.

وبكن لانه في الاستصحاب من بقاء الموضوع والمفروض ها ارتفاعه قطعاً فإن الدم الذى كان في أيام العادة قد رجع وهذا الدم المتحقق بعد أيام العادة ليس ذلك اندم فلا يمكن استصحابه لأن يقال: أنه يكفى البقاء بنظر العرف لا البقاء الدقيق انفسى وهذا

(١) جامع الأحاديث ج ٢ ص ١٠٢٠ لم يصر الحديث

الدم بعد أن تم إعادته وإن لم يكن متحداً مع الدماء في أثناء لعدة بحسب إحداه العشرة لأن العرف يراه دمياً واحداً نظراً إلى كونه ماءً أنهر مضافاً ثم صديقه في الحصة فثبت بذلك في صافته ويستصحح إصابته مع أن الماء لصديقه في حصة عر لاء معلوم صافته قطعه ولكن ينظر العرف في ماء واحد حيث أن مجراه واحد لشدة انصافه وعلى فرض عدم إمكان حريانه يستصحح الخبيصة عكس حريان الاستصحاب بتسريته حريان الأول حريان الاستصحاب بالنسبة إلى المرة بأن يفسر أن هذه المرة كسب في أيام عدها حاصلاً فالأصل بقاءها على خبيصة وهذا لا يرد عنه نيل الموضوع وإن الموضوع في القضية هي المرة وهي باقية والقضية المشكوكة ولتبقى موضوعها واحد.

والتقريب الثاني استصحاب الحكم بأن يفسر هذه المرة كسب يحرم على إعادة ودخول المسبب ويوقع في أيام لعدة فالأصل بقاء هذه الأحكام بعد نقصاء لعادة مدم لدم باقياً.

فروعاً يتعلقان بتجاوز الدم عن العشرة:

واستمراره إلى شهر أو شهرين أو سنة أو سنتين:

الأول أن ذاب لعدة إذا تجاوز دمه عن العشرة تحمل عاداتها حبساً كما عرفت سواء كان بصفتها الحيض أم لا خلافاً للقول عر لمشهور حيث حكم بالحيصة إذا كان مع انصافات دون عرهم وبعد أن تم لعدة بحكم بكونه استحاصة سواء أكان بصفتها الحيض أم بصفتها الاستحاصة وقد كسب عاداتها باعتبار أن كانت ترى مثلاً في كل شهر من أول الشهر إلى سبعة أيام بصفتها الحيض فالظاهر حمل ما كان بصفتها الحيض حبساً وما كان بصفتها الاستحاصة استحاصة فلم يعارضه دم آخر بصفتها الحيض بأن رأب دماً بصفتها الحيض حصة أيام في أول شهر ثم رأب حصة أيام بصفتها الاستحاصة ثم رأب حصة أيام أيضاً بصفتها الحيض فإنه لا يمكن حمل كلا الدمس في الأول والثالث حبساً فلأنه لما من أن تحتاط في كلا الدمس إلا أن يكون أحدهما وقفاً في إعادة فإنه حيض دون لآخر فإنه ليس بحيض لعدم تحلل أقل الطهرينهما.

وإن رأب دماً بصفتها الاستحاصة في أيام عاداتها انتفى تحققت بالصفات فالظاهر أنه

حيض فتح ل رأيت بعد ذلك دماً بصفاة الحيض فليطهرته استحاضه لأن العدة مفقودة على الصفاة.

وأذا رأيت في أيام العادة دم بصفاة حيض ثم رأيت بصفاة الاستحاضة بمقدار قلّ الظهر ثم رأيت ثانياً دم بصفاة الحيض فالطهرت الدم الأول فقط حيض دون غيره وإمكان بصفاة حيض بتقديم ما في العدة على غيره.

المرجع شذو الصهر في الستة - وهي التي لم تر الدم قط كما عن مشهور أو امرئة لم تستفرغ بعد ذلك عن بعض آخر تحمل من نطفة حيض وما نطفة الاستحاضة استحاضه فتكفيها تمسراخيض عن غيره بالأوصاف لا الرجوع إلى الأقرب أو الرويات وسلك على ذلك الرويات الدالة على بغير حيض عن الاستحاضة بصفاة عند الاحتلام كحجسه حيض استحسن وبذلك ثبت على أبيه الله عنه اسلام امرئة فمأنته عن امرئة يستمر الدم فلا يرى حيض هو وغيره ففقد ما أن دم حيض خارج يظن سوده دفع وحراره ودم الاستحاضة أصغر مازد^(١).

ورويه إسحاق بن حرب قال سألت امرأة من أن أحدها على بعد الله عنه اسلام فمأنته فأذن له فحدثت أن قال قالت قال اندم يستمرها شهر والشهرين واثلاثة كيف يصعب نطفة قال تخلس أيام حيضها ثم تعسل بكل صوبين فحدثت أن أيام حيضها تختلف عليه وكان يتقدم الحيض اليوم واليومين واثلاثة ويتأخر مثل ذلك فعلمها به قال دم الحيض ليس به حفاء وهودم خارج يظن حرقة ودم الاستحاضة دم فاسد بمراد الحديث^(٢). ولكن يستفاد من بعض الأحاديث وطيفه المبتدئة الرجوع إلى الرويات أي روايات بنت ولتسعى حيض حيضها في كل شهر ستة أيام وسبعة أيام كمرسل يونس بن عيسى عن عبد الله بن سلام وثقه^(٤) بعد ما نزل فيه وطيفه ذات العدة وطيفه ستة ما من وما نطفة الحيض هي (هي) التي ليس هي ثم متعذرة وم تر الدم فقط ورأت قول ما أدركت واستمرها فأن ستة هذه عروسية لأول والبابه وذلك أن امرءه يقاب لها حمة بنت جحش ثبت رسول الله صلى الله عليه وآله ففاسد: أني استحاضت حيضة شديدة ففقد

(١) جامع الأحاديث الباب مهن أبواب الحيض الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحيض الحديث ١٣

هذا احتشائي كرسفاً.

فقالت: إنه أشد من ذلك أتى أنفه نكاحاً فقام تلحمي وتخصي في كل شهر في عدم
لله ستة أيام أوسعها أيام ثم اغتسل بمحرجلا وأخرى الظهر وعين العصر وأخرى المغرب
وعين العشاء واعتسل غسلا الخبر^(١).

فيستدل من طلاق هذا الحديث إلى ستة المدة ووصفها رجوع في الرويات
لا في تغير بالصدت فقع التعارض بين هذا الخبر والأخبار الدالة على سرية صلب الدم
بأنه لا يمتددة وعكس جمع بينها بحسن هذا خبر على ما درأب بدم على لون واحد
واستمر كما رتبها يظهر ذلك من قولها: أتى أنفه نكاحاً في مسه صت والمرد يثبت كثرة الدم
فإن كثرة الدم ونحوه يدفع وشدة يلزم غالباً كونه بلون واحد وهو سفيح وحذته وحرارته و
حرته بل يظهر من آحاد رواية التصريح بذلك حيث قال (ع) في بيان حكم السية: ولو
احتفظت عندها أيامها ورادت ونقصت حتى لا تقف منها على حد ولا من لدم على لون
مختلف فليس بدم وأدبه في رواية (ج) فلو يكن لا مركباً لثبوته
الدم أطلق عليها فلم تزل الاسحاضة دارة وكان بدم على لون واحد وحالة واحدة فستبها
البح والثلاث ومسروء ذلك فصب كفصة حمة حين قالت: أتى أنفه نكاحاً.

فيستفاد منه أن بدم إذا كان على لون واحد فستب امرأة سواء كانت سية أو
مبيدة اسمها أو لا والعشرون أي تحبص مدة أيام وتصلى ونصوم ثلاثة وعشرين يوماً
فإن تظير لاسية بالمدة يظهر منه أن المدة المفروضة في الرواية كان دمه على لون
واحد.

(فصل في أحكام الحائض)

حرم على الحائض أمور

الأول: قراءة القرآن وتلاوة كتاب كقراءة القرآن

والثاني: المسك في غير المسحدين ودخول المسحدين في المسحح حرم ومسحح حتى صني

الله عليه وآله وسلم.

ثالث: مسك كنية المراء ومن أسماء خلافة وشيء حتى والائنة بل أسماء لأمة

عليهم السلام وأنديل على ذلك ما ترقى الخنثب.

الرابع الاتيان بالعبادات من الصلوة والصوم ويجب عليها بعد الظهر قضاء الصيام دون الصلوة والدليل على ذلك رواية زرارة عن أحدهما عليهما السلام قال: إذا كانت المرأة طامثاً فلا تحل لها للصلوة^(١)

ورواية عمر بن ادة عن زرارة قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن قضاء الحائض الصلوة ثم تقضى الصيام قال: ليس عنها أن تقضى الصلوة وعليها أن تقضى صوم شهر رمضان الحديث^(٢) وبوجهها غيرهما من الأخبار الكثيرة.

الخامس يحرم على زوجها أن يجمعه في الشئ ولا يكره عليه أن يمسها حتى لو طوى في صدره على المهو وحب عنه لكنه رده إذا جمعتها في ثوب خيصر و نصف الدسار إن جامعها في وسطه ويربع الدينار إن جامعها في آخره.

أما حرمة المحاماة فتدفع عليها رواية مالك بن أنس قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن المستحاضة كيف يعشاها زوجها قال: تنظر لأثام أنتى كانت تحبص فيها وجبها مستقيمة فلا يقرها في عدة تلك الأثام من ذلك الشهر ويعشاها فيما سوى ذلك من الأثام ولا يعشاها حتى يأمرها فتغتسل ثم يعشاها إن أراد^(٣).

ولم يرد بالمستحاضة الكثيرة الدم ويستعاد من هذه الرواية عدم حور عشيها قبل الغسل وإن صارت بقية من الحيض وهو مخالف لما عليه كثير من الأعلام ويمكن حمل هذه الجملة على قوله ولا يشهد حتى يأمرها فتغتسل على الكراهة وللدليل على حرمة وطئها أيضاً من آيات قوله تعالى وَغَتَّرُوا النَّسَاءَ فِي الْحَيْضِ^(٤) وأما الأخبار فهي كثيرة (راجع ٢١ من أبواب الحيض من جامع الأحاديث).

ويدل على حور الاستمتاع بما عد لغرض رواية عبدالله بن بكير عن أبيه الله عليه السلام قال إذا حاضت المرأة فليأتها زوجها حيث شاء ما أتى موضع الدم^(٥).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب الحيض الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ١

(٤) سورة البقرة ٢٢٢

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ١٦

وروية عداة بن مسعود قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما يحل للرجل من امرأته وهي حائض فقال: مادون الفرج (١).

والفرج وانكس صدقاً على القبل ولندر لأن في بعض الأخبار انتصريح بالقل كرواية عبد الكريم (٢) من عمه قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام ما لصاحب المرأة الحائض منها فقال: كل شيء ما عدا الحمل يصيبه منها منه (٣).

وأما ما روى عن عبد الرحمن بن أبي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل ما يحل له من انطامث قال: لا شيء له حتى تظهر (٤) لمطروح أو ماؤن قد شيخ فده لا شيء له من الوطى في الفرج وانكس له مادون ذلك انتهى وأما ما دل على وجوب الكفارة فكثير منها ما دل على وجوب الديار في أوّل خصص ونصف الديار في وسطه وربع الديار في آخره كروية دود بن فرق عن أبي عبد الله عليه السلام في كفارة طمث. أنه يتصدق دكان في أوله بدراة في وسطه نصف دراهم وفي آخره ربع دراهم (٥) ومما ما دل على وجوب دينار على من جامعها من غير تفصيل كروية محمد بن مسلم قال: سألت عن أنى امرأته وهي طامث قال: يتصدق دينار ويستمر الله تعالى (٦) ومما ما دل على وجوب نصف دينار على من جامعها من دون تفصيل كروية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال من أنى حائضاً فعليها نصف دينار يتصدق به (٧).

ويمكن من جميع هذه الأحكام على الاستحباب أن استحباب الكفارة لتسامح الطاهر في دين مقداره مع أن في بعض الأخبار ما يستلزم أنه يكفيه الاستمرار كروية اسماعيل بن الحسن الهاشمي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل أنى أهله وهي حائض قال: يستمر الله تعالى ولا يعود قلت: فعليه أدب قال نعم خمسة وعشرون سوفاً ربع حذ براني وهو صاعراً لآه أنى سحاحاً (٨).

وفي بعض الأخبار ما دل على كفاية اتصديق على مسكن واحد بقدر شعبة كروية

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ٢٠-١٨.

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢١ من أبواب الحيض الحديث ٢٧ والباب ٢٢ الحديث ١١.

(٥) جامع الأحاديث الباب ٢٢ من أبواب الحيض الحديث ٣.

(٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٢٢ من أبواب الحيض الحديث ٨ ٥.

عبد الله بن علي الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع على امرأته وهي حائض قال: يتصدق على مسكين بقدر شعبه (١).

فيستفاد من مجموع هذه لأخبار وغيرها بسجدة بالسنة الى ما على لرجل الآتي أهله وهي حائض فلا يستعد حملاً مدلاً على وجوب الدبر او نصفه او ربعه عليه عبي الاستحباب وان كان لاحتمال مما لا يسمى تركه ثم انه يشمل وجوب الكفارة لمن أتى حائضاً حبيبة اولاً - يمكن أن يدل - انه ويكافئ لتبادر من الآلة المبركة ولا حار هو الروحنة الآن المسد يس الروحنة بل كونه حائضاً مثلاً دافيل اذا قطعت اصبع امرأة فعسث كد من مدية لا يستفاد منه أن موضوع وجوب بذية هو قطع صبع امرأة بل يستفاد منه أن لموضوع هو قطع الأصبع مع هذا حكم ثابت لمن قطع اصبع الرجل يصا فكدها.

فان قوته (ع) من أتى حائضاً فعليه كد يستفاد منه أن المباح انيان حائض لا تين امرئته في حال الحيض وهل تتكرر الكفارة بسكر لوطي حين يعلمه مطلقاً كما عن ابن ادريس وقيل بالتكرار مطلق وقيل بسكر مع تحلل الكفارة بالوطي وكفر ثم وطئ ومشأ للاختلافات ثم سبي - أعني قوته تعالى - ولا تغربوهن حتى يظهرن هل تعلق بالصيغة بصرف وجوده وبالطبيعة السارية فان كان لأوث فلا تتكرر لأن متعلق سبي هو ذات طسعة من حيث هي مع قطع النظر عن الأفراد والطسعة تصدق على القليل والكثير.

بجلاف ما اذا متعلق به على السحو لذي فان متعلق السبي هي لأفرد لانفس الطبيعية فكل فرد من أفراد لطسعة قد تعلق السبي به فكل فرد من أفراد الوطى حيث ته متعلق السبي - موجب بكفارة فلا بد من أن يستظهر من الأدلة أنه على السحو لأوث او اثاني ولا يستعد أن يقال هذا - ان الطاهر من قوته (ع) من أتى حائضاً بالوطي أو ميوحب الكفارة هو انسان حائض فكل فرد من انيان يصدق عليه أنه أتى حائضاً خصوصاً مع تحلل الكفارة فلا يبعد القول بسكر ككفارة عند تكرار لوطي.

بدرس بحرم طلافها احدى مثال من لمسلم كما في خواهر ويقع ب طلافها عاً متاً ومن بعض العامة حلالاً لأنسفة وذلك والشافعي وأحمد بن حنبل والدليل على بطلانه في حال الحيض لأخبار لكثرة مجده المراجع في باب الطلاق من انوسائل.

مها صحيحة الخطي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الرجل يطلق امرأته وهي حائض قال: الطلاق على غير السنة ماطل^(١) واستثنى من هذا الحكم ثلاثة ١- طلاق غير المدحون ٢- طلاق المدمل ٣- طلاق يعتب عنه روحه بحث لا يمكن من الإطلاع على حال روحه والدليل على هذا الاستثناء الروايات لمعة.

مها صحيحة اسمعيل الجعفي عن أبي جعفر عليه السلام قال: من يطلقهن الرجل على كسر حاء حمس وإلى ديه حاء ب واحد يعتب عنه روحه والتي لا تخص والتي يشت من الحيض^(٢)

وحذ العينة التي يجوز معها الطلاق على كل حال وحتلاف لأقرب ولأخبر فيه هو كقول بباب الطلاق.

ومن أحكام الخائض وجوب العمل عليها بعد مصادرت طهارة من حيض لأجل العبادات المفروضة عليها وهذا الوجوب معتمى على مقتضى تعبدات الواحة وبس وجوبه نسباً خلافاً لبعض الأصحاب كصاحب المدرك.

فإن المترائي من الوجوب في هذه الموارد ليس إلا لوجوب نعيم وليس له محبوبة دنية كما لا يخفى ثم إن كميّة هذا الغسل مثل غسل الحدة في حواز الأتيان به تريباً أو ارتسماً كما يبدن عليه حر خطي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: غسل الحامة وحيض واحد^(٣) وغير ذلك من الأخبار.

وهو يكفي هذا الغسل عن الوضوء ككفاية غسل الحامة عنه أولادته معه من الوضوء قبله أو بعده- المشهور عدم الكفاية وعن المرتضى قدس وابن الجبلة ومفدّس الأردبيلي وصاحب المدارك وبعض المتأخرين القول بكفاية غسل الحيض عن الوضوء ومستند لمشهور مرسلة بن أبي عمير عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كلّ غسل فيه وضوء الأعمال للحاسبة^(٤) وروايته لأخرى عن حماد بن عثمان أو غيره عنه عليه السلام قال: في كلّ غسل

(١) الوسائل الباب ٨ من أبواب الطلاق الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٥ من أبواب الطلاق الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٣ من أبواب الحيض الحديث ١

(٤) جامع الأحكام الباب ١٢ من أبواب غسل الحيض الحديث ١١

وصوء الأعسل لحاة^(١)

ورواية فهم الرضا وليس في غسل لحاة وصوء والوصوء في كل غسل ما حل غسل الحاة لأن غسل الحاة فريضة يجزئ عن العرس الثاني ولا تجزئ سائر لأعسل عن الوصوء لأن العسل ستة والوصوء فريضة ولا تجزئ ستة عن عرس الى أن قال فإن عتسلت لغير حاة فابدأ بالوصوء ثم غسل ولا تحريك لغسل عن الوصوء فإن اعسلت وبسبب الوصوء فتوصاً وأعدا وصوة^(٢)

ومستند من قال بكفاية مطلق لغسل عن الوصوء أخبار كثيرة فيها الصحيح والموثق منها مكتوبة محمد بن عبد الرحمن الهمداني الى أبي الحسن ثلاث عمية اسلام يسأله عن وصوء للقلوة في غسل الجمعة فكتب (ع) لا وصوء للقلوة في غسل الجمعة ولا غيره^(٣) وهذه رواية لا ينتظر في فيها بعض الاحتمالات مسترفة في بعض الأخبار لانية من احتمال أن يكون المراد بالغسل غسل الحاة أو يكون الوصوء من شرط صحة العسل فإن هذه الرواية صريحة بأن الوصوء المستنون عنه هو الوصوء للقلوة وكذا هي صريحة بكفاية ما عدا غسل الحاة من غسل الجمعة وغيره الشامل بطلاقه جمع الأعسال عن الوصوء.

ومنها موثقة عمر السماعي قال سئل بوعد لله عبد السلام عن رجل اد عتسل من حسائنه (حائض حل) أو يوم جمعة أو يوم عيده هل عليه الوصوء قبل ذلك أو بعده فقال لا ليس عليه قبل ولا بعد قد حراه لغسل والمرأة مثل ذلك اد عتسلت من حيض أو غير ذلك فليس عليه الوصوء لا قبل ولا بعد قد أخرجه العسل^(٤).

وهذه الرواية ايضاً ظاهرة في كفاية مطلق لغسل عن الوصوء ومنها رواية محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام قال: العسل يجزئ عن الوصوء وتي وصوء أظهر من غسل^(٥) وبوفش في دلالة هذه الرواية بأن لألف ولام في العسل أنه أن يكون بنحس أو للعهد فإن كانتا للنحس فلا رمة كفاية مطلق العسل عن الوصوء سواء كان من الاعمال الواجبة أو المسوية بل وإن لم يكن من الأعمال المشروعة لأن معناه أن ماهية الغسل يكفي

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١١ - ١٠

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ٦ - ٧

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١

عن مائة لوصوء فلازمه حوار لا تين بالعسل في مقام وصوء الواجب دائماً وهذا لا يترجم به أحد.

وان كان اسرد من الألف واللام لعهد قائم أن يكون لمرد بعسل عمل خدمة او جميع الأعمال لمشروعة ولا يرحح للاحتماث شيء على لاحتمال الأول بل ارجح ان يكون للاحتماث الأول بكثرة لانتلاء بعسل الحانة دون سائر لأعمال فممكن أن يكون لمرد بالعسل عمل حانة فلا يشمل سائر لأعمال مع هذا الحد.

ومها رواية عبد الله بن سلمان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: اوصوء بعد بعسل بدعة (١) وفي بعض الأخبار مرسلات أن الوصوء قبل العسل وبعدة بدعة (٢) وثما الأخبار المتقدمة بذاته على وجوب الوصوء مع العسل لأجل الحانة فيمكن حجب عنها بأن مرسلة اس في عمر لا تكفي في هذه الأخبار يصحح بعضها لارسالها مع آية نسب صريحة في الوجوب فيمكن حجبها عن المسحوب ورويته - اي اس في عمير عن حماد بن عثمان يكر أن تكون بعيا هذه رواية المرسلة وعلى فرض بعدده حيث أن المروى عنه مرزوق بن حماد وغيره فهي ايضاً كالمرسلة ورواية فقه ارسا وان كانت من حيث للدلالة لاشبهة في الآتية لا يمكن الاعتماد عليها لعدم العلم بصدور فقه ارسا عن الامام الثامن صدوات الله عليه فاعملح على الأخبار لدانه على أن لا ووصوء مع مطلق العسل سواء اكان حانة ام غيرها.

كن يضاف لهذه الأحكام مع كبر وصحة بعضها لا يعارض مرسلة اس في عمير لأخبار بعضها بعسل حل لأصحاب وهذه الأخبار مع أنها مرفقة مهمم يعمونها مع كون بعضها صحيحاً فنعلم من ذلك وجود علة فيها حتى تعرض الأصحاب عنها حتى أن الصدوق (قدس سره) جعل مقصود مرسلة اس في عمير في أحد هذه من ذيل الآية منه مع سخره في حجب فنعلم كون هذه الأخبار معرضاً عنها عند أصحابنا لأحوط بل لا خلوص فوه وجوب الوصوء قبل العسل او بعده.

المبحث السابع

في الاستحاضة كمن دم لا يمكن حمله حبساً بل كان أقل من ثلاثة أو أكثر من عشرة ولم يتحلل بين دم الحيض وبينه أقل الظهر - وهو عشرة يومين - لشهور وكذا الدم بعد إياس والدم الذي لا يمكن حمله حبساً ولا نفاساً ولم يكن من العدة جهود الاستحاضة وهو على ثلاثة أقسام على أشهر قسلة ومتوسطة وكثيرة خلافاً لابن عقال حيث حبسها قسمين متوسطة وكثيرة ولم يوجب للقليلة عسلاً ولا وضواً وخلافاً لابن الحبيب حيث حبسها قسمين أيضاً إلا أنه حكم بوجوب انقاس الواحد في كل يوم وليدة بقية وألحق للمتوسطة بالكثيرة في وجوب تثبيث الأعصاب والروايات أيضاً حافية عن تثليث الأقسام بل الذي يستفاد منها - هو كون الاستحاضة على قسمين الأول ما يثقب الدم الكرسف والمراد به هو القطعة والمراد بثقبه بكرسف يعود بدم فيه.

وقد كثر ولا يصح مثلاً أحداً حتى يصعب لمرددهم ومن به الاستعانة - روى كريب و أسحق قدس سرهما عن معوية بن عمار عن ابن عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تستظر أنفها فلا تقطع في ولا يهرق عنها فإذا حركت (حاورت) حركت وأب الدم يثقب بكرسف أعين الظهر وأعين بؤخر هذه ويعسل هذه وللمعرب والعشاء الأحرى عسلاً تؤخر هذه وتعجن هذه وتعسل للصبح وتغتسل ويستغفر إلى أن قال: وكان الدم لا يثقب الكرسف توصف ودخلت المسجد وصليت كل صلاة بوضوء وهذه بينها وجه لا في ثمة حبسها (١).

وروي أيضاً مسنداً في الموثق عن سماعة قال قال: المستحاضة إذا ثقب الدم الكرسف اعتسلت بكل صلاتين وللحجر عسلاً ولم يجر الدم لكرسف فعينها لعسل بكل

(١) المسائل - ج ١ من أبواب الاستحاضة حديث ١

يوم مرة والوضوء لكل صلاة وإن أراد روحها أن يأتيها حين تعتسل بهذا إن كان دمها عريطاً
وكان صمرة فعمها الوضوء^(١) قوله: وإن لم يجر الدم الكرسف بخ يستفاد منه أن المفروض
في العرس لأؤل الذي حكم فيه سوجب الغسل لكل صلتين - هو ما إذا حاور الدم
الكرسف.

وعدم التجاور له فردان لأؤل ما إذا دخل الدم في الكرسف ولكن لم يحاوزه
والثاني ما إذا لم يدخل الكرسف أصلاً وهذا هو لقليلة فقد أوجب^(ع) على استحاضة الغلبلة
انفسل أيضاً ولا يستفاد من الرواية التثليث.

هذا ما ذكره الاستد دام صبه ولكن يمكن أن يقال: إن إظهار من قوته^(ع) وإن لم
يجز الدم الكرسف - هو دخول الدم في القطعة ولكن لم يتجاوز إلى الطرف الآخر ولا يشمل
ما إذا لم يدخل القطعة أصلاً حتى يشمل القيلة وقوته^(ع) في آخر الرواية وكانت صمرة
فعمها لوضوء يمكن أن يكون المراد من الصمرة هي الاستحاضة القليلة لأن الدم القليل ملازم
عالباً للصمرة فتكون الرواية متعصرة لتثليث الأقسام فتأمل جيداً.

إلى غير ذلك من الأخبار التي يظهر منها أن الاستحاضة على قسمين نعم رواية فقه
الرصا^(ع) تدل صريحاً على تشييد الأقسام وهي قوته^(ع): فإذا زاد عليها اندم على أيامها
عنتت في كل يوم مع بحر واستدحت الكرسف وشدت وصنت ثم لا تزال تصلّي يومها
ما لم يظهر لدم فوق الكرسف والخزقة فإذا ظهر أعاد الغسل وهذه صفة ما عمله
لستحاضة بعد أن تحلس أيام الحيض على عاداتها.

وقال عليه سلام أيضاً: وإن رأيت الدم كثر من عشرة أيام فلتقعد عن بقية عشرة
ثم تعتسل يوم الحادي عشر وتحتشي وتعتسل فإن لم يثقب الدم القطر صلت صلتها كل
صلوة بوضوء وإن ثقب الدم الكرسف ولم يسل صلت صلوة الليل وأعداء غسل واحد وسائر
الصلوات بوضوء وإن ثقب الدم الكرسف وسال صلت صلوة الليل والغداة بغسل والظهر و
العصر بغسل وتؤخر الظهر قليلاً وتعطل العصر وتصلّي المغرب والعشاء الآخرة بغسل واحد
وتؤخر المغرب قليلاً وتعجل العشاء الآخرة^(٢).

(١) الوسائل أبواب ٩ من أبواب الاستحاضة الحديث ٦

(٢) جامع الاحاديث ١٠٧٢ من نوابه لبعض الحديث ١

وهذه الرواية وانكاثت صريحة في التثليث الآتية لا يمكن الاعتماد عليها لعدم ثبوت استناد عقه الرضا إلى مولانا الرضا عليه السلام كساد كبراً ذلك غير مرة اللهم إلا أن يقال: إنَّ صحفها منجبر بعمل المشهور بها لكن يرد عليه أنه لا يعلم استناد المشهور في هذه الفتوى إلى هذه الرواية بل يحتمل قوياً استنادهم لهذا الحكم من الأحبار الواردة في هذا الباب.

ويمكن استفادة التثليث من صحيحة الصحاح الواردة في حيض الحامل وهي ما رواه الكشي والشيخ مسداع الحسين بن سعيد الصحاح قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إنَّ أم ولد ترى اندم وهي حامل كيف تصنع بالصلوة فقال: إذا رأيت الحامل لدم بعد ما تمضي عشرون يوماً من الوقت الذي كانت ترى فيه الدم من الشهر لذي كانت تقعد فيه فإنَّ ذلك ليس من الرحم ولا من الطمث إلى أن قال: وإن لم ينقطع الدم عنها إلا بعد ما يمضي الأيام حتى كانت ترى الدم فيها بيوم أو يومين فلتغتسل ثم تحشى وتستشعر وتغتسل الظهر والعصر ثم لتنظر فإن كان الدم فيها بينهما (بيها ج ل) وبين المغرب لا يسيل من خلف الكرسف فلتوضأ وتغسل عندها كل صلوته ثم تطرح الكرسف عنها فإن طرحت الكرسف عنها وسال اندم وجب عليها الغسل.

قال: وإن طرحت الكرسف عنها ولم يسال الدم فلتوضأ وتغسل ولا غسل عليها قال: وإن كان لدم إذا أمسكت الكرسف يسيل من خلف الكرسف صبيحاً لا يرقى فإنَّ عنها أن تغتسل في كل يوم وليلة ثلاث مرات وتحشى وتغتسل وتغسل للعصر وتغتسل للظهر والعصر وتغتسل للمغرب وانعشاء الآخرة (الخبر^(١)).

وهذا الخبر وانكاث الطاهر منه تثليث الأقسام لأنه لم يفت الأصحاب بمضمونه وهو طرح الكرسف وأمسكه والحاصل أنه لا يوجد خبر دال على تثليث الأقسام يعتمد عليه دلالة وسداً لأنَّ المعتمد سداً كهذه الصحيحة غير دال على تثليث الأقسام والمعتمد دلالة غير صحيح السند (كدافى المسودة بحظ الحفيظ مؤلف هذا الكتاب نقلاً عن الاستاد دام علاه).

ولكن يمكن أن يقال: إنَّ اشتغال الرواية على حلة لم يعمل بها الأصحاب لا يوجب طرحها مع أنَّ المروص كونها صحيحة السند وظاهرة الدلالة على تثليث الأقسام وقد أفتى

(١) جامع الأحاديث الباب ٦٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

حل الفقهاء بضمومها.

ثم إن المشهور بين الفقهاء هو أن حكم تبديله تبديل القطعة ونظيرها وتطهير محل ولو صوء لكل صوء.

أما وجوب تبديل القطعة بعد سبيله فلا يأتى هذا من إجماع غير المعقوعها فلا بد من تطهيرها أو تبديلها وتطهير محل عن ذلك الدم وثابت بأن بعض الأخبار دالة على وجوب تبديل القطعة في المتوسطات والكثرة مع عدم تفرق كصحيحه صغول من يجبي عن أبي الحسن عنه لسلام قال: فب له جعلت فداك إذا مكث المنة عشرة أيام ترى الدم ثم طهرت فمكثت ثلاثة أيام طهراً ثم رأت الدم بعد ذلك أمسكت عن صبوة قل لا - هذه مستحاضة تغسل وتستدح فطة بعد فطة وتجمع بين صلوئين يغسل ويأبى روحها ن اراد^(١).

ورواية عبد الرحمن بن سعدة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن المستحاضة أيتها وجهها وهو تطوف بالبيت قال نعم وبها من كرسف فداك كان قرنها مستقيماً فتأخذ به وتكون فيه خلاف فلتحتط بيوم ويومين يغسل ويسجد كرسفاً فادأطهر عن الكرسف فتغتسل ثم تضع كرسفاً آخر ثم تصنى الحديث^(٢) ولكن لا يجبي عيت صعب لدليين أما الأول فأن هذا الدم على فرض عدم العتونه ثم يصير إذا كان في الطاهر لا ماد كرسف في أساطس كما هو المعروف في القليلة مصداقاً إلى أن تبديل القطعة غير محدد صيرورت مستوثة بالدم بعد تبديل واحد إثبات وهو دلالة لروايتين على وجوب التبديل في المتوسطات والكثرة فله أولاً أن الرويتين لا دلالة هما على وجوب التبديل فيها أيضاً فضلاً عن القليلة فقله: تستدح فطة بعد فطة لا بدل على وجوب التبديل عند كل صوة بل عية مدلل الرواية عليه أن عيب تبديل عند ردة لغس وثأل الرواية إثنية دلالة على خلاف مضبوطه أظهر لآنها تدل على وضع كرسف آخر عند ظهور الدم على الكرسف بعد غسل وليس لها ارتباط بالاستحاضة الفسحة

وأما وجوب الوصوء عند كل صولة فبدل عليه بعض الروايات منها موثقة صماعة

لمتضمنه قال: وإن كان صغيرة فعليها الوضوء^(١) بناء على أن المراد بالصغيرة لاستحاضة
القبيلة

ومما صحيحه معوية بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام قال في حديث وإن كان
منه شيء كرسف فتوضأ ودحت مسحاً وصبت كل صلاة وضوء^(٢) ومما
موثقة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: سألت عن الطامث تقعد بعد أيامها كيف تصع
قال: تستطهر يوماً ويومين ثم هي مستحاضة فلتغتسل وتستوثق من نفسها وتصلّي كل
صلاة بوضوء عالم بعد الدم وقد نفذ الدم اغتسلت^(٣).

ومما صحيحه الصحيح المتضمنه قال: وإن كان اندم فيها يسها وبين العرب لايسيل
من حلف الكرسف فلتوضأ وتصل عند وقت كل صلاة^(٤) واستدلّ لآل أبي عقيل في
قبوله بعدم وجوب الوضوء بمدة ولا بالأصل والمرد عنه أما الاستصحابات أي استصحاب
عدم وجوب الوضوء عليها عند عروص الاستحاضة بمدة لأن عدم وجوب الوضوء قبل
عروص هذا الدم كان مقطوعاً به فتصح عند عروصه وأنه لا يكون لمرد بالأصل بمرارة
أي مسألة بربه منه عن هذا الوضوء عند عروص هذا الدم ولكن يرد عليه أنه لا مورد لآخر
لأصل في مثل هذه الموارد لوجود الدليل اللفظي فيها.

وثائب صحيحه ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: المستحاضة تعتسل عند
صلاة الظهر وتصلّي الظهر والعصر ثم تعتسل عند المغرب وتصلّي المغرب والعشاء ثم تعتسل
عند الصبح وتصلّي الفجر^(٥) يعني ترك التعرض للوضوء مع أنه (ع) في مقام السان دلالة على
عدم وجوبه.

وكذا رواية الحنفى وفيها: وإن هي رأيت طهراً اعتسلت وإن هي لم تر طهراً اعتسلت
وحتشت فلا ترال تصلّي بذلك العسل حتى يظهر الدم على الكرسف وقد ظهر أعادت

(١) (٢) جامع الأحاديث اب ٢٦ من أبواب الحيض حديث ١٤

(٣) جامع الأحاديث ب ٧ من أبواب الحيض الحديث ٢

(٤) جامع الأحاديث ب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

(٥) جامع الأحاديث ب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٦

العمل (١).

وتقرير الاستدلال به أنه يستدسم أنها دائمة برصهر يكفي غسل الحصى بعد انقضاء ولا يجب عليها شيئي إلى أن يظهر لدم على الكرسف فإذا ظهر يجب عليها غسل الاستحاضة وعدم ظهور دم هو الاستحاضة بقليلة

ولكن يمكن الخوف عن الروايتين ^{٣٤} وإن لم تنقصر الوصوء إلا أن مقتضى الجمع بينهما وبين روايات المتقدمة هو وجوب الوصوء عليها في الاستحاضة القلبية.

وهي يكفي وصوء واحد للمريضة واحدة مع نفلتها أو لا بدلتقلة ايضاً من وصوء عبيده. ستندد للأول بدروم خرج وأنه لا يستدسم هذه الأبحاث أن هذا الدم من لأحداث انقصة الوصوء غاية ما في الباب أنه حدث حاض يجب فيه الوصوء عندارفة الاتن بكل مريضة لاعمد حدوثه في أنى وقت كان بخلاف سائر الأحداث فداترى أنه داطهر في أثناء لفضولة لا تنطل الصوة ولا الوصوء به

هذا يمكن يرد على لأون بعدم لزوم الخرج في لستحات بعدم دائره فيها وعلى الثانى بأنه يستمد من وجوب الوصوء في القلبية بكل صوة أن هذه ايضاً من الأحداث وعدم عدادها في لأحداث والوقفص الموحية للوصوء لا بعد الحصرى حصر الواقص فيها عداها لأن يجب لوصوء هذه الاستحاضة يستكشف منه كوها من الوقص، وعدم بطلان بصفوة وانوصوء معروف هذا الدم في أثناءها لا يشبه كوه حدث حاض بل يمكن أن يكون عدم البطلان لأجل لضرورة كمنه لئس مصدراً أن أنه يستدسم اصلاى قوله (ع) ونصلى كل صوة بوصوء وقوه (ع): فمتوصوا ولتصل عند وقت كن صلاه أن التامة ايضاً لا ينفها من الوصوء كالمريضة.

نعم ذكر اشيع هذه على ما حكى عنه أن التوقل لراتنة لا يجب فيها لوصوء وكأن دليده أنها من تواع المريضة وهو ايضاً مشكل.

وهل يجب تدبيل الخرقه ايضاً لكل صولة-الظاهر- لا لأاد تلوثت بالدم هد كله في الاستحاضة القلبية.

وأما المتوسطة فقال في الشرايع بلرمها مع ذلك (أى ما تقدم من تدبيل قطعة وتحديد

الوصوء لكلّ صلوة بغير الحزقة والعسل لصلوة العداة).

أما وجوب تبديل قطعة ويمكن الاستدلال له بصحيفة صغور بن يحيى ورواية البصري المتقدمين في القليلة^(١) ورواية الجعفي فإن فيها فإن رُبّ طهراً اعتسلت وإن هي لم ترطهراً اغتسلت واحتشيت فلا تزال تصلى بذلك العسل حتى يظهر الدم على الكرشف فادأطهر أعادت العسل وأعادت الكرشف^(٢).

ولكن هذه الروايات لا تدلّ على وجوب التبديل عند كلّ صدوة كما مرّ فإن أظاهر منها على فرض ظهورها في وجوب تبديل لقطعة - أنه يجب السدين عند العسل وبعد العسل فإن كان اجماع على وجوب تبديل القطعة وبصرها على لكنّ صدوة بالنسبة إلى المتوسطة فهو لا فلا دلالة لهذه الروايات ولا غيرها على وجوبه.

سعم يمكن أن يقال: أنه على تقدير وجوب لتبديل في القليلة والمتوسطة بطريق أولى لأنّ آدم يظهر فيها على الكرشف وهو ملازم عالياً، ودائمٌ تنحيس ظاهر البدن وقبيلة مع كونه لم تكس عالياً ملازمة لتحيس البدن ومع ذلك يجب تبديل القطعة فيها على المشهور فالمتوسطة بطريق أولى فالأحوط هو تبديل.

وأما تحديد الوصوء بكلّ صدوة فلا دلالة موثقة سماعة المتقدمة فإن: لاستحاضة إذا ثقب الدم الكرشف اعتسلت لكلّ صلوتين وللحجر عسلا وإن لم يجر الدم الكرشف فعليها انعسل كلّ يوم والوصوء لكلّ صلوة الحجر^(٣) سواء على أن المراد بقوته: وإن لم يجر الدم الكرشف هو الاستحاضة المتوسطة لا القليلة كما أحسنه فيهما.

وموثقته الأخرى عن الصادق عليه السلام قال: غسل الحنّاة وحب وغسل الخبيص إذا طهرت وأحب وعسل الاستحاضة وأحب إذا احتشيت بالكرشف فجار الدم لكرشف فعليها العسل لكلّ صلوتين وللحجر عسل فإن لم يجر الدم الكرشف فعليها العسل كلّ يوم مرة والوصوء لكلّ صلوة^(٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب خصص الحديث ٥-١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الجهر الحديث ٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الجهر الحديث ٤

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب العسل الحديث ٥

وأما وجوب تعبير خرقة فهو المشهور ولا دليل به إلا إذا تلوّث بالدم وقبلا بعدم العو
عن هذا الدم.

وأما وجوب الغسل عند العدة بصوة عداة فهو أيضاً مشهور بين الفقهاء وتدلّ عليه
رواية فقه الرضا وإن ثبت بدم الكرمف ولم يسل صنب صوة بين ولعه غسل واحد
وسائر اصوات بوصوء (١) وظاهر هذه الرواية أنها يكفيها الغسل لصوة العداة ولا يجب عليها
لوصوء مع الغسل نعم يجب الوصوء سائر لصلوات ولكن يعارضها رواية سماعة
المقدمة أن تعال لظهوره في وجوب الوصوء لكن صوة مع أن روية فقه الرضا غير معتمد
عليها كما مر غير مرة فلا تكفي الروايتين وح وجوب الغسل قبل صوة عداة بخصوص
كما يستفاد ذلك من روية فقه الرضا لا تخنوع اشكال فلا يبعد أن يعد بدست عليه رواية
سماعة من وجوب الغسل على أي على المتوسطة كل يوم مرة من غير تقيد بعداء وكذا
الكلام في وجوب الوصوء عقب صوة عداة فإن بظاهر وجوبه على أي كما يجب لسان
الصلوات هذا تمام الكلام في الاستحاضة المتوسطة.

وأما الاستحاضة لكثرة فيجب عليها أي المستحاضة الكثيرة مع ذلك أي المتقدم
من وجوب تبديل لفظة وخرقة والوصوء لكن صوة على لمشهور ثلاثة عدل في كل يوم
ولسنة خمس من صوته فخر وعسل عند الظهر تغسل في الظهر وعصر وجمع سهو وعسل
عند المغرب وفي الليل تجمع به بين المغرب والعشاء ثم وجوب تبديل لفظة وخرقة فيما
مرّك المتوسطة وتمام وجوب ثلاثة أعداة عليها في كل يوم بدلالة الأحبار الكثيرة عليه
كروية معدوية من عمدة المقدمة في أول هذا الباب (٢).

ورواية سماعة لمصبرة المقدمة (٣) وروية حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى
المقدمة (٤) وروية اسماعيل بن عبد الخالق قال: سألت أربعا عنه بسلام عن
المستحاضة كيف تصنع قال: إذا مضى وقت طهرها أي كانت تطهر فيه فتؤخر الطهر
إلى حر وقتها ثم تمتلئ ثم تصلى الطهر وعصرون كان المغرب فتؤخر إلى حر وقتها ثم

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب الحيض الحديث ٤ - ٦

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب الحيض الحديث ١٤

تغتسل ثم يصلي المغرب والعشاء فإذا كانت صلوة المغرب فلتغتسل بعد طلوع العجوة ثم تصلي ركعتين قبل الغداة الحزرة^(١).

وروية عبد الله بن مسكان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: استحاضة تغتسل
عند صبوة الظهر وتغتني الظهر والعصر ثم تغتسل عند المغرب فتغتني المغرب والعشاء ثم
تغتسل عند الصباح فتغتني الفجر والخبر (٢).

وهاتان الروايتان وإن كانا معطى استحاضة فيها مطلقاً لأنه لا بد من مجتمعتين
الكثيرة بمرسلة الروايات ويصايدن على ثلاثة أعين لكثيرة صحيحة بمرسلة
ابن عبد الله عليه السلام قال: قلت له: لعمري متى تصني قال: تقدر قدر حبسها وتستظهر
ببومين فإن يقطع الدم والأعنتت واحتث واستعرب وصنت فإن جاز الدم الكرسف
تعمصيت وعتلب ثم صنت لعمري غسل والضرر والعصر بعل والمعر والعشاء بعل
الخبر (٣) إلى غير ذلك من الأحبار.

وأما حجب الوضوء لكن صوة فهو المشهور وسندك له بقوله تعالى: إِذَا قُضِيَ إِلَيْكَ الْأَمْرُ فَلْيَضْحَكُوا وَلَا تَبْكُوا وَأَنْتُمْ سَوَاءٌ (٤) لانه ساء على عمومها المحقق الحدث وساء على أن الاستحاضة ايض حدث وأما ادقنا ان المراد من الآية نعيم من انوم كما فترت به في بعض الأخبار، وقنا بان اسبابه الحدث الأصغر فلا تشمل الحدث الأكبر كما لا يبعد دلالتها على ذلك.

وأما لاستشكال في دلالتها فانه مختصة بالرجل والحق النساء ورجلها هو الجمع
 - ولا جمع هاء على لا في بوقوع الخلاف فيه فهو مردود عنه اختصاصها بالرجل
 بل المراد بها الخطاب الى مطلق الكل من سواء فهم الذكر والانثى.

وامتدبر بوجوب توضوء ایضا بقوه (ع) فی کس غسل وضوء لا غسل حیاته او قوله (ع) کل
عمل قبله وضوء لا غسل حیاته (۵) بداعتی ترجیح شده اریه علی معارضها من قوله (ب) غسل

(۱) (۲) جامع الأحادیث الباب ۲۶ من أبواب الخيصر الحديث ۱ . ۱

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ٣

(٤) سورة مائدة آيات ٦٠

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الفل الحديث ١٠

يجرى عن بوضوء وثى ظهر من غسل (١) وقوله: وثى وضوء ثنى من غسل (٣) كما تقدم.

واستدل أيضاً بأن الأصل عدم الاحتزاء بالغسل وبأولوية هذه من القليلة والمتوسطة فإنه إذا كان البوضوء فيها واجباً في هذا المسم أول.

وسكن يمكن الخدشه في هذه الأدلة الآتي قوله (ع): في كل غسل وضوء لأجله - بأن الآية ليس فيها عموم أو إطلاق بحيث يشمل حدث الاستحاضة لاحتمال أن يكون رافع هذا لحدث الغسل فقط ويؤيده أنه ليس شئ من أحبار الباب متعصباً لوجوب البوضوء مع أن حلها وكنها في مقام اليان ومن البعيد جداً إيكال وجوب البوضوء إلى موضع آخر ومما لأصل فإن كان المرد منه استحباب الغسل لعدم الأثر في حقيقته غير ثابتة الا عند بعض نعم يمكن أن يكون المراد بالأصل أصالة لا شتمال بل يقول: إن هذا الدم قد وجد حدثاً لا يعلم ارتفاعه بالغسل فقط ولكن يعلم ارتفاعه بالغسل والبوضوء.

وفيه أيضاً أن بيان الرافع بيد الشارع والمفروض أنه لم يذكر في رافعيته سوى الغسل وأما الأولوية ففيها ما لا يخفى من الأولوية مستغية لاحتصاص هذا القسم اعنى لكثيرة بثلاثة أعين بخلاف الأقرين فيمكن أن يكون الغسل كافياً لارثة هذا الحدث بخلاف القليلة فإنه ليس فيها لألوضوء وبخلاف المتوسطة فإنه ليس فيها الغسل واحد وبقا القلوات لا ينفقها من شئ رافع لحدث والمفروض عدم وجوب الغسل عليها باق الصوت بعد الاتيان بالغسل في المرة الأولى فيمكن أن يكون رافع الحدث في الكثيرة نفس الغسل من دون دخل شئ فيه والله اعلم

وقد يستظهر وجوب البوضوء من قوله (ع) في مرسنة يونس الطوية: وسئل عن المستحاضة فقال: إنها ذلك عرف (عرق خ ل) عذبر (عاندج ل) اور كضة من لشيطان فتدع الصبوة أيام أقرانها ثم تغسل وتتوضأ لكن صبوة قيل: وإن سال قال: لو نال مثل الشعب الحديث (٣).

والشعب واحد الشعب ومثاعب الحياض هي مجارها التي يجري فيها الماء قليل في دلالتها: أن لتيقن من موردها هي الاستحاضة الكثيرة بقربة قوله (ع) وإن سال مثل لشعب

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الغسل الحديث ١٠ - ١١ - والباب الثاني من أبواب الغسل

الحديث ١٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الخيض الحديث ١

ولكن لا ينبغي على من لاحظ بروية أنها في مقام بيان أحكام الخائض وذكر بعض أحكام الاستحاضة استطراداً والذي يدل على ذلك أنه (ع) لم يتعرض لوجوب الغسل عليها فإن قوله (ع) تعتسل لمراد منه غسل الحيض ظاهراً مع بقول قوله (ع) وإن ساء مثل الثعب - يحتمل قوياً ردة وجوب نضوء عليها في أيام استحاضها في مقابل وجوب قعودها عن النضوء في أيام حيضها يعني يجب عليها بعد انقضاء أيام حيضها نضوء وإن لم ينقطع الدم عنها بل وإن ساء مثل الثعب لأنه يجب عليها نضوء وإن ساء مثل الثعب (كذا في المسألة بحفظ الحقير بقلاً عن الاستدلال عليه ولكن يرد عنه أنه قوة (ع): وتوضاً لكل صلاة صريح في وجوب نضوء بكن صفة وإظهار أن المراد لنضوء بعد غسل الاستحاضة لا لنضوء بعد غسل الحيض بقوة قوله (ع) لكن صلاة وإن نضوء أو حدث بعد غسل الحيض كاف بصوتين بل لا كثر من يتحلل بهما لحدث ولا يخفى بل كثر الوضوء لكل صلاة).

نعم قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم لحمة بنت حنشل في نفس هذه المرسلة حيث أتت النبي (ص) فقالت: أتني استحاضت حيضة شديدة ففارقها: احتشى كرسماً فقالت: أنه أشد من ذلك أتني أثنته ثناً ففارقها تلحمتي ونجستني في كل شهر في عيم الله ستة أيام أو سبعة أيام ثم اعتسلى غسلاً وضوءاً ثلاثاً وعشرين يوماً أو أربعة (أربعاً) وعشرين وعشراً وعشراً للمعمر غسلاً وأخرى الطهر واعتسلى العصر واعتسلى غسلاً وأخرى المغرب وعشراً والمساء واعتسلى.

فإنه في مقام بيان أحكام الاستحاضة ولم يتعرض لوجوب الوضوء عليها مع أنه في مقام البيان محتمل أن يكون المراد بالوضوء في قوله (ع): وتوضاً الوضوء المتعارف لا الوضوء لرفع حدث الاستحاضة أو يكون المراد من الوضوء الوضوء حدث الاستحاضة لكن لبعضها كالتقليد ولكن لم يبيح لأنه (ع) لم يكن يصدد عن أحكام الاستحاضة.

وأما الاستدلال لوجوب الوضوء بقوله عليه السلام في مرسلته ابن أبي عمير كن غسل قبله الوضوء الأعسل الحسنة^(١) فقد مر في غسل الحسنة اختباره وأن رواية ابن أبي عمير وكانت مرسلة لكن المشهور قد عسيبها وأفتوا بمضمونها ولم يعملوا بقوله عليه السلام. الغسل يحرم عن الوضوء وأتى وضوء أطهر من الغسل أو أتى من الغسل^(٢) وقريب من صادر أخبار الباب مع أن بعضها صحاح فيعلم وجوده في تلك الأخبار فالأحوط بل لا يخلو من قوة - وجوب الوضوء في الاستحاضة الكثيرة أيضاً.

المبحث الثامن في دم النفاس

وهو دم الولادة ولا حظ لقلبه فيمكن أن يحدث أحياناً بعد الولادة ثم يقطع بل يمكن تحقق الولادة بدون تحقق دمها كما نزل وقوعه في الأرمات السابقة وأما لتحديد من طرف لكثرة ولشهور أن أكثره عشرة أيام وقيل: إن أكثره ثمانية عشر يوماً ومشأ الاختلاف هو اختلاف لأحبار الواردة في هذا الباب فمعص تلك لأحبار مبدل على القول لأوّل كصحيحة ررارة المروية بعدة طرق عن أحدهما عنه السلام قال: النساء تكف عن الصلوة أيام أقرانها لتي كانت تمكث فيها ثم تغسل وتعمل كما تعمل المستحاضة^(١). وموثقة يونس قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة ولدت فرأت ادم أكثر ممك كسب نره قال فتعبد أيام قرنها لتي كانت تحس ثم تستطهر بعشرة أيام قال رأيت دعاً صمناً فتغسل عند وقت كل صبرة وإن رأيت صبرة فتوص ثم لتصل^(٢). قال شيخ فقه: يعني تستطهر لى عشرة أيام.

قوس: يعني أن اسم عمى لى نغريته سائر الأخبار ورواية مالك بن أعين قال سألت أبا جعفر عنه السلام عن نساء يعيشها روحها وهي في نساءها من الدم قال: نعم اد مصى لها مديوم وصعت بقدر أيام علة حيصها ثم تستطهر بيوم فلا بأس بعد ان يعيشها روحها بأمره فمع غسل ثم يعيشها دن أحت^(٣) ومروعة على بن ابراهيم عن أبيه رحمه قال سألت امرأة أبا عبد الله عليه السلام فقالت: تى كنت أقعد في (من) نساءى عشرين يوماً حتى أفتونى ثمانية عشر يوماً فقال أبو عبد الله عليه السلام: ولیم أفتوك فقال رجل: للحديث

(١) (٢) جامع الاحاديث ج ٢ ص ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ١-٦

(٣) جامع الاحاديث ج ٢ ص ٣٠ من أبواب الحيض الحديث ١

الذى روى عن رسول الله صلى الله عليه وآله أنه قال لأسماء بنت عميس حين نفست بمحمد بن أبى بكر فقال ابوعبدالله عليه السلام: إن أسماء (بنت عميس ح) سألت رسول الله صلى الله عليه وآله وقد أنى لها (ب ح ل) ثمانية عشر يوماً ولو سألته قبل ذلك لأمرها أن تعتسل وتعمل كما تفعل المستحاضة (١).

وفى روى شهيد الثانى قد فى المستقى على ما حكى عنه عن حمران بن أعين قال: قالت امرأة محمد بن مسلم وكانت وبوداً: "قرأ أبو جعفر (ع) لسلام وقل له: أنى كنت أقعد فى نفاسى أربعين يوماً وإن أصحاب سبقوا على فحللوا ثمانية عشر يوماً فقال أبو جعفر عليه السلام: من أفتاها ثمانية عشر يوماً قال: قلب: الروية بنى روهما فى أسماء بنت عميس أنها نفست بمحمد بن أبى بكر بن خليفة فقال: يا رسول الله كيف أصعب فقال لها: اعتسلى واحتشى وأهلى بالحج فاعتسيت واحتشت ودحت مكة ولم تطف ولم تسع حتى تقصى الحج فرجعت الى مكة فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله فقالت: يا رسول الله أحرمت ولم أطف ولم أسع فقال لها رسول الله صلى الله عليه وآله: وكم لك اليوم فقالت: ثمانية عشر يوماً فقال أمّا، لأن فاحرجى الساعة فاعتسلى واحتشى وطوى واسعى فاعتسلت وطافت وسعت وأحلت.

فقال أبو جعفر عليه السلام: إنها يومئذ رسول الله صلى الله عليه وآله قبل ذلك وأخبرته لأمرها بما أمرها به قلت: فما حد النساء قال: تقعد أيامها أنتى كانت تطمئ فيها أيام فرئها فإن هى طهرت والأمتطهرت بيومين أو ثلاثة أيام ثم غسلت ود كان انقطع الدم فقد طهرت وإن لم يقطع فهى عنزلة المستحاضة تعتسل لكل صلاتين وتصل (٢) فى غير ذلك من الأتجار الكثيرة.

ومستند انقوب الثانى ايضا أخبار كثيرة (مها) صحيحة زرارة عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن أسماء بنت عميس نفست بمحمد بن أبى بكر فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله حين أرادت الاحرام بذى الخليفة أن تحتشى بالكرسف وأحرق وتهل بالحج فلما قدموا مكة وقد نسكوا الماسك وقد أنى لها ثمان عشر يوماً فأمرها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تطوف

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٧ من أبواب الحيض حديث ١٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحيض الحديث ١٣

و بیست و تصنیی ولم یقطع عی ایدم فعلت دلث (۱).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت ابن جعفر عليه السلام عن لقاءكم تقعد
 قال: إن أساءت سمعت عميس نعت وقرأها رسول الله صلى الله عليه وآله أن تغسل الخدعة
 عشرة ولا بأس أن تستظهر بيوم أو يومين^(١).

وهذه الرواية من الروايات بداية على ما كان على ائمة عشرين يوماً ثلاث يومين
الاستظهار اذ يصمى ثمانية عشر يوماً يصير مجموع عشرين يوماً ومنها رواية حنان بن
سدير الرواية عن رجل قال: كنت لأبعد الله عنه سلام لأنى عنه أعطيت النساء ثمانية
عشر يوماً ولم يعد لأقرب والأكثر قال: لأن الخبيص أقبل ثلاثة أيام وأوسطه خمسة وأكثره عشرة
وأعطيت فيه وأوسطه وأكثره (٣).

ومما من عسى لعيونكم كسه مولد الرصد صوب الله عليه المؤمنون والتعساء
لا تعتمد على الصوة أكثر من ثمانية عشر يوماً وب ظهرت من ديت صحت و لم تظهر حتى
تحدور ثمانية عشر يوماً اعتمد وصالت وعملت (م) نعم مستحاجة (٣) الى عبر ذلك من
الأحبار.

وسكن هذه الأحبار لا يكتفى بالأحبار المتقدمة ثم أرويات المشتعلة على قصة أساء
سب عيسى فلا تدعى أن سبى صنى الله عليه وآله قدر خصه برك لصلوة في ثمانية
عشري يوماً بل غاية ما تدل أن أساء قد عت عن لصلوة في ثمانية عشر يوماً ثم سألت أسبى
صنى الله عنه وله من يكسبه فأمرها من حسن فمكن أن يكون يأمره بالعسل إذ سأله
قبل ذلك كما يظهر من المعنى من روايتى على من أرحمهم وخبرنا لثقتهمين المشتبتين على
قصة أساء ست عيسى فكانت روايتى المتقدمة تسرر هذه أرويات المظفة.

نعم صحیحہ محمد بن مسلم المتعمد لا تخلو عن ظهور من تحدیدہ للنص ثمانية عشر يوماً وبكى لانذ من حننها على مالاب في الأحبار المتعمد او حملها على التقة وأما رواية لعين و صاها رتة عمولة على لتمة بقرية التعديل يواف مع المهوم منه لردوا أقل الخيص وأوسطه وكشره لانصر عنه لكون النص ثمانية عشر يوماً فيمكن ان يراد منه

(۱) (۲) (۳) جامع الاحادیث باب ۳۸ من یروى الخیص حديث ۱۴ ۱۶-۲

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الميهر الحديث ١٨

التعمية.

وأما روضة لعون والطفهر حلهه يصا على التقيّة فإن المأخوذ وان كان مائلا الى الشّيع الا أنّه كان الى مذهب العامة أصلا وكان يراعى حشبه مع أنّ الأخبار لتقدمه أكثر عدداً وأصبح مسلداً وقد عمل لمشهور بانحلاف هذه الأخبار وبهذا يظهر مدى لأخبار الدّالة على أنّها تقعد ثلاثين يوماً أو أربعين يوماً و خمس يوماً كصحيحة محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: تقعد النساء اذا لم يقطع عبي الدم ثلاثين يوماً الى الخمسين^(١) و أنّها لا بد من حبها على التقيّة لاعراض لأصحابها.

(فرع)

لوولدت المرأة تؤامين وكان سبها فصل عشرة أيّام فاعطى هر أنّ بدم قبل عشرة وسعد بها كنه نفاس فانه يتحقق بذلك نفاسا لكن موثود نفاس وذا تحس الفصل سبها بأقل من عشرة وحاوّر الدم عنها فاعطى هر أنّه يصا كذلك اى يتحقق بذلك نفاسا لأنّه يتداخل لأوّل في الثاني اى يحورها لعمود عن لصلوة و عشرة أيّام بعد تولّد الثاني اذا رأت الدم الى العشرة.

وأما النفاس لأوّل اى في المولود لأوّل انتهاء في تولّد الثاني من لا بعد ان يجري هذ الكلام في المولود الواحد اذا تولدت أحرانه متفرقة كذا تولّد رأسه أو لا ثم تولّد سائر جسده بعد خمسة أيّام فانه لا بعد تحقق نفاسين بذلك فانه يصدق علي أنّها ولدت مرتين مع تحقق الفصل.

(فرع آخر)

اذ تحقق منها الولادة ولم ترالدم حينها ولكن رأت في رأس عشرة فظاهر لأصحاب الحكم يكون هذ الدم نفاساً دون البقاء عنه أمّا البقاء فلا وجه للحكم بنفاسيه لأنّ ما هو سبب للنفاس هو لدم الحاصل عند الولادة لانفسها.

وأما الحكم بنفاسيّة الدم المحقق على رأس العشرة فلا يمنع منه فان دم نفاس

لا يبرم أن يكون متصلاً بلولادة بل القدر اللارم هو صفة انتساب هذا الدم اليها مثلاً دافع
سته ولم يخرج الدم محرّج القمع ولكنه خرج بعد زمان فانه يصدق عليه أنه دم المقلوع وهما
ايضاً كذلك .

واذ رأت الدم يوم لولادة ثم انقطع ثم رآته في اليوم العشر فان كانت ذات عدة
وكانت عاداتها عشرة أيام فظاهر أن الدمين وانقاء المتحلل نفاس لما قبل من كون النفاس
حيضاً احتسب لغذاء الولد ولقول الصادق عليه السلام في مرسل يونس: تستطر (أي
لنفسه) عدتها التي كانت تحس ثم تستظهر بعشرة الحديث^(١)

سواء على أن المراد بالبدء بمعنى إلى كما عن الشيخ فقه وأمر لنقاء ولحكم بنفاسيته
لأحر مادّة على حيصة النقاء المتحلل بين الدمين المحكومين بالحيصة مأم يكن لنقاء عشرة
أيام ولم يتجاوز الدم مع النقاء عن العشرة.

وأما اذ لم تكن ذات عدة فظاهرها ايضاً كذلك ومّا اذا كانت عدتها أقل من
عشرة أيام فالنفاس هو الدم الأول فقط دون الثاني ودون النقاء المتحلل لأن الدم الثاني ليس
من عاداتها قطعاً فلا وجه لحسن البقاء بمقدار عاداتها مع الدم الأول - بعداً كما توهم - وأما
أحكام النساء فقال في شرايع - يحرم على النساء ما يحرم على الحائض وكذا ما يكره لها
ولا يصح طلاقها انتهى كلامه فليس سره

(١) وسائل الشيعة ج ١٣ ص ١٣ من أبواب الحيض الحديث ١٢

المبحث التاسع في أحكام الأموات

قال السيد الطباطبائي في العروة الوثقى: لا أهم الأمور وأوجب الوحيات لتوبة من اعصى وحقيقتها الدم وهو من لأمر انقبية انتهى والحاصل أنه يجب على الإنسان التوبة قبل ظهور امارات الموت وكذا يجب عليه ردة ابدانها الى أهلها فان شدد المتقدم: يجب ردها مع الامكان والوصية بردها مع عدم الامكان انتهى ولكن لا يخفى أن وجوب ردة انما هو في صورة عدم العلم بردها بالوصية وثم اذا علم بتحقيق الردة بالوصية فلا يجب عليه ائردا بخصوص.

وهل يجب عليه اعلام الورثة بموضع دفن أمواله أم لا- يمكن أن يقال: أنه حيث يستقل المال بموته الى الورثة ويكون المال ملكاً لهم فاد لم يسمهم بموضع أموالهم فقد فوت عليهم أموالهم وأضرهم فتكون دتمه مشعولة بأموالهم يوم القامة لأنه قد صبح أموالهم ولم يوصيهم اليهم فيجب عليه اعلامهم بذلك لكنه كلام لم يلزم به أحد والأولى أن يقال: أنه اتلاف للمال.

ولكن يمكن أن يقال: أنه لا دليل شرعاً على وجوب الاعلام وهذا انوجه وجه استحسانى وان كان الأخط وحب الاعلام بل لا يترك هذا الاحتياط حيث أنه حق أساس وهكذا الكلام فيما اذا كانت له أمانات عند الناس فان الأخط اعلام الورثة بها وان كان وجوبه نظرياً الى أنه كما يجوز تعويت أمواله على انورثة بالهبة ومجها كذا يجوز تعويتها عليهم بعدم اعلامهم بها ولا يبعد على هذا عدم وجوب الاعلام والله العالم.

(ومن الواجبات)

توجيه المحتصر الى القبيلة ووجوبه مشهور بين الاصحاب والمحقق مع أنه قال في

الشرع نوحوه باقش في وحوه في المعتر وكذلك صاحب المدارك رقت في وحوه و
سندنا ليوحوب بروايات لا أول ما عن لعنه مرسلنا عن لعن مسداً عن ابعبد الله
عليه السلام عن ميرالمؤمن عليه السلام قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله على رجل
من وبعده المطلب وهو في السوق وقد وخته لغير القبلة فقد. وحوه الى اقله فانكم د فستم ذلك
قبل عليه الملائكة وقيل الله عز وجل عليه نوحه فلم يرل كذلك حتى يقص (١).

قوله (ص) وهو في السوق معشع لسن اي هو في حان سريع اسروح وورد على
الاستدلال بهذه الرواية امور الاول ضعف السند بالارب في مرسة لعنه والمسدة ايضا
صعيقة بسند ثلثي كوها قصية في واقعة- ثلث لحدثة في دلها على ليوحوب دتها معنة
وظاهر التعلي وذكر الفائدة في روية- يدل على أن الأمر للاستحب مثلاً د قبل: ان دت
وأثبت للمصلحة- صلى حيث صد من ملائكة وان أقت صلى حيث صف وخدم
الملائكة فانه عملة اسعيل بأنه د أن وأقم فانه يصلى حيث صد من الملائكة.

فانه يستفاد من هـ الكلام- المسد دمه عنة الحكم- أن الأمر ستعاني وارشاد
الى هذه الفائدة.

ولكن في هذه الخدشات ما لا يحق أنما ضعف السند فهو محذور بمن حن الأصحاب
لولا كنههم وأما كوها قصية في وقعة فهي أضعف من الأول فان لورد لا يكون محضاً
والأيلزم أن تكون موارد القضايا والأحكام الواردة في لشرع محضة بها وهو كما ترى.

وأما الخدشة في دلالتها فهي أولاً أنه ذكر (ص) في التعلي أقبل الله عليه نوحه
فستفاد منه أن عدم نوحه في القلة يستلزم عدم قتله تعالى عليه وهن هذا الأعمى
نوحوب و أن ما يسلم من عدمه عدم قبانه تعالى على العبد هو الواجب وان المستحب
لا يسلم تركه د الله عن احد وثاباً أن لتعلي لا يدل على الاسحاب د كبر من
اوحوب قد عدل وحوها كقوله تعالى إن أصبوة تنهى عن ففساد وألكر (١).

وسندنا بعد خمسة على بن ابرهيم عن أبيه معماً عن سليمان بن خالد
قال سمعت د عد الله عليه لسلام يقول د مات لأحدكم ميت فسقوه نجاه قلة وكذلك

(١) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب أحكام الأموات الحديث ١

(٢) سورة النكبات الآية ١٥

أداعسل بحفرله موضع لنفس فيكون مستقبلاً بطن قدمه ووجهه إلى القبلة (١).
ولكن هذه الرواية وإن كانت صحيحة واضحة ألا أنها تدل على توجيه إلى القبلة
بعد الموت لا حين النزع وإن قيل: إن المراد من قوله (ع): إدامات لأحدكم ميت - إذا أُشرف
على الموت فيحاج عنه مع أنه خلاف ما يستعمل فيه اللفظ - أن يوجهه نحوه تجاه القبلة
طاهر في توجيهه بعد الموت لأن معنى التسمية التغطية ومعنى أن تعطينة لانساح لا يحسن
لأن بعد موته وحملها على ذلك لا يدل بوجوهه ويؤيد كون التوجه إلى القبلة التوجيه بعد الموت
أنه حكم (ع) بأنه إذا عثر محكمه يصح كذلك أي يوجهه إلى القبلة فيستعد من ذلك أن
الرواية تصدق بان امتحان التوجه إلى القبلة فيما بعد الموت والله العالم.

وستدل لوجوب لتوجيه إلى القبلة أيضاً رواية معدومة بن عمار قال: سألت
أبا عبد الله عليه السلام عن الميت فقال: استقبل بباطن قدميه إلى القبلة (٢) إلى عيردث من
الأخبار التي تقصر سداً أو دلالة عن إعادة المطلوب ولكن الذي يسهل الخطأ أن الشهرة
للعظيمة بين الأصحاب على وجوب التوجه إلى القبلة نحو ضعف سدها ودلائلها ورتبها
فمن معارضة هذه الروايات لما روى عن أبيه في الإرشاد أن النبي صلى الله عليه وآله قال
يعني عليه السلام عند الموت: فإذا فاضت نفسي فتأوهديك وأمسح بها وجهك ثم وحيي في
القبلة حديث (٣).

بيان لمعارضة أن قوله (ص): ثم وحيي بعد قوله فإذا فاضت نفسي يستفاد منه أن
لأمر وجوباً أو استحباباً بالتوجه إلى القبلة - أنها هو بعد وفاته (ص).
ولكن عكس وجوبها أولاً أنها لا تكفي لتلك الروايات لأنها مرسنة ولعدم عمل
الأصحاب بها.

وثانياً أن قوله (ص): ثم وحيي إلى القبلة يمكن أن يكون الأمر سيدي مصداق أي
مصداق آخر بأن كان رأسه (ص) أولاً في حجر علي عليه السلام أو على صدره وكان موجهاً
للقبلة حين السرع ثم أمره أنه بعد وفاته يصح توجيهه إلى القبلة ولكن سحواً آخر بأن يعمل

(١) جامع الأحاديث - ج ١٤ ص ١٤٤ من باب أحكام الأموات - الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب أحكام الأموات الحديث ٥

(٣) إرشاد المفيد ص ٨٨

رأسه على الأرض ثم إن مقتضى مرسنة لغيره أن التوجه الى القبلة عذته الى الموت فلا يجب بعده لقوله (ع): فلم يزل كذلك حتى يقص فإن لعابة وانكبت عاية لاقبال الملائكة عليه الى أن يقص الآتية يستعد منها دتبع أن التوجه الى القبلة الى حين الموت لأن قبائل الملائكة عنده أنها هو لأجل توجهه الى القبلة وقبل: يجب التوجه الى ما بعد الموت ولكن لا يعلم مستنده.

ولا فرق في وجوب التوجه بين الصغير والكبير ولا المؤمن والمؤمن ولا لا مامي وغيره لا إطلاق قوته: إذا مات لأحدكم ميت فخ وعدم إمكان سريان استعليل في بعض المورد - كما السابق وغير لا مامي - لا يوجب تخصيص الحكم بمورد إمكان السريان بعد ما كان التعليل في لأحكام تعلل لأصل التشريع

وهل يجب على المختصر توجهه نفسه الى القبلة مع القدرة على ذلك ونقد لشعور اولامس أن طاهر الخطاب منوجه الى غيره من المكلفين ومن أنه من الواجبات لكفاية يجب اتساعه على كل مكلف وهو يصح من المكلفين وظهور الخطاب في غيره من باب الأعلانية لأن لأعجب عدم إمكان الخطاب الى المختصر لأن الحكم مختص بغيره من المكلفين والظاهر هو القول الثاني.

وهل يجب أن يكون التوجه بدون الولي فلا يجوز من غير ذمة الأداء علم بعدم اتیان الولي بالمكلف به فبح سقوط أدبه أولاً يجب الادن فيحوز توجهه بدون أدبه وجهان - والأحوط بل لا يخلو من رجحان - هو وجوب ذن بعض الأخبار وإن كان مطلقاً في وجوب التوجه ولم يتعرض لوجوب الادن من الولي إلا أن قوله صوت الله عليه في حسنة سليمان بن خالد المتقدمة: أدعت لأحدكم ميت فسحوه تحه القبلة - طهر في أن لخطاب لصاحبي الميت لقوله لأحدكم يستشعر منه ذلك وهم أولياء الميت وقوله تعالى: وَأُولُوا الْأَرْحَامِ تَغْصُّهُمْ أُولَى بِغَضٍ (١) وإن كان مرتبطاً بأحكام الميت من غسل والصلاة والتكفين والدفن فإنه يشترط فيها ذن الولي إلا أنه لا يبعد سريانه بها أيضاً بلحاظ أن ماطر الإحارة من الولي كونه صاحباً للميت وكون الميت بلا إرادة ولا اختيار فيكون اختياره بيد الولي والمفروض أن المختصر بحكم الميت في عدم الإرادة بحسب القلب

فلا بعد أن يكون التوجه إلى مقبرة موصوفين أبوي ولا أقل من أنه أحوط .
 وسنبحث تسريع في جهزه ودفعه الآداب شتى حوله بأن لم يعلم موته فتح ينزله
 من أن يعلم موته من لا يجوز دفعه مع الميت في موته من لاند من الصبر حتى يعلم موته من أن يسر
 أو عصي ثلاثة أيام كما في رواية عن أبي بصير قال: «أصببت سبع سمكة من أسير
 صومع كثره مات من دلت حتى كثير فدخل على أبي بصير عليه السلام فقال متدنا من
 غير أن أمأله: يسعي بعريق والمصعوق أن ينزل بها ثلاثاً لا يدفن لأن يجي منه ريح
 تدل على موته . الخبر (١) .

ويدل على التحديد ثلاثة آيات: بصار رواية إسحاق بن عمار قال: سألت
 عن عبد الله عليه السلام عن العريق يُعثر قال: نعم ويسير أفنت وكف يسير قال: يترن
 ثلاثة أيام قبل أن يدفن وكذلك أصاب صاحب الصاعقة فإنه رعا طوا أنه مات ولم
 تمت (٢) .

وربما يتوقع أن الثلاثة لها موضوعية للحكم بحيث أنه بعد مضي ثلاثة أيام يجوز
 دفعه وبومع عدم العلم موته ولكن الظاهر أن التقيد بالثلاثة لأنه متى يخص بها بعدم عدة
 وأنه طريق للعلم بعادى لأعريق تعبدى يدل على ذلك موثق عن عمار عن الصادق عليه السلام
 قال: «عريق يحبس حتى يتغير ويعلم أنه قد مات ثم يعزل ويكف قال وسئل عن المصعوق
 فقال: «د صق حسن يومين ثم يعزل ويكف (٣) .

أطركف جعل عاية الحبس وتأخير دفعه العلم موته وجعل عدة تأخير المصعوق
 يومين لا مكان حصول العلم عادة في المصعوق بالخصوص دون غيره فيعلم أن المأط حصول
 العلم بالموت .

وهل يشتر الموت بالبيئة التي تكون ذات حسرة بأن يقال: أن الأداة على
 حجة قور بيعة وأنه نازل مرة لعدم شامة باطلاقها لما يحى فيه و بقدر الميقن من
 تخصبها أنها هوى الدنيا ونحوه فإنه لا يثبت شاهدان بل لانه من أربعة وأثما ما يحى فيه قسم
 يعلم بحروحها من تحت العموم أو الاطلاق فيشمل عمومها أو اطلاقها لما يحى فيه ولكن

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب دفن الميت الحديث ٦-٣

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢ - من أبواب دفن الميت الحديث ٥

لمسأته بعد لا تخلو عن شكال لأن المورد حدير للأهمية لأجل أنه من النفوس مضافاً إلى أنه يستند من بعض الأحاديث أن موت من لأمر الحقة فلا يثبت سنة

(القول في غسل الميت)

وهو واجب كنه في عني جميع المسلمين في لمس المسم على اشتهور وقال صاحب الخدش - عني من حكى عنه أنه واجب على الولي ولا واد لم يأت به عصايا أو بسأ بصبر واجب على كافة المسلمين وعني شعباً لأبصرى أنه يحصل أنه واجب على بعض ومستحب على بعض فيكون بملا بقضيه بمرض يعني حيث لا اشروع أرد تحقق وجوده في الخارج من أي مشترك بحث اذا تحقق في الخارج ولو بمقتضى الصبي غير المميز لمحصل مطلوبه كما أن وجوب نوحته المقتضى القبة من هذا نفس وأنه يأتي نحو اتفق تحققه وجوباً سريع العاصفة وعبركة مختصر من حيث لا يشعر - إلى لفظة أو بمقتضى بطلان غير لمميز - محصل المقصود.

فح يمكن أن يكون هذا المعنى واحداً على أولى مستحاً على غيره ولكن دا فعلى ذلك غير ساعد عن الولي لأن لمقتضى حصوله في الخارج وقد حصل. ولكن لا على أنه إذا كان المطلوب حصوله في الخارج يأتي نحو اتفق ولم يلاحظ فيه مباشر خاص فكيف يمكن القول بأنه واجب على الولي ومستحب على غيره مثلاً إذا أراد حفظ وجود الشيء ولا مفع ولم يلاحظ فيه مباشرة حاصلاً أراد تحقق هذا المعنى في الخارج من أي مشترك وما شروطه نسبة إلى هذا المعنى وحكمه سواء فلا يتصور أن يكون هذا المعنى بالنسبة إلى بعض واحد بالنسبة إلى آخر مستحاً وبالمعروض مطبوعة تحقظه في الخارج من أي مشترك والكلام أنه يعتد بتعميل الميت الأذن من وليه وهل يكون هذا الأذن شرطاً في وجوب غسل الميت لا وجوب على غير الولي فلا يكون وجوب الغسل كذا بل عيباً على خصوص الولي أو يكون الأذن شرطاً لواجب مع كون وجوبه مطلقاً على كل أحد فيكون الأذن كالموصوف بالنسبة إلى الصلوة في وجوب تحصيله وهذا يكون الأذن شرطاً لواجب على فسمين لأن بطلان المشروط بفقدان شرطه كطلان الصلوة بفقدان الوضوء والثاني حصول العصيان بفقدان لشرط من دون أن يصير فقدانه موجباً لفقدان المشروط ولقد ذكر أولاً لأخبار الواردة في وجوب الاسيذان من الولي وأنه الأول

بعمل الميت حتى يستظهر أحد الاحتمالات فنقول:

روى شيخ مسند والصدوق مرسلًا عن علي بن عبد السلام أنه قال: يعمل ميت أولى أساس به أو من يأمره الولي^(١) قول: هذه إرادة أي قوله من يأمره الولي - في كتب الفقه وفي كتب بصوة على الميت ما يدل على أولوية الولي بالصلوة عنه ما عن سكاني والتهذيب عن أحمد الله عليه السلام قال: يصني على الحبرة أولى بناس بها أو يأمر من أخت^(٢)

وعن التهذيب مسندًا عن السكوني عنه من آتاه عن أمير المؤمنين صلوات الله عليهم قال: إذا حضر سلطان من سلطان الله حبرة فهو أحق بالصلاة عنها من فذمه وبني لميت ولأنه يغاصب^(٣).

ولكن في رواية جعفر بن محمد بن مائدة عن أبي الحسن أحق بالصلاة على الحبرة من غيرها وهي ما روه عن جعفر عن أبيه عن عبيد بن عتبة عليه السلام قال: يولي أحق بالصلاة على الحبرة من غيرها^(٤) أي غير ذلك من الأحرار وعادة المستعاد من هذه الأخبار أن من يولي لأذنه في عمل وبصوة وثما أن الولي يجب عنه غسل مباشرة أو بسبب فلا يستدعيه كسوف وسوكون غسل للصلاة وغيرها واحدة على الولي غير لكاتب حبرة عن يولي مباشرة ولو أحيانًا مع آتاه سمع بصدور ذلك مباشرة حتى دلالة إلى المعصومين لأن ذلك المتوفى معصومًا مثله.

فبكونت واحدة على الولي لكن المعصومون هم المتصدون لهذه الأمور بالمباشرة وسيرة انتشاره من زمان المعصومين صلوات الله عليهم أجمعين أي وما بهداهي أرحم بهم الأموات من غير فهم سمعت إلى لأن ن الأخت غسل أخيه أو أن لأخت غسل أمه ودفعه لأخي مورد شاذة فستكشف من ذلك أنه لم يكن واحداً على الولي بالخصوص وأتى نحو هذا من الوجه يعني الذي يصدر عن وجه عليه غير أصلاً لأن أداراً.

وأما أنه لم تصح هذه لأمر لأن أدارن يولي في ظاهره أنه ليس كذلك لأن المستعاد من هذه الأخبار هو لزوم الأدب من الولي في جوار غسل الميت وهذا الأدب إنما شرط للوجوب وإنما

(١) جامع الأحاديث الباب ١٧ من أبواب عمل الميت الحديث ١

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٥ من أبواب الصلوة على الميت ١ - ٣ - ٥

شرط نواحيب أعني العسل أما شرط الوحوب فهو خلاف ما يستفاد من الأحاديث وكلام الأصحاب لأنه يصير عسل تحت واحد منوطاً ومعنى أنه واجب مطلق فلا بد من أن يكون شرطاً نواحيب ولا يستفاد من الأحاديث المتقدمة أن يرد من أن العسل وصوة حسنة وغيره لا بد أن يكون بادن الولي.

وأما أن العسل وصوة باطلان بدون أدبه فلا يستفاد الصلوات من هذه الأحاديث فيمكن أن يكون قوله عليه السلام في رواية السكوني والأهوه عصب معه أنه عاصب حق الولي لأن صوته متعصب بالعصب حتى تكون دمه وحاصل أنه لا يستفاد من هذه الأحاديث أن يرد من اثبات حق لولي لأحد أحلاله وبجانبه لأن العسل وغيره واجب عليه عليه ولا بد أن يرد شرط في صحة العسل مصداقاً إلى أن الأحاديث ضعيفة السند.

ثم إن أولى الناس باسمه هو الأولي بميراثه كما هو المشهور ويكون لمقدمه الأقرب إلى الورث وإن لولي يعيى معنى الغريب فيكون معنى الأولي باسمه الأقرب إليه بسبب وإن لم يكن وارثاً ويكون أيضاً معنى صاحب الاختيار كقوله تعالى النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم^(١).

فعل في حديثي فحدثت لميت مقدم على ابنه مع أن الحديث بسبب ثورث مع وجود من للميت وإن لاس هو وارث وإن لم يرث ولا يرث الحديث وجود لاس بميت مصداقاً ومع ذلك على هذا الاحتمال فالجدة مقدم على ابن الابن لأنه أقرب إلى الميت.

وعلى الأول فاس لاس مقدم على جد لأنه لوارث دون الجد واستند لمشهور لمعهم بقوله تعالى: وولوا لأرحام بعضهم أولى ببعض^(٢) وقد كان بعض أولى لأرحام أولى من بعض في الإرث فيمكن أن يكون في الولاية أيضاً وسدلو مصداقاً برواية الواردة في قضاء الصدقة عن الميت وإن في بعضها قوله تعالى: يقضى له^(٣) وفي بعضها يقضى عنه أولى الناس بميراثه^(٤).

(١) سورة الاحزاب الآية ٦

(٢) سورة الانفال الآية ٧٥

(٣) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصدقات الحديث ٦

(٤) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصدقات عن أبي الحديث ١٠-١٢-١٣ وأبواب ٣١ من

أبواب الدفن الحديث ٣

فالمظاهر أنّ أولى الناس في باب غسل الميت وصبوة عليه وغيرهما من أحكامه هو أول الناس بموته وهو الورثاء دون من هو أقرب اليه و مكان أكثر سناً من يورث بقربة نكث لرواياه الواردة في صبوة لفصاء عنه و لكنّ المسألة بعد عبر حاشية عن لا شكاف. و قد ورد على الاستدلال المذكور أنّ الأبناء باب الغسل و صبوة عن الميت غير مرتبط بباب قضاء الصلوة عنه و أنّ ارتباط بين الناس.

و قد سأل سمر من الاستدلال باب الفصاء أنّ و لقي الميت الولد الأكبر لا غيره لأنّ الولد الأكبر في باب الفصاء هو المكف لا بيان فصاء سميت مع أنّ مفقّد الإجماع المذموم في باب غسل الميت و صبوة عنه هو أنّ الأب مقدم على الأبن و لا س مقدم على الأم و الأم مقدم على الأخ و المذكور مقدمون على الأخت مع أنّ في الأخبار (١) في باب الفصاء في الفصاء عن الأبناء.

ثم إن معنى تقدم المذكور على الأخت في باب غسل الميت و صبوة عليه أنّ مع عدمهم و الأبناء و لى بالمسب كما صرح به في شريع و صرح غيره بصا. و أمّا الاستدلال بالآية المدركة— على أنّ الآية مرتبطة بالأرث و أنّ الأولوية— بحسب طمس الأرث و أنّ الطبقة الأولى وهم الأب و الأم و الأولاد مقدمة على طبقة الثانية وهم الإخوة و الأخوات و لأحد و هكذا.

في رد على هذا الاستدلال بأنه لا وجه لتقديم الأب على الأبن مع أنّها في طبقة واحدة و لا تقدم المذكور على الأخت مع أنّ في باب الأرث قد تقدم الأبناء على المذكور كما إذا مات و حلف بنتاً و أحاد السب من الطبقة الأولى فهي أحق بميراثه من الأخ الذي هو في طبقة الثانية.

و الخلاصة أنه لا دسل على اثبات ولاية المذكورين على ترتيب المذكورين في عبارة النصحاء بحيث يضمن به الغسل و ان فرض أنّ الولاية ناشئة لأحد من يورث على سبيل حرم قصداً سأل محمّد اللهم الآن مذمى الإجماع على ثبوت الولاية بالترتيب المذكور— ي أنّ الأب مقدم على الأبن و الأبن مقدم على الأم و الأم مقدم على الأخ و المذكور مقدمون على الأبناء— و تحقق الإجماع مطوّر فيه فالأحوط الاستدلال من جميع من احتمل ثبوت الولاية له مثلاً إذا مات أحد و حلف ثأراً و ابناً و جذاً فالأحوط الاستدلال من

(١) الوسائل الباب ١٢ من أبواب قضاء الصلوات الحديث ١٨ ولكن فيه يقتضى عند أول الناس به

ملاثة لاجتماع أن يكون الوبي حذ لأنه كبرو حمل أن يكون خصوص لأن
المعنى قد أتوا بقتلهم على لأن واحتمل أن الأب ولأن على حذ سوء وهو في الصفة
هذا كنه في غير الزوج والروجة.

وأما الروح فهو أن بروحه من سائر ورثة في الصفة في غيره حماء ويد
على ذلك روايات.

من رواية في نصير عن السعد بن عبد السلام قال: قلت لـ مرة يموت من أحق
التمس بالصلاة عنه قال: روحه في الروح حق من الأب والأخ ويولد
نعم^(١).

ومن رواية سحاق بن عمار عن علي بن السلام قال: الروح أحق من غيره حتى يصعب
في غيره^(٢) ولكن تعارض من روايات صحيحة يخص من لا يخبر عنه عنه سلام
في مرة يموت ومعها حوله وروحه ثم يصنع عنه و... أخوه حق بالصلاة عنه^(٣)
ورواية عبد الرحمن بن سعيد بن وهب عن عبد الله بن عبد السلام عن الصلاة على
أمره روح أحق به والأخ ولـ^(٤)

ولكن هذه الروايات غير معمول بها عند لأصحاب هذا الموضع عنها وحملها شيخ
الدفعة على ما حكى عنه على أنه موافق لما ذهب عامة ولا فرق في الروحة من لدنه
ولم يعبه خلاص صاحب الجواهر حيث استشكل في ذلك في أنها تصرح بحسنة
من استشكل حتى في ذلك بقصص أنها لأن لموت بقول لا حارة وأن التمتع بمرة لا حارة
كم يدل عنه قوله عنه سلام: هي مستأخرت فكذلك لا حارة تظن بموت الموحى و
المستأخر فكذلك ما هو نازل منزلتها.

ولكن يرد على ذلك أن هذا الاشكال - أي صروب - أحسبه وبطلان العقد لموت
بعبه حريق العقد بانه أيضا وأن الروحة تنقل بموت الروحة فلا يجوز بروج العقد على
حب بروحه بمجرد موته فكذلك الروح أحق بها حتى يصعب في غيرها استحكمة تعتدى فلا فرق
بين الدقة والمقطعة.

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث لكتاب من أبواب الصلوة على الميت للحديث ١٠ ١٢ ١٣ والباب ٣٤ من

بواب الدين الحديث ٣

وروى أيضا عن يعبد الله عليه السلام في لرحل يموت في سفر في أرض ليس معه
لا نساء قال: يذهب ولا يعمل والمرأة تكون مع الرجال تنكح المرأة تدفن ولا تنكح (١)
ومثله رواية داود بن سرحان (٢).

وهذه الروايات تدل على عدم حوار العمل مع ضد المماثل ومحددات المحرم من يذهب
المرأة وكذا الرجل شيئا منها دون العمل ويظهر مما لا يجب تكفيها أيضا ويمكن أن
يقال: إن الأمر والهي في موضع يذهب ولا يعمل - حيث أنها في مقام توهم وجوب
العسل - لا يستفاد منها كثر من نفي الوجوب ولا يستفاد منها نفي الحوار وعلى فرض نفي الحوار
نعرض هذه الروايات روايات كثيرة دالة على وجوب غسل أو حوره عند هذا المحرم
والمماثل.

فيها رواية عبد الله بن مسكان قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: المرأة
إذا ماتت مع الرجال فلم يجدوا امرأة تعقبها غسلها بعض الرجال من وراء ثوب ويستحب
أن يلق على يديه حرقه (٣).

ومنها رواية عمرو بن شعبر عن جابر عن جعفر عليه السلام في رجل مات ومعه
نسوة وليس معه رجل قال: يغسل الماء من حلف الثوب ويلبسه في أكفانه من تحت القميص
ويصنعه عند صمغ ويدخله فيه وامرأة تموت مع الرجل وليس معهم امرأة قال: يغسل الماء
من حلف الثوب ويغسل في أكفانه ويغسل (٤) تدل هذه رواية على وجوب
العسل ونسوة والتكفين واندهى لمن لا يكون له مماثل.

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٥ - ٣٤

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٧

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٨

ومنها رواية يزيد بن علي عن أبيه عن أبيه عن علي عليه السلام قال: دامت الرجل في سفر مع النساء يس فيه (فيهم ل) امرأة ولادو محرم (دات محرم ل) من سائه قال: يوربه ان لركتس ويصب عليه الماء صباً ولا يظن الى عورته ولا يمسسه بأيديهن ويطهره^(١).

ومنها رواية أبي بصير (أبي سعيد خ ل) قال: سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول: امرأة اذا ماتت مع قوم ليس لها فيهم ذات محرم يصبون الماء عليها صباً ورجل مات مع نسوة ويس فيه له محرم فقال ابو حنيفة: يصب عليه الماء صباً فقال ابو عبد الله عليه السلام: بل نحن من أن يمسس منه ما كان يحل لمن أن يظن منه ايه وهو حتى قاد سعن الموضع الذي لا يحل من النظرايه ولا منته وهو حتى يصب الماء عليه صباً^(٢).

ولكن يمكن تفهيد اطلاق هذه الروايات والروايات المتقدمة الدالة على مع العمل بطائفة ثاشة من روايات وهي مادل على اعتبار المائل في العمل الا اذا وجد ذو محرم لميت فتح يجوز لدى المحرم غسل الميت غير المائل كرواية زيد الشحام قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن امرأة ماتت وهي في موضع ليس فيه امرأة غيرها قال: ان لم يكن فيه لها روح ولادو رحم لها دفنوها بشاها ولا يعلونها وان كان معهم زوجها او ذووهم لها فميسها من غير أن يظن الى عورتها قال: وسألت عن رجل مات في السفر مع نساء ليس معهن رجل فقال: ان لم تكن له فيه امرأة فليدفن بشاها ولا يفسل وان كان له فيه امرأة

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٩٠٣٩

فيفعل في قبض من غير أن تنظر إلى عورته^(١).

بيان تقييد كلتا الطائفتين من الروايات بهذه الرواية—بأن يقال: إن الطائفة لا دور المانعة من تعسيل الميت إذا لم يوجد له مماثل من لائذ من دفنه بلا غسل—تقييد بـ آدم يوجد الروح أو الروحة ولم يوجد دو محرم للميت والآفة يجب غسله وكذا الطائفة الثانية، المحورة لغسل الميت عند فقدان المائل—تقييداً إذا وجد الروح والروحة أو دو محرم أي عند فقدان المائل يجوز لغسل المائل غسل الميت إذا كان زوجاً أو زوجة أو دو محرم للميت لا مطلقاً.

ودعوى أن رواية زيد بن علي ورواية أبي سعيد (إني بصين) غير ممكن الحمل على ذلك لعرض السؤال فيما دالم يوجد ذو محرم ولا لزواج والروحة فكيف يمكن حملهما على الروح والزوجة و ذو محرم—يدفعها أنه وإن كان المفروض في السؤال ذلك لأن قوله يصبتون عليه الماء صبياً وقوله: صبين عليه الماء صبياً غير ظاهر في الغسل فيحتمل أن يكون المراد مطلق صب الماء على الميت من دون أن يكون ذلك غسل مضافاً إلى أن هذه الأخبار هي لأخبار المحورة صعبة السند ومعرض عنها عند الأصحاب فلا تنك في تلك لأخبار الناهية عن غسل غير المائل مع أنه يمكن حملها على الأخبار المخوذة على الاستحباب أي استحباب غسل ميت غير المائل غير ذي المحرم.

فتحصل مما ذكرناه أنه تعتبر المائلة بين الغسل والميت ومع فقدان المائلة فالزواج أو سرجة يعسله ومع فقد هما فالرحم ذي المحرم للميت ومع فقد يدهن الميت بلا غسل ولكن يستحب غسله من وراء الثوب ما لم يستلزم نظراً أو لمساً لخصوص هذه الأخبار المحورة

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت للحديث ٩

فإنه وإن كانت صعبة السد إلا أنها تصلح لأن تكون مستندة للاستحباب لأحسن التسامح في أدلة السنن.

أد عرفت ذلك فعول أنا غسل الروح لزوجته وبالعكس فحوازه مشهور بل كإدأن يكون إجماعاً وبدن عنه روايات كثيرة بعضها مطلقة وبعضها مفقدة بفقد المماثل أما الأخبار المظلمة فمنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم من وراء الثوب^(١).

ومنها حسنة قال: سألت عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم إنما يجمعها أهلها تعصباً^(٢).

ومنها صحيحة الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن الرجل يغسل امرأته قال: نعم من وراء الثوب لا يضر أن يشمرها ولا أن يشئ معها والمرأة تغسل زوجها لأنه إدامات كانت في عذة منه وإدامات هي فقد انقضت عذتها^(٣).

ومنها المقتدة منها صحيحة عداة بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصلح أن ينظر إلى امرأته حين تموت أو يغسلها إن لم يكن عندها من يغسلها وعن المرأة هل تنظر إلى مثل ذلك من زوجها حين يموت فقال: لا بأس أنما يعمل ذلك أهل المرأة كراهية أن ينظر زوجها إلى شيء يكرهونه^(٤).

ومنها رواية الحلبي عنه عليه السلام في المرأة إدامات وليس معها امرأة تغسلها قال: يدخل زوجها يده تحت قميصها فيمسحها إلى المرافق^(٥) ومنها رواية أبي الصباح الكناني عنه عليه السلام في الرجل يموت في السفر في أرض ليس معه إلا النساء قال: يدفن ولا يغسل والمرأة تكون مع الرجال تلك المرأة تدفن ولا تغسل إلا أن يكون زوجها معها فإن كان زوجها معها غسلها من فوق الدرع ويسكب الماء عليها سكياً ولا ينظر في عورتها وتغسل امرأته إن ماتت والمرأة إن ماتت ليست بمرأة الرجال المرأة أو أمتراً إدامات^(٦) إلى غير ذلك من الأخبار المقيمة بعدم وجود امرأة معها في جواز غسل الزوج إياها.

ومقتضى الجمع بين المطلق والمقيد بحسب انقواعد الأصولية—هو حمل المطلق على

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ١٥-١٢-١٤-١٣-١٧

(٦) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٣٥

المقد نكس الذي يستمد من بعض هذه الأحبار هو أن عدم إقدام الروح على غسل روحته مع وجود المائل نأ هو لأجل كراهية أهل الميت لحدث لأحد بعصتهم بعرضهم وكرههم أن ينظر الزوج الى شئ من جسدها كما روي بشراليه رواية محمد بن مسلم ورواية عبدالله بن مسكان المتقدمين لأجل أنه غير مشروع مضافاً الى أن التقيد بحدث أن بعدم وجود المائل نأ هو في كلام الروي فممكن أن يكون تقييد الراوي لأجل كونه متعرف لأن امرتكر في ذهبه عدم حوار نصيب برجل لروحته مع وجود المائل فالتقييد مرتب مرتبة بعدل الشيعي فتح يجوز نكل من الروح حتى تمثل الآخر وتومع وجود المائل.

وهل يجب أن يكون غسل من وراء الثوب ويجوز غسل مخزذ ويجوز لكل واحد منها السطريان الآخر في أي موضع من بدنه طهر أكثر من لأحبار عدم حوار ينظر الى عورته كرواية أبي الصباح المتقدمة قال: ولا ينظر ب عورته ورواية يزيد بن عتيق للمتقدمة قال: ولا ينظر ب عورته ورواية منصور بن سعد الله عليه السلام عن الرجل يفرج في السرور معه مرأته فتصوت الى أن قال: يبقى على عورتها حرقه^(١).

ورواية يزيد الشحام عنه عليه السلام للمتقدمة حيث أنه قال في صلبها ونكس معهم روحها وودورحم لها فبعضها من غير أن ينظر ب عورتها ب غير ذلك من الأحبار وهذه الروايات لا معارض لها فالعمل بها متعين.

وأما السطري الى ما عدا الفرج فظاهر صحبته الحبي ومحمد بن مسلم وصحبة الى الى الصباح المتقدم وعنه عدم الخور ولكن صريح صحبة عبدالله بن مسكان المتقدمة ورواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عنه سلام عن امرأة توفيت أيا صلح لروحها أن ينظر الى وجهها ورأسها قال: نعم (٢) — هو الخوار و يظهر من رواية عبدالله بن مسكان للمتقدمة أن الأمر بواردي هذه الأحبار بعينها من وراء الثياب لأجل كراهية أهل الميت لأن ينظر برجل الى شئ من جسده فالأمر بعينها من وراء الثياب أو وراء الردع محمول على الاستصحاب لأجل أن لا تعص لأهل بيت الميت ما يوجب كرههم والله العالم.

هذا كله في الروح ولروحته وأما غيرها من محارم الرجل والمرأة كالأح والأش

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٤٤

(٢) المجاهر جلد ٤ من الطبعة الحنيفة ص ٥٣

والأب فالذى يستعاد من الأخبار هو حوار تعسفه للميت إذا لم يوجد به المائل فلاحظ ما تنوه عليك من بعض الأخبار.

فيها رواية ريد الشرح المتقدم قال: سألت عن امرأة ماتت وهي في موضع يس مصم امرأة غيرها قال: إن لم يكن فيه لها روح ولا دورحها دفوها بثيابها ولا يعسوها وإن كان معهم روحها أو دورح لها فبعسها من عراق ينظر إلى عورتها خير^(١) وكذا حكم ع باسبة إلى الرجل إذا لم يوجد رجل بعثله فإن لم يروى في كلام الامام ع عدم وجود المائل.

ومنها صحيحة عبد الله بن مسكان عنه عنه السلام قال: المرأة دامت مع رجاها فمسم يحدو امرأة تغسلها عنها بعض الرجل الحديث^(٢) والتعبد أيضا في كلام الامام والمراد ببعض الرجل - كما قدمناه - هو المحرم من الروح والأب والأش وغيره لأنه مقتضى الجمع بين الأخبار

(فصرع)

إذا لم يوجد المائل المسلم فإن وجد من محرم الميت أحد وحب عليه تعسفه للميت وإن وجد المائل الكتابي وأما إذا لم يوجد من المائل أحد ولكن وجد من المائل الكتابي كاليهود والنصارى فهل يجوز تفصيل الكتابي للمسم أو لا بل لانه من دهر المسلم بلا غسل - المشهور هو لا بل ويدن عنه موثق عمار الساساطي عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل مسلم يموت في السفر وليس معه رجل مسلم ومعه رجل نصراني ومعه عنته وحالته مسلمتان كيف يصنع في عسفه قال: تعسل عنته وحالته في قيمه ولا يقر به النصراني.

إلى أن قال فإن مات رجل مسلم وليس معه رجل مسلم ولا امرأة مسلمة من دوى قرانته ومعه رجال نصارى وساء مصما ليس منه وسب قرانة قال: يعسل النصراني ثم يعسفه فقد اضطروا مرة المسلمة تموت وليس معها امرأة مسلمة ولا رجل مسلم من دوى (دوى خل) قرانته ومعه امرأة نصرانية ورجال مسلمون ليس بها وسبهم قرنة قال:

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب قبل الميت الحديث ٩

(٢) جامع الأحاديث باب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٧

تغتسل القرية ثم تغسلها^(١).

ورواية زيد بن علي عن أبيه عن علي عليهم السلام قال: أتى رسول الله صلى الله عليه وآله نفر فقالوا: إن امرأة توفيت مع وليس معها دوحرم فدفن. كيف صنعتم؟ فقالوا: صببنا عليها الماء صباً فقال: أما وجدتم امرأة من أهل الكتاب تغسلها قالوا: لا فقال: أفلا يقومها^(٢).

ولعل الرواية الأولى وإن كان لصراحي أو البصريين ولكن لم يرد بقرينة الرواية الثانية - مطلق أهل كتاب وهل يمكن تعدي الحكم إلى مطلق بكفار وإن لم يكونوا من أهل الكتاب - مشكل جداً فإن الكفر وإن كان ملّة واحدة لأن عمره أهل لكتاب أشد كعراً منهم لا إشراكهم به تعالى غيره أو عدم اعتقادهم بوجوده تعالى فهم أحسن من أهل الكتاب وكيف كان فقد ورد على الروايتين ما يورث ثلاثة الآون ضعف السدعان الرواية الثانية ضعيفة السند ورواية عمار رحاله قطجة وهم غير إمامية.

والثاني عدم إمكان تحقق بية القرية من الكافر مع أن العسل من العبادات يعتبر فيه نية القرية.

والثالث - أنه يستلزم غسل الكتابي للمسلم تحس ماء غسل عدة مع أنه لا بد في ماء العسل أن يكون ظاهراً كما مر في باب الحياة فلا بد من دمه بلا غسل. ويمكن يمكن أن يجاب عن الأول بأن ضعف الروايتين صحيح بمعمل الأصحاب مع أن رواية عمار موثقة ولا يصح مستند الحكم في الرواية الصحيحة وإن الموثقة يصح الاستناد إليها في الفقه كما هو واضح.

وعن الثاني - بإمكان حصول النية من الكافر بل إمكان تحقق بية القرية مع وإن لم يحصل القرب له من الله تعالى ولا يلزم من بية القرية حصول القرب مع تعالى وعلى عرص عدم إمكان تحقق بية التقرب من الكافر فهذا المورد تخصص للأدلة العامة الدالة على اعتبار قصد القرية في مطلق العبادات لأجل هذه الرواية الموثقة المعتمدة بمعمل الأصحاب فيمكن أن يكون الشارع قد اكتفى باتيان صورة العسل في هذا المورد.

(١) جامع الأحاديث باب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ٤٩

(٢) وسائل الشيعة الباب ٢٢ من أبواب غسل الميت الحديث ٤

وعن الثالث - بإمكان عمود الشارع عن هذه الحاشية في هذا المورد أو امكان القبول بعدم تبحيس المتنحس في هذا المورد فقد بصا تخصيص الأدلة الدالة على أن المتنحس متحنس.

(فرغ آخر)

إذا كان الميت الخنثى لمشكل بأن لا يعلم ذكره أو أنوثته فهل يجب دفعه إلى غسل أو يجب لكل واحد من الرجل غير المحرم والمرأة غير المحرم تعسبه فيجب غسله مرتين إلا إذا وحده محرم فع لا يجب الغسل واحد أو يجوز الاكتفاء بغسل واحد مطلقاً وإن لم يوجد له محرم - وجوه.

أما الوجه الأول فيمكن توجيهه بأنه يشترطه في نفس المماثلة بين الميت والغاسل ومع شك في ذكرية أمته ونوئته يشك في تحقق هذا الشرط فالأمر يدور بين حرمة الغسل لأنه مستلزم لسقوط الدمس ووجوه بראعي جانب الحرمة فيلزم تركه أو يشك في وجوبه لاحتمال فقدان شرطه فالأصل يقتضي البرائة عن لوجوب.

وأما الوجه الثاني فتوجيهه بأن يقال: إن لمسلم أو مسلمة إذا مات يجب على كل مسلم أو مسلمة تعسبه وتجهره أو مسياً ألا ترى أنه إذا ماتت مسلمة يجب على زوجها السعي في تجهرها وغسلها ولو تيسباً فع يجب على كلتا الطرفين الاتيان بغسل الخنثى المشكل لأنه لم يعلم ما كان لرجل لغسله فرع دقة التعمد من وجوب غسله لأنه يحتمل عدم تحقق المماثلة بين الغاسل والميت.

وأما الوجه الثالث يقال: إن وجوب المماثلة ليس من مقومات لغسل كطهارة ابناء ونحوه حتى يراعى فيها لزوم احرارها بل الذي يستفاد من الأخبار أنها من جهة حرمة السطر والدمس فع يكون عدمها مانعاً لأن يكون وجوده شرطاً فعد شك في تحقق مانع لغسل والحري اصابة عدم تحقق المانع للفعل فيصبح الغسل بدون احرار شرط ولكن انما يظهر ضعف هذا الوجه فإن الظاهر من الأدلة هو كون المماثلة شرطاً في الغسل فالأمر احرارها فالأحوط هو الوجه الثاني (أي تكرار الغسل) من المردم.

ولا يجب تعسيل الكافر لأن الجور لأن الأدلة تداله على وجوب تعسيل الميت - مصروفة عنه فدتها مصروفة إلى السلم مصافاً في ما في موثقة عمار المتقدمة قال.

و ينصراني ييموت مع المسلمين لا بعينه مسلم ولا كرامة ولا بدعه ولا يقوم على قبره وان كان أمه (١) مصافاً الى أن عدم وجوب غسله اجماعى فلا اشكال فيه وأما الاشكال في وجوب غسل مخالف لما عليه أهل الحق من سائر فرق المسلمين المظهرين للشهادتين فمن المبدأ وبعض المتأخرين عدم وجوب غسلهم.

ووجهه لشيوخ في التهذيب - على ما حكى عنه - كلام المحدث بأنه حكم بكفرهم وبعض بمقتضاه مع أنه لم يحكم بكفرهم - حكم بعدم وجوب غسلهم ، و توقف فيه لانصراف أدلة وجوب الغسل عنهم وحن مصمراى حنيفة قال: غسل كل الموتى العريق وأكل السبع وكل شبيئ لا ما قتل بين لصقيين قال كان له رمق عسل والآفلا (٢) وقول: بيعد الله في موثقة سماعة: وعسل الميت وحب (٣) - على المؤثر لا على المرد المطلق مع قطع النظر عن أوصافه من الاسلام والكفر.

وحمل رواية طلحة بن زيد عن ابي عبد الله عن أبيه عليه السلام قال: من على من مات من أهل السنة وحسنه على الله عز وجل (٤) - مع الإشارة الى ضعفها - على ثبت مشروعية الصلوة عليه وكذا الغسل بصبغة عدم لقول ما يفصل بين العمل والصلوة - دون وجوب لأنها في مقدم دفع توهم الخطر فلا تصد الوجوب.

وبكسر يكسر ان يعان: ان أدلة وجوب غسل الأموات مطبقة شاملة للمخالف ودعوى الانصراف ضعيفة وقوله: غسل كل الموتى شامل بمجموعه للمخالف ايضاً فكأنه عدم باعتبار أنواع الأفراد فكذلك يكون عامًا باعتبار خصوصيات الفرد من كونه مؤمناً أو مخالفاً ولا يبرم من ذلك دخول بكفر في العموم لخروجه بالمقتضى الخارجى قطعاً ورواية طلحة بن زيد كالتصريح في وجوب انصبة عنه اى على مخالف و يتم الوجوب في الغسل بعدم القول بالفصل وضعفها محتمل لعمل مشهور بها فالأحوط بل لا يخلو من قوة - هو وجوب غسله والظاهر أن كعبه غسله هو كعبته غسل أهل الحق لدلالة اطلاق الأخبار عليه وقس كعبته

(١) جامع الأحاديث الباب ١٨ من أبواب غسل الميت الحديث ١٩

(٢) الوسائل الباب ١٤ من أبواب غسل الميت الحديث ٣

(٣) الوسائل الباب ٦ من أبواب غسل الميت الحديث ١

(٤) الاستبصار الباب ١ من أبواب الصلاة على الأموات الحديث ٢

كسفة العمل عند لعنه لعونه، رموه بالرمونه أنفسهم ونكس طهر هذه بروية هو الرامهم ما يكون صراً عليهم لا مطلقاً فلا تشمل ما يحى فيه والله لعالم ثم نه استثنى الفقهاء من وجوب عمل الشهيد وهو المراد منه من قتل يادى الامام فى المعركة مطلق من قبل فى المعركة سواء كان يادى الامام م ربه الخاص او العام او يعبر بالادى ولكن علم بوجوب القتال مع الكفار فى مورد.

كما اذا حيف على بصة لاسلام من تهاجم بعدو ولم يتمكن من الادى من الامام ويشمل مطلق من قبل فى سبيل الله ولو نال شىء والتسم ولو لم يكن فى المعركة - وجوه ولا يعد أن يقال بانوجه شىء لدلالة الأضرار عنه.

كرواية أدنى من بعضه قال: سألت ناعداً لله عليه السلام عن الذى يقتل فى سبيل الله يعمل ويقتل ويغتدى ويصلى عنه قال: يدعى كما هو فى ثيابه بدمه الآن يكون به رمق فان كان به رمق ثم مات فانه يعمل ويقتل ويغتدى (١).

وروايته الأخرى عنه عنه سلام قال: ادى يقتل فى سبيل الله يدعى فى ثيابه ولا يمسس الآن يدركه المسلمون وبه رمق ثم مات بعده فانه يعمل ويغتدى (٢) فان قوله: لا أن يدركه المسلمون وبه رمق ظاهر فى كون قتله فى المعركة وهذا الروايات م بعد كون قتاله يادى الامام وكذا سائر أخبار الباب وبكى لا بد من أن يكون مشروعاً والحاصل أنه لا بد من أن يكون بحقق شهادة فى المعركة لامتصاصه نرى من بعد الشهيد ولأن ملاحظة جميع أخبار عدم وجوب عمل لشهيد يعطى ذلك فان مصب كثير من أو أكثرهم من قتل فى سبيل الله فى ميدان الحرب فلا يشمل من قتل فى فرشه بآتم مثلاً هذا عندنا عند الأئمة لأظهاره جمعهم مع أن جميعهم كانوا شهداء فى سبيل الله نعم أن الحسين وأهل بيته وأصحابه عليهم السلام حيث شهدوا فى المعركة لم يعتبروا ولا مولداً أمير المؤمنين صلوات الله وسلامه عليه مع أنه قتل ناسيف وأطلق عليه فى رياراته بالشهد عنه أحسن عليه السلام فيظهر من ذلك أنه شهيد يدى لا يجب عنه هو الشهد فى المعركة.

والظاهر أن المراد بقوله: إلا إذا أدركه المسلمون وبه رمق — دركهم له بعد أن وصعب الحرب أوزارها — ومحمّل أن يكون المرد — دراكهم — إحراجهم به عن المعركة وهو حي ولو كان قس بقضاء الحرب وإقناع أن يكون المراد — دراكهم — له ملاقاته له ورؤيته إياه — وهو حي — فبعد خدأ أدم ببق للمشتي منع أعني سقوط الغسل عن الشهيد — مورد الأثبات لأنه فتمت بتعق موت شخص فوراً بمجرد تحقق إحراجة له بحيث لا يراه أحد من المسلمين إلا بعد موته.

وسدى بدر عبي أن امرء سادركه هو ما ذكرناه لا مجرد رؤيتهم به حياً — حكاية شهادة عثمان رضى الله عنه حيث استقى فسى داللى فكان آخراده من انديامع أن امير المؤمنين عليه السلام لم يعثله كما دل عليه الاحبار المستقيمة مع أنه رآه لمسمون قبل موته وسقوه اللبن لم يعثله.

وكذا حكاية سعد بن ربيع يوم أخذ حيث قال النسي صلى الله عليه وآله في ذلك اليوم: من يطرأ ما فعل سعد بن ربيع فقال رجل: أنا أنطرك يا رسول الله فطر فوحده حرنجاً وبه رمق فقال له: أن رسول الله أمرني أن أنطرك لأخفاء أنت أم في الأموات فقال: أنا في الأموات فأبى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: ثم لم أنرج إلى أن مات ولم يأمر استي صلى الله عليه وآله بتغسيل أحد منهم.

وعلى فرض شك في دخول ذلك إلى من مات قبل تقضى الحرب وأدركه المسمون — في المشتى يمكن التمسك لعدم وجوب غسله بالمشتى منه أى عدم وجوب غسل كل شهيد عد من أدركه المسلمون وبه رمق فإن دخوله في المشتى مشكوك فيثبت في شأنه من حكم مطلق الشهيد فينمك لعدم وجوب غسله — مسموم لعدم وجوب غسل كل شهيد وليس هذا من تمسك بعدم في الشبهة المصدقية بل من باب التمسك بعدم في الشبهة المعهومية وهو لا يصرفه كما لا يخفى ولا فرق في حرياب حكم الشهيدين لصغير والكبير ولا بين الرجل والمرأة إذا جاء بالصغير والمرأة إلى الحرب للمصلحة المقتضية لذلك بصدق القتل في سبيل الله عليهم.

وهو بصدق الشهيد على من حصر الحرب لعدم الله بل بداع آخر كالظفر بالبيعة وظهار الشجاعه فقتل — مشكك لعدم صدق من قتل في سبيل الله عليه وكذا صدقه على من ولّى

هارباً من الرحف فقتل في حال قراره مشكلاً.

و يمدح بالشهيد في موقوف العمل عنه المرحوم والمرحومة والمفتص منه اجمعاً كما اذعاه غير واحد ويؤمر قبل رحمه او قصاصه بأن يعتسل ثم يرحم او يقتص منه وتدل عليه رواية مسمع كردين عن اسمعده عليه سلام قال: المرحوم والمرحومة يعتسلان ويختطآن ويلبسان الكفن قبل ذلك ثم يرحمان ويصنّى عليهما والمفتص منه عملة ذلك يعتسل ويختط وييس الكفن (١).

وهذه الرواية واسكات ضعيفة السند لأنّ عمل الأصحاب بها يحجر بعضها وهن يكتفى بعمل واحد ولا بد من اعتنايه ثلاثة أعسال بل لا بد من أن يكون أحدها بالسر وثانيها بالكافور— كما في غسل الميت— فيه وجهان من اطلاق الأمر بالاغتسال في الرواية وكلمات الأصحاب فيحقق الامتثال بعمل واحد ومن استظهار أنّ هذا العمل هو تعيين غسل الميت قدّم على موته لأنّ في الرواية— بعد قوله يعتسل قوله ويختط وييس الكفن ومن المعلوم أنّ التحنيط والتكمين من واجبات الميت فيظهر منه أنّ هذا العمل هو غسل الميت والأمر بالاغتسال وكان مطلقاً إلا أنّ الأمر بالتحنيط والتكمين يوجب صرف اطلاقه في العمل المعهود أعنى غسل الميت لكنّ لمسألة غير جالبة عن الاشكال والأحوط لاغتسال بثلاثة أعسال مع مزج الخليطين لسدر والكافور

(الثالث من واجبات الميت)

تكفيمه أي تكفين الميت المسمى وهو من الواجبات الكفائية يجب على كلّ واحد من المسلمين وبكى اعطاء الكفن له ليس من الواجبات بل من المستحبات وهل يكون التكفين من الواجبات التعبدية بمعنى وجوب قصد تقربة فيه او من الواجبات لتوصلية فيكون ايجاده في الخارج بأى قصد كان— الظاهر هو الثاني لعدم الدليل على وجوب قصد تقربة فيه والأصل بغيره.

ثم انه يجب تكفيمه في ثلاثة أثواب اجمعاً الاماع السلافة المحكّنة به هو الاكتفاء بثوب واحد شامل لجميع البدن.

والمشهور أنّ الثلاثة أثواب هي اللعافه والقمص والازار خلافاً لصاحب المدارك

حيث أوجب لفافة أخرى عوضاً عن المتروج من لارار المذكور في بعض لأحذر على النفاة
ولذكر بعض أحرار الباب حتى يتضح المراد فهو ومن لله لتوفيق.

روى الكلبي ولشيخ قمس مرهماً باب دهماً عن يونس عنهم عليهم السلام قل في
نخط الميت وتكفيه اسط خيرة بسطاًة بسط عبي الارار ثم اسط القميص عليه
الخبر^(١).

يبدل على أن قميص يكون فوق لارار وروى عن محمد بن مسلم عن بيحضر
عنه اسلام دب. يكفن الميت في ثلاثة أثواب والمرأة إذا كانت عظيمة في حمة؛ درع ومسطق
وحمر وصفه^(٢) وهذه الرواية كالمصرحة في أن المرد من الارار في سائر الروايات هو
المتر لأن المرد بدع هو قميص ولحظ كمر ما يشد يظهر فيكون معنى المتر والوحب
بمترنة المتر والقميص والنفاة فهي في هذه الثلاثة كالحرج ولستحت لها الخمار والنفاة
حرى لعظمها في الحلة اوى بظر الناس وروى الشيخ مسداع عن محمد بن سهل عن أبيه
قال: سألت اب عن غسل الميت عن الثياب بي يصى فيها الرجل ويصوم أيكفن فيها
قال: أحب ذلك الكفن يعني نصفه. يدرج في ثلاثة أثواب قال لا بأس به ويصبر
أحب إلى^(٣).

بدل على كفاية تكفيه بالأثواب التي كذب بطنى فيها ومعلوم أن الثوب الذي
يصى فيه رجل يكون من قبل القميص ولا رلامثل نفاة كما لا يخفى
وروى الشيخ ابص والكلبي مسداع عن عبد الله بن سنان قال: قلت لأبي عبد الله
عنه سلام: كيف أصنع الكفن قل: يؤخذ حرفة فيشدّها على مفعدته ورجليه قس:
ولارارقان: بها لا نعد شيئاً بها تصنع لتضم ما هدهد لئلا يخرج منه شيء الخبر^(٤)

وهذا خبر بص كما صريح فيما عله لمشهور لأنه بوجه سائل من قوله: يؤخذ
حرفة الخ بأن هذه الحرفة هي الارار فلداقل. ولارار اي ولارار هذه الحرفة فأجاب بأنّها
لا نعد شيئاً من الكفن فبعمم منه أن لا رار معنى المتر والآ لم يكن وجه تحبيته بأن هذه

(١) جامع الأحاديث باب ٦ من أبواب تكفين الميت للحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب تكفين الميت للحديث ٣

(٣) (٢) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب تكفين الميت للحديث ٤ - ٢٠

الحرقه هي الارزاق الارار يشته بالحرقه دون اللعافه في غير ذلك من الأخبار اندالة على ما عيبه المشهور وأما ما يظهر من بعض لأحد من لروم كون ثلاثة أثواب من قبيل اللعافه الشاملة لجميع البدن كصحيحة زررة المروية عن بعض نسخ التهذيب فإن قلب لابي جعفر عليه السلام. بعمامة للميت من الكفن قال: لا، الكفن المفروض ثلاثة أثواب وثوب تام لأقل منه يورى فيه حسده (١).

وحسنة حران بن أعين عن اسعد الله عليه السلام في حديث قال قنت: فالكفن قال: يؤخذ حرقه فيشد بها سمه وتضم فحديه (وسطح ح) ٣ الى أن قال: ثم يكفن بقميص ولفافة ويرد يجمع فيه الكفن (٢).

فإن الظاهر من اللعافه هو، يشمل جمع البدن والرد ايضاً كذلك فلا بد من تأويلها عن ما يوافق لمشهور فإن رواية زرارة مضطربة المترددة نقل عن بعض نسخ حري من التهذيب بعد قوله: ثلاثة أثواب قوله: أو ثوب تام وثلاث صفة للثوب لثلاثة أثواب فتصير هذه الرواية دليلاً لقول سائر القائل بخوار لاكتفاء ثوب واحد شامل لجميع البدن وعن الكوفي وثوب تام بالووعلى أنى تقديره هي معرض عنها عند الأصحاب مصافاً إلى أن لفظ تام على لسعة الأولى لا يمكن أن يكون صفة لثلاثة أثواب كما لا يخفى.

ورواية حران ليست صريحة في خلاف المشهور فإنه يمكن أن يكون الرد باللعافه لازماً لأنه يستلزم بالبدن وعلى فرض ظهور الروايتين وغيرهما في لروم كون ثلاثة أثواب متما يشمل جميع البدن فلا بد من رفع اليد عنها لعدم عمل الأصحاب بها فظهر من جميع ذلك ضعف ما ذهب اليه صاحب المدارك من حمل الارار الأحرار على اللعافه فإنه خلاف ما يستفاد من الأخبار الكثيرة المصولة بهما بين الأصحاب.

ثم أنهم اشترطوا في الكفن أموراً الأول كونه مباحاً فلا يجوز تكفيه في المعصوب وادعى عليه الإجماع الحرمه انتصرف في مال الغير شرعاً وعقلاً حتى أنهم حكموا بخوارشش القبر واخراج الكفن المفصوب إذا دفنوه به.

الشافعي عدم كونه حريراً محصاً تدل عليه معصرة حس من راشد قال: سأته عن

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب تكفين الميت الحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٢٢

ثابت تعمس بالبصرة على عمن العصب النجدي من موقوف هل يصح أن يكفن فيه اموي قال: اذا كان القطن أكثر من القز فلا بأس^(١).

ورواه الصدوق مرسلًا عن أبي الحسن الثالث عليه السلام ومفهوم هذه الرواية وان كان عدم حوار التكفين فيه دألم يكن القطن أكثر وان كان مساوياً لفقرته وهذا مقام يتزم به أحد من فقهاء الإمامية بشرط به إلى هذا المقدار بل بقول بعدم حوار التكفين فيما إذا كان حريراً محضاً والرواية تدل عليه نحو الأولوية بل الاحتياط في ترك التكفين فيما إذا كان القز غالباً على القطن.

واستدل بها بعدم حوار تكفين بالحرير بالرواية بـهية عن اشكفي بكوة كعكة مع الأدب في سمع كروايه عبد الملك بن عنة الهاشمي قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن رجل اشترى من كوة كعكة شيئاً فقضى بمعه حاجته ونق بمعه في يده هل يصح به بيعه قال: بيع ما رُدَّ وبه ما لم يرد (وبه ما يرد ح) ويستمتع به و يطلب سر كنهه قلت (فيل ح ل) أي يكفن به (فيه ح) أصح قال: لا^(٢). جاء عن أن عنة انتهى عن شكفي هو كونه حريراً محضاً عاباً.

ولكن يمكن الخدشه فيها بأنه لا يمحصر الهى فيه بكونها حريراً فيمكن أن تكون عنة الهى هو كونه الكعكي بـ موجباً فثبت الحرمة.

الثالث من لأمر المشتري في كفن أن يكون طهرأ فلا يحرى لتكفين بالمتنحس ويدل عليه مصداقاً إلى دعوى لاجماع عليه - لروايات الدالة على وجوب كفن الوعنه إذا سخر بخروج الخدمة من الميت كرواية روح بن عبد الرحيم عن ابي عبد الله عليه السلام قال: إذا د من بيت شيئاً بعد عنه فاعل انتهى بد منه^(٣).

ورواية ابن سمير عن بعض أصحاب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: إذا خرج من الميت شيئاً بعد ما يكفن فأصحاب لكفن قرص منه^(٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب تكفين الميت المحدث *

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٤ من أبواب تكفين الميت المحدث ٣

(٣) (٤) وسائل الباب ٣٢ من أبواب عمل الميت المحدث ١ و باب ٢٤ من أبواب تكفين الميت المحدث ١

رابع أن لا يكون من شعر ووصف، وورث ما لا يؤكل لحمه ومستبد دعوى
الاجماع على ذلك وورث استدلال نديث برواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام قال:
«فان امرأه من علي بن ابي طالب لا يجزئها الا كفها ولا تمسوا موتاكم بالطيب لا بالكفور فان
المت عمره لمحرم» (١).

فقد نصت السنة ما ورد في الاحرام من لزوم كون حش ما يحرم فيه متجاوز
الصلاة فيه فلا بد من أن يكون حش الكفر متجاوزاً أن نعلم أنه فلا يجوز في غير ما يكون
اسم هذا ولكن يرد على هذا الاستدلال أنه اذا استمدنا من هذه الرواية عموم لمرة فلا بد
من الحكم بحرمه جميع نزوك الاحرام على المتت وهذا مغاير لما في أحد القواعد المذكورة في
الرواية - شهادة هم المعروف - عنه لكرهه تهمير اكفانه وتطيينه فقط مصافاً الى أن
مرحوحية تهمير الكفر ونطيينه معصية سائر لأحد الدالة على رجحان تهمير الاكفان
(راجع ب ٩ من أبواب غسل الميت من جامع الاحاديث الحديث ٤ من قوله ع: «وحق ثبانه ثلاثة
أعواد و ب ١ من أبواب تحط المتت من قوله ع: «وتحمر كفاه وب ١٧ ح ٢ من أبواب الدفن
قوله ع: «ولكن يحتر بكفر» فالعمدة في مستند هذا الحكم هو الاجماع ان تحقق.

ثم أنه لا فرق في الثلاثة أثواب بين أقسام الثوب متجاوز من القطر او لكتا
او الصوف و شعر او الور من مأكول اللحم لصدق الثوب على ذلك كله وأما المتخذ من
الحلده في صدق ثوب عليه شكل بل يمكن دعوى لانصراف عنه.

رابع من واجبات ثبت تحيطه ولا خلاف في وجوه الأما حكى عن السأري
لمراسم من يقول بعدم وجوه والأأردبي من استأثر في وجوه والاختلاف فيه من
جهتين الأولى كقيته وثه هي يكنى وضع الكفور على الموضع ولا بد من مسحه بها وعلة
هذا الاختلاف هو اعتبارات المحضة الواردة في الأخبار.

في صحبة عبد الله بن مسعود عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: كيف أصعب
بالخيط قال: تصع في فم ومسامحه وتار لسجود من وجهه ويديه وركبتيه (٢).

وفي رواية الحسين بن المختار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: يوضع الكفور من

(١) جامع الاحاديث الباب ٣ من أبواب التكفير الحديث ٥

(٢) جامع الاحاديث الباب ١ من أبواب تحيط الميت الحديث ٦

الميت على موضع المساحد وعلى اللبة وعلى ناظر العدمين وموضع الشراك من لمدمين وعلى الركبتين ولراحتين والجهة واللثة^(١).

وفي رواية دعائم الاسلام عنه عليه السلام قال: داهج الرجل من غسل الميت بشقه في ثوب وحمل الكافور والحوط في مواضع سجوده في حبه ونفه وبذيه وركبتيه ورجليه ويجعل من ذلك في مسامحه وعيه وفه ولحيته وصدره الحديث^(٢).

وفي حسنة الحلبي عنه عنه السلام قال: «أردت أن تحيط الميت وعمد في الكافور فامسح به آثار لسجود مه ومعاصيه كنفها ورأسه ولحيته وعلى صدره من الحوط^(٣)» وفي رواية رارة عن بجمهر وايبعد الله عنهما السلام قالاً: اذا حُفَّتْ اميت عمدت الى كافور فمسحت به آثار السجود مه ومعاصيه كنفها واحمل في مه ومب معه ورأسه ولحيته من الحوط وعلى صدره وفرجه الخبز^(٤).

وهذه الروايات - كما تراه - مختلفة لتعابير في بعضها يوضع الكافور وفي رواية لدعائم - وحمل الكافور وفي بعضها التعبير بالمسح ولهذا افاض بعضهم بوجوب وضع الكافور على المواضع وبعضهم بوجوب مسحها بالكافور وبعضهم احتاط بوجوب تحقق كلا الأمرين أي الوضغ والمسح والمراد من الأمرين أنه لا بد أن يكون المسح بحيث يبق من الكافور على المواضع شيئ حتى يصدق وضع الكافور وحسه عليها.

ولكن لظاهر أن التعابير المختلفة في الأخبار لا يراد منها لما في المختلفة فإن المراد من جميعها معنى واحد وهو مسح المواضع بالكافور بحيث يبق أثره على المواضع فإن معنى المسح ليس امراريد الماسح على المسوح فقط بل لا يطلق المسح إلا إذا بق من يد الماسح على المسوح أثر كما تقدم في باب الوضوء من قوله عليه السلام: وتمسح بيثة يمينك ناصيتك. ستعيد مه أنه لأنه من تأثير البيثة من يد الماسح على المسوح ولا يكتفي مجرد امرريد الماسح على المسوح فظهر أنه يعتزم مسح المواضع بالكافور بحيث يبق أثره عليها حتى يصدق وضع الكافور عليها فلا يكتفي مسح المواضع بدون تعق الكافور بها.

و يستعد من بعض الأخبار المتقدمة كون التحييط بعد العسل وقبل التكفين

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحييط الميت الحديث ٣٠٥

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحييط الميت الحديث ١ - ٢

فلا يحب بعد السكعين خلافاً لبعض لأن قوله ع: إذا فرغ من غسل الميت الخ طهر في أنه قل التكفين وكذا قوله ع: إذا حقت ميت عمدت إلى الكافور الخ.

الثاني من وجهي الاختلاف أن الواجب هل هو تحنيط مواضع الجوف فقط أو هي مع اضافة الأنف اليها أو هي معاً مع اضافة جميع المفصل اليها أو هي مع العنق والسمع والبصر والصدر والحمية والرأس والمرح - فيه اشكال ومنشأ اختلاف الأخبار في بعضها ذكر المساحد فقط كمشيئة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخنوط للميت فقال: احمله في مساحده (١) وفي بعضها اضافة الأنف اليها كرواية لدعائم المتقدمة (٢).

وفي بعضها الأمر بوضع الكفور - اضافة إلى ما ذكر - على جميع المفصل كرواية حبي المتقدمة (٣) وفي بعضها اضافة العنق والسمع والرأس والحمية والصدر والمرح كرواية ررارة المتقدمة (٤).

ولكن تعارض هذه روايات الدالة على وضع الخنوط في فيه ومسامعه ونحوه وغيرها - روايات أخرى ناهية عن ذلك.

كرواية يونس عنهم عليهم السلام قال: اسط خيرة سطلا في أن قال: ولا تجعل في مسحرة ولا في نصرة ومسامعه ولا على وجهه قطاً ولا كفوراً (٥).

ورواية عثمان بن النضر عن ابي عبد الله عليه السلام في حديث قل: ولا تقرن شيئاً من مسامعه بكفور (٦) ورواية حماد بن أعين عنه عليه السلام أنه قال في حديث: ولا تقر بواذنيه شيئاً من الكافور (٧).

وربما قيل في دفع المعارضة بأن كلمة في في تلك الأخبار الآمرة بمعنى على فيصير المنهى بحسب هذه الأخبار الباهية - هو غسل الكافور وإدخاله في هذه المواضع وبحسب تلك لأحذر يصير للأمور به مثل تلك المواضع بالكافور فلا تعارض.

ولكن فيه - مع بعده جداً - أنه لا يدفع المعارضة إلى بعض الأخبار من قوله

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحنيط الميت الحديث ٤

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب خنوط الميت الحديث ١٠٢٠٣

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٢ - ٢١ - ٢٣

عليه سلام. لا يمنّ معه بكافور^(١).

وقيل يحمل لأخبار الأمانة بالتحيط على لثقة لوقفت لذهب العامة وفيه ثلّ
الأخبار انتهى تنقح ملامعارض وهي صاهره في الحرمة مع أنه لا قائل به على الظاهر وقيل في
دفعه رصة عردت.

ومكس دفع بعد رصه يحمل الأخبار بهه على دفع بوقه بوجوب لآته واحب
عبد العامة مصيرح مدح فكل شمسه حذر من بلغ الكي نصير مسحت بورود الأوامر الكثيرة
في ثلث الأخبار به ثلث مكوب من مديق قوله صلى الله عليه وآله من بعد توب على عمل
الح ولا يمسعه الأخبار بعد رصة هذه الأخبار بعد عنه صدور ثلث الأخبار ولأنه بلغ ذلك
من مهبط الوحى وسكر السوء مكورة فلا بعد الموت باستجاب تحيط ما نصمته ثلث
الأخبار من نفسه وسامع والحق وسحر وغيره الأخبار من بلغ هذا كنهه ونسبه في
غير تفاصيل.

وأما التفاصيل فذكر استعجاب حقيقته مدانة بعض ثلث الأخبار الأمانة على ذلك
من دون معارض بعد هي صاهره في وجوب ذلك مؤثقة عبد الرحمن بن سعيد الله قال
سألت عبد الله عنه سلاه عن خصوص نصب فدا جعه في مسجده^(٢) تعارض هذه
روايات به به بعد هره على الوجوب لأن مؤثقة في مقدم سلاه ومع ذلك لم يذكر
عبد الله حد فقه كنعن في أنه الواجب هو مسح المسح فتمتد بكافور فلا بد من حل ثلث
الأخبار على الاستحباب.

وهو شحط واحب لكن منب مسبه عدا المحرم فلا يجوز تحييطه بل لا يجوز حمل
الكافور في ماء عنه واقعى على ذلك الإجماع والأخبار في ذلك كسرة
من مؤثقة سماعه قال: سألت عن المحرم يموت فدا يعسل ويكفن بالثوب كنه
ويعطى وجهه ويصع به كي يصع بالماء عرأته لآته نطق^(٣) ومن رواية عبد الرحمن

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب غسل الميت الحديث ٢٢

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تحييط الميت الحديث ٤

(٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب غسل الميت الحديث ٤

ابن سعد الله قال: سألت ربيع الله عنه السلام عن المحرم بموت كيف يصنع به قال: إن عبد الرحمن بن الحنفية مات بالأبواء مع الحسن عليه السلام وهو محرم ومع الحنفية عبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر وصنع به كما يصنع بالميت وعطى وجهه ولم يمس طيباً الحديث (١).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن جعفر عليه السلام قال: سألت عن المحرم إذا مات كيف يصنع به قال: يعطى وجهه ويصنع به كما يصنع به (بالحلال حال) غير أنه لا يقرنه طيباً (٢).

ويمكن חדثة بأن من سخط في هذه الأحبار طهر في لحيط فلا يصدق على بقاء كفاور في ماء غسله ويمكن استعادة هذا المطلب من وثيقة أبي مريم عن ربيع الله عليه السلام قال: خرج الحنفية بن عتي عليهما السلام وعبد الله وعبد الله بن عباس وعبد الله بن جعفر ومعهم ابن الحنفية بقاء له: عبد الرحمن مات بالأبواء وهو محرم فعشوه وكشوه وم يخطوه وحفروا وجهه ورأسه ودموه (٣) فانه طاهر في أن غسله كغيره من الموتى وصريح في أنه لم يخطوه.

ولكن يمكن جواب عن هذه الخدشة بأن المتن غير طاهر في ذلك بل المراد بالمس هو لمس لمسيت ومعوم أنه إذا أدخل في مائه كفاور فقد حصل مسه للميت مع أن رواية محمد بن مسلم أظهر من هذه الروايات وأنه قال: ولا يقرنه طيباً فشملمه إذا أدخل في ماء غسله كفاوراً لأنه يصدق عليه أنه قرنه طيباً مضافاً إلى فهم الأصحاب من هذه الروايات ذلك.

(الخامس)

من وجبات الميت الصلاة عليه أي على الميت المسلم فلا تخفى على الكافر بل لا تحوز وجوبها على المسلم جماعى وتدل على الأحبار بكثرة إخراجة عن حد الإحصاء فيها رواية طلحة بن زيد عن سعد الله عليه السلام قال: صل على من مات من أهل القبلة وحنانه على الله عز وجل (٤) حتى أن في بعض الأحبار ما يدل على وجوب الصلوة على لرى

(١) (٢) (٣) الوسائل الباب ١٣ من أبواب غسل الميت الحديث ١ - ٤ - ٥.

(٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الصلوة على الميت الحديث ٧.

وسارق وشارب الخمر من اسمين بها رواية هشام بن سالم عنه عليه السلام قال: قُبِ
به شارب الخمر والزاني وسارق يصلي عليه دامت قلوب معه (١) ومما رواه السكوني
إدلة على وجوب الصلاة على المرحوم والدليل نفسه وفي ثلث لرواية. قال: قال رسول الله
صلى الله عليه وآله: صلتوا على المرحوم من امتي وعلى المقاتل نفسه من امتي لا تدعوا أحداً من
أمتي بلا صلاة (٢) إلى غير ذلك من الأحبار.

وهل تحب الصلوة على لأعضاء المصيبة عن الميت أولاً مقتضى كثير من لأحبار
أن الميت إذا قد نصيب يصلي على الصلوة لدى فيه القبول كرواية الفلاس عن أبي بصير
عنه السلام قال: منته عن لرحل إدى بكنه السبع أو الصبر في عظمه يعبر عنه كيف
يصنع به قال: نعمن وكنن ويدفن فإذا كان الميت نصيب صلي على صلب لدى فيه
قلبه (٣).

ولكن في بعض الأخبار مدنى على أن الجزء المشتمل على العظم تحب الصلوة عليه
ولا تحب على الجزء غير المشتمل على العظم.

كرواية محمد بن مسلم عن أبي بصير عنه السلام قال: إذا قتل قتل فله يوحده
الألم بلا عظم له لم يصلي عليه فإن وجد عظمه بلا عظم صلي عليه (٤) والظاهر أن المراد من
قوله عظمه بلا عظم باب الفرد أختى لآته إذا وجد العظم مع نعم لا تحب الصلاة عليه فهو
في مقابل قوله لحم بلا عظم وبغداد من إطلاق قوله: فإن وجد عظم بلا لحم صلي عليه أنه
تحب الصلوة على كل ما كان فيه العظم سواء أكان مشتملاً على صدره لا وسواء أكان
العصوناً أم غير تام أو مشتملاً على القلب أولاً وهذا الإطلاق يظهره مضاف لسان الأخبار وأنه
قد عرفت من رواية الفلاس المتقدمه أن الجزء لدى فيه القلب تحب الصلوة عليه و
ظاهرها عدم وجوب الصلوة على غير المشتمل على القلب.

وكذا رواية محمد بن خالد عن أبي بصير عنه السلام قال: إذا وجد
الرحل قتلاً فإن وجد له عصبوناً من أعضائه صلي على ذلك العصبون لم يوحده له عضوناً

(١) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الصلوة على الميت الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب الصلوة على الجنائز الحديث ٣

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب الصلوة على الجنائز الحديث ٥ - ٨

لم يصل عليه ودفن^(١).

فإنها بصا معارضة لاطلاق رواية محمد بن مسلم المتقدمة فلان ذلك من حمل رواية ابن مسلم على مفادهاين الروائين اذ لم يعمل باطلاقها أحد من الفقهاء على لظهور مع ذلك فالاحتياط لا ينبغي تركه.

وإذا وجد لحم بلا عظم فقد عرفت من رواية محمد بن مسلم عدم وجوب الصلوة عليه إلا إذا اشتمل على القلب فإن مقتضى الجمع بين هذه الرواية ورواية القلاسي هو وجوب الصلاة عليه وكيفية هذه الصلوة وبقا أحكامها مذكورة في الكتب المبسطة فراجع.

(السادس)

من واجبات الميت دفن الميت المسم وأما الكفر فلا يجب بل لا يجوز دفنه ووجوب دفن الميت لمسلم جامع بين هذين ضروريات الدين والأحبار وجوبه خارجة عن حدة الإحصاء كروية القلاسي المتقدمة في اجراء الميت قال: يمسن ويكفن ويدفن ورواية محمد بن خالد المتقدمة عن أبيه قال عليه السلام في أحرانه: فإن لم يوجد له عصواتم لم يصل عليه ودفن ورواية الفصل بن شاذان عن الرضا عليه السلام قال: أنها أمر بدفن الميت لتلايظهر الناس على فساد جسده وقع مظرة وتغير رائحته ولا يتأذى الأحباء برائحته ولا يدخل عليه من الآفة والفساد وليكون مستورا عن الأولياء ولأعداء فلا يشمت عدوه ولا يحزن صديقه^(٢) إلى غير ذلك من الأحبار.

ويجب في تحقق الدفن الموازنة تحت الأرض بحيث يأمن من تعرض السباع له و يأمن أيضا من انتشار ريحه ومع تحقق هذين الوصفين يكفي مسمى الدفن نعم يستحب جعل اللحد له ولأنه من دفنه في الأرض فلا يكفي أن يجعل في تابوت من حديد أو صندوق أو مواراته في جدار ونحو ذلك لعدم صدق الدفن على ذلك كله بل لا يجوز القاءه في البحر الأمع الضرورة فإنه يكفي ادامات في البحر ولم يمكن الصبر إلى الوصول إلى البر القارئة في البحر بعد جعله مثقلا بالحديد أو الحجر لتلايظهر على وجه الماء ويجب أن يجعل جانبه الأيمن تجاه القبلة.

(١) الوسائل الباب ٣٨ من أبواب صلاة الجنائزة الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب الدفن الحديث ١

ويحرم نيش قبر المسلم لاستلزام ذلك هتكه وقوله في بعض لأحد النش
 كالسارق بدء على أن المرد بالنش مطلق من نيش القبور سواء سرق ولا وأما إذا قل
 أن المرد من الناش من يش القبور لأجل سرقه لا كفارة كما هو العبد أولاً حل إنسان
 عمل مباح للعقبة كالر فلا دلاله في هذه لروية على حرمة مطلق نيش والظاهر من
 الروية هو رادة المعنى أن في عدم فهم المعروف من ومن عرّه غير ذلك
 وكف كان فاعمدة في مسد حرمة نيش العرّه الإجماع و يظهر أن علة الحرمة
 هي اهتك فلاحرمة لوه بسرم اهتك كشر قبره لعمه من المشاهد لمشرفة فأنه حائر على
 المشهور دا أوصى بذلك مدم يوجب هتك حرمة كانتشار ربحه أو يبدد أعصانه وأما دم بوص
 بذلك فالمشهور أنه ايض كذلك بل عن كشف لعصاء أنه يجوز نقله الى مشهد المشرفة ون
 استلزم تقطيعه رباً أرباً وبكى فيه شكان.

والدليل على حوار ربه الى مشهد المشرفة مصفاً الى دعوى الإجماع وعدم نقل
 اختلاف الرواية المروية عن رشاد القلوب وهي مروي عن أمير المؤمنين عليه السلام أنه
 كان دا أرد خلوة بسفه أنى طرف بعتى فبيها هودات يوم هالك مشرف على لسف
 فذا رحن قد اقل من البرية راكباً على دقة وفذمه حجارة فحين رأى عنياً عليه السلام قصده
 حتى وصل اليه وسلم عليه فردع عيه سلام فقال: من أين قال: من أين قال: وما هذه
 الجارة التي معك قال: جسارة أنى لأدعه في هذه لأرض فقال به عني عليه السلام. لم
 لأدعته في أرضكم قال أوصى بذلك وقال: أنه يدعى هك رجل — يدخل في شعاعته
 مثل رسة ومصر فقال له أتعرف ذلك الرجل قال: لا قال: أنا والله ذلك الرجل ثلاثاً فادهي
 فقام ودعه (١) فأنه عليه السلام قد قرره في فعله حيث لم يعترض عيه في فعله.

وكذا يجوز بل يجب النيش اد دهن بلا غسل أو بلا كفن أو بكفن معصوب أمّا اذا
 دهن بلا غسل ولا كفن فأن نيش لا يستلزم اهتك بل يستلزم احترام الميت فان دعه
 بلا غسل ولا كفن يوجب هتكه.

وأما اذا كفن بالكفن المعصوب فأنه وان استلزم النيش هتكه لا أن حرمة اهتك
 معارضة بحرمة مال كس ومال الناس أو بالرعاية بل لو استلزم دعه عارياً لا يجب على

صاحب الباب يدل الكفر له فإن الوجب هو تكفير الميت لا إعطاء بكفر له. واستشكل على حور الش إذا دفن بلا غسل ولا كفن بأن لش مستترم لهتك الحرمه وهو حرام فلا يعارضه وجوب غسل الميت وبكفنه لمعيب حاتم الحرمه على الوجوب فيما إذا دار الأمر بينهما وفيه أن هذا لا يترجم هناك لميت بل يوجب احترامه لأن الدفن بلا غسل ولا كفن موجب هتكه وسر قبره و خراجه انعكسه وبكفنه يصدق عليه احترامه بنظر المعروف فلا حرمه حتى تعارض لوجوب.

ومن موارد حور ش قبر ما إذا وقع في القبر ما له قيمة معنيتها ودفع معه ما كان كذلك وإن أحرم ما العير بوجوب حوار ش قبره وإن استترم هتك النوى لأن حرمه أموال شس اعظم من ما ترانام.

ومن الموارد المستثناة - ما إذا دفن في موضع يوجب هتك حرمته كالزينة والبالوعة ومقابر الكفار فإنه أيضا يجوز ش قبره وسيله الى موضع يوجب احترامه وإن أخرجه لا يصدق عليه اهتك بل يصدق عليه احترامه كما هو واضح. ثم أنه يجوز سياحة على لميت بالشعر والشرائط تشتمل على باطل والكذب وم تشتمل على خلاف رضا الله والأخبار الدالة على حوازه كثره.

مما قوله صلى الله عليه وآله في قتل حمرة رضى الله عنه - بعد ما رجع لمسلمون من عزوة أحد وأقاموا المأتم لمواهم: لكن حمرة لا نواكى له فسمع المسلمون ذلك فحعلوا يقيمون العزء واللباحه في كن مصيبة وردت عليهم أولا على حمزة رضى ثم على مؤته (١) وأما ما يدل على عدم حوار السياحة من بعض الأخبار فمحمول على العادل من اشتغالها على لبطل والكذب ولكن لا يجوز اللطم وشق لجيب على غير الأت والأح كما عن المشهور ومستنده رواية الدعائم عن الصادق عليه السلام أنه أوصى عبد ما احتصر فقال: لا يلبطن على الخلة ولا يشقن على جيب فامس امرأة تشق جيبها، لا تصدع لها في جهنم صدع كئيا ردت زبدت (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب البكاء على الميت المحدث ٢١ فلا بالمى

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت المحدث ٢٣

وعن مسكّن الفوائد لشهد الثاني فقه عن ابن مسعود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله: يبس متامن صرب الحدود وشق الحبوب^(١).

وعن أبي امامة أن رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الخامشة وجهها والشاقة جبينها والداعية بالويل والثبور^(٢) وعن مشكوة الأنوار نقل عن المحامس عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: وَلَا تَعْصِيكَ فِي مَعْرُوفٍ^(٣) قال: المعروف أن لا يشقق حباً ولا ينظن وجهاً ولا يدعون بالويل والثبور^(٤).

وهذه الروايات وابكاست مرسلة أو ضعيفة إلا أن الأصحاب قد علموا في سببها ضعفها عنهم ولكن بعض لأصحاب قد حوزها مطلقاً على كراهية في غير الأب والأخ والأقارب أو مطلقاً وبعضهم قال يجوزها للروحة على روحها أو المرنقة على مطلق أقارب ولعن مسندهم رواية الصبقل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: لا يسمى الصباح على الميت ولا شق الثياب^(٥) من حيث ظهور كلمة لا يسمى في الكراهية.

ورواية سديد عن الصادق عليه السلام بعد أن سأله عن رجل شق ثوبه على أبيه وعلى أمه وعلى قريب له قال: لا بأس بشق الحبوب قد شق موسى على هارون ولا يشق الوالد على ولده ولا زوج على امرأته وتشق المرنقة على روحها واداشق روح على امرأته أو والد على ولده فكفارته حنث يمين ولا صوة لها حتى يكفرا أو يتوب من ذلك في أن قال: ولقد شقق الحبوب ولطم الحدود الفاطميات على الحسين بن عبي عليهما سلام وعن مثله تلطم الحدود وتشق الحبوب^(٦).

ويستفاد من هذه الرواية موسوعة شق الحبوب للوالد على ولده والروح على زوجته وحواره فيما سوى ذلك ويستفاد أيضاً من قوله عليه السلام: لقد شقق الحبوب ولطم الحدود الفاطميات على الحسين (ع) حوار اللطم وشق الحبوب على مطلق القريب اد من المستبعد احتصاص الحوار بمهنية مولانا الحسين صنوات الله عليه فإنه اذا كانا محترمين في الاسلام

(١) (٢) (٤) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٣١ - ١٠ - ٥

(٣) سورة المتحة الآية ١٢

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب البكاء على الميت الحديث ٢ - ٤٠

• يرى كثر ذلك ولو كانا حذرين على لحسين عليه السلام لاشتمارار القوس من ذلك ولكن هذه الرواية ضعيفة السند غير محبذة بعمل الأصحاب ورواية الأولى - أعني رواية الصنع - غير معارضة لروايات السابقة لعدم ظهور لطم الكراهة في الكراهة المصطلحة لاستعمال الكراهة في كثر من الأخبار في الحرمة فما عبه بمشهور من حرمة لطم الوجوه وشق الحبوب عني عبر الألب والأح وروحة لا يخلو عن قوة بل وجوب الكفارة في شق الرحل ثوبه على امرئته أو وده وكذا في تنف لشعر وخره وكفارة هذه الأمور هي كفارة السبس و هي طعام عشرة مساكين أو كسبه أو تحرير رقة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام.

وأما شق الحبوب على الألب والأح والمشهور بل كاد أن يكون إجماعاً - حواره نعم عن يحيى عنه معتق. وادبيل عني الحوار الروايات لدالة عني شق موسى على هارون عليهما السلام ولرواية في شق أبي محمد الحسن العسكري في موت له وهي مع كشف العمة عن كتاب للدلائل لعبدالله بن جعفر الحميري عن أبي هاشم الجعفي قال: خرج أبو محمد عليه السلام في حبرة أبي الحسن عليه السلام وقميصه مشقوق فكتب إليه ابن عون. من رأيت أو بلغك من الأثقة شق قميصه في مثل هذا فكتب إليه أبو محمد عليه السلام يا أحمق وما يدريك ما هذا قد شق موسى على هارون (١) إلى غير ذلك من الأخبار والروايات لمحورة وانكابت ضعيفة السند الآن عمل الأصحاب بها يحبر ضعفها

فصل في غسل من الميت الآدمي

وهو واجب على المشهور بل ادعى عليه الإجماع الآ من اليدرة حيث حكى عنه في شرح الرسالة والمصباح القول باستحائه و يدل على قول المشهور أخبار كثيرة. منها صحيحة محمد بن مسم عن أحدهما عليهما السلام قال: قلت الرجل يعمص الميت أعلاه عن قل: إذا مته بحرارة فلا ولكن إذا مته بعد ما يبرد فليقتل قتت' والدي يغسله يغسل قال: نعم الحديث (٢).

(١) الوسائل الباب ٨٤ من أبواب النفن الحديث •

(٢) الوسائل الباب ١ من أبواب من الميت الحديث

ومنها حسنة حريز أو صحيحته عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من غسل ميتاً فاستعمل من مائه مدام حراً فلا غسل عليه واد برئت منه فليقتل قلت: من أدخله القبر قال: لا غسل عليه أنها يمس الثياب^(١).

ومنها صحيحة عاصم بن حميد قال: سأله عن الميت إذا مات في فيه غسل قال: فإراد مسح جسده حين برد (سرد) لا فاعتس^(٢).

ومنها صحيحة معاوية بن عمار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الذي يمسح ميت عليه غسل قال: نعم فبإدامته وهو حي قال: لا غسل عليه فإذا برد فعنه الغسل قلت: وإنما لم يطرد منها غسل قال: لأنس هذا كالانس^(٣).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن علي بن السلام قال: من غسل ميتاً وكفنه اعتس غسل الجثة^(٤) و غير ذلك من الأخبار لدلالة على الوجوب أما نصوصة الأمر لظاهرة في الوجوب وأما نصوصة المصارع في يكديكون دلالتها على الوجوب أقوى لمرص تحقيق وجوده فاستشكك صاحب ذخيرة على ما حكى عنه بأنها عبر وصحة بدلالة على الوجوب في غير محلها نعم يعارض هذا الخبر أخباراً حاضرة في المذب وعدم الوجوب وبطلان سنده استدلالاً استحباب هذه الروايات.

فمن الروايات صحيحة الحلبي قال: غسل يوم الاضحى والفطر والجمعة وإذا غسلت ميتاً الحديث^(٥).

فإن مقابلة غسل من الميت لما هو معلوم الدية من غسل يوم الفطر والأضحى والجمعة ظاهرة في عدم الوجوب.

ومنها رواية الحسن بن عبد الله قال: كتبت إلى الصادق عليه السلام هل اغتسل أمير المؤمنين حين غسل رسول الله صلى الله عليه وآله عند موته فأجابه: النبي طاهر مظهر ولكن فعل أمير المؤمنين عليه السلام وجرت به السنة^(٦).

ومنها رواية عمرو بن حازم عن زيد بن علي عن آبائه عن علي بن عليهم السلام قال:

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل من الميت الحديث ٨-١٢-١١-٥

(٥) جامع الأحاديث باب ٥ من أبواب الأعمال السنوية الحديث ٤

(٦) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل من الميت الحديث ٢

عس من سعة من الحدة وهو واجب ومن غسل الميت وان تطهرت أحرأك الحديث (١)
 أن يكون المراد أن تطهير اليد بماءة للميت مثلاً كاف ولا يجب غسل.

ومما يتوقع المروي عن الاحتجاج عن الحميري حيث كتب لي مولانا الحجة
 صلوات الله عليه سنة من حلت روى لنا عن اعمام عليه السلام أنه سئل عن اعمام قوم صني
 هم بعض صلواتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من حلقه هناك، يؤخر ويتقدم بعضهم
 ويتم صلوتهم ويعتسل من مته فوقه عليه السلام ليس على من مته لأغسل اليد (٢)
 ولكن هذه الروايات ليست صريحة في عدم وجوب الغسل بل عكس حمها على ما لا يعارض
 تلك الروايات.

ثم صححة الحكي فلا يلزم من افتراء غسل من لمب لأغسل يستحب كونه
 مستحباً لأن افتراء الواجب بالمستحب ليس في لأخبار قنبلاً وكه له فيها من بطر.

وأما رواية الحسين بن عبيد مع ضعف سندها لم يعم ما المراد بقوله: وحرت به
 السنة فانه قد كان المراد أن غسل امير المؤمنين عليه السلام حرت به السنة يعني لم يكن
 غسل مستثناً بل صار مستثناً بفعله فانه خلاف الضرورة من الدين فان شئ صلى الله
 عليه وآله وسلم قد اعتسل غسل من الميت وان كان المراد غير ذلك فهو مجهول المراد.
 وأما رواية عمرو بن حاد مع ضعف السند يمكن أن يكون المراد منها ان اعتسلت
 أحرأك عن الوضوء.

وأما شوقيع فيمكن حمله على ما إذا كان قبل برده ويحتمل أن يكون عدم وجوب
 الغسل على من مته لأجل عدم ملاقاته الآ من وراء الثياب ولكن لا يماسه وجوب
 غسل يد المستعد من قوله: ليس على من مته الآ غسل اليد ولأظهر هو الاحتمال الأول.

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الغسل الحديث ١٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل من الميت الحديث ١٨.

المبحث العاشر

و التيمم وهو صاحب الأول في مسوئاته وأسببه قال الله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْبِشُوا رُءُوسَكُمْ وَاتَّبِعُوا إِلَى الْمَرَاتِقِ إِنْ قَالُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَبَسَ مِنْ تَلَاسُخٍ فَلْيَمْسِكْ بِمَاءٍ فَامْسَحُوا بِأَيْدِيكُمْ إِنَّ اللَّهَ (١) عَلِيمٌ خَبِيرٌ وحسب التيمم عد عدم وجدان الماء وهذا القيد أعني قوله: فلم نجدوا — إن قيد بعوله ان كنتم مرضى او لقوله او على سفر فتكون وفي الموضعين — أعني اوجاء أحدكم من الغائط اولا مستم السوء — معنى و واحد لية عيصير معنى الآية — — والله العالم — ان كنتم مرضى او مسافرين واجاب أنه قد حدث لكم حدث الأصغر أو الأكبر ولم تجدوا ماء للوضوء ولعسل مع تيمموا الخ وإما أن يكون قيداً لجميع الأربعة أعني كنتم (١) مرضى او على (٢) سفر اوجاء (٣) أحدكم من الغائط ولا مسم (٤) السوء فكون معنى فلم تجدوا ماء ناسبة الى لمرضى — معنى فلم تتمكنوا من استعمال الماء لأن نفس المصتر به استعمال الماء من مسوئاته ان يتيم ولا يلزم فيه عدم وجدان الماء.

(١) سورة اذلة الآية ٦

و ما أن يكون قديماً للثلاثة الأخيرة أي ماعداً قوله: وانكتم مرضى فيكون المريض في قبال فقدان الماء أي لو كتم مرضى أو فاقدين للماء فتيقنوا الخ فع لا بد من أن يعمل المريض على العالج من كون استعمال الماء مضراً لأن مطلق المرض لا يكون من مسوغات التيمم.

و ما أن يكون قديماً للأخيرين فقط أعني قوله: أو جاء أحدكم من الغائط وقوله: أولاً مستم النساء فيكون قوله وانكتم مرضى وقوله أو على سفر مطلقين وفي قبال عدم وحدان الماء فع لا بد من حمل المرض والسفر على الغالب من كون استعمال الماء مضراً للمرضى ومن أن السفر عالياً ملازم لفقدان الماء.

ولكن هذه لاحتمالات كلها غير حالية عن التكنفات البعيدة عن ماق الآية الأولى أن لاحتمال الثاني — وإن كان غير حال عن التكنف — أقرب بمحاق الآية فيكون معنى: فلم تحذوا ماء: لم تتمكنوا من استعمال الماء حتى تنطق الآية على جميع مسوغات التيمم ويؤيده بل يمكن أن يذن عليه وآية الحبى حيث سأل اناعدا لله عليه السلام عن الرجل إذا أجنب ولم يجد ماء قال: يتيمم بالصعيد فاد. وحد الماء فبعثس ولا يعد الصلوة وعن الرجل يمر بامر كية وليس معه دلو قال: ليس عليه أن يدخل الركية لأن رت الماء هربت بصعيد (الأرض) فليتيمم^(١).

و رواية عنبسة بن مصعب عنه عليه السلام قال اذا أتيت البر وأنت حب ولم تجد دلو ولا شياً تعرف به فتيمم بالصعيد فإن رت الماء ورت الصعيد واحد ولا تقع في البر ولا تقصد على القوم مائهم^(٢).

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ٤٧٢

ورواه سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يكون معه الماء في السفر فيحاف قننه قال: يتيم بالصعد ويسقي الماء ويأكل الله عز وجل جعلني طهوراً ماءً والضعيد^(١).

فإن هذه الأخبار مدبرة في أن هذين الموردين أي فقدان لدلو وقفة ماء من مصاديق قوله تعالى: فلم تجدوا لأنه عليه السلام جعلها فريدين على حدة في حد عدم وجدان ماء وكذا سائر لأعداد المسوعة يتيم كالمريض وطء برثه وكسحوف من الوصول إلى الماء فيمكن جعل جميع الأعداء من مصاديق عدم وجدان ماء ماء على أن المراد هو عدم تمكن من استعماله فحينئذ لا يكون ذكر سائر الأعداء في باب الأخبار فرداً ما ياباً لعدم وجدان الماء حتى يعدل. ثم تدعى لم تذكر من مسوغات يتيم لأسباباً وحداً وهو فقدان الماء وباقي الأسباب ذكره وسنه عليه لأئمة عليهم السلام والله اعلم

وكيف كان فقد ذكر صاحب الشريعة هذه حواشٍ انقسم أموراً ثلاثة الأول عدم الماء الثاني عدم الوصفة له الثالث خوف وذكر بعضهم كالعامة في المتن - عني ما حكى عنه - ثمانية أسباب من موجبات التيمم وبعضهم عثر بالأمر الكافي الشامل لجميع المسوغات وهو معجز عن استعمال الماء.

أما السبب الأول الذي ذكره في الشرائع فهو من مسوغات التيمم اجماعاً وتدل عليه الآية المتقدمة وغيرها بالضرورة وتدل عليه أيضاً حار كثر.

كرواة من سماه قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا لم يجد رجلاً طهوراً وكان حساً فليمسح من الأرض ولينصّب ود وجد ماء أو يغسل وقد حرّثه صوته التي صني^(٢) والمشهور بل كذا أن يكون هماً وجوب طيب الماء لعدم احترار لم يجدوا ذلك لأحسان وجود ماء في لأطراف فلم تحرر الشرع للتيمم وهو عدم وجدان ماء بدون الطيب ولصحة ررويه أدلة على وجوب بطلب في أحسن.

وهي مرواه عن أحدهما عنهما السلام من دالم نجد للماء فليمسح لعل فليطلب مدام في الوقت فاد حاف أن بصوته الوقت فستتم وبصل في آخر الوقت فإذا

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ٧

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ١

وحداء فلاقصاء عليه ويسود يستعمل^(١).

وروية الكوفي عن الصادق عن أبيه عن عبيد بن سلام قال: يصب الماء في
سفر تكات الخروبة فعنوه سهم وتكاتت سهوة فعنوه سهمين لا يطلب أكثر من ذلك^(٢).
فيستمد من الروایتين وجوب طلب الماء.

وأما مرواه يعقوب بن سالم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل لا يكون
معه ماء وإنما عن عن العريق ويأمره عبوس و يحد ذلك قال: لا أمره أن يمرر بعنه
فيعرض به بض اوسع^(٣).

ومرواه داود الرقي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أكون في السفر وتحصر الصبوة
ويس معي ماء وماء. إن الماء قريب ما فطبت الماء وأنا في وقت يمسا وشمالا قال: لا تطلب
الماء ولكن سقم فامني أحرف عليك تتخلف عن أصحابك فتصل فذلك سبع^(٤) - فهما
صهران بل صرحان في صوره وحوادث الخوف من نقص الماء ومعرض الروایتين هو وجود
الماء في عبوس وقرب من المسافر لا الشك في وجوده ومع ذلك لم يأمره بالطلب بل أمره
بالتيقن لأنه من مظان الخوف فمرواها حرج عما نحن فيه.

سعم يعرض برويتين على ظاهرهما - فلاق رواية علي بن سالم عنه عليه السلام
قال: قلت له: انيتم وأصلي ثم أحد الماء وقدق عني وقت فقال: لا تعد صبوة فإن رت
الماء هو رتب الصعد فقال له داود الرقي أطلب الماء يمسا وشمالا فقال: لا تطلب الماء
يمسا ولا شمالا ولا في شرق وحدته على الطريق فتوصا وإن لم تحده فامض^(٥).

فإنها عبر مفيدة بالخوف بخلاف الروایتين المتصنعتين ولكن يمكن حلها أيضا على صورة
الخوف على نفس أو المال بقربة نقل داود الرقي ذلك الذي نقل تلك الرواية المشتملة على
الخوف من تحصيل الماء فيحتمل قويا أن تكون الروایتان رواية واحدة حذف ديها من
كلام علي بن سالم مع أنها باطلاتها غير معمول بها عند الأصحاب.

ثم إن المشهور بين الأصحاب أن مقدار الطلب في الأرض السهلة قدر عنوة سهمين

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيقن الحديث ١ - ٢ - ٣

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيقن الحديث ٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب التيقن الحديث ٧

وفي الأرض الخربة كشتاب والأودية والآحـاء ممد رعلوه سـهـم
وربما يستعد من كلمات بعض لأعلام المتقدمين وجوب الطلب في ذلك بعض
الوقت ومستند هذا القول مصححة زرارة المتقدمة.
ولكن رواية— مع أنها أصح سنداً من رواية السكوني المتقدمة— لم يعمل بها
الأصحاب بها وعمموا برواية السكوني مع أن رواية زرارة عمدة السج في بعض نسخ—
كما عرفت بدل فطلب— فلمسك فتصير دليلاً على عدم حوار الدار في مدة رطلوة
ما لم يصح الوقت ومن لم يمتل ماء على سجة فطلب ما ذكره لمشهور وذات عبد رواية
السكوني— وهو مبنية والعلويين لأنها صريحة في وجوب الطلب في تمام الوقت والكتاب
ظاهرة في ذلك فيحتس أن يكون معاً أنه لا يادر أن الرطلوة من يتقن ويصرو يكون
بصدد تحصيل الماء لئنه يصح إلى أن يصح وقت ودلالها على عدم حوار سد رطل
منافية لسائر الأخبار الدالة على جواز الدار.

وكيفما الطلب بالعلو والعلويين عمدة من الأصحاب فبعضهم قال لاكتفاء
بالعنوة والعلويين من طرف واحد وهو المشي لأحد العصب— نحو الأمام مثلاً ويحتمل من
رواية علي بن سالم المتقدمة على ذلك.

وبعضهم قال بوجوب الطلب فيما بين النجس والشمات وربما يزيد ذلك ما ورد في
رواية علي بن سالم حيث سأل عن الطلب عما وشمالاً وكذا رواية داود الرقي ورواية يعقوب
ابن سالم المتقدمتين فكان وجوب الطلب عما وشمالاً كان منكرأق أدهمهم ولم يردعهم
الأمام عليه السلام عن ذلك وإنما ردعهم عن ذلك لاجل كون الموضع موضع لخوف الذي
يسقط وجوب الوضوء حتى مع العلم بوجود الماء في الناحية لقريبة كما دلت على ذلك
رواية يعقوب بن سالم فضلاً عن وجوب الطلب.

ويحتمل أن يكون النجس والشمات المنكرين في أدهم الأصحاب كناية عن
الجوب لأربعة لخصوص نجس والشمات وكيف كان فيمكن أن يكون مستند هذا القول
هذه الروايات المتقدمة بصيغة أن الرجوع إلى الخلف الذي جاء منه آتياً وعدم وجود
الماء فيه لغوا الطلب نحو الأمام يتحقق بالحركة نحوه بأصعاف العلوة والعلويين لأنه حركة إلى
مقصده فلا يبقى محل لطلب الآتي الموضع أعني النجس والشمات وقيل بوجوب الطلب في

الأطراف الثلاثة بإسقاط الخلف للزوم اللغوية.

وفى بوجوب الطيب في جواب الأربعة ويحذف عن لغوية الطلب في حاشية الخلف بأن وجوب الصب موطن احتمال وجود الماء في كلّ واحد من الأطراف فهما علم بعدم وجود ماء في ظرف يسقط وجوب طلب عن ذلك الطرف فعلى ما: بأنه لا احتمال وجود الماء في ظرف الخلف بعد انقضاء وجوب طلب فيه ايضاً والأفلا والأخوة هو انقضاء الأخير.

ثمّ أنه دائرة الطلب عامداً وصلى بالنسبة في سعة الوقت بطلت صدقته وان عدم بعد الصلوة بعدم وجود الماء في الأطراف إلا اذا امتشى منه قصد القرينة لأن من شرط التيمم فقد ن الماء فتشتم بدون احرار شرطه ولا بأس بتعصّب القول فيها هو بفساده حتى يتضح الحل فيه.

فصوب. ادّعى وقت الصلوة وكان متصهراً وكان له ماء يكفي للصلاة او لم يمس ولم يكن له ماء سواء فاشتهر من كاد أن يكون اجماعاً أنه لا يجوز له نقص الطهارة وراقه ماء اذا لم يتمكن بعد ذلك من الطهارة المائية وعلى فرض نقصه بظهوره او اراقته ساء في الموضع المذكور هل تصح صلواته مع الطهارة الترابية أولاً المشهور نعم لأن ملاك حور التيمم هو عدم وجود ماء في شمس قوله تعالى: فم نحدو ماء فتشموا السج لأن اطلاقه يشمل ذلك فإنه غير مقيد بالاحياء وعدم الاحتياط فيه يكفي عليه الأصل في الوقت مع الطهارة الترابية.

وكذلك الحال فيما اذا كان متمكناً من الطهارة المائية ولم يأت بها حتى صدق الوقت فإنه تصحّح منه الصلوة مع طهارة الترابية.

ولكن قرئ: أنه لا تصح الصلوة مع الوقت مع الطهارة الترابية لتسخر التكبير عليه بالصلاة مع الطهارة المائية وقد صرحا بمثمة عليه سوء اختياره والتكبير وان كان يقتصر تارة بواسطة المعصيان الآتية يشكل في سببته لانقلاب الموضوع وادراجه تحت عنوان العاجز.

بل لا يسعد أن يقال بعدم ادراجه تحت عنوان العاجز فإن قوله تعالى: فم نحدو ماء فتشموا وان كان مطلقاً الآتية مصروف بحسب المتعاهم العرق عن هذا المراد الذي قد صير نفسه بسوء اختياره عاجزاً فإن المتأخر من لعط العاجز الذي حصل له المحذور قهراً فلا يطلق على القادر الذي صير نفسه عاجزاً بسوء اختياره.

وقبل وجوب الجمع بين الصلوة مع التيمم في صيق الوضوء والقضاء في حارجه أما وجوب الصلوة في وقت مع انتميم للعبادة عليه بسلام في المنقصة. إن الصلوة لا تسقط أولاً تترك محل وأما وجوب القضاء عليه فتعويته لفريضة الثالثة عنه سواء احتاره

ولكن يرد على هذا انقول أنا نعم بالضرورة من الدين أنه لا يجب عنه أكثر من صلوة واحدة فكيف يجب عليه صلاتان أداء أو قضاء ألهم لأن يقال: أنه يعلم احتمالاً بواسطة تعويته لفريضة المحقرة عليه أعني الصلوة مع الطهارة المائية أنه يجب عنه إحدى الصلوتين إما الأداء مع التيمم وإما القضاء مع الطهارة المائية فيشك في أن المكلف به - مع تعويته لتلك الصلوة - أنها هو فيصمم احتمالاً ثبوت أحد التكليفين عليه فلأنه من الاحتياط وأما القول الثاني - أعني سقوط الأداء وجوب القضاء عنه - فيرد عليه ما ذكرناه من عدم قصور إطلاق قوله تعالى: فم تحذوا ما أفتمتوا سعى شموه لمثل هذا المعنى الذي صير نفسه عاجزاً بسوء اختياره ودعوى الانصراف عن مثله بمجموعة فانه أيضاً صار بسبب سوء اختياره عاجزاً وعلى فرض صحة دعوى الانصراف فهو يدعى بالأقوى هو القول الأول أي صحة صلاته بالتراية.

هذا بالنسبة إلى غير المعصية وأما المعصية يعنى من بعض المكلف بارقة الماء وحمل نفسه عمدتاً بعد ما كان متطهراً إذا علم بعدم مكان تحصيل الطهارة المائية فيها بعد - المشهور هو القول بالمعصية وقيل بعدم المعصية - ومستند هذا القول - أعني عدم المعصية - أن القدرة مأخوذة في الشهادة لمائية كما أن موضوع الطهارة لترتبة هو المعصية فيها موضوعان حكيم كالسافر والمحصن فكما أن المسافر له حكم عليه وهو القصر والخاصر أيضاً له حكم عليه وهو الاتمام ويجوز للمكلف حراج نفسه من موضوع أحدهما وإدخاله في موضوع الآخر في سعة الوقت - شارحاً - فكذلك فيما نحن فيه.

فإن موضوع الطهارة المائية هو العادر على آتيانها وموضوع الطهارة التراية هو العاجز عن آتيان الطهارة المائية فتح يحوز للمكلف تبديل موضوع التكليف بأن يصير نفسه اختياراً من موضوعات التيمم بعد ما كان داخل في موضوع الطهارة المائية فإن تبديل الموضوع بموضوع آخر جائز شرعاً كما عرفت.

هذا ولكن لا يخفى أن التكليف بالطهارة المائية متوجه إلى المكلف من دون تقيده بالقدرة

او البعر فادا كان التكليف مطلقا يجب تحصيل القدرة عليه ولا يجوز تصغير نفسه عاجزا عن ذلك. مثلا اذا قال المولى: حتى يماء فان لم تقدر فحشى بالمعاكهة لا يجوز للمكلف اراقة الماء وتصغير نفسه عاجزا عن اتيانه واتباعه بالمعاكهة لا اعتراض المولى عليه نأى قلت: فان لم تقدر فحشى بالمعاكهة وأنت كنت قادرا على اتيان الماء فلم أهرقته.

في المقام بقول: ان قوله تعالى: يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الاعمال—يصبر منه أن التكليف مطلق ومتوخى الى عامة المكلفين ولم يكن مشروطا نعم التكليف بالتيمم يكون مشروطا بعدم وجدان الماء لقوله تعالى في نفس الآية: فلم تحذوا ماء فتيتموا

فالم يوجد الشرط لا يجوز التيمم فع لا تحصى—كما عليه لمشهور—هو الحكم بحزمة تصويت القدرة على الاتيان بالطهارة المائية كإراقة الماء وانطال الوضوء مع العلم بعدم فقدان الماء ونحوهما داعرقت ذلك بقول: هل يكون ترك الطلب مع احتمال وجود الماء من هذا القبيل او يكون من غير هذا الباب—الظاهر أنه ليس من هذا القبيل فان الاستشكال في ترك الطلب لأنه مردد بين كونه مدرحا تحت خطاب فاغسلوا او تحت خطاب فتيتموا لأنه اذا طلب الماء ووجده كان مأمورا بالطهارة المائية وان لم يجده كان مأمورا بالطهارة الترابية فادا ترك الطلب وأتى بالتيمم لا يعلم بأنه أتي بما هو وظيفة لاحتمال أن يكون وظيفته الاتيان بالطهارة المائية فيكون المأمور به مرددا بين الطهارة المائية والطهارة الترابية فمع دورانه بينهما كيف يمكن لأحد بأحد همام دون مستمك شرعى وبحكم بطلان الصلاة بترك الطلب.

نعم الطلب بالعلو او العلوتين موضوع شرعا لعدم وجود الماء وان كان الماء في نفس الأمر موجودا.

وحاصل الكلام في ترك الطلب أنه إما أن يتركه عمدا أو سهواً فعلى الأول إما أن يعلم بعدم وجود الماء ان طلبه ثم يكشف الخلاف بعد الصلوة وإما أن يعلم بوجوده ان طلبه وإما أن يشك في ذلك والشك إما أن يكون شكاً بدوياً وإما أن يكون شكاً سارياً بأن علم أولاً بعدم وجدان الماء ثم صلتى مع هذا العلم وبعد الصلوة شك في أنه اذا كان طلب الماء قبل الصلوة هل كان يحده أولاً أمّا العرض الأول—أعني ما إذا علم بعدم وجود الماء لو طلبه وانكشف الخلاف بعد الصلاة—فيمكن أن يقال بصحة صلاته نظراً الى أنه كان له طريق

عقل بعدم وجود الماء ولا يتمكن الشارع من محظته نصب الماء في هذه الحالة لأنه يعرف أنه لا يسهل بذلك الخطأ لأنه عالم بعدم وجود الماء وبشملة قوة تعالى. فله تجدو ماء فتتيمم وليس المراد من عدم الوجود عدم الوجود الواقعي بل المرد أعني منه ومن الاعتقادى وبذلك على هذا أنه اذا طلب الماء بالعبوة والعلوبين فيه يجده وصلى باليتم صحت صلاته ويكون الماء في نفس الأمر موجوداً.

وكذا اذا كان في غير المراهى كان في الحصر وطلب الماء الى أن يئس من وجوده فإنه ان صنى وبعد الصلاة باليتم انكشف أن الماء كان موجوداً فإن صلاته تكون صحيحة على المشهور.

ولكن لا يخفى أنه لو لم يمكن للشارع في هذه الحالة محاطته بطلب ماء ولكن الخطأ بحسب الواقع كان موجوداً ولكيف بواسطة اعتقاده بعدم وجود الماء كان غير متمتع في ذلك الخطأ وبعد روال اعتقاده بعلمه به واخا صلاته كان اعتقاده بوجود التيمم عليه اعتقاداً محسباً ليس له واقعية بعد تبين الخلاف بظهره أنه لم يكن مأموراً بالتيمم بحسب الواقع بل كان مأموراً بظاهرة المانية فلا يذله بعد كشف الخلاف من لاعادة والقضاء.

وأما اذا علم بوجود الماء ان طلبه ومع ذلك صنى من غير طلب فإن صوته باطلة من غير تردد لأنه كان بحسب الواقع واحد الماء فهم يكن له مسوق للتيمم.

وأما اذا كان شكاً بأن احتمال وجود الماء لو طلبه ومع ذلك صنى بدون اطلب فإن كانت الصلاة في صيق لوقت صحت صوته وكذا في الغرض السابق أعني ما اذا كان عالماً بوجود الماء لو طلبه فإن الذي قلناه من بطلان صلاته أنه هو اذا كانت في سعة الوقت وأما في ضيقه فانظر صحة صوته مطلقاً أى سواء ترك الطلب عمداً أو سهواً وسواء علم بوجود الماء لو طلبه أو علم بعدم وجوده وسك في ذلك.

وأما اذا كانت الصلاة في سعة الوقت فانظر بطلانها وان انكشف بعد الصلاة عدم وجود الماء لو طلبه لأنه كان مأموراً بالطلب وكان الطلب موضوعاً شرعاً لوجود الماء او عدمه مع تركه كان شكاً في أن الصلاة مع التيمم كانت مأموراً بها ولا فلا يمكنه قصد التقرب بالشئ الذي يشك في كونه مأموراً به نعم في صورة مصادفة صلاته بعدم وجود الماء

يصح صلاته مع فرض حصول هذه النية له وأنما عدم حصولها فلاؤماً في صورة مصادفة صلاته لو وجد الماء فاعدهر بطلانها لأنها غير مأثور بها وإن حصلت منه نية التقرب.

وقد سبى طيب الماء وسبى أن الماء كان موجوداً عنده فالظاهر أيضاً بطلان صلاته لأنه كان في الواقع مأثوراً للطهارة المائية وإن كان غير ملتصق به وكان برعنه مأثوراً بالطهارة البرنية وبعد كشف خلاف قول الماء كان موجوداً لوطنه لو كان موجوداً في رحله يعني أن برعنه كان على خلاف الواقع مضافاً إلى ورود روايه في هذا المورد بالخصوص.

وهي روية إلى بصير قال: سئله عن رجل كان في سفر وكان معه ماء فسيبه فتقسم وصلى ثم ذكر أن معه ماء قبل أن يكون يخرج الوقت قال: عليه أن يتوضأ ويعيد الصلاة^(١)

ثم إنه لا فرق بين انساب وصيفه أن التمسح بين أن لا يكون معه ماء أصلاً أو كان معه ماء وسكر لا يكفي للطهارة المائية وهو جامع على ما اعترف به غير واحد نعم سبب إلى سلامة قده في النهاية وجوب صرف الماء إلى بعض الأعضاء في الحنافة لا احتمال وجود ما يكمل به الطهارة وسبب إلى بعض العامة أنه قال: الجنب إذا وجد ماء لا يكفيه لطهارته استعمال الماء في الطهارة أي في بعض أعضاء الوضوء أو الفسل وتنتم أيضاً.

ويكره هذا القول - أي استعمال الماء في بعض أعضاء الوضوء أو الفسل مما لم يقل به أحد من أصحاب وقول العلامة قده - مع أنه مخصوص بمسح الحنافة ولم يذكره في الوضوء - بس خلافاً في المسألة بين الأصحاب لأنه حكم هوره في سائر كتبه بل في النهاية أيضاً - على ما حكى عنه - بأن وظيفته التمسح ولا يجب استعماله في الطهارة نعم احتمال وجوب صرفه واستعماله في بعض الأعضاء لأنه حكم بوجوب ذلك على سبيل الحزم مع أنه حتمل ذلك مراعاة لحوار يحقق ما تكمل به الطهارة فهذا الحكم منه من باب الاحتياط.

وكيف كان فاستدل أوله بوجوب صرف الماء غير الكافي في الطهارة المائية بالأدلة الثلاثة أي لكتاب والسنّة والاجماع.

أمّا الكتاب فظاهر قوله تعالى: علم تجلوا ماء فتيتموا فإنه طاهر في الماء الكافي بحسب المتفاهم العرفي لا مطلق الماء ولو كان قطرة وأمّا السنّة فصحيحة محمد بن مسلم

عن أحدهما عليهما السلام في رجل أحب في سفر ومعه ماء قدر ما يوضئه ول، سبّمه ولا يتوضأ^(١) وبرواية لحي عن أسعد أنه عنه السلام عن رجل يحب ومعه قدر ما يكفيه من الماء لوضوء الصلاة أتوضأ أو يتيم قال لا بل يتيم ألا ترى أنه جعل عنه نصف الوضوء^(٢).

وبرواية الحسن بن أبي المعلى قال سألت أبا عبد الله عنه سلام عن رجل يحب ومعه من الماء قدر ما يكفيه للوضوء أتوضأ بالماء أو يتيم قال يتيم ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور^(٣).

ومورد السؤال في برويتي - وإن كان في أنه لم يكن أحب ماء إلا محمد بن يحيى للوضوء فقط فهل يجب عليه الوضوء أو التيمم فأجاب عنه سلام بأنه يجب عليه التيمم - إلا أن مفروض المسألة هي المسألة التي بحث عنها أعني ما إذا كان معه ماء لا يكفي للطهارة انتهى وبحث عنه فع أنه عنه السلام كان يصدّد لسانه والمفروض وجود الماء في الحيلة ومع ذلك لم يأمره بصرفه في بعض أعضائه الحديثة بل أمره بالتيمم فيعلم من ذلك أنه لا يجب صرف الماء غير النكاف في بعض الأعضاء ومورد هذه الروايات - وإن كان أحب - لأن العجم باتحاد أملاك في الطهرتين يوجب كون الوضوء مثل العسل في هذا الحكم وإظهار أن قوله عليه السلام: ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء أو نصف الطهور - يدفع توهم الاستحسان بأن يتوهم أن أحب حيث أنه لا يكفيه الماء رفع حدته أن يتوضأ للصلوة ولا يتيم.

وأجاب عليه السلام عن هذا التوهم بأن التكليف الشرعي ليست مما تدركه العمول ألا ترى أنه جعل عليه نصف الوضوء أي مسحات التيمم فقط وارتفعت الغلات عنه.

وتحتمل أن يكون مراده أن التيمم أنها شرع لأجل السهيل على العباد والوضوء تكفيه أشد ألا ترى أنه جعل عليه نصف الطهور والله العالم. ورتبها يوقم التعارض بين هذه الأخبار وظاهر الآية وبين قوله عليه السلام: ليسور

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب التيمم الحديث ٤

(٢) (٣) الوسائل الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ١ - ٣

لا يصدق المصور - في - بين مورد الآية وقاعدة اليور عموماً وخصوصاً من وجه
يصدق الآية بدون قاعدة المصور في اذالم تحدد اصلاً وصدق لقاعدة بدون الآية في
سرايا - ثم - والجواب - في - د - وحدها لا يكون لتطهارة اذالم فيج يقع تعرض
في مورد - في - د - وجه - في - د - المعتبر على الآخر من غير مرجح.

ولكن يمكن أن يحاط عن هذا لتوهم بأن قاعدة يسور يستدعيان الشيء
بـ قص يقبله الله مكان الشيء لئلا مثل ما إذا قال: حصل عن قيام وان لم تنكح من
انقياء فصل قاعدة فهو من باب قبول الشيء الناقص مكان الكرم وهذا يـ قبول الناقص
مكان الكامل يكون في غير مورد جعل البدل للشيء والأقوى مورد جعل البدل بشيء يكون
البدل مكان ذلك الشيء الكرم مثلاً إذا قيل: أظعم عشرة من سادات بالطعام أسديد ود
لم تقدر على اطعامهم بأظعم اللديد فأظعمهم باخر واللى في هذا المورد لدى جعل للمرد
الكرم البدل لايتوهم أحد حريان قاعدة اليسور فيه بأن يظعم خمسة منهم بالطعام اللديد
عند عدم القدرة على اطعام عشرة ويترك الباقي بل يتصل دمه و وجوب لبدل
وهو اطعام العشرة بالطعام الأذون.

وهذا المورد من هذا القبيل فإن التيمم بدل عن الوضوء التام فلا تستقل وطئته بـ
الفرد النقص أى بعض الوضوء مع عدم التحكم من التام لجعل لشارع بدل—وهو
التيمم— للفرد التام.

فرع

إذا كان عنده ماء بمقدار الطهارة المائية وكان يديه أولئسه مجباً فهل يقدر أن
الحيث ويتيمم للصلاة ويستعمل الماء في الطهارة المائية ويصلي مع الحيث المشهور من
ادعى عليه لاجتماعه هو لقول الأول لأن مطوب الشارع سبحانه هو الصلاة مع الطهارة من الحدث و
الحيث فإذا استعمل الماء في رفع الحيث وتيمم فقد حصل كلا مطلوبي المولى سبحانه أعني
الصلاة مع الطهارة من الحدث والحيث بخلاف ما إذا استعمل الماء في طهارة المني فإنه
لا يتحقق إلا أحد مطلوبيه أعني الطهارة من الحدث ولم يأت بمطوبه الآخر أعني الطهارة من
الحيث فإذا دار الأمر بين الاثنين بالمرء الكامل والابن بالمرء الناقص فالأول مقدم
بشهادة الوجدان فإن الصلوة مع الطهارة من الحدث والطهارة من الحيث مرد كامل للصلاة

وانكاست طهارتها تربية فإن الطهارة اشارة قد جعلت في حال عدم وجود الماء من أفراد الطهارة من الحدث بخلاف الفرض الآخر فإن الصلاة وانكاست مع الطهارة المائية من الحدث إلا أنها فاقدة لرفع الحدث ففقد الفرض الأول

السبب الثاني

من أسباب التيمم لدى ذكره في الشرع عدم الوصلة إلى الماء - أي كان الماء موجوداً ولكن لا يمكن الوصول به إما لأجل كبر مسافته أو لأجل مرض أو لضعف الممرط لدى يكون تحصل الماء له في كل واحد منها مدة لا يتحمل عادة ولا في بعض وأخرج في الشريعة بمعله عملة فاقد الماء فيشمله قوله تعالى: فلم تجدوا ماء فتيمموا - لأن الامتناع الشرعي كالامتناع العقلي وكذلك عدم الوحدات الشرعي كعدم الوحدات العقلية.

وما لأجل فقدان ثمن الماء وان كان موجوداً وبيع ثمن المثل أو باع منه وكان واحداً منه ولكن يصير شراؤه بحاله بأن كان الماء عابياً بحيث اذا اشتراه بتلك القيمة وقع في الإخراج أو كان الماء رخيصاً ولكن بقية ذات يده يقع لأجل شرائه في تصديق. وما اذا كان الماء عالياً ولكن لأجل تمكنه لما لا يتمكن من شرائه بأي سعر كان فقد قيد بعض الفقهاء بعدم كون الشراء احياناً في الثمن وعن ابن حنبل عدم وجوب شراء اذا كان ماء عابياً ويمكن الاستدلال به بنفي الإخراج والضرر في الاسلام.

ويكن الظاهر أن المورد لا يكون من موارد الإخراج والضرر فإن الإخراج والضرر أمر عرق يصدق على الفقير المعدم نارة ولا يصدق على الغني المثرى أخرى مثلاً ربما يكون صرف درهم واحد بالنسبة إلى أحد حرجياً وصرف ألف درهم بالنسبة إلى غيره لا يكون حرجياً يتمكن منه وعدم تأثيره بالنسبة إلى حسن حاله مع الاحتياج أن نلتزم بتخصيص قاعدة نفي الضرر والإخراج بما سيحيي من الأخبار بل نقول: المناط وجوب شراء الماء في كل مورد لا يكون شراؤه حرجياً ولو كان الشراء بأصعاف ثمنه بل بألاف درهم أو دينار وعدم وجوب الشراء اذا كان موجباً للضرر والإخراج.

فالأقوى ما عليه المشهور من وجوب شراء الماء مع التمكن ولو كان بألاف درهم يصدق وحدان الماء فلا يشمل قوله: فلم تجدوا ماء فإن المقدور بالواسطة مقدور وللروايات الدالة على وجوب الشراء.

منها صحيحة صهون فان سألت ابا الحسن عنه السلام عن رجل احتاج الى الوضوء للصلاة وهو لا يقدر على الماء فوجد صدر ما يتوضأ به بمائة درهم او بألف درهم وهو واحد لها يشتري ويتوضأ او يثيم قال: لاني يشتري قد أصابى مثل ذلك فاشترت وبوصات وما يشتري (يسرى) بذلك مال كثير^(١) ولعل المراد بدليل الروية. ان ما يشتري بآراء هذا المال هو شيء كثير عند الله لأن ثوابه اخته.

ومنها ما عن الصدوق مرسل عن الرضا عليه السلام نحوه باختلاف سير^(٢). ومنها رواية الحسين بن ابي طلحة قال. سألت عدا صالحاً عن قول الله عز وجل: ولا تمسك الساء فلم تمسكوا ماء فتبتمو صعيداً طيباً ما حذلك قال: فان لم تجدوا بشراء وغير شراء قلت: ان وحده قدر وضوء بمائة ألف او بألف وكم بيع قال: ذلك على قدر جدته^(٣). اي قدر سعته يعني اذا كان متمكناً من مقدار وكم بيع ذلك لمقدار فلانة من أن يشتري الماء ويتوضأ وان رد عن مائة ألف قال في مصباح الفقيه: يخص هذه الأضار الخاصة عموم بني الضرر واخرج انتهى.

أقول الباهر أن هذا المورد لا يكون من موارد الضرر فان لضرر المتوخة الى المكلف من ناحية التكليف الشرعي كوجوب الزكاة والخمس والكفارات والاعاق على لعل وبكان قيمة ما ينعقه غالية - لا يرفع حديث لا ضرر فان المتبادر من لا ضرر ولا ضرار الاسلام التكليف الذي يحیی منه الضرر على المكلف كما اذا كان الوضوء ضرورياً وكما صوم الذي يتحقق منه المرض ونحو ذلك لأصل لتكليف والآ يلزم أن يرفع الاضرار حل التكليف الشرعة لاحتياج كثير منها الى صرف المال لو أريد امتثالها.

والحاصل أن لضرر المتوخة الى الانسان من ناحية الحكم الشرعي لا يبعد من الضرر المرفوع بالضرر والمورد من هذا القبيل فانه بعد ماوردت الروايات المعتبرة بوجوب شراء الماء وان كان بأضعاف قيمته وعمل المشهور بها يصير وجوب الشراء حكماً شرعياً فلا يجاز حريان قاعدة لا ضرر في هذا المورد فتأمل وسأقي الكلام في نظيره.

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب التيمم الحديث ١ - ١

(٣) الوسائل باب ٢٦ من أبواب التيمم الحديث ٢

السبب الثالث

من أسباب التيقن الخوف من استعمال الماء إما على نفسه وإما على من يتعلّق به
أو على عرصه بأن يخاف أن هو فارق عرصه—كزوجه وأمه وأخته—ودهب لتحصيل الماء أن
يتعرض أحد لعرضه أو يخاف بأن يستأجر أحد أو يبتك ستره إن أراد استعمال الماء فإنه أيضاً
من مورد التيقن أو يخاف على ماله بأن يذهب السرق ماله أو يحترق ويذهب به السيل
وبحودلت فهذه موارد كلها من موارد قوله تعالى: وَمَا تَحَقَّنْ عَلَيْكُمْ فِي الذِّبْنِ مِنْ خَرَجٍ (١).

فإن هذا المورد من موارد الخرج أيضاً يخاف على المال فيما إذا لم يقع تنفعه في الخرج
فإن هذا المورد ليس من مورد الخرج مثلاً إذا علم بأن استعمال الماء أو الاتيان به مستلزم
لذهب مائة دينار منه بأن يذهب به النص أو يأخذه الظالم منه قهراً وحرأولكن لا يقع بذهابها
في خرج بل يكون متمكناً فإن هذا المورد من موارد الضرر دون الخرج فإن علم بذلك قبل
استعمال الماء يرتفع وجوب الطهارة لمائة لقاعدة لا ضرر وإن شك في أن الطهارة المائنة
مستلزم لذهاب هذا المقدار من المال الذي يكون مع ذهابه متمكناً أولاً فهل تشمل
القاعدة—أعني لا ضرر أولاً—الظاهر لآلته يشك في كونه من مصدق الضرر ولأنه في
كل حكم من الأحكام الشرعية سواء كانت مشتة للحكم أم نافية له من أحرار موضوع ذلك
الحكم فبدون حرار الموضوع لا يمكن ترتب الحكم وهو واضح.

وهل يمكن التمسك بمعموم أدلة وجوب الوضوء في هذا المورد المسكوت—بما هو ظاهر، لأنه
تمسك بالعام في شبهة المصدقة مع لا يمكن إدراج هذا المورد المشكوك في العام أعني أدلة الوضوء
ولا في المحض—أعني قاعدة لا ضرر—فلأنه من الرجوع فيه إلى سائر الأدلة من البراءة
أو الاحتياط نعم يمكن أن يعدل الأحكام الثانوية أي الاضطرابية مترتبة على خوف الضرر
لا العلم بالضرر كما يصوم الذي يخاف معه الضرر فإنه يجب فيه الإفطار وغير ذلك الذي استميد
من الأخبار وكلمات لأصحاب أن المباح فيه خوف الضرر لا العلم به مصداقاً إلى ورود بعض
الأخبار في خصوص هذا المورد المشعرة بأن الملاك هو الخوف من الضرر.

كرواية داود الرقي قال: قُتِلَ لِأَيُّعُبَ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أَكُونَ فِي السَّعْرِ فَتَحْضُرُ
الصَّلَاةَ وَلَيْسَ مَعِيَ مَاءٌ وَيُقَالُ: إِنَّ الْمَاءَ قَرِيبٌ مَتَى أَطْلُبُ الْمَاءَ وَأَنْ فِي وَقْتٍ يَمِيناً وَشَمَالاً

قال: لا تطلب الماء ولكن تبتغ فإني أخاف عليك التحلف من أصحابك فتضلّ وياكنك لسمع^(١).

قوله: فإني أخاف اشعار بأن المورد من موارد الخوف فلا بد من أنك تخاف بصا لأن خوفه عليه السلام يكون مسوعاً لخوار تبتغ داود.

ورواية يعقوب بن سالم قال: سألت ابن عبد الله عبه السلام عن رجل لا يكون معه ماء والماء عن يمين الطريق ويساره غلوتين أو عودلت قال: لا أمره أن يمرّ بنفسه فيعرض له لصرّ أو سمع^(٢) وهذه رواية وإن لم يكن فيها لفظ الخوف إلا أنه يستفاد منها أن المورد كان معرضاً للضرر أو سمع^(٣) الرزية تدنّ أيضاً على أن الخوف على تلف المال من مستوغات التمسك لأنه ذكر فيها اللص والضرر من لفظ اللص هو التعرض للضرر وإن احتمل كون لفظ اللص أيضاً خوفاً تلف نفس حيث ن كثير منصوص كانوا يقتلون الناس بعد أخذ أموالهم أو يقتلهم ثم يأخذون أموالهم إلا أن المتبادر من هذا اللفظ — حيث أطلق — هو خوف تلف الأموال وإن أثبت فلا أقل من أن يكون الخوف على كليهما أي نفس والمال.

فاستشكه صاحب الحديث — بالنسبة إلى خوف تلف المال بأنه غير مستفاد من الأخبار فإن الاستفاد منها هو الخوف على النفس — بعد اعترافه بأن خوف تلف المال من مستوغات التمسك وأنه إجماعي — في غير محله لأنه مستفاد من هذه الرواية الأخيرة كما عرفت فإن المتبادر منها أي من لفظ اللص فيها هو أخذ الأموال وإن كان يتعدى ويقتل النفوس.

ولافرق في الخوف على النفس بين أن يكون الخوف على تلف النفس أو يكون على تلف العصب أو يخاف المرض أو اشتداده أو يظن عبثه والدليل على جميع ذلك هو تنافي الحرج أو الصبر بل يمكن أن يقال: أنه لا حاجة للحرج ولا صبر في هذه الموارد ولا فرق بين العلم بتلف النفس والعصا وتحقق المرض أو الشك في ذلك مع الخوف من عروص هذه الأشياء عند استعمال الماء فإن هذه الآية قد فسرت بمعرض أهلكت أي لا تنقوا أنفسكم فيما يكون معرضاً لهلكة ومعرض أهلكت هو كل ما فيه خوف أهلكت مضافاً إلى دلالة كثير من الأخبار على أن

(١) (٢) الوسائل باب ٢ من أبواب التمسك الحديث ٢ - ١

(٣) سورة البقرة الآية ١٩٥

ملاك وجوب التيمم هو الخوف على النفس لا العلم بالضرر.

منها رواية داود الرقي المتقدمة حيث قُرِع: فأتى أخاف عليك التحلف من أصحانك فتضلّ فياً كلك السبع.

ومنها صحيحة لبريطي عن الرضا عليه السلام في ربح تصيبه الجدة وبه خروج أوفروح أو يخاف عن نفسه من البرد فقال: لا يغسل ويتيمم^(١) وهاتان الرويتان قد ذكر الخوف فيها صريحاً وبعض الأخبار وإن لم يذكر فيها الخوف إلا أنه يستفاد منها أن ملاك جواز التيمم هو خوف الضرر.

منها رواية إبراهيم جعفرى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ذكر أن رجلاً أصابته حبة على جرح كان به فأمر بالعل فاعتسل فذكر هذا رسول الله صلى الله عليه وآله قتلوه فتنهم الله أنما كان دواء العي السؤال^(٢).

ومنها رواية محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له إن فلاناً أصابته حبة وهو محذور فاعتلوه مات فقال: فتوه لا سألوا ألاموه لا شاء العي اسؤ^(٣).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن رجل يركل به قرح ولحرجة يجب قال: لا بأس أن لا يقتل ويتيمم^(٤).

ومنها رسالة من أبي عمير عن بعض أصحابنا عن أبي عبد الله عليه السلام قال: يؤتم المحذور والكسير إذا أصابتهما الحبة^(٥).

ووجه دلالة هذه الأخبار على كون موارد من موارد خوف أن هذه الموارد كان العيب فيها هو الخوف من الضرر لا القطع به ولا يمكن أن يقال: إن هذه الموارد متى قطع بعدم ضرر فيها لأن حصول القطع لأحد مع هذه الأمراض خلاف المتعارف ومع القطع بالضرر كيف يمكن أن يغسل المسلم اتجاه المسم وهل هو الاقدام على قتله فلا بد من أن يكون موردها من موارد خوف الضرر.

هذا ويمكن معارض هذه الأخبار بروايات كثيرة دالة على وجوب الغسل وإن حذر ضرر من بعضها يدل على وجوب الغسل وإن علم بالضرر.

(١) (٢) (٣) الإسـمائل الباب ٥ من أبواب التيمم الحديث ٧-٦٦

(٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ١١-٢

فيها رويته علي بن أحمد عن إسماعيل بن عبيد الله عليه السلام قال: سألته عن محدود أصابته
 حبة قال: يكون أحب فيعسل وان كان احتسب فيصعب^(١) ومنها مرفوعة براهيم بن هاشم
 قال: إن أحب فعلة أن يعسل على ما كان منه وان كان احتسب فليصعب وفي القصة - على ما
 حكى عنه - حكاية الرواية عن إسماعيل بن عبيد الله عليه السلام^(٢) ومنها صحيحة سليمان بن خالد
 عن أبي عبد الله عليه السلام أنه سئل عن رجل كان في أرض دردة فتخوف أن هواعتسل أن
 يصعد عت من العسل كيف يصعب قال: يعسل وإن أصابه ما أصابه قال: وذكر أنه كان
 وحماً شديد الوجع فأصابته حبة وهو في مكان دردة وليلة شديدة الريح باردة فعدت الحبة
 فقلت لهم حموني فاعسلوني فداؤوا أنا نحف عليك فقلت: ليس بذهابكم ووضعتوني
 على خشبات ثم صبتوا علي الماء ففعلوني^(٣).

قوله: وذكرني إسماعيل بن عبيد الله عليه السلام وبكى يردد علي صدره الرواية أن حناته
 عليه السلام نكأت بالاحتلام فلا يمكن القبول به في حق الإمام عليه السلام حيث أنه من
 برعات الشيطان وهو يرى من كان يمد فكيف أحب نفسه مع كونه عالماً بأنه شديد
 الوجع وأن استعمال الماء له مضرة ألهمه الآل يقال: إن جدته كانت عمدية ولكنه
 كان عالماً بعدم كون استعمال الماء له مضراً هذا ما أفاده الاستناد وهم يردد عليه
 أنه مناف بقوله: ليس بذق حواب قولهم: أنا نحاف عمت حيث يستفاد منه تقريره
 لكلامهم وكأنه قال: نعم هذا من مورد الخوف ولكن ليس لي بدم العسل وإن لم يكن
 العسل مضراً كان يسمى له أن عصبه من العسل ليس بمضر وإن كنت شديد الوجع
 واهواء بارد والله العالم.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تصيبه
 الحنابة في أرض باردة ولا يجد الماء وعسى أن يكون الماء حامداً فقال: يعتسل على ما كان
 حدثه رجل أنه فعل ذلك فمرض شهراً من البرد فقال: اغتسل على ما كان فإنه لا بد من
 العسل وذكر أبو عبد الله عليه السلام أنه اضطر إليه وهو مريض فأتوه به مسحاً فاغتسل به

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٢٢

(٢) (٢) (٣) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٢٢-١٨

وقال: لا يذم العسل^(١).

ويظهر من صاحب الوسائل أنه حمل وجوب غسل في هذه الأحبار على ما دا
تعتمد احكامه دون ما إذا كانت حاشته بالاحتلام ويظهر هذا التفصيل من رواية عيسى بن
أحمد وإبراهيم بن هاشم المتقدمين.

وقد وجهت هذه الأحبار فيما إذا تحققت الجحامة منه تعقداً بأن الزامه بالغسل من
باب العقوبة له لأنه مع علمه بكون استعمال الماء له مصراً أقدم بالحديث نفسه وهذا نظير
الحدود والقصص منه لأنه هو الذي يوجد سببهم ومع أن لا بد من تنبيهه بحرمه
يجب عليه لتكميل لأجزاء الحدود وقصاص عليه لأن هذا المورد هو الذي أوجب سببه فليس
من لافئه في تنبيهه.

ولكن يرد على هذا توجيه أنه يرمي به حرمة حبس نفسه بعداً مع العلم بكون
استعمال الماء له مصراً مع أن الإجماع على خلافه الإجماع على حواجز حبس بعدور من
استعمال الماء تعقداً ويدل عليه بعد الإجماع روايات.

مما رواه سكوني عن حمزة بن محمد عن به عن أماته عبيد للسلام عن أبي
در (رض) أنه قال: أتيتني صلى الله عليه وآله فقال يرسل الله عليك حامعب على عرماه
قل: فأمرتني صلى الله عليه وآله محسن ومسلم به ودعائهم وغتسب أو وهي ثم قال
لي: يا أبا دريكفيت الصبيد عشر سنين^(٢) (يشير من أن أمته إن حامعب على عرماه قال الله تعالى
قد حمل لك طريقاً آخر وهو التيمم فلا ترغم نفسك هنكف).

ومما روية صحيح بن عذرة قال: سألت أبا إبراهيم عليه السلام عن رجل يكون
معه أهله في السفر ولا يجد ماء أينما أهلهم فقال ما أحب أن يفعل ذلك إلا أن يكون شفاً
ويحاف على نفسه قال: قلت طيب بذلك للذة ويكون شفاً إلى مساء قال: لا الشق
يخاف على نفسه قلت: بطلب بذلك اللذة قال: هو حلال قلت: فإنه يروى عن سبي صلى
الله عليه وآله أن أبا در سأله عن هذا فقال: أنت أهلك توحر فقال: يرسل الله عليهم وأوحر
فقل رسول الله صلى الله عليه وآله: كما أنت إذا أتيت الحرم ارتب فكذلك إذا أتيت

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ١٩

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب التيمم الحديث ٨

الخلل أحرث فقال أبو عبد الله عليه السلام: ألا ترى أنه إذا خوف على نفسه فأنى للخلل أحر^(١)

ومما روية بدعته عن عبيد الله عليه السلام أنه قال: لا بأس أن يجمع الرجل امرأته في سفر وليس معه ماء وسمه ويطشى ومن رسول الله صلى الله عليه وآله فقال: أثبت أهلك وتيمم وصلّ فوجر^(٢)

ومن موارد الخوف على النفس خوف العطش سواء خوف بواسطة العطش التبع أو المشقة بشددة بل الخوف على أحيان والأولاد يضا كذلك وكذلك خوف على من يعتق به وانكاف دمه على شك فيه حيث يكون كراهة دمه وماله وعرضه إلا أنه لا يجب حقيقته من تنف ويكن ذكره بعضهم وكذلك تنف الدابة التي هي مركوبة بحيث إذا بلغت يقع في مشقة بل وإن لم تكن مركوبة به ويكن يحصل منها أضرار شديدة.

وأما إذا لم تكن كذلك فإن لم تكن مركوبة به ولكن يمكن دعه والاستفادة من خمها فظاهر أنه لا يجب بل لا يجوز صرف الماء في رفع عطشه بل يجب الوضوء وكذلك يجب صرف الماء في رفع عطش المسلم وإن لم يكن مرتبطاً به إذا جاف عليه لتنف تقدم لأهمه بدى هو حفظ المسم من التلف يسعى لهم الذي هو الصلوة لعدة.

وكيف كان فإلى بدل على أن خوف العطش من مورد تيممه أمر من أحدهما أدلة بنى العسر والخرج وذهب الروايات الواردة في خصوص تقدم.

فيها صحيحة الخطي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أحب أن يكون معي ماء الفرس فان هو اعتسل خاف العطش أيعس به أو يشمه فقال: بل يتيمم وكذلك إذا أراد الوضوء^(٣)

ومما صحيحة ابن سعد عن عبد الله عليه السلام أنه قال: في رجل نه حانة في السفر وليس معه لأماء قليل ويتخاف أن هو غسل أن يعطش قال: أن خاف عطشاً فلا يهريق منه قطرة وليتيمم فإن تصعيد أحتى^(٤).

هذا كله فيما إذا خوف وماراد علمه بتحقيق يحصل فيما بعد فهو كذلك وإن لم يكن

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التيمم الحديث ٢٠١

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التيمم الحديث ٩٠١

مورداً سرديات لكن يستمد منها بالاولوية القطعية بل يمكن أن يقال أن هذا المورد من موارد الروايات أيضاً.

تسبيحات

الأول: لا يترق الخوف من تحمل العرش بل الاحتمال المتساوي العرفي كاف في تحقق الخوف بل يمكن تحقق الخوف مع مرجوحة احتمال وقوع ماخوف منه فإن عدم الأمن من وقوعه يتحقق به الخوف كما لا يخفى فاعرض بعض من غيرنا عن تحقق خوف ضعيف.

الثاني: هل انجوب التمسك في موارد اخوف رحضة وعرعة وبعبارة اخرى هل الوجوب تعيبي او تحييري بمعنى أنه اذا توصف في مورد اخرج وتحمل المشقة هل يصح وضونه ولائذه من التمسك ولا يصح منه الوضوء وكذا في موارد لصرر او خوفه فيه وجهان بل قولان.

أما الوجه الأول فماذا يقال: ان لسان اخبار بني الحرج وللضرر وكذا لآيات لسان الامتناع على لأمة فلا يفتى بالآداب والروايات أريد من الارام لدى نجيب منه اشقة والعسر او ضرر مرفوع لالرام يتق الحرج والضرر فلا دلالة لها على بني الحرج. لا يقال: تهاون لم تدت على بني الحرج الا أنه مرفوع الارام يتق الأمر ليس الوضوء مأموراً به لأن المأمور به بالنسبة الى هذا الشخص الذي يكون الوضوء له حرجياً وضررياً هو التمسك مع عدم الامر بالوضوء مكوب وضونه مطلقاً لأن العبادة لا يذها من الأمر المعادي لأما يقول: يكفي في كون الوضوء عدة هو المطلوبية والنجوية الذاتية في نفس الوضوء ولا يحتاج الى الأمر كما هو محقق في محله مع يقول: ان الوضوء واجب لم يكن في مورد الحرج مأموراً به لارتفاع أمره بأدلة بني الحرج الا أنه مطلوب ومحجوب له تعالى بحسب ذاته وعونه الأولى فيكون كونه محركاً ودعياً نحو عمل.

وأما الوجه لقول الثاني فماذا يقال: ان أدلة بني الحرج حملت هذا الشخص الذي يكون استعمال الماء له حرجياً من أفراد فتم تحدد وإماء فيتموا فكانت عبارة تخصيص الأدلة لأولية أمي قوله تعالى: اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم.

بعد خروج هذا الفرد من الأدلة الأولية ودخوله تحت قوله فلم تحددوا لا يمكن

نصور صحة الوضوء بالنسبة إليه لأنه صار مأذلة في الخرج من موضوعات الظهرة الترابية ود أنى بظهوره أنه لم يمثل ما أمر به وأتى بما هو أحسن من الأمر به فيكون باطلاً بحيث أن لم يكشف لدينا أن أدلة في الخرج ولضرر من قبل، لأن أعنى هي لرفع لالرام أو من قبل الثاني - أعنى تخصيص الأدلة الأولى ولا حوط لوم يكن أقوى هو الأتيان بالتيمم وعلى فرض لاتان بظاهرة المائية فالأحوط جمع بين لظهرة المائية وبين التيمم.

الأمر الثالث - هل يصح الوضوء أو الغسل في المورد التي يستلزم استعمال الماء تركاب الحرام أولاً - وهذا تنصير فيه وحده الأول أن استعماله مستلزم لارتكاب مقدمة محرمة كما إذا كان استعمال الماء مستلزماً للتصرف في بدء مغطوب وهذا مقدلاً اشكل في بطلان وضوء فيه مع لا محصار - في محصار الماء في الآية المعصية و كان الوضوء بالاعتراف لأنه مكلف بالتيمم والوضوء مهي عنه للهي عن التصرف في المغطوب والمفروض أن وضوء يستلزم التصرف فيه.

وأما مع عدم لا محصار فيمكن أن يقال بصحة الوضوء لأنه مأثور بالوضوء ولكن لاس هذه الآية بل من المكالم المباح فوعصى ونوصاً بالاعتراف من الآية لمقصونة فقد ارتكب محرمة بالتصرف فيها لكن أنى بالمأثور أنه يمكن أن يقال بعدم تحقق قصد التقرب منه فإنه إذا شرع في الوضوء بالمعرفة الأولى بانياً على اتمامه من الآية المعصية بعدم بأن في وضوئه مستلزم لمعصية المولى لأنه مستلزم للتصرف في المغطوب مع هذا انعم كيف يتمشى منه قصد القرينة فإن المعوص لا يكون مقرباً نعم يمكن فرض صحته على بقول بالترتب بأن يقال إن مسببة العصب أهم من مصلحة الوضوء ولكن بعد معلوم بتحقيق هذا عصب منه لا محالة يتوخه لأمر بالمهم إليه لأن لأمر بالمهم يتوخه إليه عند عصيان الأمر بالأهم والعصيان ون لم يتحقق منه لا بعد الوضوء إلا أن العلم بالعصيان يعمده كالعاصي بالنسبة إلى الأمر بالأهم.

امرض الثاني ما اد، كانت نفس الظهرة المائية مهياً عه بأن كان استعمال الماء مصراً أو كان الماء معصية وهذا يصل قطعاً بناء على امتناع اجتماع الأمر والهي في موضوع واحد كما هو الحق.

وأما بناء على جوار الاجتماع بالمحاط تعدد العنوان بأن يكون هذا الشيء الخارجي

محكوماً بحكمين باعتبار عويين في اعتبار كونه وصوء متعلق للأمر وباعتبار كونه عصبياً متعلق
لنهي فهو ايضاً كذلك لأن تعدد العمود لا يجعل الشيء الواحد شيئاً واحداً بل هو
اشيئاً الواحد حيث أنه من مصاديق العصب - يكون مبغوض من فكيف يصير شيئاً
المبغوض محبوباً له حتى عكس أن يكون مقرباً أي لا يتمشى مع قصد القرية لأن مورد الأمر
وانهي على هذا التقريب وان كان معدياً لكن المقرب هو الموجود الخارجي وبقى الخارج
لا يمكن أن يكون مقرباً ومعد حيث أن المقرب والعبد صديق وكذا لا تكون له محبوبة
ومطلوبة دائمة على فرض عدم وجود الأمر لأنه مبغوض للمود والمحبوبة والمبغوضة
متصادمان لا اجتماع في موضوع واحد ولا يمكن تقديم حب لأمر لأن الأمور به هاهنا - وهو
الوصوء - له البدل فيجوز تركه الى البدل ومفسدة العصب وكذا مفسدة لاصرار بالنفس
أهم من مصلحة الوضوء فيقدم جانب النهي.

لنرخص الثالث - ما إذا ربح الوضوء واحداً أهم كما إذا راحم بوصوء انقاد العريق
او الخريق الذي به نفس محترمة والظاهر في هذا الفرع هو صحة الوضوء دائرك لأهم وثي
بالوصوء لعدم دلالة الأمر بالشيء على النهي عن صده من كما تحقق في محله ثم ان هذا
أنه لا يمتنع وجود الأمر في عادية العبادة بل يكفي المحبوبة لدائنة فيها قد هاهنا أن الأمور
سقط بواسطة تنازع الأمر الآن الوضوء محبوب داني له تعالى وانما لم يأمر به لأجل
لراحة لأمر الأهم لا تمتنع الأمر بالصديق لأنه لا يمكن للمكلف اجمع سنّها في مقام
الامتثال بقولاً أمر الأهم كان يأمر بانهم قطعاً فكأن الوضوء حين المرحمة به أمر تعديري
فيعلم بكونه مطلوباً له تعالى فيأتي به بمواظبة.

وأما اذا قيل: أنه لا ينافي في لعبه من وجود الأمر كما عبه شيعه النهائي قد - على
ما حكى عنه - يمكن أن يقال بتحقيق الأمر هاهنا على سبوت سبوت بأن يقال: إن الأمر بالوضوء
حيث كان مراحم لأمر الأهم لم يكن فعلنا ولم يوجب سعدت لعدم وبعد ترك الأهم
بواسطة العصب صار أمر انهم فعلياً لارتفاع الراحة بواسطة العصب لأن أمر الأهم لا يوجب
بعث العبد سبانه على عصيان أمر الأهم فيصير أمر الحق له لغواً فكأن أمر الأهم سقط بسبب
عصيان العبد فيصير أمر المهم بالسبب في هذا العاصي لأمر الأهم فعلياً لارتفاع ترحم

باعتصاف.

المبحث الثاني

من مباحث لتتم فيما يتيم به وهو الأرض وما يحكمها كالحجر والمدر على لشهور خلافاً لبحصة حيث حوزة بالبيع ومالك حيث حوزة بالباب قال الله تعالى فلم تحذوا ماء فتتموا اصعدوا ضاً لح والصعد على م فتره كثير من أهل اللغة بل اكثرهم - هو مطلق وجه لأرض نعم فتره بعض أهل لغة التراب ويحتمل أن يكون تفسيره بعض مصاديق الأرض لأن معد التراب فقط.

وكيف كان فقد اختلفت كلمات الأصحاب فيما يصح التيمم به فدل بعضهم: لا يصح غير التراب وهو الملقون عن لاسكاف والسيد في الناصريات والمفيد في المقتعة وأبي الصلاح - على ما حكى عنهم - وقال لشهور يصح التيمم بكن ما تنطبق عليه لأرض سواء كان تراباً وحجراً او مدراً اورملاورتها فضل بعضهم بين حالتي لاحتيار والاضطرار مع عن غير التراب في الحال لاحتيار وحوزة في لصورة ولاند أولاً من نقل الأخبار الواردة في هذا الباب حتى يتضح المراد.

منها ما أرسنه في الفقيه عن النبي صلى الله عليه وآله قال: أعطيت حساً لم يعطها أحد قبل جعلت لي الأرض مسجداً وترابها طهوراً (الحذر) (١)

ومها رواية إمامي بس الشيخ بسد لاجنو عن اعتبار - عن أبي جعفر عه السلام قال: إن أبادر وسلعان خرجا في طلب رسول الله صلى الله عليه وآله (إلى أن قال ص) هما وأعطاني في أمتي خمس حصل لم يعطها نبي كان قبل بصرى بالعرب يسمع في القوم بيني وبينهم مسيرة شهر فيؤمنون بي وأحل لي المعجم وحمل لي الأرض مسجداً وطهوراً أيما كنت منها أتيمم من تربتها وأصلى عليها الخ (٢).

ومما رواية الحاصل والنقل عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال: أنا أشبه الناس بآدم إلى أن قال: ومن علي ربي وقال: يا محمد قد أرسدت كل رسول إلى أمته لباسها ورسنتك إلى كل أحر وأسود إلى أن قال: وأعطيت لك ولأمتك كبراً من كبر عرشي فاتحة الكتاب وحائمة سورة البقرة وجعلت لك ولأمتك الأرض كلها مسجداً وترابها طهوراً

الحديث^(١).

ومنها رواية عوالي اللئالي الرواية في المستدرک عن حجر يحقق عن صني الله عليه وآله قال: جعلت في الأرض مسجداً وحرراً طهوراً فيما أدركني الصلاة يتيمم وصليت^(٢) وهذه الروايت قد ذكرت في طهوراً مطلق لأرض ولكن تعارضها روايت كثيرة دالة على أن الطهور مطلق وجه الأرض.

ومنها رواية عنه رضي الله عليه السلام قال قال الله تعالى: فتبسموا بعداً طناً الصعد المكان المرتفع عن الأرض والطيب الذي يبعد عنه الماء^(٣) وهذا التفسير الذي نقل عنه عنه سلام موافق لتفسير بعض أهل اللغة يصعد بالمكان المرتفع والركاب المرتفع مطلق شمل شرب وعبره بل الظاهر منه هو غير التراب لأن العتب على المكان المرتفع هو الحجر.

ومنها رواية روضة عن يبعد الله عليه السلام قال: كانت الأرض مثلة يس فيها تراب ولا ماء فانظر أحف موضع تحده فيتم منه فإن ذلك توسع من الله عز وجل قال: فإذا كان في ثلج فليطر ليد سرحه فليتم من عبارته أو شيئ معتز وركب في حان لا يجد لأطير فلا يس أن يتيم به منه^(٤) ومن المعلوم أن أحف المواضع حين يرول انظر عوالي الأرض الغالب عليها الصخور والحجر.

ومنها رواية سكوت عن صادق عن علي عليه السلام أنه مثل عن نعيم الحصى فقال نعم قليل: بالنورة فقال نعم قليل. بارماد فقال: لأنه ليس يخرج من الأرض إنما يخرج من الشجر^(٥) وفي رواية الحميريات خوه ورادها: أنه قليل له. فهذا نصاً لثلاثة والثبات على وجه الأرض قال: نعم^(٦).

فإنه يستبعد من هذه الرواية أمران أحدهما حوار التيمم على الحصى والنورة لاحتل كونهما من الأرض فعلم منه أن ما يصح أن يتيمم به لا بد أن يكون مما تصدق عليه الأرض. وثانيهما حواز التيمم على الصفاء التي هي تعني لخر أو الحجر الأملس لأنها من حسن الأرض مصفاً إلى أن تلك الروايت - أعني المشتمة على لفظ التراب - كثير منها ليس فيها لفظ ترابها بل يكون التيمم جعداً الأرض مسجداً أو طهوراً

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ٩-١١-١١

(٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ١٣-٢٦-٢٧

وحيثما علمت لي طهر الأرض مساحد وظهوراً فراحها مع الأقوى حواز
التيمم على مصق وجه لارض سواء كان برانا ام حجراً ام مدرّ بل حصاً او بورة قبل
لا حراق وثما بعده فلا يجوز للثث في صدق اسم الأرض عليها بعد لا حراق.

هد كله في صورة النمك من استيمم على وجه الأرض بأن كبت الأرض حافة
وثما اد كانت بذية او كان وجه الأرض مستوراً بالثلج مع يتقل وطيفته في العرص الأول
الى التيمم بالطين وفي العرص الثاني - اذالم يمكن من التيمم بالطين - يتقل وطيفته في
التيمم بعارثونه اولد سرحه او عرف داتته والدليل على ذلك روايت

مها روية رفاة المتقدمة آناً ومها روية على بن مطر عن بعض أصحاب قال:
سألت الرضا عنه سلام عن الرجل لا يصيب الماء ولا التراب أيتيمم بالطين فقال: نعم
صعيد طيب وماء طهور^(١)

ومها رواية ررارة عن أحدهما عبيها السلام قال: قلت له: رجل دخل الأجمة يس
فيها ماء وفيها طين ما يصح قال: يتيمم فانه الصعيد قلت: فانه ركب ولا يمكنه البرول من
خوف وليس هو عنى وصوه قل: ان خاف على نفسه من سبع او غيره وخاف فوت الوقت
فيتيمم بصرب يده (بيديه) على اللبد والبردعة ويتيمم ويصلى^(٢) الى غير ذلك من
الأحار ثم انه لا يجوز لتيمم على المعدن كالذهب والعصا والفيروج ولقبروعوها وكذا
الجص والبورة بعد الاحراق كما مرز كذا على الخرف ولاخر ولا على الزجاج ولا على مطلق
سبب خروح ذلك كله عن صدق اسم الأرض عليها ويجوز على الأرض السحرة على كرهية مالم
يعلو الملع على وجه الأرض.

فروع

لا يجوز التيمم قبل دخول الوقت اجماعاً كما اتعده عرواحدم الأصحاب ومستندهم
في ذلك غير معلوم الآن يقال في وجه الملع ان وجوب التيمم وجوب مقدّم يترشح من
وجوب ذي المقدمة كالصلاة والمعروض عدم وجوبها قل دخول الوقت فكيف تجب مقدمتها
ومع فرض انتهاء الوجوب لأمر باتان المقدمة قبل الوقت ومع فقدان الأمر لا يصح الاتيان
به لكونه عبادة والعبادة محتاجة الى الأمر.

ولكن يرد هذا الاشكال بعينه في الوضوء وعمل من الوقت مع حويزهم الا ان
 بها قبل الوقت بقصد عامة من العياد من غير فعل للحلاف طهر
 ويمكن أن يجاب عن هذا الاشكال في الظهور ان الثلاث رُحِدَ وحوه ثلاثة لاؤ
 أن يقال: أن الواجب المشروط - مع لعدم تحقق شرطه - كواجب التحصن في وجوب
 الاتيان بمقدماته فكذلك عدم محض رُحِدَ من يكون كرمه واحد حب تحصيل مقدمات
 كرمه من الآن داعم لعدم امكان كرامه في موقع محبته دُحِدَ بتحقيق مقدمات كرامه من
 الآن - فكذلك تحصيل مقدمات الصلاة داعم لعدم امكان اتياها صحيحاً اذ لم تأت
 بمقدماتها قبل الوقت بأن يصير وقتاً اختفياً بعد الوقت فلا بد من بيان التيمم مثلاًح في
 الوقت ولعل مع الفقهاء لتيمم قبل الوقت ما طرأ من غير هذا الموضع اذ يبعد جداً رُدُّهم هذا
 الموضع انهم وغويزهم لأن يصير فاقد الطهورين.

بل يمكن أن يقال بخلاف التيمم قبل الوقت مع انعكاس من تيممه في وقت يصا
 بالبيان المتقدم.

أن يقال: حيث يعلم أن هذا المشروط يتحقق شرطه فيما بعد فيصير كواجب
 لعل أن يكون الوجوب فعلاً وواجب مستجاباً بعد فعليه الوجوب تكون مقدمته نصاً
 وحيث هذا كله سأل على وجوب الملازمة الشرعية بين وجوب المقدمة ووجوب ديها فح يصير
 لتيمم قبل الوقت مأموراً به بالأمر الشرعي.

الوجه الثاني بعينه هو تقريب المذكور في الوجه الأول لكن ساء على وجوب
 الملازمة معية بين وجوب المقدمة ووجوب ديها كما هو لحق المحقق في محله فتصير المقدمة
 واجبة ، وجوب العقب معنى الالزامية العقلية بعد العلم بوجوب دي المقدمة ولكن يبقى اشكال
 عدم وجود الأمر الشرعي مع أن التيمم من العبادات فلا بد فيه من الأمر.

ويكن يمكن أن يجاب بأنه قد استندنا من الاحار أن التيمم بدن من طهارة المائنة
 من جميع جهات فكذلك الوضوء والعس لها محبوسة ومطبوعة داتة مع قطع لطر عن
 عايتها فكذلك التيمم ولجوبية الداتية كامة في ضرورة الشيء عبادة كما قرر في محله.

مع امكان أن يقال ساء على الموضع الذي ذكرناه من أن هذا النحو من الواجب
 المعلق لم يبق اشكال اصلاً دووجوب دي المقدمة يكون فعلتاً وكان الواجب استقبالياً

فلا مانع من ترشع الوجوب الى مذهب.

وجه ثالث أن يكون وجوب لمعذمة وجوباً مشروطاً بشرط متأخرى تكون
وحدة فعلاً لأن من شرائطه دخول الوقت وهذا لا يصح بذلك من قبيل بواحات اشروطة
من قبيل لواحات المطعنة نظير صوم استحاضة ساء على اشترط لأعدل انهارية و ليلية
في صحة صومها الا ان مع تمكن القوب بصحة التيمم وكذا بوضوء ويسل قبل الوقت
دخول الوجوه المذكورة ولكن الأحوط عدم قصد صلاة بدل يقصد غاية اخرى كالكون على
الطهارة على محترهه كما في تيمم قبل وضوء. يتيم بعد دخول الوقت وان كان في صيق
وقت فهو متقن الجواز من موارد جواز التيمم استفادته من الآية والأخبار بل هو من
ضروريات الدين.

وأما دكان في سعة الوقت فقد اختلفت كمات فقهاء في حواره مع الصدوق
وكثير من المتأخرين حوزة مطلقاً وعن السيد في الانتصار والتأصريات القول بالجمع مطلقاً
وقيل بالجمع مع رجاء رول بعدد والحوار مع عدم الرجاء وسند الجمع بالأخبار الكثيرة
لمستفظة

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن يعبدا لله عليه السلام قال: سمعت يقول: اذا لم
تجد ماء وأردت تيمم فأخر تيمم في آخر الوقت وان ذلك ماء ثم نعت الأرض^(١).
ومنها حسنة رارة عن أحدهما عنهما السلام قال: ادلم يجد مسافر الماء فليطبخ مدم
في بوقت فاذا حاف أن يفوته الوقت فليتمه وليصل في آخر الوقت فاد وجد ماء فلا قضاء
عنه وسنوخاً ما يستحسن^(٢).

ومنها موثقة ابن بكير عن اسعد الله عليه السلام أنه قال في حديث: فاد تيمم الرجل
فليكن ذلك في آخر الوقت فان فاته ماء فلن يفوته لأرض^(٣).

ومنها موثقة الاخرى المروية عن قرب الاسناد قال: سألت باعبد الله عليه السلام
عن رجل أحب هم يصب الماء أيتيمم ويصلى قال: لا حتى آخر الوقت انه ان فاته الماء ثم
نفته الأرض^(٤).

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمم الحديث ٦ ١

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب الجماعة وكتاب ٣ من أبواب التيمم الحديث ٨

ومنها رواية محمد بن حمران عن يهودى عن علي بن السلاء قال: قال قلب له: رجل يتيم ثم دخل في الصلاة وقد كاد يخطئ الماء فلم يقدر عليه ثم يؤتى الماء حين يدخل في الصلاة قال: نصي في الصلاة واعلم أنه ليس يسمى لأحد شيء إلا في آخر الوقت^(١) إلى غير ذلك من الأخبار.

ويكنى هذه الرواية الأخيرة غير دقيقة عن وجوب التأخير للتيمم فيها سقط لا يسمى اسم الله تعالى وحضوره مع حكمه صحة الصلاة بعد الخطأ مع أنه كان في سعة الوقت مبررة قوله ثم يؤتى الماء الخ لظاهر منه أنه كان يمكنه نظر صوته ولا تباين بالظهرة الماثية ومع ذلك فأبى عن نصي في صوته.

وتعارض هذه بروايت الرويب لينة على عدم وجوب إعادة الصلاة التي جاءت مع التيمم إذا أصاب الماء بعد فراغ من الصلاة.

ومنها رواية علي بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: أتيتم وأصلي ثم أخذ الماء وقد بقي عني وقت فعد: لا تعد للصلاة فإن رت الماء هربت الصبيد^(٢).

ومنها وثيقة أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل تيمم وصلى ثم بيع الماء قل أن يجرح الوقت قال: ليس عليه إعادة الصلاة^(٣).

ومنها صحيحة زرارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: فإن أصاب الماء وقد صليت تيمم وهو وقت فإني تيممت الصلاة ولا أعاده عليه^(٤).

ومنها رواية السكوني عنه عن أبيه عن علي بن عبيد الله السلام أنه قال: يطيب الماء إن كانت

(١) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب التيمم الحديث ١

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث باب ١٣ من أبواب التيمم الحديث ٧ - ٦ - ١

أخرويه فعنوة سهم ونكائب سهوله فقلوبن لا يطلب أكثر من ذلك^(١) فإن اظهر من هذه الرواية أنه بعد لطلب بحوله أن يصلي ولا يجب عليه انتظار صبح الوقت. ومما رواه إلى بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي وصلي ثم بلغ الماء قل أن يخرج لوقت فقل ليس عليه إعادة الصلاة^(٢).

ومما رواه العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يأتي ماء وهو حائض وقد صلي قال يعتس ولا يعيد الصلاة^(٣) والمرد من هذه الرواية أنه كان حائضاً ولم يكن معه ماء فتيمم وصلي ثم أتى الماء وأراد الاعتس من حائه فهل يجب عليه بعد الاعتس وهو في الوقت إعادة الصلاة قال من لا يعيد الصلاة.

ومما رواه محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل نسي أن يصلي ثم وجد ماء فقل لا يعيد إن رث الماء هورت لصعيد فقد فعل أحد الطهورين^(٤).

إلى غير ذلك من أخبار وحمل هذه الروايات الكثيرة على صورة العلم بعدم زوال المانع وعدم الظن بالماء إلى آخر الوقت بعد حذامع أن ترك الاستئصال بين صورة العلم وصورة لشك دليل على العموم مصافاً إلى أنه يستمد من جميع هذه الروايات أن التيمم في سعة الوقت كان متديلاً بين أصحاب الأئمة عليهم السلام ولم يرد عنهم الإمام ع عن ذلك فكشف قطعاً أنه لم يكن به بأس فلا بد من حمل تلك الأخبار على أخبار المصافحة على أفصلية التأخير حتى يمكن احتمالاً إدراك الصلوة مع الطهارة المنيّة حيث أن هذه الأخبار على أفصلية المصافحة ظاهرة في وجوب التأخير وأخبار المواصلة نص في حواز لد رهي أظهر من أخبار المصافحة فتقدم على أخبار المصافحة ثم إن الظاهر أنه لا خلاف عند الأصحاب بين أن يكون عدم التمكن من الطهارة المنيّة لأجل قس الماء أو لأجل سائر الأعذار.

ولعل الوجه في عدم الفرق مع أن الآية لم تتركب على قسم تحدد ماء أفتيمموا طاهرها كون موضوع التيمم هو عدم وجدان الماء — أن الملاك هو عدم التمكن من استعمال ماء أو يقال

(١) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب التيمم الحديث ٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب التيمم الحديث ٢ - ١ - ٥

بأن مانع الشرعي كما لا يخفى على الخبير الذي يصوره استبعاد الماء كيدي لم يكن عبء الماء شرعاً فيكون من قبضه فاعده شرعاً ثم إن المشهور حوز المبادرة إلى قضاء الفوائت بالتيمم وهذا بناء على لقول مجاز استتم وانصوب في سعة الوقت لا شكاً فيه.

وأما بناء على عدم الخوار فهو مشكل مع أن لظاهره هو احكم بالخوار حتى من القليل بالمصابقة نعم استشكل فيه بعضهم ويمكن الحكم بمجاز المدة إن قلنا بأن وقت قضاء الفوائت مصبوق وأنه حب مبادرة فيه وحب تأخير في ذلك لعدم وجوب المدة في قضاء الفوائت وعدمت بها بأن لمختار حوز استتم في سعة الوقت لا يبررها من القول بمجاز اتيان الفوائت بالتيمم شيئاً من الاشكال.

نعم في حوز القضاء عن الغير بالتيمم اشكاً لأن لا يأتي بقضاء عن الغير غير محصور التيمم لا يمكن سحر المتوضي للقضاء اللهم إلا أن يحصر القاصي عن التيمم في التيمم ولا يتمكن الولي من استحجار المتوضي لفقره.

(الثالث):

من مباحث التيمم بيان وحدته وكيفيةه والوحد في التيمم أمور الأول لبية أي قصد التيمم بصرب الكف على لأرض ولا يكتفى بطنق صرب الكف على الأرض من غير قصد للتيمم بقوله تعالى: فتيمموا صعيداً طيباً فإن لم يجدوا فماء فإن لم يجدوا فماء فإن لم يجدوا فماء فإن لم يجدوا فماء الآية - يمكن أن يفهم بعدم انحصار الامتنان بدو بية التيمم لأن الأصل في الأمور به عدم العقل أن يكون مما يعتد به تحقيقه قصد طاعة أمر المولى مثلاً إذ قل المولى عبده: حتى ماء فحاء بالماء لنفسه ولتأنيته لم يأت بالماء لأجل امتثال أمر مولاة فأخذ المولى منه وشره لا بعد هذا العدد عند العقلاء مطعناً لأمر مولاة لأنه لم يأت بالماء لأجل امتثال أمر مولاة فالأصل في التوحيات هو التعبدية الآمرة أخرجه دليل كعس الثوب حيث علم من الدليل أن مطلوب المولى، رالة الجاسة فإذا زالت دوى نحو اتفق وبوب ثارة الريح والقائه في الماء يحصل مطلوب المولى ويسقط الأمر بالازالة.

بخلاف ما إذا لم يَدْرَ الدليل على التوضيعة وأنه ينسئ انبثاق نفس الفعل من دون قصد
مثال أمر المولى لم يعلم تحقق عرضه بذلك.

ولاشعاع سيقبى ما سكلف يقتضى خروج التكيف عن سبيل احرم عن عهدة
التكليف لمضى ويهدى يجب عن كل واحد يعتدى ولا يرد عليه شكال ته كيف يمكن احق قصد
الامر في متعلق الامر مع به يأتى من قبل الأمر وهو مستلزم لدور لا يقوى بدور واحد حكم بعقل
على ذلك لا لوجود الأمر المتعلق بالمأمورية.

ثم ان التيمم هل هو مبيح لتسلوة وسعيات مشروطة بالطهارة وهو رافع للحدث —
وجهد من قولان وجه القول الأول أن يقول: ان التيمم بطل بمجرد اصابة الماء وبمحذور وال مانع
حداً ومن المعلوم ان اصابة الماء لا يكون من لأحداث الموحدة للطهارة فيستبعد من هذا الحكم
لاحتماس أن يسمم لم يكن رافعاً للحدث ولا يمكن وجه في بطلانه بمحذورات العذر من
غير موجب وان الطهارة الماتية قد تحققت لا يرتفع أثرها لا بحدث والمفروض أن التيمم بدل من
هذه الطهارة فليكن مثل طهارة مائية.

والحاصل أنه لو قلنا: أن حدث الأكثر أو الأصغر موجب لحصول بقايرة الطهارة
لذلك المكلف بظير الوسخ — كما يمكن تأييد ذلك بقوله عليه السلام: تحت كل شجرة حبة فاداء
عرض رواف تلك لفدارة بالتيمم فكيف يتصور عودها باصابة الماء.
ولكن يمكن الجواب عن هذا الاشكال أنه يحتمل أن يكون التيمم مما تحصل به
لطهارة لمعوية وترتفع به اعدرة معوية الحاصلة بنفس سبب موجب لا أنه ليس لهذه الطهارة
استقرار بل لها أمد ومدة تزول بانتهاء المدة ومذاتها هو حال لا يطرأ او عدم وحدان الماء او عدم
التحكم من الوصول اليه فاذا انقضى حال الاضطراب انقضت مذاتها.

وبعبارة أخرى هو طهارة اضطرابية فاذا ارفع الاضطراب وضاء حال لا يختبر فقد تبدل
موضوع التيمم بموضوع الطهارة الماتية بظير المسافر والخاص حيث أن موضوع القصر هو المسافر
وموضوع التيمم هو الخاص وتعتبر حكم انقضاء بالسنة الى هذا الشخص انما هو لأجل خروجه
من موضوع حكم ودخوله في موضوع حكم آخر.

ومن هذا الجواب يظهر لك وجه القول الآخر من أن التيمم رافع للحدث وتحصل به
الطهارة ويدن عليه ظواهر الأخبار مثل قوله عليه السلام: لتراب أحد الطهورين وظاهر قوله

تعالى بعد ذكر التيمم: مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُثْغِرَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهِّرَ كُمْ إِلَى عِبَادَتِهِ مِنَ الْأُثْلَةِ وَهُوَ يَطْهَرُ مِنْ جَمِيعِهَا أَنْ لَثَرَاتِ مِمْرَلَةِ الْمَاءِ عِنْدَ الصَّرَةِ لَا أَنَّهُ مَسَحَ لِلدَّخُولِ فِي الصَّلَاةِ أَوْ لِسَبْرِ الْأَسْعَابِ مَعَ كَوْنِ الْحَبِّدِ مِمَّا عَنِ حَدِّسِهِ وَاجْتَدَتْ لِحَدِّثِ الْأَصْعَرِ وَتَأْكُفَرُ فَيَأْتِي عَلَى حَدِّثِهِ وَيَكُنْ مَسْتَحَاباً لِدُخُولِ فِي الصَّلَاةِ وَارْتِكَابِ الْعِبَادَاتِ الْمَشْرُوطَةِ بِالْفَهَارَةِ كَالدُّخُولِ فِي الْمَسْجِدِ وَمَسْ كَتَبَةِ الْقُرْآنِ وَالْقَوَى إِذَا مَعِيهِ لِمَشْهُورٍ مِنْ تَدَارُغٍ بِحَدِّثِ الْأَنْبَاءِ رَفَعَهُ مَدَى وَمُوقِفَتِهِ إِذَا مَسَّ الصَّرَةَ وَقَعَهُ فَاحْدَثَ مَرْفُوعٌ بِهِ سَمِعَهُ فَأَذْأَلَبَ الصَّرَةَ يَعُودُ أَحْدَثَ عَلَى حَالِهِ وَيَصِيرُ لِفَهَارَةِ دَلِيلِهِ وَاحِدَةً عَنْهُ بِدَلِيلٍ مُتَقَدِّمٍ.

وقد يقال: إن التيمم له عنوان واحد سواء وقع بدلائل الوضوء أو بدلائل غسل اليدين لا أنه معنوي بعنوان دا وقع بدلائل الوضوء ومعنوي آخر ذو وقع بدلائل الغسل فهو نظير وضوء المسافر وضوء الحاضر فكما أن وضوء المسافر يتحد عواناً مع صلاة الحاضر إلا أن الحاضر يجب عليه ضم ركعتين أخريين إلى الأولى فهذا إذا قصد المسافر سهواً أربع ركعات ثم تذكر بعد الاتيين بالركعتين صححت صلاته وكذا العكس فيستفاد من هذا الحكم أن صلاة المسافر وضوء الحاضر عوانها واحد وهو مطلق للصلاة ولكن يجب على الحاضر شيئاً رائد على ذلك العنوان — فكذا ذلك التيمم يكون متحد المعنوي سواء أكان بدلائل الوضوء أم بدلائل الغسل فهو نظير الوضوء ذا وقع رافعاً لحدوث سواء أكان مسبباً لحدوث البول أم اليوم فح إذا قصد سببه رافعاً للحدث الأصغر متعزياً إلى الله تعالى فإن بعد التيمم أنه كان محدثاً بالحدث الأكبر كان كافياً لأنه كان لواحد عليه التيمم بنية التقرب إليه تعالى وبنيته عن الوضوء والغسل لا تجعله فردين للتيمم.

كما أن الوضوء مثل المتقدم إذا كان رافعاً للحدث البولي هو عليه الوضوء بذى يقع رافعاً للحدث السومي أنى الوضوء فاصداً رفع الحدث فإن حدث كان هو أحدث السومي ثم يضم وضوءه فهكذا الحدث في سببه لا يسمي الذي هو بدل عن غسل هو سببه سببه الذي هو بدل عن الوضوء فقد نوى البدلية عن الوضوء اشتبهاً فقد نوى ما هو وطبيعته عدية الأمر أنه توهم أنه بدل عن الوضوء ولكن كان في الواقع بدلائل الغسل وهذا نظير ما إذا قتدي بأمر حاصر وبوهم أنه يريد فإن أمره ولكن لم يكن قصد ايتمامه مقيداً يريد فإنه نصح صلاته ويسس انتمهم من فيبين الأعمال المختلفة الواجبة على الإنسان فإنها حقائق مختلفة فإذا

كان عليه غسل واحدة وغسل من الميت ولم يقصد هما بل قصد شتاها غيرهما لا يكفي عن فرضه فإنه كان عليه غسل واحدة وأنى عبيره فلا يكفي ولكن ما نحن فيه — أى تيمم — ليس من هذا لقييل كما أوضحناه ولكن لا التزام بتعدد التيممين مشكل بل لا يبعد أن يقال بهما متتابعين يبرهما الية والله العالم.

(فرع)

هل يكفي تيمم واحد لعلايات متعددة مثلاً إذا كان على منكب عن واحدة والحصى وغسل من الميت ولا يغسل عن الماء — فهل يكفي تيمم واحد لجميع الأولاد لكل واحد منها تيمم عيجه — أم أرض تعرض هذ الفرع ويمكن أن يقال كما أن الشارع حوَّز تدخّل في الأعسال — مع أن الأصل في الأسباب المتعددة عدم التداخل نظر إغلاء حيث لا تعدد الأسباب يقتضى تعدد المسببات عندهم — وللمروص أن الشارع قد حمل التيمم عملة العسل ومقتضى عموم السرة وعدم استثنائه بتداخل هو عموم المرلة فكذلك القبول بالتداخل في التيمم أيضاً.

الثاني من واجبات التيمم صرب اليدين معاً على الأرض وهل هو واجب من واجبات التيمم أو هو مقدمة له وليس من أحرانه كاعتراف أدباء النجاسة إلى الوضوء — لا يبعد استظهارنا قولنا أن من الآية والأخبار أن قوله تعالى: *وَمَسَحُوا بِرُءُوسِهِمْ وَأَيْدِيَهُمْ* ميثم — يظهر منه كون الوضوء فيه هو مسح الوجه ويدين وفقاً لقوله تعالى قبل ذلك: *فَتَيَمَّمُوا صَعِيداً طَيِّباً* — بمعنى: *اقصدوا صعيداً طيباً لأن التيمم معنى القصد كما تقدم* — فلا ينافي في ما ذكرناه لأن هذا مثل أن يقال: إذا أردت الوضوء فاعترف الماء بيدك وصته على وجهك ومن المعلوم أن الأمر بالاعتراف أمر مقدم لا بنفسه وكذا هذا فإن الأمر بالقصد إلى الصعيد انطبع أمر مقدم لا بنفسه.

وأما الأخبار فإنها وإن اشتملت أكثرها أو جميعها على صرب اليدين أو صرب اليد إلا أنه يمكن حملها على كون الصرب مقدمة وسد كرمص الأخبار حتى نطرق أنه هل يمكن حملها على ذلك فيها ما هو مشتمل على وضع اليد دون صربها ككثير الأخبار المشتملة على قصة تيمم عمارة رضى الله عنه.

كرواية زرارة عن أبي جعفر عنه السلام قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله ذات يوم لعمارة في سفره يا عمارة بلغنا أنك أحببت فكيف صنعت قال: تمرغت يا رسول الله في

التراب قال له: كذلك يتمرّع الحمار أفلا صنعت كذا ثم أهوى يديه في لأرض فوضعهما على لضعده ثم مسح بحبسه (حبسه ح) بأصابعه وكفّه إحداهما لاخرى الخ (١).

وصحبة داود بن محمد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم فقال: إن عمارة أصابعه حياضه فمحق كذا تيممك بذاته فقال له رسول الله صلى الله عليه وآله وهو يرأه يا عمارة تيممك كذا تيممك لذاته فقلناه. فكيف التيمم فوضع يده على الأرض ثم رفعه الحديث (٢).

وصحبه أن يوب حرار عن بعد الله عليه لسلام قال: سألت عن التيمم فقال: إن عمارة من يداها حياضه إلى أن قل عمارة فعبه: فكيف تيمم فوضع يده على مسح (مسح ح) ثم رفعه مسح وجهه الآخر (٣) إلى غير ذلك من الأحبار اشتد على الوضع.

ومما ما شتمت على بعض القصر فيها رواية زرارة عن الجعفر عليه السلام قال: أني عمر بن نسر رسول الله عني الله عنه وآله فقال: يا رسول الله أحسن لينة وم يكن معي ماء قال: كيف صنعت قال: طرحت ثوبي ولبت على لضعده فتممك فيه فقال: هكذا يصح الحمار قال الله عز وجل: فسمو صعد طم فصر يديه على لأرض ثم صرب حد من على الأخرى ثم مسح بحبسه الخ (٤).

ومما رواية استدرت عن العباسي في قصة عمارة أن قال: سألت أبا عبد الله هور لضعده أن يبريك أن يصر بكفيت ثم ينصبه ثم مسح بوجهك ويدك كما أمرك الله (٥).

ومما رواية كهي قال: سأله عن التيمم قال: فصر يده على سباط مسح بها وجهه (٦) ومما رواية زرارة عن الجعفر عليه السلام في تيمم قال: تصر بكفك لأرض ثم تنصبه ومسح بها وجهك ويدك (٧) إلى غير ذلك من الأحبار لكثيرة وهي أكثر من أحبار الوضع والحاصل أن أحبار التيمم كلها ما مشتتة على وضع اليدين وما مشتتة على يصر على الأرض.

ويكن يمكن أن يقال: إن وضع يدين وصرهما على لأرض له دخل افتا شطراً

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٣ ٤ ٥ ٦ ٧

(٧) جامع الأحاديث باب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٢

اوشراطاً ومقدمة في التيمم فلذا ذكروه عليهم السلام في هذه الأخبار ولا يستفاد من هذه الروايات أكثر من دخله في التيمم أما أنه سحو الخزبة فلا يستفاد منها بل يستفاد من رواية زرارة عن أحدهما عنها السلام قال: فنت له: رجل دخل الأحة ليس فيها ماء وفيها طين ما يصح قال: يتيمم فإنه لصيد قلت: فإنه راكب ولا يمكنه النزول من خوف وليس هو على وضوء قال: إن حاف على نفسه من سبح أو غيره وحاف هوت الوقت فيتيمم يصرب بيده على اللبد ولبردعة ويتيمم ويصلى^(١) — أن التيمم غير الصرب على الأرض حيث قال: يصرب بيده على السدو لبردعة ثم قال: ويتيمم فيظهر منه أن التيمم غير الصرب على السدو والبردعة. ولكن يستفاد من بعض الأخبار عكس ذلك فأن رواية اسماعيل بن همام الكندي عن الرضا عليه السلام قال: التيمم صربة للوجه وضربة للكفين^(٢) — طاهرة في أن التيمم نفس الضربة أو الصربتين.

ويمكن أن يقال: أن معاد هذه الرواية كمفاد سائر الأخبار من ظهور كون الضربة مقدمة لتيمم أو من المعلوم أن التيمم ليس هو الضربة فقط فحمل الضربة على التيمم فيه نوع من التعوز باعتبار دخولها في التيمم في الجملة.

ثم ساء على دحالة الصرب أو الوضع على الأرض شرطاً أو شرطاً — والظاهر هو الأول — أي دحالة شرطاً — هل يكفى كل واحد من وضع اليد أو ضربها على الأرض أو لا بد من الصرب عنها ولا يكفى مطلق وضع اليد — بمحتمل القول الأول لدلالة الأخبار المتقدمة المشتبهة على كل من الوضع والصرب والتعريف بالصرب في سائر الأخبار لعله باعتبار أنه من مصاديق وضع اليد لأن الصرب على الأرض هو وضع اليد عليها بشدة ودفع فلا قد عتبروا عيهم السلام عن وضع اليد بالوضع تارة وبخري بالصرب وكلاهما واحد ويؤيده أنه قديعتر عن شيء بضرب اليد عليه خصوصاً بالممارسة مثلاً يقال بالممارسة (دست ناين چیزون) مع أنه ليس المراد الصرب عليه بل المراد النهي عن مته ولمه باليد كما هو واضح إلا أنه يمكن أن يقال: أن الصرب على الأرض وإن كان بمعنى وضع اليد عليها إلا أن الصرب هو الوضع مع الريادة وهي القوة والشدة ولم يعلم بكفاية غير الصرب فإن أخبار الوضع وإن كانت كثيرة إلا أن أخبار الصرب أكثر

(١) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب التيمم الحديث ٢٥

(٢) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٢١

فيحتمل وقوع شتباه في أحبار الوصع خصوصاً في رواية زرارة المشتملة على قصة عمار رص حيث أنه في رواية من روايته التعبير بالوصع وفي روايته الأخرى التعبير بالضرع مع اتحاد الروى والمروى عنه ولقصة.

فيحتمل وقوع الاشتباه في رواية الوصع ادعى المستعد تعدد لنقل من زرارة مصداقاً أن الأخذ بروايات الضرب أخذ بالقدر المتيق لا شتماله على الوصع ايضاً بخلاف لأخذ بروايات الوصع وحيثما در الأمرين التعبير والتجويد للتعيين أولى مع أن هذا — أى وصع أيد وما بعده من مسح لجنبه ولبيدين — أسدب لحصول الطهارة الترابية واللام في الأسبب لشريعة هو لاحتياط عبد الله في الاتيان بالشكوك يشك في اتيان لمؤيد به فلا بد من لاحتياط.

(الثالث:)

من واجبت التيمم المباشرة فلا يجوز اتيانه بالتسبيح احتياطاً وللدليل على وجوب المباشرة — بعد دعوى الإجماع — أن المولى ادعى أمر شيئاً فإظهاره من أمره أنه يريد اتيانه مباشرة. نعم إذا دل دليل من الخارج تحقق هذا فعل في الخارج بأنى كوافق سواء فعله العبد بنفسه أو بالتسبيح كعمل المولى وكفهم ودهم يجوز اتيانه بأنى نحو كان من المباشرة والتسبيح وأما إذا لم يدل على ذلك فظاهر الأمر هو اتيان بالمأمور به مباشرة إلا في مقام الضرورة إذا دل دليل على عدم سقوطه ووجوب الاتيان به ولو باستعانة الغير كما فيما نحن فيه حيث دلت الرواية على وجوب الاتيان بالتيمم باستعانة العمد لم يمكن اتيانه مباشرة.

وإن رواية هي رواية محمد بن مسكين عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قيل له: أن فلاماً أصابته حذبه وهو عذور ففتشوه فمات فقال: لا يمتصوه أن شاء الله السؤال (١) وغير ذلك من الأخبار التي تقدم بعضها.

ثم إن لظاهر أنه لا بد أن يكون التيمم في التيمم التسبيح — بيد التيمم أى الذى وجب عليه التيمم لا يد التيمم المستعان به — إلا أن يكون بيد المتيمم علة تمنع من التيمم بـ أربع من وجباته الترتيب بين الوجه والدين من نفس أيدي.

أما وجوب الترتيب بين الوجه والدين ووجوب تقديم الوجه عليها فهو إجماعى وتدل عليه الآية والأخبار أن الآية بقوله تعالى: وأمسحوا برؤوسكم ويديكم منه حيث قدم

الوجه على الأيدي.

وأما الأخبار فيها الأخبار لسانته كقوله عنه السلام حكاية عن فعل النبي صلى الله عليه وآله: ثم مسح بحبه بأصابعه وكفبه أحدهما بالأخرى^(١) وقوله عنه السلام حكاية عنه صلى الله عليه وآله عليه وآله ابص: فوضع يديه على الأرض ثم رفعها فمسح وجهه ويديه^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار البيانية.

ومما الأخبار غير لبيانية مثل رواية زرارة عن أبي جعفر عليه السلام في التيمم قال: تصرب بكفك الأرض ثم تعصفها وتمسح بها وجهك وبذلك^(٣).

ومما رواية ليث المرادي عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: تصرب بكفك على الأرض مرتين ثم تعصفها وتمسح بها وجهك وذراعيك^(٤).

ومما رواية سماعة بن مهران الكندي عن أبي بصير عليه السلام قال: التيمم صرنة سوجه وصرنة للكعبين^(٥) إلى غير ذلك من الأخبار الكثيرة المقدمة للوجه على أيدي ولا يرد على هذه الأخبار من العطف في جميعها وكذا الآية المدركة بالواو وهي لا تعيد الترتيب لأنما تقول: أنها حيث كانت في مقام تيمم الأمة الإسلامية فهي ظاهرة في الترتيب بعد ما قدم الوجه على اليدين في الآية ولأخبار ولم يذكر غير هذا الوجه فيها لكيفية التيمم.

وأما وحووب الترتيب بين اليدين بأن تقدم اليمنى على اليسرى فإن ظاهر أكثر أخبار التيمم وانكان عدم وحوبه لأنه لم يذكر فيها الترتيب بين اليدين بل إطلاق بعض الأخبار يسميه الآت رواية زرارة المشتملة على قصة عمار عن أبي جعفر عليه السلام في أن قال: فصرب بيده على الأرض ثم صرب أحدهما على الأخرى ثم مسح بحبه ثم مسح بكفيه كل واحد على الأخرى فمسح باليسرى على اليمى واليمى على اليسرى^(٦) — ظاهرة في وحووب الترتيب حيث أنه قد قدم مسح اليمنى باليسرى على مسح اليسرى.

وكذا روايته الأخرى عنه أيضا عليه السلام المشتملة على قصة عمار في أن قال: ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح بين عبيه إلى أسفل حاجبيه ثم ذلك إحدى يديه

(١) (٢) (٣) (٤) (٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٢٠١ - ١٢ - ١٩ - ٢١

(٦) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٥

بالأخرى على ظهر الكف بدأ باليمين^(١).

والظاهر أن المراد من قوله 'بدأ باليمين' - أنه بدأ بالمسح على يميني كما يتبادر إلى الدهن من هذا الكلام ولا يتبادر إلى الدهن أنه بدأ بالمسح باليمين على اليسرى كما لا يخفى. وكذا رواية الدعاء عن جعفر بن محمد عليه السلام إلى أن قال: ثم وضع أصابعه اليسرى على أصابع يميني من أصل لأصابع فوق الكف ثم ردها إلى مقدمتها ثم وضع أصابعها اليمينية على اليسرى فصنع كما صنع باليسرى على يميني مرة وحيدة الخمر^(٢) والامتنشكال في بعض هذه الروايات بالارسال أو ضعف السد عبر قاذح بعد انحراف صفتها بعمل الأصحاب.

الحامس من ابوحات المولاة وبديل على وجوب الإجماع كما دُعاه غير واحد وبه اعرف فإنه دائر لمولى بشيئ مركب من أحرء فالظاهر أن منهم على انتزاع أي انتزاع الأحرء متوالاً أن يأتوا بحره المركب في أول النهار وحره آخره آخر النهار - كما يظهر من مراجعة بنائهم.

نعم دأبنا دليل على عدم اعتبار انتزاع كذا في العسل يرفع البد عن سائرهم ومما في صورة عدم الدليل على ذلك فالمتبع هو يسألهم.

في كيفية التيمم

يعتبر في التيمم صرب التدين معاً على الأرض فلا يجوز ضربها على نحو التراخي بين صرب اليمين وصرب اليسرى وهو المتدبر من الأدلة فإنه أدقيل لأحد: صرب كفيك على الأرض لا يتبادر إلى ذهنه أن اصرب أولاً بيد اليمين ثم اصرب اليسرى بل يتبادر إلى ذهنه أن اصربها معاً.

ويعبر أيضاً أن يكون الصرب باطن الكفين دون ظاهرهما وان كان إطلاق لكف شاملاً للظاهر أيضاً لأن ظاهر الكف يصدق عليه الكف ولكن لما كان مستدر من الكف هو باطن الكف لأنه المعارف - فإنه أدقيل لأحد: اصرب كفيك على الأرض أو على الجدار لا يصرب ظهر كفيه - كان باطن الكف هو لقدر لم يتبق من الآية والأخبار.

نعم في حال لا صطرر وعدم امكان ضرب باطن الكف يمكن التمسك باطلاق الآية ولأخبار والاكتفاء بصرب ظاهر الكف هذا نالسة الى الماسح ولازم جواز الاكتفاء بظاهر الكف في حال انصروره في الماسح حوزر الاكتفاء بطن الكف في حال الصرورة بالنسبة الى المسوح مع اني لم أرمن تعرض لهذا الفرض.

وإذ كان على باطن كفيه مانع فهو يجب صرب الباطن مع ماعنه من المانع او يستقل تكفيه ب صرب ظاهر الكف - وجهان ولا حوط تكرار التيمم بصرب باطن كفيه أولاً وصرب ظاهرهما ثانياً وكذا محتاط فيما اذا كان مقطوع اليدين بين مسح وجهه بالتراب والاستعانة بغيره بأن يمسح ولكن يمكن أن يقال أنه يستعاد من رواية المحدث الذي صار حياً فعقلوه فمات أنه كان وطعمهم أن يمسحوه حيث قال عليه السلام: قموه ألا يتموه (١) فليكن هنا ايضاً كذلك لجامع الاشتراك بينهما بالمرح عن التيمم بنفسه والله العالم.

ويعتبر ايضاً في التيمم مسح الجبهتين من أعلى الوجه الى الطرفين الاعلى من الانف وقد احتتمت عبارات الأخبار في مسح الوجه من أكثرها كرواية محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام (٢) - هو مسح الوجه وفي بعضها كرواية زرارة عن ابي جعفر عليه السلام (٣) - هو مسح الجبين وفي بعض النسخ مسح الجبهتين.

ويمكن أن يقال أنه لا ممانعة بين هذه الأخبار بأن يجمع بينها بأنه يجب مسح الجبهة من قصاص لشعر الى طرف الأنف وكذا يجب مسح الحاجبين معاً كما نذكر عنه رواية العياشي عن زرارة عن ابي جعفر عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال لعمار كيف صنعت يدعما قال: نزعنا ثيابنا ثم تمسكت على الصعيد فقال: هكذا يصنع الحمار أنها قال الله اقنحوا برؤوسكم وأيديكم منه ثم وضع يديه جميعاً على الصعيد ثم مسح من بين عينيه الى أسفل حاجبيه الحديث (٤).

فيستعاد منها وحووب مسح الحاجبين معاً وكذا يجب مسح الجبين ساء على أن المراد منهما طرفي الجبهتين لا نفسيهما فإن مسح الجبهتين معصوم الوحوب فتحصل من جميع أخبار التيمم

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب التيمم الحديث ٤

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٨ - ٢

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٧

أن يواحب في مسح لوجهه هو مسح جبهته من أعلى الوجه من طرف الأنف الأعلى ومسح الخدين معاً ومسح الخبيئين أي طرفي الخبيئين ولا يجب مسح تمام الوجه في رواية ادعى ثم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «فاد أراد التيمم أن يتيمم ضرب بكفه لأرض صرته واحدة ثم يمسح إحدى يديه بالأخرى ثم مسح بأطراف أصابعه وجهه من فوق الخد إلى أسفل الوجه مرة واحدة صاب ما أصاب ونقى ما بقى» (١) — معرض عنه بعمل المشهور بمصادق أنها مرسله هذا كله في مسح الوجه.

وما مسح اليدين فيجب مسح طهر اليمنى بباطن اليسرى ثم مسح اليسرى بباطن اليمنى من الرية أي أطراف الأصابع وهذا مستفاد من رواية زرارة المقدمة بعد حيث قال في دينها: ثم دنت إحدى يديه بالأخرى على طهر الكف بدأً بشي (٢).

فيستفاد منها أنه يجب المسح على طهر الكف ويستفاد منها أيضاً وجوب الاستداء بمسح اليمنى قال رواية ثلث لم يردى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «تضرب بكفتك على لأرض مرتين ثم تفصهما وتمسح بها وجهك وذراعك» (٣) من ظهوره في وجوب مسح الذراعين — غير معمول بها عند الأصحاب.

وهل تكفي صرته واحدة بوجهه وأيديه معاً أولاده من صرته وهل يكون فرق بين التيمم لدى هودن عن الوضوء والتيمم الذي هودن عن العسل أولاً — يمكن أن يقال بلزوم استدعاء الوضوء والعسل كنهها لا إطلاق رواية اسماعيل بن همام الكندي عن لرضا عليه السلام قال: «تيمم صرته بوجهه وصرته بليدين» (٤).

ورواية ثلث لم يردى عن أبي عبد الله عليه السلام في التيمم قال: «تضرب بكفتك على الأرض مرتين ثم تفصهما وتمسح بها وجهك وذراعك» (٥) وغيرهما من الأخبار.

ولكن الظاهر كفاية الصرته الواحدة في بدل الوضوء وبدل العسل معاً لدلالة الروايات بكثرة عليه بعضها بالإطلاق. مثل رواية صفوان عن الكاهلي قال: «سألت عن التيمم قال: يصرب يده على الساطع مسحاً بها وجهه ثم مسح كفيه أحداًهما على طهر الأخرى» (٦).

وكذا الروايات الباقية المقتضية على صحة عمار رضى وقد تقدم بعضها وبعضها

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٨ - ٧ - ١٩

(٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث باب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ٣١ - ٢٩ - ١١

بـ تصريح بكفاية الصريرة لواحدة، كرواية زرارة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن التيمم؟ قال: يصرب يده (بـ يديه جـ ل) الأرض ثم رفعها (رفعها جـ ب) فمضها (فمضها جـ ب) ثم مسح بها (بها جـ ل) حسه (حسه جـ ل) وكفّته مرة واحدة^(١) ورواية الدعاء ثم قدو عليهم السلام للتيمم تحريه صريرة واحدة يصرب بيديه الأرض فيمسح بها وجهه ويديه^(٢).

وأما روايت التعمد في الممكن حملها على بيان الفرد الأفضل والأكمل مع الاختلاف بينها فظهر من بعضها نواي صريرتين كرواية لبث المرادى المتقدمة ومن بعضها أنه يصرب ولا صريرة فيمسح بها وجهه ثم يصرب أخرى فيمسح بها يديه.

كرواية زرارة عن أبي جعفر عنه السلام قال: قلت له: كيف لتيمم؟ قال: هو ضرب واحد بوضوء والغسل من الحدة تصرب بيدك مرتين ثم تنعصها بقصة لوجه ومرة لليدين الحديث^(٣) وهذه الرواية مجهولة المراد ومضطربة المن في صدرها هو ضرب واحد وفيها بعد يصدر تصرب بيدك مرتين فلم يعلم ما معنى هو ضرب واحد وما معنى تصرب بيدك مرتين وهل يكون المراد تصرب بيدك مرتين قبل مسح الحبة ثم تمسح جبهتك و يديك أو مراد تصرب مرة لجبهتك ومرة ليديك؟

وكذا رواية اسماعيل بن همام المتقدمة عن الرضا عليه السلام^(٤) تدل على وجوب صريرة واحدة بوجه وصريرة أخرى لليدين وفي بعض روايات لتعمد أنه يصرب ولا مرة للوجه ثم يصرب شماله على الأرض فيمسح بها عنه ثم يصرب يمينه فيمسح بها شماله كرواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن التيمم يصرب بكفّيه الأرض ثم مسح بها وجهه ثم مسح بشماله الأرض ومسح بيمينه إلى طرف الأصابع إلى أن قال: ثم صنع بشماله كما صنع بيمينه الخ^(٥).

فهذه بروايات — مع كثرة الاختلاف بينها — لا يمكن اثبات وجوب التعمد بها فالأولى حملها على الاستحباب ويقال بأنه يتحقق الاستحباب بكل واحد من الكسفت الثلاث المذكورة في هذه الروايات.

(١) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٣

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٤ - ١٥ - ٢١

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٠ من أبواب التيمم الحديث ١٨

المبحث الحادى عشر

فى المحاسن وهى عشرة او اثنا عشرة على ما يأتى التخصيص فى الأولى ابول لثاية العايط من كل حيوان محرم الأكل ابدى له نفس سائلة سواء أكون مرياً أم تحرياً صغيراً أم كبيراً وللدليل على محاسنها الروايات لكثيرة.

مها رواية ابن ابي يعقوب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن البول يصب ثوب قال: اغسله مرتين^(١).

ومها رواية محمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الثوب يصبه لبول قال: اغسله فى لمركن مرتين قال: فان غسسته فى ماء حار مرة واحدة^(٢).

ومها رواية سماعة قال: سألت عن بول السور والكلب والحصار والفرس فقال: كأبوال الانسان^(٣).

وهذه الروايات دالة على نجاسة بول الانسان وبول كل حيوان محرم الأكل له نفس سائلة وأما عدبول الحمار والفرس كبول الانسان فى هذه الرواية مع كونها مأكولى اللحم فسيحى الكلام فيه انشاء الله تعالى.

وأما الروايات الدالة على نجاسة العائط من الانسان ومن كل حيوان محرم الأكل له نفس سائلة فهى كثيرة ايضا

مها رواية الحسن بن الحسن بن شاذان فى حديث العلل: فان قال قائل: فلم وحب لوصوه بما حرج من الطرفين خاصة ومن اليوم لاساثر الأشياء قيل: لأن الطرفين هما طريق

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب المحاسن الحديث ١

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب المحاسن الحديث ٢ - ٢٢

السحاسة والسى للانسان طريق نصبه السحاسة لآ منها الحديث^(١).

ومها لروايت لذاة على مظهرته الأرض لاطل القدم اذ انتطخ بالعدرة حيث يستعد منها بحاسة العدرة فتحصل ممّا ذكرناه أنّ ابوال ملايؤكل لحمه وثرؤاها بحاسة اذ كانت ها نفس سائلة ونفّ ابوال وثرؤاها مايؤكل لحمه فهى ظهرة وندلل على طهارها روايات كثيرة.

مها رواية قرب الاسدد عن جعفر بن محمد عن عتبة عن لستى صلبت لله عديم احمين قال: لأباس ببول ما المكل لحمه^(٢).

ومها رواية عمار الساب طلى عن أبيعد الله عنه السلام قال: كلّ ما أكل لحمه فلا بأس بما يخرج منه^(٣) ولكن فى بعض الأخبار ما يدّى بظهره على نخاسة ابوال ببول وخمير والفرس كرواية ررارة عن أحد هما عليه السلام فى ابوال لذؤاب نصبت اثوب فكرهه فقلت له: أيس خومها حلا لا قس' بلى ولكن بيس ع جعله الله بلاكس^(٤)

ورواية عبد الرحمن بن ابى عبد الله قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يصيبه ابوال بهاغم أنعسه أم لا قال: يعمل بول الفرس والفرو والحمرو يصح بول البعير واثبة وكل شى يؤكل لحمه فلا بأس بوله^(٥).

وروايته الاخرى عنه عليه السلام قال: سألت عن رجل يمس ابوال الهاء يعمله ام لا قال: يعمل بول احمار والفرس والبص فأما اشة وكل ما يؤكل لحمه فلا بأس بوله^(٦) الا أنه يعارض هذه الروايات بعض الأخبار الدان على طهارتها

مها رواية العللى بن حبيب وعبد الله بن ابى يعفور قالوا كفى خبارة ومزب حمار فدل فحانت اربيع بوله فصككت وحوه وثبأه فحدثنا على ابى عبد الله عنه السلام فخبراه فقال: ليس به عليكم بأس^(٧).

ومها رواية أبى الأعز السحاس قال: قلت لأبى عبد الله عنه السلام: أنى أعالج الذؤب مرّتها حرحت باندل وقد الب وراثت فيصرب أحدها برحبه او يده فتصيح على ثبأى

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب تواضع النوصه الحديث ١٧

(٢) (٣) (٤) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٣ - ١ - ١٣٨ - ١٤

(٧) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٧

وأصبح فأنرى أثره فيه فقال: ليس عندك شيء^(١).

ومنها رواية محمد بن محمد بن عيسى قال: كتب جالساً مع أبي جعفر عليه السلام ووضح له في حساب الدر وقد غلب الخبط قال: وهو هائج قال: وهو يبول ويصرب يديه دماً أبو جعفر عليه السلام وعليه ثوبان أبيصان قال: فصيح عليه فلائذ به وحسبه قال: واسترحج فصحك أبو جعفر عليه السلام ثم قال: يا سبي ليس به بأس^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار فلائذ من حمل ثنت الأحرار انطهرة في النجاسة على الاستعداد العرفي مع أنه ليس بشيء من تلك الأحرار دالة صريحاً على نجاسته من لا يكون فيها لآ لأمر بالعسل أو الكرهة فيحصل ما ذكره من رفع الاستعداد للعرفي وعكس استعادة هذا المعنى من رواية زرارة المتقدمة حيث أنه عتق كرهته ع لأبوالها بآتيه وبكاست ما كولة اللحم الآتيه ثم مخلق للأكل.

هذا كله بالنسبة إلى غير بطور المحرمة الأكل وثمة الطيور المحرمة والمشهور نجاسة بولها وحرثها خصوصاً الخشاف ويدل على نجاسة أبوالها وحرثها — مصداقاً إلى العمومات بدالة بعمومها على نجاسة بول غير ما كول للحجم وحرثه — رواية دود الرقي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الخشاف يصب ثوبى فأظبه ولا أحده قال: عسل ثوبك^(٣).

ورواية عمار المروية عن المخلف عن الصادق عليه السلام قال: حرء الخفاف لا بأس به وهو مثا محل أكله ولكن كره مكلمه لأنه استجار بآ^(٤) فأنها بمهمومها تدل على نجاسة الطير المحرم الأكل.

ولكن تعارض العمومات وهاتين الروايتين رويت كثيرة أخرى دالة بعمومها أو إطلاقها على طهارة أبوال الطيور المحرمة وحرثها كرواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل شيء يطير فلا بأس ببوله وخرثه^(٥).

ورواية الصدوق في المقتب — مرسل — قال: روى أنه لا بأس بحرء ماطر وبوله^(٦). فأنها تدل على عموم والإطلاق على طهارة بول وحرء ما لا يؤكل لحمه.

ورواية عبيد عن جعفر عن أنه عليه السلام قال: لا بأس بدم البراعث والبق وبول

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب النجاسات الحديث ٨ - ١٠

(٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٢٤ - ٢٥

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النجاسات الحديث ٢٠ - ٢١

الخشاشيف^(١).

ورواية الحميريات عنه عن أنه عليه السلام ان عتاً عليه السلام سُئل عن الصلوة في الثوب الذي فيه ثوب الخشاشيف ودماء البراعين فقال: لأداس ذلك^(٢) .
 وفي حديثين يروى عن النضر بن محمد بن عذمة ثوب الخشاشيف فيح لا بعد الغسل بظاهرة ثوب وحرء الطيور المحترمة الأكل و كان الأخطبوط الاحياء عليها .

الثالث من الاحكامات التي من كثر حيوان له نفس مائة سواء أكان محلل الأكل م محترمة نزيلاً كان ام محرمة وعمدة مستند هذا الحكم هو الاجماع — كما ادعاه غير واحد — ولا بالأحذر فاقصرة عن دقة التعميم عند ذكر بعضها .

فيها رواية اس الى يعقوب عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن المني يصيب الثوب قال: ان عرفت مكانه فاعسله وان حثي عليك مكانه فاعسله كله^(٣) .

ومما موثقة سماعة قال: سأله عن المني يصيب الثوب قال اعسل الثوب كله اذ حثي عليك مكانه قليلاً كان او كثيراً^(٤) .

ومما رواية الحلبي عن يبعد الله عنه قال: اذا احتلم الرجل فأصاب ثوبه شيء فاعسل الذي أصابه وان صبّ فيه أصابه شيء ولم يشفق ولم يرمكه فاصحه بماء و لا ستيق أنه قد أصابه ولم يرمكه فاعسل ثوبه كله فانه أحسن^(٥) .

ومما رواية زرارة او صاحبته قال: سأله عن الرجل يحب في ثوبه فيتحقق فيه من عسله فقال: نعم لأداس به إلا أن يكون الحنطة فيه رطبة فان كانت حافة فلا أداس^(٦) وهذه الروايات وان كانت دالة على محاسنه التي إلا أنها لا تدل على نجاسة من كثر حيوان له نفس سائله وان طاهره كغيره هو نجاسة مني لآناس .

نعم يمكن استعادة لعموم من صححة محمد بن مسلم عن يبعد الله عنه سلام قال: ذكر المني وشده وجسه أشد من البول ثم قال: ان رُب المني قبل وبعده تدخل في الصلاة فعليك إعادة الصلوة وان لم تطر في ثوبك ثم تعبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك

(١) (٢) جامع الأحاديث باب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٢٦ - ٢٧

(٣) (١) (٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٣ من أبواب النجاسات الحديث ١ - ٢ = ٨

وكذلك البود (١).

وصحیحته الأخرى عن أحدهما عليه السلام قال: سألت عن لمدى یصیب الثوب فقال: یصح به الماء إن شاء وقال فی سبی یصب الثوب قال عرفت مكانه وعمله وإن حی عليك فأغسله كله (٢).

ولكن هاتان الروایتان وإن كان لهما فیهما مطلقاً إلا أن المتعارف من أصابة سبی ثوب لإنسان كون سبی منه لأمم غيره من سائر حیوان عالمی فیها منصرف إلى متى الإنسان الآن یقال: أنه لا یصیر به بعد انعقاد الإجماع على نجاسة السبی من کل حیوان له نفس سائلة.

الرابع من النجاسات الميتة

من كل حیوان له نفس سائلة سواء أكان بریاً أم بحریاً صغیراً أم كبیراً ما کول اللحم أم غيره ویدل على نجسها — بعد إجماع على ما ذاعه غیر واحد — أخبار متطرفة بل نجسها فی الجملة من ضروریات المسئمين فمن صاحب المدرك من التشکیك فی نجسها بأنه لیس فی الأخبار مبدل صریحاً على النجاسة لأنه لیس فی الأخبار إلا الأمر بعمل أید عند ملاقاتها أو الأمر بالاحتساب عن الوضوء والشرب من لقاها أو النهی عن الصلاة فيه وكل ذلك لا یدل على نجاسة خوار أن یتكون مصاحبه ملاقاة الميتة بمجموعة فی الصلاة لغير جهة النجاسة كمصاحبه غیر ما کول اللحم فیها ونها غیر حذرة وإن كان غیر ما کول اللحم طاهراً.

ولما یمکن أن یتكون الملاقاة للميتة مثاله ضرر بدنی فلا تدل هذه الروایات صریحاً على استحالة مصافاً إلى أن الصدوق قد یجوز لانتفاع بحدود الميتة كما یظهر ذلك من نقله بعض الأخبار لدله على حواز الانتفاع بحدود الميتة كما مسحی تلك الأخبار بشاء الله — مع ما شرطه على نفسه فی أول الكتاب من أن ما یبطله فيه هو ما یبقى به ویكون حجة فیما بین رتبة فالإجماع على نجاسة الميتة — مع معالجة الصدوق قد — غیر محقق الوقوع والأخبار غیر صریحة فی استحالة المسئلة قوية الإشکال.

ولكن لا یحیی عینك أن الأخبار كما سند کرم بعضها یظهر من حیثها أن الأمر بعمل البدن والأمر بالبقاء ما أصابها أو لیس عن الوضوء والشرب من لقاها — يستمد منها النجاسة بحسب المتماهم المرقی مصافاً إلى أن بعض الأخبار تستمد منها النجاسة صریحاً كمرسة

السراير عن أبي بصير عن النبي صلى الله عليه وآله المتفق على روايتها قال: حتى الله ماء طهور ألا يستحسه شيء إلا ما غير طعمه أو بونه ورائحته^(١) (كذلك في المسودة بخط الحصري نقلاً عن الإسناد دام علاه ولا أعلم وجه دلالة هذه الرواية على نجاسة الميتة).

وفي الصدوق لتلك الروايات أدالة على طهارة حلود الميتة لا يدت على كونه به محالاً في هذه المسألة لأن الصدوق قد لم يعمل على ما به في أول الكتاب لا يرد الأحرار المتعارضة فيه كما هو واضح على من راجع الكتاب وقد تحقق بحالعه صريخة للاجتماع من الصدوق قد وسرد أولاً الأحرار بدالة عن استحالة تم شتمها بالأحرار الدالة على طهارة حلود الميتة وقول ومن الله الاستعانة.

ومن الأحرار موثقة سماعة عن سعد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يمر بماء وفيه دابة ميتة قد نبتت^(٢) أن كان النبت أعالي على الماء فلا يتوضأ ولا يشرب^(٣).

ومنها رواية حماد بن عمار عن حمزة عن عبد الله عليه السلام قال: كنا معب لماء على ربيع خيفة فتوضأه واشرب ودنيت الماء وبغير طعمه فلا توضأه ولا تشرب^(٤).

ومنها رواية أبي خالد العماد أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام يقول في ماء يمر به رجل — وهو يقع به الميتة والحية فقال بوعذ الله عني الإسلام: إن كان الماء قد تغير ريحه أو طعمه فلا تشرب ولا توضأه وإن لم يتغير ريحه وطعمه فاشرب وتوضأ^(٥).

ومنها رواية عمار أو إسحاق بن عمار عن سعد الله عليه السلام عن الرجل يمد في مائه دابة وقد توضأ من ذلك الماء مراراً وعسل منه ثيابه واعتسل منه وقد كانت نائرة متسحجة فقال: إن كان رآها في الماء قبل أن يعتسل أو يتوضأ أو يعسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد ما رآها في الماء فعليه أن يعسل ثيابه ويعسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعد وضوء وضوء وإن كان ثيابه بعد ما فرغ من ذلك وفعله فلا يعتسل من الماء شيئاً وليس عليه شيء لأنه لا يعلم متى سمطت فيه ثم قال: لعنه أن يكون إنما سمطت فيه تلك الساعة التي رآها^(٥).

ومنها رواية السكوني عنه عليه السلام قال: إن أمير المؤمنين عليه السلام قد غسل عن

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب نية الحديث ١-١-٣

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢ من أبواب النية الحديث ٤

(٥) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب نية الحديث ١

قد رطبحت ودأ في قدر فأرة فاب يهراق مرقها ويقبل اللحم ويؤكل (١).

ومما روي به حاتم عن أبي حمزة عنه السلام قال أتته رجل فقالت له: وقعت فأرة في حبة فيها سبس وريب فترى في كفه فقال: له أبو حمزة عنه السلام: لا تأكله فقال له لرجل: انما أهول علي من أن ترث طعمي من أكلها قال فقال أبو حمزة عليه السلام: أنك لم تستحق بالعارة وإنما ستحصب نديك أن الله حره الميتة من كل شيء (٢) لي غير ذلك من لأخبار.

وهذه الأخبار وعمرها من لأخبار لكثيرة كالص في لحدة وانم تشتمل على لفظ استحدة وعلى فرض دلالة لأخبار الابن على طهارة خلود الميتة او لدعى دلالتها — فلا تدع على طهارة نفس الميتة بعدم الدلالة بين طهارة خلودها وطهرها.

والأخبار الدالة على طهارة جنود كثره مستحصصة ولكن شرط في بعضها لدفع فتذكر بعضها.

مما روي الفقيه فاب سئل الصادق عليه السلام عن خلود الميتة يحمل فيها اللس والماء وسمم ماترى فيه فقال: لأبأس وأن تحمل فيها ماشيت من بن أوسم وتتوضأ منه وتشرب منه ولكن لا تصل فيها (٣).

ومما روي الحسين بن زرارة عن ابي عبد الله عنه السلام في حديثه ميتة يدع فيصبت فيه لئس او لماء فأشرب منه وتوضأ فان نعم وقال: يدع فتشبع به ولا يصطنى فيه الخمر (٤).

ومما مكاتبة أبي القاسم اصعب وولده قال: كنتوا لي الرجل عنه السلام جعل الله فديك يقوم بعمل السيوف وسمت لنامعشة ولاخرة عمرها وعمن مصطرون اليه وأما علاخا من جنود ميتة من العال والخمير لأهنة لاجور في أعمال غيرها فحلق لنامعها وشربها معها ومساها يدب وثباتا وعمن محتاحون لي حوايك في هذه المسألة يا سبتة لاصورنا ليه فكبت عنه السلام — جعل ثونا بصلوة وكتبت اليه. جعلت فداك وقونم السيف التي

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب الحياة الحديث ١

(٢) لم يظهر في مقام يكلم مقولة في مكاتب الشيخ الأنصاري

(٣) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب النجاسات الحديث ١١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٢

تسمى اسنن ائمه من حلود السمك فهل يجوز انعمل بها ولسان كل خومها فكتب ع
لأناس^(١).

حيث نه عنه السلام لم يتعرض لغير عدم حور الصلاة فيها فظهر من هذه الرواية
طهارة حدود الميتة وعدم وجوب غسل ايدها لاقفها مع لروضة مع نه ايضا من المسائل التي
سأل المسائل عنها وكان عليه سلام يحدد الجواب وفي مقام البيان ومن ليعيد هذا عليها على
ما اذا لاقفها مع غير لروضة خصوصاً في المصالح اذرة وخصوصاً في انصاف مع أن عدم
انقصين بين ملاقاتها لروضة وبين ملاقاتها بدول لروضة دليل على العموم.

ومما رويته علي بن حمزة عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألته عن الرجل يقع
ثوبه على حرميت هل ينضح له للصلاة فيه من أن يمسسه قال: ليس عليه غسله وليصن فيه
ولأناس^(٢) ولكن ممكن حل هذه الرواية على ما ذكرنا كذا الملاوة بعد الروضة.

وأما الروايات المتقدمة فلا يمكن العمل بمضمونها لكونها مخالفة لضرورة المذهب من
تجسد جميع أجزاء الميتة عدا ما استثنى منها من شعر ونور و الصوف ولعلهم وبحود ذلك مصفاً
إلى مدرسته بروايات الصحيحة المضمون بها عند الأصحاب الصريحة في نجاسة حلود الميتة.

مما صححه محمد بن مسلم قال: سألته عن الخلد ميتة ليس في الصلوة اد دمع؟
فقال: لا ولوديع سبعين مرة^(٣).

ومما رويته إني صرّوه. سألت ائمه السلام عن الصلاة في المرأة قل:
كان علي بن الحسين عليه السلام رجلاً صرّاً فلا تدفعه وراء الحذر لأن دعاها بالفرط وكان
يبحث أن يعرف فيكون متهماً فحكمه بأمر وفيه فاذا حضرت الصلوة ألقاه وألقى التيميم
(لدى نومه) الذي نومه فكان يسأل عن ذلك فقال: إن أهل العراق يستحبون لبس حدود الميتة
وبرغم أن دعاها ذكوة^(٤) والمجاهران برعه بمروءات الصلاة نعماً كان لأجل نجاستها
كم يشهد بذلك برعه للتيميم لدى نومه.

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التيميمات الحديث ٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التيميمات الحديث ٩

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب التيميمات الحديث ١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب التيميمات الحديث ٨

ومها رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: تبي أدخلى سوق المسلمين — أعنى هذا الخلق لئلا يدعوا الإسلام — وأشتري منهم امرأة لتجارة وأقول لصاحبها: أليس هي ذكية فيقول: بلى فهل يصلح أن أبيعها على أنها ذكية. فقال: لا ولكن لا بأس أن تسعها وتقول: قد شرط أن أبيعها على أنها ذكية. فقلت: وما أقصد بذلك قال: استحلل أهل العراق للميتة ورعوه أن يدع أحد الميتة ذكائه إلا أن يقول: قد قيل بلى: أنها ذكية الحرة^(١).

والأخبار بهذا المصنوع كثيرة فلا بد من حمل تلك الأخبار على صحة لموقفها لمذهب العامة هذا كنه في الميتة غير الآساب وأما لسان من يحدث الناس في الموتى بعدم بحاسة وقبل بحاسته لكن لا يكون محسناً ولومع الرطوبة المسرية وفيه بحاسته ولومع عدم الرطوبة المسرية وما بعد ما بين هذه القوتين وبين الموتى الأولى فتنها على طريق سقيض وقبل بحاسته و محسنته مع الرطوبة المسرية دون ما إذا لاقى شيئاً من الرطوبة وهذه القوتان هو الأقوى.

أما وجه الخوف الأول فبأن تحمل الروايات الدالة بظاهاها على الحاسة — كما سذكره — على الحاسة لضعف كقدرة الحب وإن قدرته باطنية ترتفع بحس ويعمل أن تكون بحاسة الكفار أيضاً كحدث آدمي لمسه بعد ارتفاع بحاسة عنهم بالقوة بكسمة لشهادتين.

وأما فهو الثاني فلا وجه له ظاهره ولا ياب عنه ظهر الأدلة بل ظاهرها بل صريحها على خلافه حيث أنهم عندهم لسلامة أمروا بحس الشيء الملاقى سميت كما سحى. وأما وجه الموت الثالث فله ظاهراً الروايات المطلقة لأمره بحس ما أصاب الميت فذكر بعضها.

مها رواية الحلبي عن: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يصب ثوبه حسد الميت فقال: يغسل ما أصاب الثوب^(٢).

ومها رواية ابن هب عن ميمون عن أبي عبد الله عليه السلام في الرجل يقع طرف ثوبه على حسد ميت قال: إن كان عسل الميت فلا تغسل ما أصاب ثوبك منه وإن كان لم يغسل الميت — فغسل ما أصاب ثوبك منه^(٣).

(١) جامع الأحاديث الباب ٣٢ من أبواب الحائض والحديث ١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التحاسنات والحديث ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب التحاسنات والحديث ٢

ومها رواية لاحتجاج عن مولانا صاحب العصر عجل الله تعالى فرجه ممّا سألّه محمد بن عبد الله الحمصري الى أن قال: روى لنا عن العالم عليه السلام أنّه سُئل عن مام قوم صلّى بهم بعض صلاتهم وحدثت عليه حادثة كيف يعمل من حلقه فقال ع: يؤخر و يتقدّم بمصعهم و يتمّ صلاتهم و يغسل من حلقه لتوقع لس عى من سناه الأعسل اليد (١).

ومها توقيعه الآخر (وكانه من تنمة التوقيع لأوّل) قال روى عن العالم عليه السلام أنّ من منّ ميتاً بحررته غسل بده ومن منّته وقد برد فعله لغسل وهذا لامام في هذه الحدة لا يكون الا بحررته والعمل في ذلك على ما هو ولعله يحنّه بشبه ولا يحنّه فكيف يجب عليه العمل التوقيع ادامته على هذه الحال لم يكن عليه الأعسل بده (٢).

وأما وجه لقول الربع الذي احترماه فبأن يقال أنّ هذه الروايت وانكان ها اصلاق الا أنّه لابد من تقيدها بموثقة عبد الله بن بكير كلّ يابس زكى.

و يؤيد ذلك ما سائر لحاسات من عدم تحس ما لاقها من دون رطوبة مسرية — كما هو اجماعى في سائر اسحاسات — مصافاً الى عدم صدق اصادة الميت علاقته من دون الرطوبة فإن الظاهر من لفظ الاصادة تأثر الممسوح من المسح فلذا لا تصدق الاصادة فيما دامته من وراء الثوب الا بالمساحة والتجوز.

ثم انه يجب غسل اليد فقط من دون غسل من الميت اذا منّته بحرارته عى من قبل أن يبرد فاذا برد وجب عليه غسل من الميت ايضا.

وتدّن عليه — مصافاً الى التوقيع المتقدم — رواية الصمّار قال: كتبت اليه: رجل اصاب يده (يديه) او بده ثوب الميت الذي يلى جلده قبل أن يغسل هل يجب عليه غسل يديه او بده فوقع عليه السلام: اذا اصاب يدك حبد الميت قبل أن يغسل فقد يجب عليك لنفس (٣) بناء على قرنة غسل مفتح العين لطابق الجواب السؤال ولا بد من تقيده ع بالتوقيع المتقدم من أن المس كان بعد برده ثم انه لا فرق في لميّة بين أن تكون أحرانها متصّنة او مفصلة في كونها بحسة لعدم فرق سطر لعرف بين حال الانصال والافصال فكذلك انه ادا قيل: بأن الكعب يحس

(١) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب من الميت الحديث ١٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب غسل الميت الحديث ١٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب من الميت الحديث ٩

والحرير بحس لا يتأثر أحد في الأحرار المبتاة بها بأنها حنة وان لم يصدق على تلك الأحرار بأنها كلب او خنزير— فكذلك نحن فيه .

فما يدل بعدم صدق لمة على لأحرار لعصلة ولعروض أن الحكم د نرمد وصدق موضوع لا يبعي الاصعاء اله .

هذا بالنسبة لى لأحرار المبتاة من لمة وأمر لأحرار المبتاة من الحن قاتها — وان لم تصدق عليها لمة — لأن الأحرار لكثرة قدرتها مرله المبتاة .

فيها روية عبد الله بن مسكان عن ابي عبد الله عليه السلام قال: ما أحدث الحماله وانقطع منه شئ فهو ميتة (١) .

ومها روية زرارة عن أحدهما (ابن جعفر ح) عليه السلام قال: ما أحدث الحماله فقطعت منه شئ فهو ميت ومأدركت من سائر حده حياً فذكره ثم كل منه (٢) .

ومها روية أبي بصير عن يبعد الله عليه السلام أنه قال في الميت الصائل تقطع وهي أحياء: أنها ميتة (٣) .

ومها روية بكهلى قال: سألت رجل ناعبد لله عليه السلام وناعده عن قطع إليات العم فقال: لأدس بقطعها اد كس تصعب بها مالم ثم قال: إن في كتب عني عليه السلام أن ما قطع منها ميت لا يستمع به (٤) .

ومها روية الحسن بن علي قال سألت ابن الحسن عليه سلام فقلت: حملت فذكر أن أهل الحبل تشغل عند هم إليات العم فمطمعوا قال: هي حرام قلت: فنصيح بها قال: أم تعلم أنه يصيب ليد والثوب وهو حرام (٥) إلى غير ذلك من الأحكام .

وانطاهر أن مراد أن إليات المبتاة من الحن مينة حقيقة فهي توسيع للميتة يعني أن الأفراد الحية عند العرف قد جعلها الشارع مينة لأنها بمنزلة لميتة حتى يقال: أنه لا يلزم منه برسب جميع آثار المترك عليه على المرن ومها لتعاسة فيمكن أن تكون لأحرار المبتاة من الحن بمنزلة لميتة في الحرمة فقط دون المحاسة وذلك لما ذكرناه من أن انطاهر أنه جعلها من أفراد المنة

(١) الوسائل الباب ٣٤ من أبواب الصيد الحديث ٣ — ٤

(٢) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الذبائح الحديث ٣

(٣) (٤) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب الذبائح الحديث ١ — ٢

لأنها عملة أمية كما لا يخفى على من قد برق الاحراق التذتر.

و يريدك وضوحاً روية لحسن من عني المتقدمة آنفاً لأن من المعلوم أن إصابة الميتة للبدن والثوب ليس بحرام ذاتاً فلا بد من أن نكون من جهة الحاشية فهذه الرواية كالصرخة بأن إطلاق الميتة على الأحرار ليس من باب التبريل وعلى فرض التبريل يستزير باعتدال الحاشية. ثم أنه استثنى من الميتة أمور الأول فانه المسك فقد استأشها كثير من الفقهاء وقال بعضهم بحاشيتها ولكن لشهور طهارة ما فيها من المسك بل ادعى الإجماع على طهارة المسك في الجملة.

ويكن ذكر شجنا الأنصاري فانه الظاهر من مسك هو بعض أقسامه لاجتماعها ثم نقل عن الحنفية له أقساماً أربعة الأولى ما تنقعه انضى بطريق الخبث أو لبوس فيسجد على الأحجار وهو مسك التركي الثاني ما يكون لونه أحمر وهو المسكى بالمسكى وهو المأخوذ من دم الطير المحلوط برونه وكده لثالث دم يجمع في سرة انضى بعد صيده يحصل من شق موضع انقارة وتعمير أطراف سرة حتى يجمع لدم فيسجد وبونه أسود.

أربع مسك لعدة وهو دم يجمع في أطراف سرة ثم يعرض للموضع حكة يسقط منها الدم مع حلة هي وعاء به أما القسم الأول والثاني فلا شكل في حاشيتها إلا إذا حصلت الاستحالة المانعة من إطلاق اسم الدم عليها وأما القسم الثالث فهو طاهر مع تدكية لطبي وخس مع عدم تدكته أما طهارته مع تدكته فلا تة معدود من الدم لمتخلف في اديحة وأما حاشيته مع عدم تدكية فهي متية على عدم حصول الاستحالة ومع حصولها فهو يصاب طاهر. وأما لقسم أربع فأن يقال: إن العمومات وإن اقتضت بحاشيته لأنه دم من دى النفس لأن لا إجماع دة على طهارته أما بعروجه عن صدق إطلاق الدم عليه بواسطة الاستحالة أو بدعوى تخصص العمومات بهذا الدم بواسطة الإجماع ولأخبار انتهى كلامه فانه ملخصاً مع تعبيرها.

أقول: لا وجه لهذا التفصيل بعد حصول الاستحالة فانه إذا قيل بطهارة المسك في القسم الرابع بواسطة الاستحالة وتبديل صورة الدم بصورة ما يع طاهر فلا فرق بين أقسامها نعم في القسم الثاني منها لا تحصل طهارة له لأنه صار منتجباً بملقاة الروث والكبد للدم فلا تتحقق الطهارة له بالاستحالة نعم إذا احترق وتبدلت صورته البوغة بحيث صار رماداً يطهرح.

وأما إذا لم يتحقق الاستحالة ولكن قلنا نتخصص العمومات الدالة على نجاسة الدم
هنا بالاجماع أو بالأحرار بأن يقال: إن المسك الموحود في لفارة وانكاس دما وبقي على حده
من الدمية الآن الاجماع أو بالأحرار ذلك على طهارته فلا فرق انصاف لأقسام لا القسم الثاني.
الآن يقال: إن لاجماع أو لأحرار مسألة على ما هو المتعارف في ذلك الرمد وهو مسم
الرابع.

وأما سائر الأقسام فهي أقسام نادرة لا يمكن حمل الأحبار عليها ولكن اثبات ذلك
مشكل.

والذي ينبغي أن يقال: - وهو الأوفق بالاحتياط - أنه إذا علم بأن المسك هو لدم
المحمد وبلازم هو لاحتمال عدم العلم بتخصص العمومات الدالة على نجاسة لدم من
دى نفس واحتمال أن يكون لمسك في رماهم عليه لسلام هو غير هذا المسك وأنه كان
مستحيلا إلى ما بين طاهر.

الآن ندعى العلم باعتداد المسك الموحود في رماهم عليهم لسلام مع رماها وادعى العلم
أيض بخروج هذا القسم من لدم من نجاسة مطلق لدم - بواسطة الاجماع والأحرار وان علم
بعدم تحقق الاستحالة والحاصل عدم تحقق العلم بتخصص العمومات الدالة على نجاسته مطلق
الدم من دى المسك فلا بد من حمل الأحبار الدالة على طهارة المسك الموحود في فارة لطبيعي
المتيقن وهو ما إذا حصل الاستحالة بدم هذا كله بالنسبة إلى المسك الموحود في لفارة.

وأما نفس لفارة وهي الخصلة من العلامة في التذكرة والنهاية وكذا عن الشهيد في
الذكرى انقطع باستثنائها من القطعة المبينة من الخي لأنك قد عرفت فيما تقدم نجاسة القطعة
لمبينة من الخي.

وعن المتنبي وكشف الاستثناء اشتراط طهارتها بكونها مبينة عن الخي أو المدركي وعن
استثنى بتصريح بنجاسة المبينة عن الميتة.

وعكس أن يكون لوجه في استثنائها من القطعة لمبينة من الخي أنها في حكم الشيء
المتفصل عن الخي خصوصاً سواء على ما شرط فيها من أن الحكم بطهارتها لا بد من أن يكون
أوان انفصاله دون ما اذ لم تكن كذلك فإنها حين ما إذا كانت أوان انفصالها نصير
كالبيضة لا نعت من القطعة المبينة عن الخي فيشملها قول له عليه السلام: كل شيء يتم فصل

عن الشدة والذاتة فهو دكى وتصير كالاً نفعه و اللس للميئة الذين وقع فى لأحار التصريح باستثنائها عن المنة ولكن عن كثف اللثام القول بحاماة لفأرة مطهارة أى سواء انفصلت عن الخى او المتية واشترط فى طهارتها انفصالها عن المذكى واستغرب تفصيل العلامة فده بين ما اذ كانت مائة عن الخى وما كانت مائة عن الميئة وقال لأعرف له وحهاً نهي وبكر يمكن أن يكون وجه التفصيل هو قصور لأدلة بدالة على نخاسة القطعة الميانة عن الخى — عن الفأرة فأنها بعد متذوعاء اللبس الملوحد فيها تعد من حصول البدن كسائر الأشياء المنفصلة عن الخى كاربوث ولريق ونحو ذلك فتصرف عنها الأدلة.

وأما لميئة عن الميئة فحيث أن الفأرة أى نفس الخلد — مما نحل فيه الروح — فلا بد من الحكم بحامتها.

أقول : ساء على ما اشترطاه من اعتبار كوى فى أو ان القطع — لافرق بين ما اذ كنت ميانة عن الخى او المذكى او عن الميئة فأنها اذا كانت كذلك أى فى أو ان انفصالها لا تعد من الأجزاء التى نحلها بحياة فتصير من الأجزاء التى لا نحلها بحياة المحكوم فى الأخبار بطهارتها. والدليل على هذا الاطلاق طلاق بعض لأخبار مثل صحة على بن جعفر عن أخيه صلوات الله عليه قال : سألت عن فأرة المسك تكون مع من يصنى وهى فى حية وثبانه قال : لأبأس بذلك^(١) فإنه لبس فيها تفصيل بين الميانة عن المنة والميانة عن المذكى او عن الخى مع أن من المصنوع عدم حوار حمل الميئة فى الصلاة اللهم إلا أن يدل : أن المتعارف كد فى ذلك الزمان ما اذا انفصلت عن الخى او المذكى فتحمل الرواية على المتعارف هذا ما ذكره الاستاد دام علاه.

ولكن تعارض اطلاق صحيحة على بن جعفر مكانية عبد الله بن جعفر الحميرى فى الصحيح — كما فى الجواهر — قال : كتبت الى أبى محمد عليه السلام : هل يجوز لرجل أن يقبل ومعه فأرة مسك فكتب : لأبأس به اذا كان دكياً^(٢) فهذه الرواية تقيد اطلاق تلك الرواية بالدكى فلا تشمل الميانة عن الميئة بل الميانة عن الخى ايضا ولكن عمدة مستند الاطلاق هو خروج الروح بعد ماصار وان انفصلها فلا تكون مما نحلها بحياة والله العالم.

(١) الوسائل الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٤١ من أبواب لباس المصلى الحديث ٢

الثاني مما استثنى من الميتة اللبن وقد ذكر ذلك في كثير من الأخبار التي استثنى فيها ملاقته الحياة كما سنأتي و يظهر أن الأكثر على نجاسة نفس الصرع ومع ذلك فقد حكم بظاهرة ما فيه من اللبن والحاصل أن الحكم بظاهرة اللبن من لبنه مما يشبه لأحدر وافق به أكثر عوامنا الأخيار ولا ريب ما الحكم بظاهرة الصرع أيضاً ولكن لم أقف فيه على قائل وإنما الحكم بعدم تسخس ما لا في السحس وتخصيص العمومات به عن نجاسة اللبن استحسنه فأن تلك العمومات ليس من الأمور لعقوبة غير قابلة للتخصص فإنها قد خصصت بما لا يستبعد الذي أثبت شرع طهارته فليكن المورد من موارد التخصص بتلك العمومات فإنه وردت فيه أخبار صحيحة صريحة وعمل الأصحاب بمضمونها فلا وجه للتريد في طهارة اللبن بواسطة ملاقاته للصرع بحكمه لأنه مما تخله أخوة.

وربما حمل بعضهم تلك الأخبار—أي أخبار طهارة اللبن—على طهارته دائماً وإن كان ينحس بملاقاته للميتة وهو الصرع ولكن هذا الحمل محل بعيد غير متبادر عرفاً من الأخبار بل المتبادر من الأخبار هو طهارته بعد خروجه من الصرع ولندكر رواية واحدة من الأخبار وهي صحيحة زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن لامعة تخرج من بطن الحدي لميت قال: لا بأس به قلت: اللبن يكون في ضرع الشاة وقد ماتت قال: لا بأس به الخبر (١) فإنه يظهر منها أن السؤال عما هو من الخارج من صرع الميتة لا اللبن الموجود فيه من دون النظر إلى خروجه فإنه غير محل للاطلاع حتى يتعق به السؤال كما لا يخفى.

الثالث من المستثنى من الميتة الأمعة وقد ذكرت في كثير من الأخبار واستثنائها أيضاً مما لا خلاف فيه وهل هي نفس الشيء الأصغر المستحيل إليه اللبن وهو مع وعائه الذي هو بمنزلة لكرش للحيوان فإنه نقل عن بعض اللغويين في تفسيرها أنها كرش الحمل والحدي ما لم يأكل—أي مادم رضيعاً—فإذا أكل يسمى كرشاً ويظهر من بعض آخراته شيء أصغر يستحيل إليه اللبن الذي يشر به الرضيع وكيف كان فلا إشكال في المطروف.

وأما الطرف فإن قلنا: بأنه يستفاد من الأخبار كونه نفس الطرف أو هو مع مطروقه و قلنا بأنه يسم من طهارة المطروف طهارة الطرف أيضاً لعدم إمكان طهارة الملاقى للسحس لأندون الرضوية المسرية فلا تد من الحكم بظاهرة الطرف أيضاً.

و أما اذ قلنا: بأن الأضحية هي نفس المايح الموحود في الطرف وهو الذي كان محلاً للايتلاء وهو الذي يستعملونه لصناعة الجبن و يقال له بالعارسية (يسرمايه) وأما الطرف فليس مورد الحاجة فاللارم هوا حكه بظهره فقط وأما ملاقاته للميتة—أعنى الطرف— فيمكن أن يكون من الموارد المخصصة للعمومات الدالة على أن ملاق الحس بحس كما مر في بحث النبس والقدر المتيقن هو طهارة نفس المايح وأما الطرف المشتمل عليه فلا يعلم استثنائه من الميتة فقتضى القاعدة بحاسته.

الرابع من الأشياء المستثناة من الميتة مالا تحل الحياة كالصوف ولشعر والوبر والسن والظفر والنايب والحافر وكذا العظم والبيض والدليل على استثنائها أخبار كثيرة.

منها صحيحة زرارة المتقدمة تماماً ومنها حسنة حرير قال: قال ابو عبد الله عليه السلام لزرارة ومحمد بن مسلم: اللبس واللباء والبيضة والشعر والصوف و لقرن والثاب والحافر وكل شيء ينمصل من الشاة والدابة فهو دكي وان أخذته منه بعد أن يموت فاعسله وصل فيه (١).

ومنها رواية الحسين بن زرارة قال: كنت عند ابي عبد الله عليه السلام وأبي يسأله عن السن من الميتة والانتحة من الميتة واللبن من الميتة والبيضة من الميتة فقال: كل هذا دكي الحذر (٢) ومنها مرسلة الصدوق عن الصادق عليه السلام قال: عشرة اشياء من الميتة دكية القرن والحافر والعظم والسن والأضحية واللبن والشعر والصوف والريش والبيض (٣) الى غير ذلك من الأخبار.

الخامس من النجاسات الدم من كل حيوان له نفس سائلة وهو اجماعى بل ادعى ضرورة المسلمين على نجاسة الدم في الجملة.

واستدل لحاسته بالأدلة الثلاثة الأولى الآية اى قوله تعالى: يَلَا أَنْ يَكُونَ مِيتَةً أَوْ دَمًا مَشْفُوعًا أَوْ لَحْمٍ خَيْرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ (٤) الآية وهذا الاستدلال مبني أولاً على أن المراد بالرجس النجاسة وأما اذا كان المراد به القذارة فلا دلالة فيها على النجاسة وثانياً مبنى على رجوع الضمير— أعنى قوله تعالى فإنه رجس— الى الثلاثة اى الميتة والدم ولحم الخنزير ومن المحتمل

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٦ — ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ٩ من أبواب النجاسات الحديث ٧

(٤) سورة الأنعام الآية ١٤٥

رجوعه الى الأخير فقط ومع هذين الاحتمالين لا يمكن الاستدلال بالآية.

الثاني الاجماع على نجاسة الدم ولكن لا يمكن التمسك بالاجماع لاثبات نجاسة الدم المشكوك لنجاسة مثلاً اذا شك في الدم الذي هو أقل من الدرهم فلا يمكن التمسك بالاجماع لاثبات نجاسته فان الاجماع ليس له اطلاق يتمسك به في الموارد المشكوكه لأن الاجماع دليل لثبوت لا اطلاق له.

الثالث لأخبار الخاصة الواردة في موارد خاصة فانه ليس في الأخبار ما يصرح بنجاسة الدم ولكن يستفاد من جميع الأسئلة التي سألوها من الأئمة عليهم السلام ومن جميع الأجوبة التي صدرت منهم عليهم السلام—أن نجاسة الدم كانت مفروغاً عنها بين الأصحاب وبين الأئمة عليهم السلام فلنذكر بعض الأخبار

ففيها صحيحة زرارة قال قلت: أصاب ثوبي دم رعاف او عبره او شيئاً من متى فملمت أثره الى أن أصيب له من الماء فأصبت وحضرت الصلاة وسيت أن ثوبي شيئاً وصليت ثم تبي ذكرت بعد ذلك قال: تعيد الصلاة وتعلمه قلت: فأنى لم أكن رأيت موضعه وعمت أنه قد أصابه فطلبت فيه فم أفرغ عليه فلما صليت وحدته فلا تعلمو تعيد الصلاة قلت: وان طست أنه قد أصابه ولم أتقن ذلك فطربت فم أرشاً فم صليت وحدته قلت: نفسه ولا تعيد الصلاة^(١).

ومنها موثقة سماعة قال: سألت «ابعد الله عليه السلام عن الرجل يرى ثوبه الدم فيسئ أن يغسله حتى يغسل قال: يعيد صلاته كي يتم بالشئ اذا كان في ثوبه عقوبة لنسيانه»^(٢)

ومنها صحيحة ابن مسكان عنه عليه السلام قال: ان أصاب ثوب الرجل الدم فيصلي فيه وهو لا يعلم فلا عادة عليه وان هو علم قبل أن يغسل فيسئ غسله عليه الاعادة^(٣).

ومنها رواية لأدعائم عن اسجعفر عليه السلام وكذا عن «يبيعد الله عنه السلام أنها قد لاقى الدم فيصيب الثوب يعمل كما تغسل النجاسات»^(٤) وهذه الرواية كادت تكون صريحة في

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٢) (٣) جامع الأحاديث باب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦ وباب ٢٤ الحديث ٨ وباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ١

نجاسة الدم الآن أنها مرسله.

ومنها صحيحة اسماعيل بن حابر عن ابي عبد الله عليه السلام قال في لدم يكون في الثوب: ان كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وان كان أكثر وكان قدره ولم يغسله حتى صلى صعد صلاته (١) الى غير ذلك من الأخبار الكثيرة الدالة على نجاسة الدم.

ثم انه قيل: يستعاد من هذه الروايات الاطلاق بمعنى أن مطلق الدم يحس الأما أخرجه الدليل كالدم المتخلف في الذبيحة ودم ما لانفس له فان قوله عليه السلام في صحيحة ابن مسنان المتقدمة: ان أصاب ثوب الرجل الدم—مطلق يشمل جميع الدماء ولدم لم يتخلف في الذبيحة ولدم غير ذي النفس السائلة خارجان عن هذا الاطلاق وكذا الاطلاق في صحيحة اسماعيل بن حابر المتقدمة حيث ان قوله عليه السلام: في الدم يكون في الثوب الخ—فيه اطلاق.

وأوضح الروايات المطلقة موثقة عمارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سئل عما يشرب منه الحمامة فقال: كل ما أكل لحمه فتوحاً من سوره واشرب وعما شرب منه باز او صقر او عقاب فقال: كل شيء من الطير (من الطيور) يتوحاً مما يشرب منه الا أن ترى في منقاره دماً فان رأيت في منقاره دماً فلا توصأه ولا تشرب منه (٢)

فان لفظ دماً مطلق خصوصاً بعد ملاحظة أنه جعله موضوعاً للحكم بقوله: فان رأيت في منقاره دماً الخ فان الحكم لا يذ من أن يكون موضوعه ميباً مع يمكن تأسيس أصل في الدماء بأن الأصل في ادماء النجاسة الا ما دل الدليل على طهارته مكن مورد شك في نجاسة دم إلى أنه من القسم الطاهر او من القسم الثاني كقليل الدم الذي لا يبلغه الطرف كما عن الشيخ المحكم بطهارته او كالم أقل من الدرهم الذي حكم ابن الجيد والصدوق—على ما حكى عنها—طهارته او بدم المشكوك بأنه من المتخلف في الذبيحة او غيره او بدم لمشكوك بأنه من الانسان او من اليهود—يمكن احراء أصالة النجاسة فيه بمقتضى اطلاق هذه الروايات التي استفيد منها أن كل دم نجس الأما أخرجه الدليل الا أن يقال: ان الأمثلة المذكورة لا يمكن التمسك بالعام لنجاستها ولا بالتخصيص لطهارتها لأنه من التمسك بالعام في الشبهة المصدقية فالمرجع فيها هو أصالة الطهارة.

(١) جامع الأحاديث باب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦ والباب ٢٤ الحديث ٨ و٢٨ من أبواب

النجاسات الحديث ٤

(٢) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الأسماء الحديث ١

ولكن يمكن أن يقال إن هذه الأحبار — وإن كانت مطلقة بحسب الطاهر — إلا أنه يحتمل قوتاً كون المراد بالدم هو الدم المعروف والمعهود عند السامع أى الدم النحس. ولا يقاب في الرواية الأخيرة: أن أدم فيها بكرة وهي في سابق التي معدة للمصوم لأننا نقول. إن الرواية لأخيرة وإن لم يمكن إرداء المعهود فيها لأن الدم فيها بكرة لأن المتقرر ليس كدم فيها بل المراد هو دم نحس قطعاً فهو عملة لاشارة أى الدم المعهود لأن الدم لنحس كان معهوداً عند الأصحاب مع لا يمكن تأسيس أصل للرجوع إليه في مورد الشك.

السادس والسابع:

الكلب والخنزير الزبائن ومحاسنها وكذا محاسن جميع صولها اجماعية وتدن على ذلك روايات كثيرة.

ومها صحيحة بمحمد بن مسلم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكلب يصب شيئاً من حديد لرجل قال: يعمل المكان الذي أصابه^(١).

ومها صحيحة الفضل بن العباس قال قال أبو عبد الله عليه السلام إذا أصاب ثوبك من كلب رطوبة فاغسله وإن مته حاقاً فصب عليه الماء الحديث^(٢).

ومها مرسدة حرير عه عليه السلام قال: إذا مس ثوبك نكس فإن كان يابساً فانفضحه وإن كان رطباً فاغسله^(٣).

ومها رواية معاوية بن شريح عند عه عليه السلام في حديث أنه سئل عن سؤر نكس يشرب منه أو يتوضأ قال: لا قلت: أليس هو سوسع قال لا والله أنه نجس لا والله أنه نجس^(٤).

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ١١ من أبواب المعاصات الحديث ١ - ٣ - ٤. وأبواب ٦ من أبواب الأضطرار الحديث ٢.

الى غير ذلك من الأخبار في نجاسة الكلب.

وأما نجاسة الخنزير فيدل عليها ايضاً روايات كثيرة منها صحيحة عنى من جعفر عن أخيه موسى عنه لسأله قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه حريراً فلم يغسله وذكره هو في صلاته كيف يصح به قال: ان كان دخل في صلاته فبعضه وان لم يكن دخل في صلاته فبعضه ما أصاب من ثوبه إلا أن يكون فيه أثر يغسله قال: وسألت عن حريير شرب من ماء كرف يصح به قال: يغسل مع مرّات (١)

قوله عليه السلام: فبعضه يمكن حله على ما إذا لاقاه سلاطون سارية بقرية قوله ع: لأن يكون فيه أثر بأن يحمل الأثر على ما إذا تأثر الملاقى بالكسر بملاقاته سحرير بأن كان مع الرطوبة.

ومنها رواية سليمان الاسكاف قال: سألت أبا عبد الله عنه لسلام عن شعر الخنزير يخرجه قال: لا بأس بدولكن يغسل بده إذا أرد أن يصنى (٢).
ومنها رواية جابر بن الخادم قال: كنت الى ارجل عليه لسلام أسأله عن الثوب يصيبه الخمر او الخنزير ايصنى فيها لا فإن أصبحا قد احتلفوا فيه فكنت ع لا تنصل فيه فإنه رجس (٣).

ف يظهر من بعض الروايات من الحكم بظهارته كروية ررارة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يكون من شعرا الخنزير يستقى به الماء من سترهل يتوضأ من ذلك الماء؟ قال: لا بأس به (٤) وروايته لآخرى قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن جسد الخنزير يحمل دواً يستقى به قال: لا بأس به (٥) — لا بد من حنه على بعض المحمل بأن يقال: أنه لا ملازمة بين نجاسة الحبل ونجاسة الماء لا مكان عدم حصول الملاقاة بهذا بالنسبة الى الرواية الاولى وأما رواية لثمة عن الشيخ فقه أنه حملها على ما كان لاستقاء للدواب او البساتين.

(١) (٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٩ والباب ١١ حديث ١٢ والباب ١٧

الحديث ٣ وباب ٨ من أبواب المياه حديث ١٥

(٥) الوسائل الباب ١١ من أبواب الماء المطلق الحديث ٢

وكيف كان عهد الخمر وعبرها بم طاهره طهارة الخمر لا تكافي الروايات الصحيحة نصيحة في الحاسة المعمول بها بين لأصحاب.

(الثامن:)

الخمر وكل مسكر مائع بالأصالة ويدل على محسب — مضافاً الى دعوى الإجماع عن غير واحد من الأصحاب — أولاً الآية المباركة — أعني قوله تعالى: إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْفَنَسُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ يَحْسَبُ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ ^(١) — ساء على أن المراد بالرحس الحاسة وأما بساء على أن المراد به شيء الذي يسعى ويحب الاحتباب عنه — كما هو ظاهرها بقرينة ذكر البسر وما بعده بعد ذكر الخمر — فلا دلالة للآية على الحاسة.

وثانياً بالأحبار الكثيرة الدالة على محسب مرسلة يونس عن أبي عبد الله عنه لسلم قال: إذا أصاب ثوبك حر أو سيد مسكر فاعسله إن عرفت موضعه وإن لم تعرف موضعه فاعسله كله وإن صليت فيه فأعد صلاتك ^(٢).

ومنه روية ذكر بس آدم قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة حر أو سيد مسكر فطرت في قدر فيه لحم كثير وورق كثير قال: يهراق المرق أو يطعمه أهل بدقة أو الكلاب واللحم اعسه وكله الى أن قال: قلت: فحمر أو سيد قطري عجين أو دم قال: فقال: فسد الخمر ^(٣).

ومنها موثقة عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن لدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه حل أو ماء كأمع أو يثون قال: إذا غسل فلا بأس وعن الأسريق وعبره يكون فيه حر أو يصلح أن يكون فيه ماء قال: إذا غسل فلا بأس وقال في قدح أو إناء يشرب فيه الخمر قال: يعسله ثلاث مرّات مثل أيجزيه أن يصب فيه الماء قال: لا يجزيه حتى يدلكه ويقسله ثلاث مرّات ^(٤).

ومنها صحيحة محمد بن مسلم قال: سألت أبا جعفر عليه السلام عن آنية أهل

(١) سورة المائدة الآية ٩٠

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث باب ٧ من أبواب انعاسات الخمر ٩٠١. والباب ١٣ من أبواب المياه الخليل ١

الدمة والمخوس فقال: لا تأكلوا في آسهم ولا من طعامهم الذي يطبخون ولا في آيتهم التي شربون فيها الخمر^(١).

ومن روية أبي بصير قال: دخلت أم خالد العبدية على سبيد الله عليه السلام وأنا عبده فقالت: جعت هناك أنه يعتريني قراق في بطني وقد وصف لي أطباء العراق السبيد بالسويق فقال: ما يملك من شره فقالت: قد قذت كدي فقال: فلا تدوق منه قطرة لا والله لا آذن لك في قطرة منه حتى تدمي إذا بلغت مصك هب وأومي يده لي حمرته يقوها ثلاثاً أهملت فعلت. نعم ثم قال أبو عبد الله عليه السلام: ما بل الميل ينخس حتى يأمن ماء يقوها ثلاثاً^(٢).

ومنها صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن بالخمر فقال: لا والله ما أحث أن أنظر له فكيف أتدوى به أنه بمزلة شحم الخريز أو خم الخريز وترون أساساً يتداوون به^(٣) إلى غير ذلك من الأحبار الكثيرة الدالة صريحاً وطهراً في محاسبة الخمر.

وبكن تعارض هذه الروايات روايات أخر طاهرة في طهارة الخمر. فيها صحيحة ابن أبي سادة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن أصحاب ثوبى شئ من الخمر أصلى فيه قبل أن أعسله قال: لا بأس أن ثوب لا يسكر^(٤). ومنها موثقة ابن بكير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام وثأ عنه عن المسكر والبيد يصيب اشوب قال: لا بأس^(٥).

ومنها صحيحة عني من رثاب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمر والسبيد المسكر يصيب ثوبى أعسله أو أصلى فيه قال: صلب فيه لا أن عدره فتصل فيه موضع الأثران الله تبارك وتعالى إنما حرم شرها^(٦).

ومنها ما عن النعمان قال: وسئل أبو جعفر وأبو عبد الله عليهما السلام فقيل لها أنا اشتري ثياباً يصيبها الخمر وذلك الخريز عند حاكها أنصلي فيه قبل أن أعسلها فقال (مقالات): نعم لا بأس إنما حرم الله أكله وشره ولم يحرم لبسه ومسّه والصلاة فيه^(٧).

ومنها صحيحة عني بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه سأل عن الرجل يمرق ماء المطر

(١) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب الأظنة المحرمة الحديث ٣

(٢) (٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب الأشرية المحرمة الحديث ٤٥٢.

(٤) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٣.

(٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٥-١٩-١٨.

وقد صبت فيه حمراً صاب ثوبه هل يصلى فيه هل أن يعمل ثوبه قال لا يعمل ثوبه ولا راحته
و يصلى فيه ولا بأس^(١).

ونكس يمكن حمل هذه الأخيرة على ما إذا كان المرور في حال برول مطر أو ما إذا صبت
فيه الخمر ثم برن عليه المطر ومما رواه بواسطى قال: دحيت الخويرة وكاس حب موسى من
عيسى علي أبيه الله عليه السلام وكانت صاحبة فقالت: إني أتطيب لروحي فمحل في
لشعة لي أنمشط في الخمر وأحجمه في رأسي قال لا بأس^(٢).

ومما روي: الحسن بن أبي سارة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام أن يحيط بيهود
والنصارى وبمجوس ويدخل عليهم وهم يسكرون ويشربون فترساقهم ويصت على ثيابي الخمر
فقد لا بأس إلا أن تشتهي أن تعمسه لأثره^(٣) إلى غير ذلك من أخبار بكثيرة الدالة بظواهرها
على طهارة خمر وفيها لصحيح والموثق وقد أفنى بمضمونها الصدوق والحقوقي والعمادي على ما
حكى عنهم قدس سرهم وعن لأبي عبيد وعن في المنع من شربه في محله.

ولكن دعى الإجماع المسلمين من العامة والخاصة على تحريمها لأن شدة قليلة
غير معتد بها.

وحاصل الخواب عن هذه الأخبار أن مشهور الغريب من الكل لم يعملوا إلا بأخبار
الخاصة وهذه الأخبار مع كونه تروى منه ومسمع وفيها صحيح والموثق - لم يعتوا بمضمونها
وعراضوها فعمل بأخبار الخاصة هو المنع من أن لا يمتنع من حمل هذه الأخبار على بعض المحرمين
أورد عليها في أنها وأحق بعض الفقهاء من المشهور بالخمر بمصير بعضي إذا علا قبل دهاب
نذبه فقام بحسبه د علاموه بذهب نذبه واشتد بعضهم في تحريمه بأنه إذا علا واشتدوا لمراد
لاشدة دية حصول اقنوم له والمرد لشدة المضرة.

وكيف كان فعمده مسند لقائلين بالخاصة بعد ادعاء الإجماع هو دلالة الأخبار
وأظهرها دلالة موثقة معاوية بن عمار المروية عن تهذيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام
عن لرحل من أهل المعرفة يأتي في سحتن ويقول: قد طح على الثنت وأنا أعلم أنه يشربه عن

(١) جامع الاحاديث الباب ١٠ من أبواب ما يكره من الأكل ٨

(٢) وسائل الباب ٣ من أبواب ما يكره من الأكل ٩

(٣) وسائل الباب ٣٧ من أبواب الإشارة المكرمة الحديث ٢

انصف فأشربه بعوله وهو يشربه على النصف فقال: هو خمر لا تشربه قلت: فرحل من غير أهل المعرفة متى لا تعرفه يشربه على الثلث فلا يستحلّه على النصف يحرم أن عنده محتجاً قد ذهب ثلثاه وبقى ثلثه نشرب منه قال: نعم^(١)

تقريب لاستدلالها أنه عليه السلام جعله من أفراد الخمر وقال: هو خمر لا تشربه فكأن الخمر حصة فكد ما هو من أفرادها مثبت بحاشتها هذه الروية.

ولكن يرد عليه أن واسكان معنى العصير المطبوع بحب اسعة كما هو بعض اللغو بين بذلك وعن ابن الأثير أنه معزب يخته أي الخمر لمطبوخ الآتية يمكن أن يكون من أقسام العصير الذي يصير بالطبخ مسكراً لا يذهب مسكره الأبدها ثلثيه.

واحصل تأليلاً علم أن المراد بالعصير لمصبوغ المقبرعة في الرواية من أي قسم من أقسام العصير المطبوع أن يكون من الأقسام التي يحصل فيه الاسكار لا مطلق العصير المطبوخ مصافاً إلى أنه لم يكن كلمة (هو) في الرواية المروية عن الكافي فتحتسب زيادته في نسخة التهذيب مع أنه نقل عن بعض التهذيب عدم وجود هذه الزيادة فيها وعلى فرض وجودها يحتمل أن يكون معاً هو عملة الخمر أي في الحرمة لأي جميع الآثار فإن التبريل لا يفيد نقيض جميع آثار المنزل عليه على المنزل كما هو واضح.

وحاصل الكلام في العصير العبي أن لم يحد في جمع الأخبار التي تمتكو بها حديثه ما يدل صريحاً أو ظاهراً على محاسبته محرد العلبان وأما حرمة محرد العلبان فمما لا اشكال فيه و يدل عليها مضافاً إلى دعوى الإجماع من غير واحد الأخبار الكثيرة.

منها مرسة محمد بن الهيثم عن رجل عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن انصير يطبخ بالنار حتى يعنى من ساعته أيشره صاحبه فقال: إذا تعير عن حاله وعلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه^(٢).

ومما حصة حماد بن عثمان المروية في الكافي عنه عليه السلام قال: لا يحرم العصير حتى يعنى^(٣).

(١) الوسائل الباب ٧ من أبواب الأشربة بحرف حديث ٤

(٢) الوسائل الباب ٧ من أبواب الأشربة بحرف حديث ١٠٧

(٣) الوسائل الباب ٣ من أبواب الأشربة بحرف الحديث ١-٣-٤

ومنها مرملة حمّاد يصا المروية في الكافي أيضا عنه عليه السلام قال: سألت عن شرب
العصير فقال: اشرب ما لم يعل فاذا علا فلا تشربه قال: قلت: جعلت فداك أتى شيئا العلين
قال: القلب^(١)

ومنها حسنة بن مسان المروية في الكافي عنه عليه السلام قال: كل عصير أصابته النار
فهو حرم حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه^(٢). لم يرد ذلك في الأخبار بل في بعض الأخبار حصول
الحرمة للعصير بمجرد الشيش وهو ما إذا وقع له صوت ولم يحصل له العيان بعد بل هو من
مقدمت العيان القريبة.

وهو موثقة دريغ قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: إذا نش العصير أو
علا حرم^(٣).

ولكن يرد على ظاهر هذه الرواية أن الشيش إذا كان سببا للحرمة فذكر انغياص يصير
مسند ركائز الشيش دائما يكون قبل العيان فإدنى صار حراما على هذه الرواية فلا تصل
التوبة إلى الغليان.

الأب يقال: أن كل واحد من الشيش والعلين سبب مستقل للحرمة والشيش
سبب فيما لا يمكن فيه لعلين كما أنه تحقق العلين من قبل نفسه بأن كان بواسطة حرارة الهواء
فإن هذا المورد لم يتحقق العلين الحقيقي الذي هو العطب أي جعل أعلاه أسفله كما فسر الإمام
عليه السلام في الرواية المتقدمة بذلك.

فالشيش مختص بما إذا تحقق العطب من قبل نفسه والعلين بما إذا غلا بالنار.
ثم إنه إذا غلا بالنار أو بشر بنفسه فهل يظهر بذهاب ثلثيه بأي نحو اتفق أي ولو كان
بالشمس أو بهواء أو لابتدأ من أن يكون ذهاب ثلثيه بخصوص النار - قيل بالآتون لا إطلاق قولهم
عليهم السلام في الروايات: حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه ولم يقتدوه بكون ذهاب الثلثين متتار.
وقيل أنه لا بد من أن يكون ذهاب الثلثين بالنار فقط وهو الأصح ويستفاد ذلك من
الروايات.

منها حسنة ابن مسان المتقدمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: كل عصير أصابته النار
فهو حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه.

والمراد باصابة التار اعلاء التار للعصير بقربة سائر الرويات وظهر هذه الرواية أن ذهب الثلثين أيضاً بالتار فإنه اذا قبل في المثل العرق: اذا اعلاء بالتار فلا تعمل حسنة به حتى يذهب ثلثاه يستفاد منه أن ذهاب الثلثين أيضاً بالتار كما كان عليانه بالتار ايضاً.

ومنها رواية محمد بن الهيثم المتقدمة عن عليه السلام قال: سألت عه العصير يطبخ بالتار حتى يغلي من ساعته فيشربه صاحبه قال: اذا تعبر عن حاله وغلا فلا خير فيه حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه وهذه ايضاً ظاهرة في كون ذهاب ثلثيه بالتار حيث أن المفروض في السؤال أنه يطبخ بالتار فالجواب منكر على مفروض السؤال فلا اطلاق فيه حتى يتمسك به للصوم.

ومنها رواية ابي بصير عنه عليه السلام وقدمت عن الطلاء فقال: ان طبخ حتى يذهب منه ثلثان ويبقى واحد فهو حلال وما كان دون ذلك فليس فيه خير^(١).

ومنها حسنة قال: قال ابو عبد الله عليه السلام. ان العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال^(٢) وهاتان الروايتان ليس لهما اطلاق يتمسك به لأن المفروض فيها هو الصبح وهو لا يكون إلا بالتار مذهب ثلثه المتعرج على انطبخ لا يكون إلا بالتار ومثل هذه الروايات سائر روايات الباب التي قيل باطلاقها او اطلاق بعضها في كون ذهاب الثلثين بأتى موافق كافي في حصول الحلية فانك اذا تأملت حق التأمل لا تجد فيها اطلاقاً يشمل جميع أنحاء ذهاب الثلثين بأتى موافق.

فإنه بما فرض فيها اصابة التار للعصير او طبخ العصير ولم يفرض فيها حذى الجهتين فصاهرها ايضاً كون ذهاب الشمس بالتار بل الطاهر من هذه الروايات كون العليان ايضاً بالتار فليس لها اطلاق يشمل ما اذا اعلا نعمة او بالشمس والأحوط احتياطاً شديداً كون العليان بالتار وذهب الثلثين ايضاً بها وفي غير هذه الصورة لا يعلم تحقق الحلية والأحوط الاجتناب عنه الى أن يصير خلاً هذا كله في العصير العنبى.

وأما العصير الربى والتمرى اذا عليا فعدم مجاستها اجماعى كما ادعاه بعضهم وأما حرمتها فمن صاحب الحدائق دعوى الاجماع على عدمها ولكن حدث القول بالحرمة في الأعصار متأخرة وحكى عن الشيخ سليمان البحراني والسيد الخرائرى والمولى محمد باقر البهبهاني

(١) لم أظفر به في مطاب نعم أورده العلامة المجداني في طهارته

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ١

وغيرهم الحكم بالحزمة وربما يستدل لهم بصحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال: كن عصير أصاته النار فهو حرام حتى يذهب ثلثه و يبقى ثلثه^(١).

وبوثقة عمار عنه عليه السلام أنه سُئل عن النضوح الملق كيف يصنع به حتى يحل قال: حنماء التمر فاعسله (فاعنه) حتى يذهب ثلثاه^(٢).

وموثقة الاخرى الروية عن الدروس عنه عليه السلام قال: سألت عن لنضوح قال: يطبخ التمر حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يتمشط^(٣). واطاهر أن لنضوح كان طيباً فحمسه النساء في رأسها عند ارادتها انتمشط كما يظهر من هذه الرواية.

وكذا يستدل برواية عيشة قال: دخلت على أسعد لله عليه السلام وعنده سؤده فشم رائحة لنضوح فعادع. وهذا قالوا: لنضوح يجعل فيه الصبح قال: فأمر به فأهريق في البالوعة^(٤).

وروية علي بن حفص عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن الربيب هل يصح أن يطبخ حتى يخرج طعمه ثم يؤخذ الماء فطبخ حتى يذهب ثلثاه و يبقى ثلثه ثم يرفع فيشرب منه المسة فقال: لا بأس به^(٥) ورواية زيد سرسي في أصبه قال: سئل ابو عبد الله عليه السلام عن الربيب يدق و يبقى في القدر ثم يصب عليه الماء و يوقد تحته فقل: لا تأكله حتى يذهب لثلثان و يبقى لثلث فإن لنار قد أصاته قلت: فالربيب كما هو يبقى في القدر فديصب عليه ماء ثم يطبخ و يصفى عنه الماء فقال: كذلك هو سواء اذا أذت اخلاوة في الماء فصار حلوً بمرة انمصر ثم يش من غير أن تصيبه النار فقد حرم و كذلك اذا أصابه النار فأعلاه (فأعنته ط) فقد فسد^(٦).

وكذا يستدل موثقة عمار بن موسى قال وصف لي ابو عبد الله عليه السلام المطبوخ كيف يطبخ حتى يصير حلالاً فقال لي عليه السلام: تأخذ رءس ربيب وتغسه ثم تصب عليه اثني عشر رطلا من ماء ثم تنقع ليلة فاذا كان أيام الصيف وحشيت أن ينش حملة في تنور سخن قبلا حتى لا يش ثم تنزع الماء منه كله اذا أصبحت ثم تقب عليه من الماء بقدر ما يعمره

(١) (٢) (٣) (٤) الوسائل باب ٢ من أبواب الاشرية الحزمة الحديث ١٠ والباب ٣١ الحديث ٦.

(٥) لم نظربا في مطالع باسم أوردها العلامة العبداني في طهارة صحفه ٥٥٣

(٦) المستدرک جلد ٣ الباب ٢ من أبواب الاشرية الحزمة ١ صحفه ١٣٥

ثم تعمسه حتى يذهب جلاوته ثم يسرع مائه الآخر فتصنه على الماء لأول ثمة نكبه كنه فتصير كنه ماء ثم نكيل شته فتصير في الماء الذي تريد أن تعلمه وتقدّره وتعمل قدره قصبة او عوداً فتحتّها على قدر مستهى ماء ثم تعي الثلث الآخر حتى يذهب الماء الباقي ثم تعلبه بالنار فلا تزال تغليه حتى يذهب الثلثان ويبقى الثلث الحديث^(١).

ولكن الاصحاف أنه لادلالة هذه الروايات على الحرمة او النجاسة بمجرد الغليان أما قوله عنه اسلام في صحيحة ابن سنان كن عصير أصابته النار الح والطاهر منه العصير لمعي لعدم امكان ارادة نكبة منه بشموله عصير الزمان واسطخ والتفاح وغيرها وهو صبح الفساد فلا بد من أن يراد منه العصير العبي بل ادعى بعض بأن العصير لغة او عرفاً هو العصير العبي فقط فلا يقال للعصير الزببي.

وأما روايات الصحيح فهم بعدم ما المراد منها وأن حرمت او عاستها هل هو لأجل نفس الغليان بدون وصف الاسكارا وكان الأمر ادهاب ثلثين منه او الأمر به رقه في البالوعة لأجل حصول الاسكارا لمجرد انفسان بدون ذهاب الثلثين منه بواسطة جعل بعض المواد في ماء نتر و لأجل فساده وصراره بلدون بمجرد الغليان بدون ذهاب ثلثيه فلذا أمر باهرقه في البالوعة لأنه من البعيد عدم علم سانه سحسته قبل ذهاب ثلثيه وكذا عدم علمه حرمة فانه على تقدير طهرته وحرمة لاماع من استعماله في غير الشرط وان كان شر به محرماً فيحتمل ما ذكره من كون شر به قبل ذهاب ثلثيه مضرراً للبدن.

وأما رواية علي بن حمزة مع فرض ذهاب الثلثين في كلام السائل لاي كلام لا امام عليه السلام— يحتمل أن يكون ذهاب الثلثين لأجل بقائه سة كما يظهر من كلام السائل لا لأجل تحقق الحلية.

وأما رواية زيد النرسي فانها—وان كانت صريحة في الحرمة— الا أنه لا يصح الاعتماد عليها لأنها ضعيفة السند بل قيل: ان أصله موصوع ورواية ابن ابي عمير عنه أحياناً لا يجر ضعف روايته لا مكان روايته أحياناً عن الضعفاء مع أن الرواية التي يروها ابن عمير يمكن حبرها بقنه عنه وهذه الرواية لم ينقلها عنه ابن ابي عمير هذا ما ذكره الاسد ادناه طه.

(ولكن يمكن أن يقال: ان ابن ابي عمير رضى لا يرسل إلا عن ثقة فله يعتمد الأصحاب

عن مراسيله وح ارساله عن زيد الرضى وروايته عنه يكشف عن اعتماده عليه وأنه كان معتمداً عليه عنده فهذه الرواية وان لم يروها عنه ابن أبي عمير إلا أن روايته عنه أحياناً يكشف عن أنه معتمد عليه عنده إلا أن يقال: أن توثيق ابن أبي عمير له وحده غير كاف لأنه عدل واحد مع أن توثيقه معارض بتصنيف غيره له مع يشكل الاعتماد على هذه الرواية المشتبهة على حكم مخالف للأصل وللروايات الدالة على انحصار المخرم في المسكر

وأما موثقة عمار فانها وان كانت ظاهرة في الحرمة بمخرد العلبان خصوصاً قوله كيف يطبخ حتى يصير حلالاً بل يظهر منها حصول الحرمة بمجرد الشيش — إلا أن الطاهر بل المعلوم أن قوله: كيف يطبخ حتى يصير حلالاً من كلام السائل لأمس كلام الامام عليه السلام.

وأما قوله: فإذا كان أيام الصيف وخشيت أن ينش فانه وان كان من كلام الامام إلا أنه يحتمل أن يكون مراده وخشيت أن ينش و يصير بعد ذلك مسكراً او خشيت أن ينش و يصير فاسداً بغير السكر او ادانش لا يمكن بقاءه سنة كما يظهر من آخر الرواية — أن هذه المستويات بأن يجعل فيه العسل والزعجيل والزعمران — لأجل طول مكثه وبقائه مدة كما يظهر من رواية علي بن جعفر المتقدمة — أن دهاب النشئ لأجل بقاءه سنة وعلى فرض ظهورها في الحرمة بواسطة تقرير الامام عليه السلام له او بواسطة قوله وخشيت أن ينش فلان من رفع اليدين هذا الظهور بواسطة الأخبار الكثيرة الدالة على أن ماء النخراو ماء الزبيب لا يحسن إلا بالاسكار.

فإنها (١) رواية حنان بن سدير قال: سمعت رجلاً يقول لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في السيد فان أبا مريم يشربه و يزعم أنك أمرته بشربه فقال: صدق أبو مريم سألتني عن التبيد فأخبرته أنه حلال ولم يسألني عن المسكر ثم قال أن المسكر ما اتقيت فيه أحداً سلطاناً ولا غيره الحديث.

ومنها رواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: استأذنت لبعض أصحابنا على أبي عبد الله عليه السلام فسأله عن التبيد فقال: حلال فقال: أصلحك الله أنها سألتك عن التبيد الذي يجعل فيه العكر فيغنى حتى يسكر فقال أبو عبد الله عليه السلام: قال رسول الله صلى الله عليه وآله:

(١) الوسائل الباب ٢٢ من أبواب الاشربة المحرمة الحديث ٣

كل مسكر حرام الخمر^(١).

ومنها رواية الكلبي الثمانية قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن النبيذ فقال: حلال فقال: أنا سنده فطرح فيه العكر وما سوى ذلك قال: شيء من تلك الخمرة المستنة^(٢).

ومنها صحيحة صفوان الخمال قال: كنت متلي بالسيد معجباً به فقلت لأبي عبد الله عليه السلام: أصف لك البيد فقال: بل أنا صفة لك قال رسول الله عليه وآله: كل مسكر حرام وما أسكر كثيرة فقبله حرام فقلت له: هذا نبيذ السقاية بفناء الكعبة فقال لي: ليس هكذا كانت السقاية أنها كانت السقاية زمزم أتدري من أول من غيرها قال: لا قال: العباس بن عبد المطلب كانت له حبة أهدتري ما الحبة قال: الكرم كان ينقع الربيب غدوة ويشربونه بالعش ويشربه بالعش ويشربونه من العدا يريد أن يكسر غلظ الماء عن الناس وأن هؤلاء قد تعلموا فلا تشربه ولا تقربه^(٣).

والظاهر أن المراد أن النبيذ بنفسه ليس محرام وإن لم يذهب ثلثه ولكن الناس قد تعدوا وشربوه حتى مع أسكاره فلا تشربه ولا تقربه أنت مع الأسكار.

ومنها صحيحة معاوية بن وهب قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: إن رجلاً من بني عتي وهومن صنعاء مواليك بأمرني أن أسألك عن البيد وأصفه لك فقال: أنا أصف لك قال رسول الله صلى الله عليه وآله: كل مسكر حرام وما أسكر كثيرة فقبله حرام قال: فقلت: فقليل الحرام يخلط كثير الماء مرة بكثرة مرتين: لا لا^(٤).

ويستفاد من جميع هذه الروايات أن البيد له قسمان حرام وحلال والحرام منها يدور مدار الأسكار وأن الغديان لا يوجب الحرمة علماً لم تعلق الحرمة في هذه الأخبار بالقلبان وحكم بخلية النبيذ إلا إذا جعل فيه العكر الذي هو دوى الخمر وهو مما يصنع به الخمر أولاً إذا أسكر فحكم عليه السلام في جميع هذه الأخبار بأن مناط الحرمة هو الأسكار لا غير فإن كان شيئاً غير الأسكار موحياً للحرمة أيضاً كان عليه عيانه وأظهر من الكل دلالة.

رواية الكافي عن محمد بن جعفر عن أبيه عليه السلام قال: قدم على رسول الله صلى الله

(١) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٧

(٢) الوسائل الباب ٢ من أبواب الماء المضاف الحديث ٢

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٧ من أبواب الاثربة المحرمة الحديث ٣-١

عليه وآله قوم من اليمن فسألوه عن معالم دينهم فأحاطهم فحرج العوم بأحمتهم فمتا سارو مرحلة قال بعض لبعض: سيما أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وآله عما هم أيد فزل يقوم وبعثو وهدأ هم فأنى الوفد رسول الله صلى الله عليه وآله فقالوا: يا رسول الله إن العوم قد بعثونا إليك يسألونك عن النبيذ.

فقال رسول الله صلى الله عليه وآله: وما النبيذ صفوه لي قالوا: يؤخذ التمر فيسبك في اناء ثم يصب عليه الماء ثم يوقد تحته حتى يبطخ فإذا انطبخ اتخذوه (أخرجوه ل) فألقوه في اناء آخر ثم صبوا عليه ماء ثم يرس ثم صفوه ثوب ثم ألقى في اناء ثم صب عليه من عكر ما كان فيه ثم هدر وعى ثم سكر على عكره فقال رسول الله صلى الله عليه وآله يا هذا قد أكثرت عنى أفيسكر قال: نعم فقال: كل مسكر حرام الحديث (١).

التاسع من الحساسات الفعاق وهو شراب خاص متخذ من الشعير— كما ذكره غيره واحد وبجاسته اجماعية عندنا وأما العاقعة فيحكون بحبسه ولملّ حكهم عليه— مع أن كل مسكر عندهم حرم— لأجل حفاء الكربة او حصو السكر كثير منه دون قبده ويقال: من أن الفعاق لا يشترط فيه السكر فكل شيء يصدق عليه انعقاق فهو حرام سواء أسكرام لا— يرذله ما يستفاد من الأخبار من أن الفعاق من الخمر ولا يصدق الخمر على غير المسكر فبذلك بعض الأخبار حتى يتضح المراد.

مها موقفة ابن فضال قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن انعقاق فقال: هو خمر وفيه حدّ شارب الخمر (٢).

ومها رواية الحسن بن الحهم ومن فضال قالوا: سألت أبا الحسن عليه السلام عن الفعاق فقال هو خمر مجهول الحديث (٣).

ومها موقفة عمار اسباطي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الفعاق فقال: هو خمر (٤).

ومنها رواية محمد بن مهران عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الفعاق فقال: هي هو خمر بعينها (٥).

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب لاقرنه محرمه الحديث ٦ مع اختلافه

(٢) (٣) (٤) (٥) الوسائل باب ٢٧ من أبواب لاشرعه المحرمة الحديث ٢ — ١١ — ٧ — ٨

ومنها رواية هشام بن الحكم أنه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن الفقاع فقال: لا تشربه فإنه حرم مذهبهم وإذا أصاب ثوبك فاعسله^(١) إلى غير ذلك من أخبار.

وظاهر هذه الروايات كبرها أن الفقاع من أفراد الخمر حقيقة خصوصاً رواية الحسن بن الخهم ورواية ابن سنان المتعنتان حيث ذكر عليه السلام. أنه حرم لكه مجهول (أي على الناس أي أساء العامة) خريته لخصاء الاسكار فيه اولكون كثيره مسكراً دون قلله ودكرع في رواية ابن سنان أن انفقاع هو الخمر بعينها فإنه كالصريح في كونه من مصاديق الخمر لأنه من لأفراد الأنزلية بلحمر حتى يقال: بأنه لا يعتبر في حرمة الاسكار من المنط في الحرمة هو صدق إطلاق الفقاع عليه فإنه خلاف ما يستفاد من الأخبار كما ذكرنا.

والخاص أنه يستفاد من ملاحظة مجموع أخبار الفقاع أن الفقاع على قسمين حلال وحرام والحرام ما حصل فيه الاسكار وهو الذي قد أطلق عليه الخمر في الروايات المتقدمة وهو ماء الشعير الذي حصل فيه الفليان وصار مسكراً ولا يبعد عدم اختصاص الحرمة بماء الشعير فقط فكأن شيئاً سقى بالفقاع وحصل فيه خواص الفقاع من الاسكار وغيره يحرم ايضاً سواء أخذ من الشعير ونقص أو الريب أو غيرها فالملك هو صدق إطلاق الفقاع المسكر عليه.

وأما القسم الحلال منه فهو الذي يستفاد من بعض الأحاديث أنه كان موجوداً في بيت بعض الأئمة الهداة عليهم السلام والصلاة وهي صحيحة ابن أبي عمير عن مرارة قال: كان يعمل لأبي الحسن عليه السلام الفقاع في منزله قال محمد بن أحمد قال أبو أحمد يعني ابن أبي عمير ولم يعمل فقاع يعمل^(٢) وكذا غيرها من الروايات حيث يستفاد منها أن بعض أفراد الفقاع حلال وهو ما لم يفسح ما يصدق عليه السم الفقاع ولو كان مثل ماء الشعير الذي يستعمله الأطباء أي ما كان قبل الفليان—لا يكون حراماً بل المحرم الفقاع الذي يكون مسكراً ولو كان اسكاره خفياً بأن كان بعد الفليان كما يظهر من الرواية المتقدمة.

(العاشر:)

من النجاسات عرق الحب من الحرام كما نسب إلى الصدوقين قدهما والشيعين والاسكافي وكثير من المتأخرين و مستندهم ما عن الذكرى قال: روى محمد بن همام بإساده عن

(١) الوسائل لباب ٢٧ من أبواب الأضربة النجسة الحديث ٢-١١-٧-٨

(٢) الوسائل باب ٣٩ من أبواب الأشربة النجسة الحديث ١

ادريس ابن ريار الكمرثوني أنه كان يقول بالوقف قد حل من رآني في عهد أبي الحسين عليه السلام وأراد أن يسأله عن الثوب الذي يعرق فيه الحب أبيضته فيه فبني هوقم في طاق باب لانتظاره حركه أبو الحسن عليه السلام معقعة وقال مبتدئاً: إن كان من حلال فصل فيه وان كان من حرام فلا تصل فيه الحديث^(١) ومعنى البحار عن علي بن مهزيار قال: وردت العسكر وأنا شاك في الإمامة فرأيت السبط قد خرج إلى الصيد في يوم من الربيع الآتية صائف والناس عليهم ثياب الصيف وعلى أبي الحسن عليه السلام ببيد وعلى فرسه تحفاف لود وقد عقد ديب فرسه والناس يتعشون منه ويقولون: ألا ترون في هذا المدنى وما قد فعل نفسه فقلت: لو كان أمة ما فعل هذا فلما خرج التمس إلى الصحراء لم يمشوا إذا ارتفعت سحابة عظيمة هطلت فلم يبق أحد الآتلي ثم غرق بالطر وعد (عليه السلام) وهو سالم من جميعه.

فقلت في نفسي: يوشك أن يكون هو الإمام ثم قلت: أريد أن أسأله عن الحب اذ عرق في الثوب فقلت: إن كشف وجهه فهو الإمام فلما قرب مني كشف وجهه ثم قال: إن كان عرق الحب في الثوب وحاشته من حرام لا تجوز الصلاة فيه وإن كانت جانيته من حلال فلا بأس به فلم يبق في نفسي بعد ذلك شك الحديث^(٢).

وفي رواية أخرى عنه عليه السلام قال: إن كان من حلال فالصلاة في الثوب حلال وإن كان من حرام فالصلاة في الثوب حرام^(٣) ولكن لا يستعاد من هذه الروايات بحاسة عرق الحب من حرام فإن هذه الروايات في حكم رواية واحدة لأن المروي عنه هو أبو الحسن اهتدى عليه سلام وميرد السؤال هو شئ واحد فاحتمل أن يكون قد اشتبه اسم الراوي على الرواة وعناية ما تدل عليه هذه الرواية أو الروايات أن هذا العرق لا تجوز الصلاة فيه وهذا لا دلالة له على الحاسة فيحتمل أن يكون هذا العرق من مواضع الصلاة كطوبه ما لا يؤكل لحمه وشعره ووبره.

نعم رواية فقه الرضا لا تخلو من إشعار في ذلك قال: إن عرقت في ثوبك وأنت جنب وكانت الجنابة من حلال تجوز الصلاة فيه وإن كانت حراماً فلا تجوز الصلاة فيه حتى

(١) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب التجاسات الحديث ٢

(٢)(٣) مصدر الوسائل أبواب ٢٠ من أبواب التجاسات الحديث •

يعسل^(١).

ونكس رواية فقه الرضا غير قابلة للاعتماد — كما ذكرنا ذلك غير مرة — مصداقاً أن قوله: حتى يعسل يمكن أن يكون لأجل إرادة عرس عرق فان عرق به عرس ما غالباً ويوجد نبوته فلا دلالة لها على الحاسة مع أن هذه الروايات صعبة السند ولم يجر صحتها بحسن لأصحبها بالأن المسألة فيها ثلاثة أقوال الأول حكم بحاسته الثاني الحكم بطهارته لكن لا تخور الصلاة فيه.

ثالث الحكم بطهارته مع كراهة الصلاة فيه فمع هذه الاختلافات كيف يمكن حر صعب هذه لأخبر مصداقاً إلى عدم صدور حكم عرق الحب من الحرام عن أحد من أئمة الاسلام عليهم السلام إلى زمان إلى الحس على إهادى عليه السلام مع وجود كثرة الرما والنواظ في رمهم عليهم السلام ومن العبد حذاً ثبوت هذا الحكم في الشريعة وعدم بيان النبي وأئمة صنوات الله عليهم له — إلى زمان إهادى عليه السلام مع عدم وجود أى مانع طاهراً من بده مع كون الأحرار المطلقة في مقام البيان ومع ذلك لم تعرف بين أقسام الحداية بل حكمت بنحو الإطلاق بعدم محاسة عرق الحب الشمل لعرق الحب من الحرام فليذكر بعضها.

فما رواية على بن أبي حمزة قال سئل أبو عبد الله عليه السلام — وأدحاصر — عن رجل أحب في ثوبه فيمرق فيه فقال: ما أدى به ناساً وقال: أنه يمرق حتى لو شاء أن يعصره عصره فقطب أبو عبد الله عليه السلام في وجه الرجل وقال: أن أيتم فشيئاً من ماء وصحبه به^(٢) ومنها رواية حمزة بن حمران عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا يحب الثوب الرجل ولا الرجل الثوب^(٣).

ومنها رواية عمرو بن خالد عن زيد بن علي عن أبيه عن حمزة عن علي عليه السلام قال: سألت رسول الله صلى الله عليه وآله عن الجلب والحائض يعرفان في الثوب حتى يلصق عنيهما فقال: إن الحائض والجنتاة حيث جعلها الله عرواً لرجل ليس كذا في العرق فلا يعسل

(١) فقه الرضا ص ٦

(٢) الوسائل الباب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٣) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٥

ثوبها^(١).

ومنها رواية أني نصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قميص يعرق فيه الرجل وهو حجب حتى يبتل القميص فقال: لا بأس وإن حُت أن يرشه بالماء فيبعل^(٢) إلى غير ذلك من الأخبار.

وهذه الرواية لم يقص فيها بين عرق الخبث من احرام وعرق الخبث من الحلال ويستفاد من الاستئالة الواقعة في هذه الأخبار أن المكون في أذهان الناس كان بحاسة عرق الخبث مصنف واضاهر أن هذا الإرتكار كان من فتوى العدة منذ أتت أسائل في روية علي بن ابي حمزة مع أنه عليه السلام أحاب بأنه لا بأس ومع ذلك لم يكتف به حتى أعاد السنوات فمضب عليه السلام من تكرر سنوله وقال: ان أيتم فشيئ من ماء فاصحبه به — ي ان أستم أيها العامة من طهارته ولم تقبلوا فون فاضحو عنه شيئاً من الماء نعم في روية محمد بن علي بن جعفر اشعار بالنجاسة.

حيث قال الرضا عليه السلام في حديث: من اعتسل من الماء ندى اعتسل فيه فأصابه الحدام فلا يلوم من لأنفسه قال: فقلت لأبي الحسن عليه السلام: ان أهل المدينة يقولون: ان فيه شعاء من لعين فعال كذبوا يعتسل فيه الخبث من احرام والزاني والناصب الذي هو شرهما وكل من خلق الله ثم يكون فيه شعاء من العين^(٣).

ولكن هذه برواية ايضاً لا دلالة لها على نجاسة عرق الخبث من الحرام بل هي دالة على أن ليس في عصابة الحمام التي اغتسل فيها هؤلاء الأشرار شعاء من العين وامرأ من الروية ارد على من رعم أن في غسالة الحمام شعاء من لعين وليس المراد اثبات نجاستها كما هو واضح لمن تدبر في معنى الرواية.

الحادي عشر:

عرق الانس الحلالة على المشهور من ادعى بعض الاجماع عليه و تدل على عدستها ثلاث روايات الاولى صححه هشام بن سالم عن يبعد الله عليه السلام قال:

(١) (٢) الوسائل الباب ٢٧ من أبواب النجاسات الحديث ٩-٨

(٣) الوسائل باب ١١ من أبواب المضاف الحديث ٢

لأن كحولهم خلالة وإن أضافت من عرقها فاعسله^(١) وثانية حصة حفص بن ابيخري عنه عنه سلام قول: لا يشرب من أبان الأبل الخلالة وإن أضافت من عرقها فاعسله^(٢).
الثالثة مرسله الصدوق في عقبه في باب مباحي التي صلى الله عليه وآله هي عن ركبوت الخلالات وشرب آبها وقاب: إن أضافت من عرقها فاعسله^(٣)

ولكن أورد على رواية الأولى وثلاثة من مصمونها بحاسة عرق مطلق الخلان ولم يقض أحد بحاسة عرق غير الأبل الخلالة من سائر الحيوانات الخلالة — إلا حكى عن من سعيده في لمرهة وهو شاذح لا يمكن التمسك به لاثبات بحاسة عرق لأبل الخلالة لدلائلها على إطلاقه وحمل لألف واللام في رواية الأولى على العهد لموافق الرواية الثانية بأن يكون المراد بالخلالة الأبل خلالة لأدليل عيبه ولا يمكن حمل عام على الخاص بقرينة رواية الثانية بكون ذلك لحمل فصاد علم بأن المرد من عام والخاص شيئاً واحداً لاماداً أحسن بعد المطلوب مثل ما دافيل. كرم العباء ثم قال: كرم ريداً اعلم فإنه لا يمكن حمل عدم في هذا المورد على خاص كما لا يخفى هذا ولكن يمكن الخوض عن هذا الاشكال بأن هذا الإطلاق حيث علم من الخارج عدم عمل العباءة فلاند من حمله على الاستحباب.

ولكن رواية حفص بن اسخري حيث حكم بعسل العرق من خصوص الأبل الخلالة وأفتى المشهور بمصومها فالارم هو لحكم بوجوب العمل من خصوص عرق الأبل فيقول: إن الرواية الأولى وإن كان الارم حلها على الاستحباب وكذا رواية ثالثة لعدم عمل لمشهور بإطلاقها الآنما نعملها على الوجوب في لأبل فقط دون سائر الخلالات بقرينة حصة حفص وفتوى المشهور.

(الثانية عشر)

الكافر وبحاسته في الحملة اجماعية بين المسلمين ولا فرق في تكافير بين أقسامه من اشرك والطبيعي والدهري والكندي ومبكر الضروري والباصي وبعالي والخوارج وغير ذلك واستدل بحاسة مطلق الكافر بقوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ

(١ و ٢) الوسائل الباب ١٥ من أبواب النجاسات الحديث ٢ - ١

(٣) الجواهر جلد ٦ صفحه ٧٧

فَلَا يَتَّقُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ (١).

سواء على أن المراد بالشرك مطلق من كفر بالله عظيم أو بـالله أو بأولياته وبنبيه بدليل قوله تعالى: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا الْكُفَّاتُ آمَنُوا بِمَا آتَاكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَقْلِمَنَّ وُجُوهَكُمْ فَتَرَوْهَا غُيًّا أَدْبَارُهَا نُزَلِّفَنَّهُمْ كَمَا نَعْلُ أَصْحَابِ الشَّيْثِ وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا إِنَّ اللَّهَ لَیَعْلَمُ أَنْ يُشْرِكَ بِهِ وَتَعْلَمُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ الْآيَةُ (٢)

فان طاهر هذه الآية أن الله تعالى قد سمى عدم الإيمان بـالله شركاً لأن قوله إن الله لا يعمر الح وقع في قال يا أيها الذين آمنوا بكتب أمواي أنزلنا مصدقاً لكم الح وقوله تعالى بصدى شاك اليهود والنصارى: وَقَالِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ اللَّهِ وَكَلَّتِ النَّصَارَى الْمَسِيحَ إِنَّ اللَّهَ لَذَلِكَ قَوْلُهُنَّ بِأَفْوَاهِهِنَّ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ. وَمَا أَمْرُ إِلَّا لِيَتَّخِذُوا إِلَهاً وَجِداً لَا إِلَهَ هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ (٣).

سمى قوهم شركاً أنى غير ذلك من الآيات اندالة على إطلاق الشرك على الكفر ويؤيد الآيات ما روى عن العنصر أنه دخل على أبي جعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطن فجلس معه على سريرته فحدثه ورحب به فلتقام قال. هذا من الخوارج قال: قلت مشرك فقال مشرك والله مشرك (٤).

حيث دلّت هذه الرواية على إطلاق المشرك على الخارجى وان لم يكن مشركاً بالمعنى الاصطلاحي.

وعلى فرض عدم إطلاق الشرك على مطلق الكفر يمكن تنعيم دلالة الآية بالاجماع على نجاسة مطلق الكافر سوى الكتابى.

وأورد على دلالة الآية — مصافاً إلى الإيراد السابق من عدم شمولها لمطلق الكافر — بأشكالين لا من عدم كون (محس) بالمتن صفة قابلة للحمل على الذاب فانه مصدر لاصعة مشبهة كما لا يخفى فلا بد من تقدير شئى بصح معه الحمل على الذاب مثل كلمة (دو) فبصير

(١) سورة التوبة الآية ٢٨

(٢) سورة التوبة الآية ٤٧

(٣) سورة النساء الآية ٣٠ — ٣٩

(٤) الجواهر جلد ٦ من الطبعة الحديثة صفحہ ٥٠

اعني - والله تعالى - انما المشركون ذو عس فلا يدل الآية حيث على نحاستهم الذاتية
فصير صدرها على تقدير (دو) انما المشركون اصحاب النجاسة فلا تدل الاعلى النجاسة
لعمرة انهم حيث لا يحسبون من النجاسات كالخمر والخزير واليون والغائط
فقد يكونون مصاحرين للنجاسة الثاني ان الحس على فرض امكان حله على الذات بمقتضى
ان يراد منه النجاسة الحكيمة اي الخائفة الباطية فهو نظير قوله تعالى: انما الخمر والميسر
والانصاب والأزلام رجس الآية حيث انه لا معنى لكون المسر والانصاب والأزلام رجساً
الا ان كان معنى الخائفة مع هذا الاحتمال لا يمكن الاستدلال بنجاسة المشركين بهذه الآية
بما المشركون نجس.

ولكن يمكن اجواب عن الاشكال الأول بأنه لا حاجة الى تقدير كلمة ذواتهم بدم
مادكر منه يمكن من المصدر على الداء للمصانة مثل زيد عدل مع تصير دلالة الآية على
نجاسة لكافر أوصح مما اذا كان النجس بالكسر - أعني ما اذا كان نجس بوصفة - محمولا
على المشركين كما هو واضح.

وعن الاشكال الثاني بأنه وان كان الحس محتمل بأن يراد منه النجاسة الحكيمة -
أعني الخائفة - إلا أن الظاهر من لفظ الحس هو النجاسة لعيبه كما في سائر النجاسات
فكانه ذاقيل الكلب نجس لا يحتمل أحده لا لنجاسة لعيبه فكذلك ما عن فيه.
نعم يحتمل ذلك - اي النجاسة الحكيمة - في قوله تعالى: وَيَخْفَلُ اللَّهُ الرَّحْسَ
رَغْلَى نَذِيرٍ لَا يُؤْمِنُونَ^(١) فال استدلال بنجاسة مطلق الكفار بهذه الآية هو لا احتمال ان المراد
من الرحس في هذه الآية النجاسة الحكيمة لكأن دلالة الآية على نجاسة مطلق الكفار
أوضح من دلالة الآية السابقة هذا كله في نجاسة غير الكتابي.

في حكم الكتابي:

وأما كتابي اي أهل الكتاب - فالمشهور من ادعى من غير واحد لاجماع على
نجاستهم ولكن نقل عن ابن الحنبل الحكم بظهارتهم وعن ابن أبي عمير الحكم بظهارة
سور الدمى وعن المفيد قدس سره الحكم بمرهنة سور الدمى.

ولكن محاماة ابن الحسد عبر صائفة بعد ما علم كونه عملاً بالفس و حكم من إلى عقيل يمكن أن يكون لاحل عدم افعال الماء الفلن بملاوه بالحسن كما هو مذهبه و الحكم بالكرهية يقول عن المفسد قبل المرد بها الحرمه و كيف كان فاستدل بحاسة أهل الكتاب بعد الاحماع — أولاً بالانه المتقدمة — أعني قوله تعالى وقتت يهود عريير من الله و قلت بصاري ليج من الله الى أن قال: سيحبه عما يشركون حيث يستند من دليها أنهم مشركون وثانياً بالاختبار.

مها صحبة سعيد الأعرح قل: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن سؤره ليهودي و لصراي فقال (١) لا (٢) ومها رويه اني بصير عن أحد هما عليه السلام في مصافحة يهودي و بصراي فقل: من وراء الثوب فان صاحبك يده و غسل يده (٣) ومها صحبة علي بن جعفر عن أخيه اني اخبر موسى عليه السلام قال: سألته عن مؤكدة المحوسى في قصعة واحدة و رقد معه على فراش واحد و أضافه قال لا (٤). ومها رويه هرون بن حارثة قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: اني ألاحظ المجوس فأكل من طعامهم فقال: لا (٥).

ومها صحبة علي بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه سألته عن البصري يعتسل مع المسم في الحمام قال: ادعته أنه بصري غسل بعر ماء الحمام إلا أن يعتسل وحده على الخوص فيعسله ثم يعتسل و سألته عن يهودي و بصري يدخل يده في الماء أيتوضأ منه بصلوة قال: لا إلا أن يصغره اليه (٦) الى غير ذلك من الروايات التي استدلوها بالحاسة أهل الكتاب وكن دليل هذه الرواية الأخيرة غير حان عن الاضطراب فانه إذا كان الماء طاهراً بعد غماسة اليهودي أو بصري به فكيف لا يجوز بوضوء منه الأعداء الاضطراب وان كان نجساً فلا يجوز بوضوء منه حتى في حال الاضطراب لعدم حوار الوضوء بالماء النجس.

الآن يكون المراد بالاضطرار الاضطراب في حال التقية بأن يخاف من المخالفين — ان لم يتوضأ من ماء النجس — أن يقتلوه فح يجوز الوضوء به بل يجب عليه الوضوء بهذا الماء

(١) الوسائل الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٨

(٢) وسائل الباب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٣ و ٤ و ٥) الوسائل باب ١٤ من أبواب النجاسات الحديث ٦ — ٧ — ٩

وحوب عنده بعد رفع الاضطراب - كما يظهر ذلك من هذه الرواية حيث انه عليه السلام لم يسه اسائر بذلك فيحصل قويا رفع التهمة للاحكام الوضعية كما أنها رافعة للأحكام الكيفية

واستدلوا بطلان طهاره أهل الكتاب بالآية والأخبار أما الآية فعوله تعالى: الْيَوْمَ أُخْلِصَ لَكُمْ الشُّكْرَ وَطَعْمُ الَّذِينَ أُوتُوا لِكِتَابٍ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعْمُكُمْ حِلٌّ لَهُمُ الْآيَةُ (١) فان الطعام فيه اطلاق يشمل دما نحلهم وغيرها كالخمر واللبن والسم وغير ذلك فيستفاد من اطلاق الآية طهارتهم.

ويكن يرد عليه ان لفظ طعم قد مر في بعض الأخبار الصحيحة والمؤثرة باحباب في رواية قتبية الأعشى قال: سألت رجلا أبا عبد الله عليه السلام وأما عنده فقال له: العنم يرسل فيها اليهودى و نصرى فتعرض فيها العارضة فتدبح أأأكل دبحته فقال اوعده الله عليه السلام: لا تدخل ثمنها مائت ولا تأكلها فإما هو الاسم ولا يؤمن عليه الأسم فقال له: ارجع: فان الله تعالى: يوم أحل لكم بطيب وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم فقال له اوعده الله عليه السلام: كان أبى يقول: اما هو الحبوب وأشباهاها (٢).

ومما رواه الأخرى عنه عليه السلام قال: رأيت عبده رجلا يسأله وهو يقول له: ان لى أحديسلف فى نعم فى لحان فمضى السن مكان السن فقال: أليس بطيبة نفس من أصحانه؟ قال بلى، قال: فلأنس قال: يكون فيها الوكيل فيكون يهودياً أو نصرانياً فتقع فيها العرصة فيبيعها مدبوحة ويأته ثمنها وربما ملحها فأناها بها مملوحة فقال: ان أتاها ثمنها فلا يخطئه بماه ولا يجره، وان أتاها بها مملوحة فلا يأكلها فإما هو الاسم وليس يؤمن على الاسم الأسم فقال له بعض من فى البيت: فأبى قول الله عز وجل: وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم فقال: ان أبى عليه السلام كان يقول: ذلك الحبوب وماشها (وأشباهاها) (٣).

ومما رواه عنى بن ابراهيم فى تفسيره عن الصادق عليه السلام فى قوله تعالى:

(١) سورة المائدة الآية ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب ما يباح لحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب ما يباح لحديث ٦ والباب ٢٧ والحديث ٤٦

وطعام الدين وتوا الكتاب حل لكم قال عني طعمهم هذا الجيوب ولم كفه غير بدائع
 حتى يدخنوا بهم لا يدكرون سم لله عليها أي على دنانهم ع فاب. والله ما استحلوا
 ذبائحهم فكيف تستحلون ذبائحهم^(١).

ومها مفهوم رواية سماعة قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن طعام أهل
 الكتاب ما يحل منه قال: الجيوب^(٢).

ومها صحيحة هشام بن سالم عنه عليه السلام في قوله تعالى: وطعمهم حل لكم
 (وطعم الدين وتوا الكتب حل لكم ط) فقال: بعدس والحمص وغير ذلك^(٣) أي غير
 ديث من الأحرار بل عن كثير من أهل اللغة تفسير الطعام بخصوص البز وعلى فرض كون
 الطعام في الآية مطلقاً لم يرد من حيثة حلته من حيث هو فلا ينافي حرمة وعده
 من حيث كونه ملائماً لهم بمرطونة أسارية مثل أن يقال: لحم لهم حلال من المعلوم أن
 المرد من حيثة هو من حيث دانه فلا ينافي ما إذا عرص عليه حرمة بالعنوان الثانوي
 مثل ما إذا كانت موطونة للإنسان أو مصوبة.

وما ما عن بعض من أن المراد بالطعام في الآية دنانح أهل الكتاب فهو مضاف لقوله
 تعالى: وَلَا مَا كَلُّوا بِمَا لَمْ يَذْكُرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَأَنَّهُ لَيْسَ^(٤) حيث أن من المصوم عدم
 ذكرهم لاسم الله عز وجل على دنانحهم وعلى فرض ذكرهم اسم الله عليها ودلالة إطلاق
 الآية على حبة دنانحهم فلا بد من على طهارتهم بعدم الملازمة بين خبثه ولطهارة كما يظهر
 ديث فيما يصدده بكتب المعلم فانه إذا لم يدركه حي وقتله الكتب قبل ديث فانه حلال دا
 اجتماع فيه شرطان لا يندفع أن ليس بظاهر بل موضع ملاقاته الكتب محس كما هو واضح.

وأما الأخير فما صحيحة معاوية بن عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 الثياب السريية يصلها الخوص وهم أحياناً يشربون الخمر ويسنهم على تلك الحال ألسها
 فأصلي فيها؟ قال: نعم قال معاوية: فقطعت له قبصاً وحظته وقتلت له زراراً ورداء من
 لسارى ثم بعثت بها له في يوم الجمعة حين رنعت النهار فكأنه عرف ما أريد فخرج بها إلى

(١) الوسائل الباب ٢٦ من أبواب الدنانح الحديث ٦٩ و١٠ باب ٢٧ الحديث ٤٦

(٢) (٣) الوسائل الباب ٥١ من أبواب الدنانح الحديث ٢-٥

(٤) سورة الانعام الآية ١٢١

الجمعة^(١)).

ومنها صحيحة ابن مسكان قال: سألت أبي أبا عبد الله عليه السلام وأنا حاصر أنى أعير انذمى ثوباً وأنا أعلم أنه يشرب الخمر ويأكل لحم الخنزير فيرده على فأعسسه قبل أن أصتنى فيه فقال ابوعبد الله عليه السلام: صل فيه ولا تحصه من أحل ذلك فانك أعزته إياه وهو طاهر ولم تستيقن أنه نجس فلا بأس أن تصلى فيه حتى تستيقن أنه نجس^(٢).

ولكن يمكن حل الروايتين على ما دام لم يعلم تحبب المحوسى والدمى للثوب بأن شك في ملاقاته بالوطء السارية كما يظهر ذلك من الرواية الثانية فلا تدل على طهارة المحوسى والدمى.

ومنها صحيحة العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن مؤاكلة اليهود و النصارى والمحوسى فقال: إن كان من طعامك وتوضأ فلا بأس^(٣).

ومنها صحيحة اسماعيل بن حار قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام ما تقول في طعام أهل الكتاب فقال: لا تأكله ثم سكنت هشة ثم قال: لا تأكله ثم سكنت هشة ثم قال: لا تأكله ولا تتركه تقول: إنه حرام ولكن تتركه تنزه عنه إن في آيتهم الخمر و لحم الخنزير^(٤).

ومنها صحيحة زكريا بن إبراهيم قال: دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقلت: لي رجل من أهل الكتاب وأتى أسلمت وبقى أهل كنههم على النصرانية وأنا معهم في بيت واحد لم يفرقهم بعد فأكل من طعامهم فقال لي: يا كنهون الخنزير فقلت: لا ولكنهم يشربون الخمر فقال لي: كل معهم واشرب^(٥).

ومنها موثقة عمار عه عليه السلام قال: سألت عن الرجل هل يتوضأ من كوزا وإناء

(١) الوسائل الباب ٧٣ من أبواب التجاسات الحديث ١

(٢) الوسائل الباب ٧٤ من أبواب التجاسات الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٥٣ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث ٤

(٤) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث ٤

(٥) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب الأطعمة المحرمة الحديث ٥

غيره إذا شرب على أنه يهودي قال: نعم فبئس من ذلك من شرب منه قُلْ نعم^(١) ومنها صحيحة برهيم بن محمود قال قلت للرضا عليه السلام الجارية النصرانية تخدمك وبنت يهودي لا تتوضأ ولا يغسل من حذائه قال لا بأس تغسل يديها^(٢). ومنها صحيحة الأخرى قال قلت لرجل عنه السلام الخط وبقصر يكون يهودياً أو نصرانياً وانت علم أنه يهودي ولا يوصف بأنه يهودي قال لا بأس^(٣) في غير ذلك من الأخبار الواردة في طهارته على طهارة أهل الكتاب

ولكن هذه الروايات - مع كثرتها ووجود الصحيح والمؤثر فيها - لم يعمل الأصحاب بها وأعرضوا عنها مع أنها كانت بمنزلة ما سمعناه من أهل البيت عن ابن خديعة حكاه مصنفهم ولكن لا ينبغي لأصحاب الخلاف أن يكثر أقواله موافقاً للفقهاء بعمله بالقياس.

وأما من اتى عمل بعض من طهارة سور يهودي فممكن أن يكون لأجل قوله بعدم انفعال ماء القنبل كما هو مذهبه فيه بعد ما ذهب إليه الأصحاب وقد عرفت عدم العلم بمخالفة لمذهب بعض من طهارة سور يهودي لأحسان أن يرد من الحرمة مع عدم نسبة تلامذته هذا بقول - عني طهارة أهل الكتاب - أنه مع أنهم أعرف بمذهبه مع اختلاف من الأصحاب في حاشيته لا من من أحيد من المذاهب وقد عرفت عدم عدم الأصحاب بمخالفته.

نعم قدوافقه بعض المخبرين كالحارثي وينص القاساني على ذلك فكيفما حيث كانا من المخبرين مع أنهما أقولا شدة كحمة بعداء وطهارة الخمر وعدم وجوب الخمس فيما راد على المؤنة في زمان العلة - فلا اعتداد بمخالفتهما فاداً بمقتضى إجماع على حاشيته فلا بد من تأويل هذه الروايات وحملها على بعض المخالفين والكتب المخالفة بعدة أو حملها على التبعة لموقفها لمذهب عامة وأهل العلم.

ثم إنه لا فرق في الكفر بين سكر للألوهية أو السكر للرسالة ومن من أنكر ضرورية

(١) لم يظهر في مطالبهم أو ردها لم يرد في طهارته صححه ٥٦٠

(٢) الوسائل الباب ٥٤ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٣) لم يظهر في مطالبهم أو ردها لم يرد في طهارته صححه ٥٦٠

من ضروريات الاسلام كمن أنكر وجوب الصلاة او الزكاة او الحج من وكذا اذا انكر استحباب بعض المستحب لمعلوم ثبوته في الشرع الأطهر كاستحباب صلاة الجماعة. وهل يكون انكار الضرورى مباحاً مستقلاً لكفر فيوجب الكفر وان كان الانكار شبهة ويكون من حيث استلزمه لتكذيب النبي صلى الله عليه وآله فلا استلزام في موارد الشبهة او يكون طريقاً تعديلياً لتحقيق الكفر فلا بد من ملاحظة الدليل في كل مورد - ووجهه. وربما تمتد لكونه سبباً مستقلاً لحصول الكفر بالاخبار الدالة على تحقق الكفر بانكار المرائض او انكاراً حذم الأحكام الضرورية كمكاتبة عبدالرحيم بنصير بن الصادق عنه السلام حيث قال فيها: لا يخرج (أي المسلم) الى كفر الاضحوذ والاستحلال أن يقول لبحلال: هذا حرام وللحرم: هذا حلال ودان بذلك فعند ما يكون خدشاً عن الاسلام والايمان داخل في كفر وكان بمنزلة من دخل الحرم ثم دخل للكعبة وأحدث في كعبة حدثاً فخرج عن الكعبة وعن الحرم فصرح عنه الحديث^(١). وكما لصحيفة المفعولة عن اسحق بن عمار عليه السلام حيث سئل عن أدنى ما يكون به العبد مشركاً قال: من قال لنواة حصاة ولحصاة نواة ودان به^(٢). وصحيفة أبي اسحاق الكوفي قال: قلت لأبي حمزة عليه السلام: ان عدت بقوماً يقولون: ادشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله (صلى الله عليه وآله) فهو مؤمن قال: هم يصرون الحدود وتقطع أيديهم الى أن قال: فإنا من جحد المرائض كان كفراً الحديث^(٣).

وصحيفة عبد الله بن مسعود قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يرتكب الكبيرة من الكبائر فيموت هل يخرج ذلك عن الاسلام وان عدت كان عدته كعدت المشركين ام له مدة وتقطع فقال: من ارتكب كبيرة من الكبائر فرغم أنها حلال أخرجه ذلك عن الاسلام وعدت أشد العذاب وان كان معترفاً أنه أدب ومات عنه أخرجه من الايمان ولم يخرج من الاسلام وكان عداه أهون من عذاب الأول^(٤) وحاصل ما يستفاد

(١) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٢٧ من الطبعة الحديثة

(٢ و ٣) مصباح الفقيه للعلامة المحمدي صفحه ٥٦٦

(٤) اصول الكافي جلد ٢ صفحه ٢٣

من هذه الأخبار وغيرها أن الاسلام عبارة عن الشهادتين مع التدين بواجباته ومحرماته
فمن أنكر واحداً من واجباته أو استحل محرماً من محرماته حرج عن الاسلام وصار كافراً وفي
هذه الأخبار اطلاق يشمل العالم بالضرورى والظاهر به من يشمل كل منكر لحكم من
أحكام الدين وإن لم يكن ضرورياً من وإن لم يكن اجماعياً.

ومن جملة ما استدلت به على كفر مطلق من أنكر الضرورى — وإن كان عن جهل —
تسالم الأصحاب على كفر الجوارح والنواصب مطلقاً أى من غير فرق بين العلم منهم والجهل
مع وضوح كون أكثرهم من اجهليين بحق مولانا امير المؤمنين عليه السلام وكذا حق أولاده
عليهم السلام فعدم تفصلهم بين العلم بحقهم والجاهل يستكشف منه عدم الفرق بين منكر
الضرورى عن علم وعمد أو عن جهل بحقهم عنهم السلام.

هذا ولكن يمكن أن يقال: إن لظاهر أن هذه الأخبار مرتبة على صورة العلم بكون
شيء ضرورياً تقريرة التمييز بعض هذه الأخبار بالانكار والحدد المختصان بصورة العلم
فإن من المعلوم عدم استعمال المحدد في صورة انكار الشيء جاهلاً وعلى فرض ظهور ذلك في
لاطلاق فلا بد من حمل على صورة العلم لاشياء مورد شبهة في كلمات كثير من الأصحاب
فالقدر المتيقن إذاً من هذه الأخبار هو صورة العلم بكونه ضرورياً.

وحمل شيخنا الأنصارى فقه هذه الأخبار على صورة التمسك والعمد وعلى صورة اجهل
ايضا إذا كان الجهل عن نقصير وماد كان عن قصور فلا يشمل اطلاق هذه الأخبار لدلالة
بعض الأخبار على معدورية اجهل مثل ما ورد في باب حذ شارب الخمر من أن مولانا
أمير المؤمنين عليه السلام رفع الحد عن شارب الخمر الذي اعتذر بأنى لو علم أنها حرام
احتسبها^(١).

وما ورد عن محمد بن مسلم قال: قلت لأبي جعفر عليه السلام رجل دعواه إلى حمة
الاسلام وأقر به ثم شرب الخمر ثم رآه وأكل الربا ولم يتبين له شيء من الحلال والحرام أقيم
بسبب أخذ اد حمله قال: لا إلا أن تقوم عنه سنة أنه قد كان أقر بتحريمها^(٢).

وما ورد عن أبي عبد الله الحسين بن سعيد قال: قال أبو جعفر عليه السلام: بوجه واحد
رجل كان من العمم أقر بحملة الاسلام لم يأت به شيء من التفسير — ربا أو سرق أو شرب خمر لم

أقم عليه الحد اذا جهله الآ أن تقوم عليه بيعة أنه قد أقر بذلك وعرفه (١).
ولكن قد فرق الشح الانصارى فده بين ما اذا كان الضرورى مطلوباً فيه العمل
كالصلوة والزكاة وصوم وبنى الضرورى الذى يكون المطلوب فيه الاعتقاد فحكم بعدم
حصول الكفر بانكار الاول — ي المطلوب فيه العمل اذا كان الانكار عن قصور وعلة بانه
يعد أن لا يجرم على الشخص شرب الخمر (لهله محرمها) ويكفر بترك التدين بجرمته.
وأما اذا كان المطلوب فيه الاعتقاد كالا اعتقاد بالمعاد والحقة والنار والواحد عليه
هو الاعتقاد دون العمل نظير الاعتقاد بالمبدأ وبسوة نبينا (صلى الله عليه وآله) فكما أن غير
المتقد بالوحيه الله تعالى او نبوة نبينا من يكون كاهراً وانكار عن جهل قصور — غاية الأمر
يكون معذوراً ومن المرجح لأمر الله — فكذلك نحن فيه بما يكون الاعتقاد فيه مطبوعاً وبهذا
الوجه جمع قدس سره بين الأخبار الدالة على كفر منكر الضرورى وهذه الأخبار لداله على
معذورية الجاهل.

و يريد عليه أنه يلزم متادكره فده أن المجتهد اذا ائق على خلاف الواقع
يصير كاهراً اذا كان اجتهاده عن تقصير في مقد ماته كالتقياس ولم يقل به أحد.
وايضاً ما الفرق بين ما اذا كان المطلوب منه العمل وبين ما اذا كان المطلوب منه
الاعتقاد وما الدليل على هذا الفرق وما الدليل على الحاق ما كان المطلوب منه الاعتقاد بمنكر
الألوهية والرسالة؟

والأخري أن انكار الضرورى اذا كان عن علم وعمد دون ما اذا كان عن جهل
مطلقاً اى وانكار الجهل عن تقصير بل انكار مطلق ما كان من الدين موجب للكفر وانكار
ثبوت كونه من الدين — بالاجماع بل وان لم يكن اجماعاً ولكن علم كونه من الدين.
والمناط في حصول الكفر بالانكار — هو رجوع انكاره الى تكذيب النسي صلى الله
عليه وآله فلم يتحقق هذا المناط في صورة الجهل وانكار عن تقصير.

وأما تسام لأصحاب على كفر الخوارج والواصب مطلقاً اى وانكار اخروج عليهم
عليهم السلام والنصب لهم (ع) عن جهل فيمكن أن يكون لأجل لروايات المطعنة الواردة

في ذلك لا لأجل انكارهم للضرورة أما الروايات الواردة في نحاسه مواصب.
فمنها رواية القلانسي قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام أتق لديمي فصا فحي
قال: أمسحها بتراب الوالحاظ قلت: فاستأصبت قال: اعسها (١)

ومنها مرسل يوشع بن زكريا عن يعمد بن عبد الله عليه السلام أنه كره سور ولدان
واليهودي والنصراني والمشرک وكل من حالف الإسلام وكان أشد ذلك عبده سور
الناصب (٢) ومنها موثقة ابن أبي يعفور عنه عليه السلام أنه قال في حديث: وإياك أن تغسل
من غسالة الخنثاء فيها تمنع غسالة لليهودي والنصراني والمجوسي والناصب ما أهل السب
فإن الله تعالى لم يخلق خلقاً أحسن من الكلب وإن الناصب لأهل البيت لأعس منه (٣)

ومنها رويته الأخرى عنه عليه السلام قال: لا تغسل من سُر التي يجتمع فيها
غسالة الخنثاء فإن فيها غسالة ولد الرد وهو لا يطهر إلى سبعة أشهر وفيها غسالة الناصب وهو
شرهما إن الله لم يخلق خلقاً شراً من الكلب وإن الناصب أهون على الله تعالى من الكلب
الحديث (٤) إلى غير ذلك من الأخبار.

وقد روايات لدقة عن كفر الخوارج ونحاستهم.

فمنها رواية العيص أنه دخل على أبي جعفر عليه السلام رجل محصور عظيم البطل
فجلس معه على سريره فحيّاه ورحب به فمنا قام قال: هذا من الخوارج كما هو قلت: مشرك
فقال: مشرك والله مشرك (٥).

ومنها ما رسل عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال في وصفهم: أنهم يرقون
من لدين كما يرق السهم من الرمية (٦) ولعل لوجه في كفر الخوارج والناصب على
الاطلاق كما يستفاد من هذه الأخبار بصفة فتوى الأصحاب أن مؤذة ذوى القرنى اتقى
قد أمر الله بها صارت من حيث الوصوح بمثابة الإقرار بالآلوهة والرسالة فكأن أنكارهما

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب النعاسات الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب الاستفصال للحديث ٤

(٣) ١١ و ١٢ جامع الأحاديث كتاب ١٥ من أبواب المياه الحديث ١١

(٤) الجواهر جلد ٦ صفحہ ٥٠

(٥) سفينة البحار جلد ١ صفحہ ٣٨٣

موجب بكفر وبكان عن قصور - وكان معذوراً لا يعذبه الله على هذا الإنكار في الآخرة لأنه من المستعصم - فكذلك مؤذة دوى لغزى فإن إنكارها ممكن أن يكون كإنكار الألوهية والرسالة وهذا - صهرت الوجه في كثر الخورج والنواصب عن الإطلاق.

وأما العلالة فقد حكمت في إشرع بكفرهم لأنها تكرون الضرورى من الدين « ولكن إذا كان مراد منهم من قال: بأن مؤلف أمير المؤمنين عنه السلام هو الله تعالى فهو منكراً بالألوهة لا للضرورى من الدين وأما إذا كان المراد منهم من قال: أن الله تعالى غير أمير المؤمنين وبك قد حل فيه أوجح في أحد من الأئمة فإنه يصبر من أسكرين للضرورى لأن من ضروريات الدين أن الله تعالى لا يعلم في شئ من الأشياء وكذا يكوب من بعنوان موجب للكفر أن يشب للأئمة عليهم السلام بصدف محتصه بالله تعالى مثل أن يدعى بهم جليلون أو هم الرارقون لبحق أو هم المصون بحق أو هم المحبون لله وهذا إذا ادعى أنهم مستقلون بهذه الأمور وأن الله تعالى قد مر من جميع ذلك.

وأما إذا ادعى أن هذه الأمور تصدر منهم بأذن الله تعالى وأن الله قد مكهم وأمرهم يفعلون ما يشاء الله فلا موجب لكفر وعامة ما يرب على هذه الدعوى هو لكذب إن لم نقل باستفادة ذلك من بعض الأخبار.

ومن الطوائف التي قد حكم بعض بكفرهم الختمة ويمكن أن يوجه كفرهم بأنهم منكرون للضرورى من ضروريات الدين وهو أن الله تعالى بسيط غير محتاج إلى التركيب والتركيب يستلزم التعدد ومع أنه قديم يلزم تعدد القدماء والقول به موجب للشرك وبضا الجسم محتاج إلى الجبر والمحتاج يمكن مضافاً إلى دلالة ظاهر بعض الأخبار على كفرهم.

كرواية بإسراخادام عن الرضا عليه السلام قال: من شبه الله بحلقه فهو مشرك ومن نسب إليه مانهى عنه فهو كافر^(١) ورواية الحسين بن خالد عنه عليه السلام قال: من قال بالتشبيه والجبر فهو كافر مشرك^(٢).

ورواية داود بن القاسم عنه عليه السلام قال من شبه الله بحلقه فهو مشرك ومن وصفه بالمكان فهو كافر^(٣). ورواية أبي الصلت المروى عنه عليه السلام قال: من وصف

(١) والوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد للحديث ٥-١

(٢) والوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد للحديث ١٦

الله بوجهه كالوجه فقد كفر^(١).

ولكن يمكن أن يقال: أن الحكم بكفرهم أنها هوى صورة ألتفاتهم للملازمة وأمرهم بالتركيب والتعبد وأما إذا كان بدون التوجه إلى أن قولهم بحسمته تعالى مستمر للتركيب والتعبد والا حياح - كعدم توجه أكثر العوام فلا يوجب - صرف القول بذلك - الكفر مع أن ظاهر بعض الآيات هو الجسمة كقوله تعالى: لرحم على العرش استوى^(٢) وقوله تعالى: وحاء ربك والمك صفاً صفاً^(٣) وغيرهما فالتمسك بظاهر الآيات مع عدم ملاحظته تأويله ليس بكفر إذا لم يترتب بلوازم الحسمية ولم يلتزم إليها وأما لروايات قلعل المراد بالكفر فيها هو الكفر الأخرى كما يأتي بطريقه في بحث كفر العاقبة وإسلامهم كيف لا والحال أن كثيراً من العامة قائلون بحسميته تعالى بل كثير من عوام الخاصة برعمون أنه تعالى جسم لا كالأجسام وبور لا كالأبوار ولا لالتزام بكفر جميعهم كما نرى.

ومن الطوائف التي قد حكم الشيخ قنده - على ما حكى عنه - بكفرهم الجبرة ودليبه ظاهراً هو الرواية المتقدمة أنفاً عن الرضا عليه السلام قال: من قال بالتنشيه والجبر فهو كافر مشرك والبحث في هذه الطائفة نظير الطائفة السابقة فإنه يقال في هذا المورد أيضاً أن القول بالجبر إن استلزم الإنكار لضروري من ضروريات الدين كانكار العذاب وإنكار بمت الرسل وإنزال الكتب فإن هذه الأمور لازمة للقول بالجبر فهو موجب للكفر في صورة الترامه بهذه الأمور وإقراره بها والآفلا والظاهر أن المراد بالكفر في الرواية هو الكفر الأخرى كما مرّ نظيره.

وهكذا الكلام في المعوّضة سواء أكان المراد منهم من زعم أن الله تعالى قد فوض أمور الخلق من الأحياء و الامانة والخلق والرزق إلى محمد وآله صلوات الله عليهم أجمعين أم كان المراد منهم من زعم أن الله قد فوض جميع الأمور إلى العباد وليس له تعالى دخل ولا تصرف في أي أمر من أمورهم من الرزق والمرض والصحة والفقر والغنى وغير ذلك فاذمى أن ذلك كله موقوف إليهم فإن هذا القول أيضاً إذا استلزم إنكار الضروري من نسبة العجز أو

(١) الوسائل الباب ١٠ من أبواب حد المرتد الحديث ٣

(٢) سورة طه الآية ٥

(٣) سورة النجم الآية ١٢

نسبة الفراع اليه من جميع الأشغال مع أنه تعالى قال: كل يوم هو في شأن^(١) (أي شغل) — فهو موجب للكفر وأما إذا كان غير منصت إلى لوازم كلامه كما هو الشأن في غالب من قال بهذه الأقول الفاسدة فلا يستلزم كلامه الكفر.

وأما المخالفون غير الناصبين للائمة الهداة عليهم السلام والصلاة فقد نسب إلى السيد المرتضى قتله الحكم بكفرهم ونجاستهم بل نسب في الحدائق هذا القول إلى الشهرة بين القدماء ونقل عن الشيخ الحليل ابن التوبخت أنه قال: دافعوا النص كفرة عند جمهور أصحابنا ومن الأصحاب من يقتضهم انتهى وقوى هذا القول في الحدائق واستدل على كفرهم بروايات كثيرة.

منها ما عن الكافي مستنداً عن الباقر عليه السلام قال: إن الله عز وجل نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً^(٢) ومنها رواية أبي حمزة قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: إن علياً عليه السلام باب فتحة الله من دخله كان مؤمناً ومن خرج منه كان كافراً^(٣).

ومنها ما عن أبي إبراهيم عليه السلام قال: إن علياً عليه السلام باب من أبواب الجنة فمن دخل به كان مؤمناً ومن خرج من بابه كان كافراً ومن لم يدخل فيه ولم يخرج عنه كان في الطبقة الذين لله عز وجل فيهم المشية^(٤).

ومنها حسنة الفضيل بن يسار عن أبي جعفر عليه السلام قال: إن الله عز وجل نصب علياً عليه السلام علماً بينه وبين خلقه فمن عرفه كان مؤمناً ومن أنكره كان كافراً ومن جهله كان ضالاً ومن نصب معه شيئاً كان مشركاً ومن جاء بولايته دخل الجنة ومن جاء بعداوته دخل النار^(٥).

ومنها رواية أبي سلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من عرفنا كان مؤمناً ومن

(١) سورة الرحمن الآية ٢٩

(٢) الوسائل الباب ٦٠ من أبواب حد المرتد الحديث ٤٨—٤٩

(٣) أصول الكافي جلد ٢ صفحة ٣٨٩

(٤) أصول الكافي جلد ٢ صفحة ٣٨٨ و جلد ٩ صفحة ١٨٧

أنكر ما كان كافراً، ومن لم يعرفوا ولم ينكروا كان صالاً (١) لى عبر ذلك من الأخبار.
واستدل صاحب الخدائق على مجاستهم بأنهم يقتضى بعض الأخبار من أنواصب
وتشتمهم الروايات الدالة على كفر الواصل وأنه أحسن من الكذب وهو رواية، عبدالله بن
سنان قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول ليس لأصب من نصب بأهل البيت
لأنك لا تحداً حداً يقول: أتى بعض محمد وآل محمد صلى الله عليهم ولكن الواصل من
نصب لكم وهو يعلم أنكم تتولوا وروى عن من عد ثناً (٢) ورواية محمد بن علي بن عيسى
قال: كتبت إليه يعني علي بن محمد عليه عليهما السلام أسأله عن نصب هل احتاج في
استحانه الى أكثر من تقديمه الحب و الطاعون واعتقاده امامتها فرجع الجواب من كان على
هذا فهو ناصب (٣).

ولكن لا يصرى لأن من كلام القدماء شيئاً وأما ما نسب الى السيد فده
— فع أنه يحتمل أن يكون مراده ما ذكره في كلام غيره وفي الأخبار — فهو ضعيف مخالف
للأخبار لآنية وأما ما نقل عن ابن نوبخت فالظاهر أن مراده من الكفر الكفر الأخرى
وان حكى عن العلامة أنه قال في شرح كلامه في عنة كفرهم: ان البعض (ابن الحسن) على
امامة أمير المؤمنين عليه السلام معلوم بالتواتر من دين محمد صلى الله وآله فيكون ضرورياً
في معلوماً من ديه فما حده كافر كوجوب الصلوة انتهى فيحتمل أن يكون المراد كفر
خصوص النطقة الأولى من المسلمين الذين سمعوا الحسن من النبي صلى الله عليه وآله ثم
أنكروه كما ذكره في الجواهر ومن المعلوم أن الحسن لا يعلمه إلا بعض علمائهم.

وأما المواقف منهم ان لم يعلموا بوجود الحسن على امامته عليه السلام فلم يكن انكارهم من
الضرورى مع أنه يمكن أن يقال — كما احتمله الشرح الأعظم في طهارته — أن إنكار هذا
الضرورى ليس كانكار سائر الضروريات موجباً للكفر لكثرة احتياج الشيعة الى معاشرته
أساء العامة ولذا قد رخصوا عليهم السلام في معاشرتهم كما يستفاد من الروايات الآتية.
او يقال: أنهم وان كانوا محكومين بالحاجة إلا أن الشارع قد عفى عن هذه الجحامة

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ٣

(٢) اصول الكافي جلد ٣ صفحه ٣٨٨ و جلد ١ صفحه ١٨٧

(٣) وسائل الباب ٢ من أبواب ما يجب فيه الخمس الحديث ١٤

للعمر والخرح الشديد على الشيعة لو حكم الشارع باجتنابهم.

وأما لروايات الدالة بظهورها على محبتهم فتعارضها روايات كثيرة دالة على اسلامهم وجريان احكام الاسلام عليهم

فمن مواروه في الكافي عن سفيان بن السمط قال: سأل رجل أبا عبد الله عليه السلام عن الاسلام والايان ما الفرق بينهما ثم سأله فلم يجبه ثم التفت إلى الطريق وقد أذف من ارحل ارحيل فقال له ابو عبد الله عليه السلام كأنه قد أذف منك رجيل فقال: نعم فقال: فالتقى في البيت فبقية فسأله عن الاسلام والايان ما الفرق بينهما فقال: الاسلام هو ان يظهر الذي عليه الناس شهادة أن لا اله الا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله. واقام الصلاة وابتاء الركوة وحج البيت وصيام شهر رمضان فهذا الاسلام وقد: الايمان معرفة هذا الأمر مع هذا ما أقربها ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً و كان صالاً (١) ومنها موثقة سماعة أنه قال لأبي عبد الله عليه السلام: أخبرني عن الاسلام والايان أهما مختلفان فقال: انّ الايمان بشارك الاسلام والاسلام لا يشارك الايمان فقلت: فصهما في فقد: لاسلام شهادة أن لا اله الا الله والتصدق برسول الله صلى به حققت الدماء وعنده حررت المتناكح والمواديث وعلى طاهره جماعة الناس والايان الهدى وما يثبت في القلوب من صفة الاسلام وما ظهر من العمل بالخبر (٢).

ومنها صحيفة حرر بن أعين عن الباقر عليه السلام قال: سمعته يقول: لايمان ما استقر في القلب وأقصى به الى الله تعالى وصدقه العمل بالطاعة لله والتسليم لأمره ولاسلام ما ظهر من قور اوفعل وهو يدى عليه جمعة الناس من الفرق كلها و به حققت الدماء وعنده حررت المواديث وحرار النكاح واحتتموا على صلاة والركاة والصوم والحج فحر حوا بذلك من الكفر وأضيفوا الى الايمان الحديث (٣)

الى غير ذلك من الأحبار الكثيرة لدالة على بين الفرق بين الاسلام والايان وأن المخالف مسلم لكنه ليس بمؤمن وبدت على احراء أحكام الاسلام على المخالف الأحرار الكثيرة المتطهرة (٤) لدالة على حبة اللحوم والشحوم والجلود المأخوذة من أسواق المسلمين

(١) ٢ و ٢ و ٢ اصول الكافي جلد ٢ صفحة ٢٤ و صفحة ٢٥ و صفحة ٢٦

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات

مع أنَّ من المعلوم أنَّ أكثر الأسواق في زمان صدور الروايات كانت قائمة بأبء العامة بل لم يكن للخاصة سوق معلوم كما هو واضح.

وأما الأخبار المتقدمة الدالة بظهورها على كفرهم فيمكن حلها — بقرينة هذه الروايات على الكفر الباطني والأخروي وعليه يحمل ما نقل عن بعض القدماء كأس لبوخت من الحكم بكفرهم كما تقدم.

وأما لحواب عن لروايتين الداليتين على آتيم من الواصب فيأن يقال: أنَّ من المحتمل أن يكون المراد أنَّ تقديم الحبب والطاعوت على مولانا امير المؤمنين صلوات الله عليه وكدانصب الشيعة لكوبهم موالين للأئمة عليهم السلام مرتبة ضعيفة من النصب لهم عليهم السلام فيكون حكمهم حكم الواصب المعتنين بسبهم وعداوتهم عليهم السلام — بحسب العقاب الأخروي لأنهم يحكمهم في جميع الأحكام حتى الجاسة بقرينة هذه الأخبار الدالة على اثبات أحكام الاسلام عليهم.

وأما قوله عليه السلام: لأنك لا تجد أحداً يقول: ابي أبغض محمداً وك محمداً من فهو بظهوره خلاف مواقع لكثرة المبغضين لهم والسائين لهم والمستحلين لقتالهم عليهم السلام فلا بد من تأويله اورد علمه الى أهله.

(فصل:)

في أحكام النجاسات وهي أمور.

الأول هل يكون المتنجس مجسأ اذا لاقى الطاهر له مع الرطوبة السارية أولاً؟
المشهور بل ادعى كثير من الأعلام الاحماع على تنجيس المتنجس في الجملة.
نعم يظهر من اس ادريس في السرائر انكار سارية السامة فيما عدا الملاقى الأول وأكرر المحدث العيص انقاساني على ما حكى عن معانيجه — انكار السارية مطبقا اي حتى بالنسبة الى الملاقى الأول اسامداً الى روايات سذكرها وبذكر الجواب عنها.

واستدند على السراية أولاً بالاحماع من جميع العلماء في جميع الأعصار على تنجيس المتنجس ومحالمة اس ادريس غير قاذحة بعد معلومية سبه والفيض من المتأخرين مع أنَّ له فتاوى شاذة كطهارة الخمر وحلية الفناء.

وثانياً بالأخبار وهي كثيرة فيها الروايات الدالة على نجاسة الاناء اذا أدخل يده فيه

وكانت قدرة (١) ومما موثقة عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل يحد في إنائه فأثره وقد توضأ من ذلك الإناء مراراً أو اعتسل أو غسل ثيابه وقد كانت الغارة متسلخة؟ فقال إن كان رآها في الإناء قبل أن يغتسل أو يتوضأ أو يغسل ثيابه ثم فعل ذلك بعد رآها في الإناء فعليه أن يغسل ثيابه ويغسل كل ما أصابه ذلك الماء ويعيد الوضوء والصلاة الحديث (٢).

وهذه الموثقة دالة على سرية الحاسة إلى الملاقى الثاني لأن الملاقى الأول الماء الذي لافته الغارة فتخس بها والملاقى الثاني يده وثيابه وغيرهما التي لاقت الماء فتخست به وقد أمر عليه السلام بغسلها وغسل كل ما أصابه ذلك الماء.

ومما رواية العللي بن حبيش عنه عليه السلام في الخبرين يخرج من الماء فيمر على الطريق يسيل منه الماء أمره عليه حاكماً قال ع: أليس ورائه شيء خاف قلت: بلى قال: فلأناس أن الأرض يظهر بعضها بعضاً (٣).

تدبر هذه الرواية على تخس الرجل الملاقية للأرض التي مشى عليها الخبر الذي سأل منه الماء وأن الأرض الخافة تظهرها ومن المعلوم أن الرجل الملاقية الثابتة بل الثالثة بالنسبة إلى الخبر فإن الملاقى الأول للخبر هو الماء والملاقى الثاني هو الأرض فتصير الرجل هي الملاقية الثالثة.

ومما روايات الدالة على وجوب تطهير الإناء إذا شرب الكلب منه الماء (٤).

ومما صحيحة العيص قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل سأل في موضع ليس فيه ماء مسح ذكره بمحرق وقد عرق ذكره وصحده قال: يغسل ذكره وصحده وسأله عن مسح ذكره يده ثم عرق يده فأصاب ثوبه يغسل ثوبه قال: لا (٥).

ومصدر هذه الرواية يدل على سرية الحاسات أن ثلاث وسائط لأن لذكر هو الملاقى الأول للبول وانعرق هو الملاقى الثاني الذي لاقي الذكر والملاقى الثالث هو الفخذ أن

(١) جامع الأحاديث الباب ٨ من أبواب المياه

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ١٢ من أبواب الباء الحديث ٤ والباب ٣٦ من أبواب استنصاف الحديث ٥

(٤) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب التحاليف

(٥) وسائل الباب ٢٦ من أبواب الحاسات الحديث ١ والباب ٦ الحديث ٢

ابن ابي العرق وقد أمر عنه السلام بعمل الجميع ولكن دبرها يتناقض صدرها اذا كان المراد من السؤر أن الموضع الذي أصاب بول هو يدى أصاب بثوب فبدت على عدم لسانه مع أن الصدر دل على الترية فيحصل اساق من الصدر واليدى.

مضافاً إلى أن بعض الفقهاء استدلك بدليها على عدم تحس التحس ولكن محتمل أن يكون المراد بالبول أنه مسح بول بعض يده ثم مسح ثوبه ببعضها الآخر يشك معه أن موضع تحس من يده هل أصاب ثوبه أم لا وحاجته بأنه لا يعمل ثوبه لأنه لا يدري أن لموضع يدى أصاب الثوب هو لموضع يدى أصابه البول هذه هي الروايات التي تدل على تنجيس المتنجس للملاقية.

وأما الروايات بدانة — بظاهرها — على عدم تحس المتنجس فكثيرة بضا.

من مؤثقة حبان بن سدير قال: سمعت رجلاً يسأل أبا عبد الله عليه السلام فقال: «أبى ربه بليت فلا أقدر على الماء وبشئت ذلك عليّ» قال: «أدبت فامسح وتيممت» ذكره ترمذي في حديثه وحدث شمساً قال: «هذان ذلك» (١).

فإنه يستفاد من أن لئلا يخرج بعد بول مع عدم الاستحشاء منه بحكم الرقيق في هو ظاهر مع أنه أصاب موضع البول يدى لم يمسسه.

ولكن محتمل أن يكون مراد السائل من قوله: «بشئت ذلك عليّ» — أنني بواسطة عدم وجود الماء وحروج البول للقاء الموضع البول أفق في الشدة ولصق لأجل تحس حسدى ومراوئى فأجاب عنه السلام بأنه ممكن لك دفع الشدة بلقاء الشك عليك بأن تمسح ذكره — أي غير الموضع بول منك — «أدبت فامسح» وحدث بعد ذلك شمساً من الرطوبة فقضى: «هذه رطوبة الرقيق لا الرطوبة الخرجة من مخرج البول فكأنه عنه اسلام علمه بعض الحيل الشرعية.

ومما صححة حكم من حكمه قال: «قلت لأبي عبد الله عليه السلام: «أبول فلا أصيب الماء وقد أصاب يدى شيء من القدر فأمسحه بالخض أو التراب ثم يعرق يدى فأمسح وجهى أو بعض حسدى» ويصعب ثوبى فقال: «لا بأس به» (٢).

(١) جامع الأحاديث الباب ٣٤ من أبواب التحاسن الحديث ٢

(٢) لم نقلها مظانها ثم أوردتها المندلق في صحاحه ص ٥٨٦

ماء على أن مراد أن خصوص موضع سول أصاب الوجه أو بعض الجسد و الثوب.

ولكن يمكن أن يكون مراده أن هذه اليد التي أصاب بعضها سول - أصابت الوجه ولكن لأعظم أن الموضع يتنجس أصاب لوحه أو الموضع الظاهر منها أصاب وجهي وحاج (ع) بأنه لا بأس به بمعنى أنه حيث لا يعمد بأن خصوص الموضع يتنجس قد أصاب وجهه فلا تعنى بذلك

ومما روية سماعة ومونقه قال قلت لأبي الحسن موسى عليه السلام. أتى سول فأتمسح بالأحجار فحسبى متى غسل ميمى سوا يلى قال. لا بأس به (١). وهذه الرواية يمكن أن يكون بنى اليأس فيها لأجل عدم نجس المتنجس فتصير دليلاً لما نحن فيه.

ومحتمل أن يكون لأجل كفاية المسح بالأحجار رفع قدرة سول فتكون الرواية موقفة لقول العامة وحيث أنه لا دليل على تعيين أحد الاحتمالين فلا يمكن الاستدلال بها مع أنها ضعيفة لسند.

ومما روية حمص الأعور قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: الدن يكون فيه الخمر ثم يحقق فيحمل (يحمل ح ل) فيه الخل قال: نعم (٢). وأنه يستعاد منها أن الدن مع أنه لاق الخمر وتنجس لا يتنجس الخل الذي يصب فيه والآكال عليه أن يأمر بنفسه ولكن تعارض هذه الرواية روايات أخر.

مثل روية عمار قال: سألت أبا عبد الله عليه سلام عن الدن يكون فيه الخمر هل يصلح أن يكون فيه الخل أو ماء كأمح أوريتون قال: إذا غسل فلا بأس وعن لاريق وغيره يكون فيه حر أبيض أن يكون فيه ماء قال: إذا غسل فلا بأس الحديث (٣).

وروية علي بن حمزة عن أخيه عليه السلام قال سألت عن الشراب في إناء يشرب فيه الخمر قد جاعيدون وباطية قال: إذا غسله فلا بأس وسألت عن دن الخمر فيحمل

(١) جامع الأحاديث الباب ١٦ من أبواب التحنن الحديث ٦

(٢) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحساب الحديث ١٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحساب الحديث ٩

فيه لخلق والريتون أو شبهه قال. اداعس فلا بأس^(١). في غير ذلك من الأحبار قلدها
الشيخ فده رواية حفص الأعور على ما إذا غسل ثلاثاً، و منها إى من الروايات الدالة —

بصاها على عدم تحجيس المتحنس رواية على بن حمفر عه عليه السلام قال: سألته عن
انكيف يصت فيه ماء فيتصح على الثياب ماحاله قال. اذا كان حافاً فلا بأس^(٢) بآء
على أن المراد أن الكيف مع كونه محساً — دالتصح الماء منه على لثياب لا تتحنس لعدم
تحجس المتحنس وأما اذا كان رطباً فلا يكون كذلك لوحود أجزاء الحاسة فيه فيكون من
انتصاح شخص حينئذ دون المتحنس.

وكى يحتمل أن يكون المراد أن الموضع ان كان حافاً باسراق الشمس عيه
فلا بأس لأنه قد ظهره الشمس وكيف كان فلا يمكن الحكم بظواهر هذه الروايات مع هذه
الاحتمالات فيها مع ما في أكثرها من الضعف واعراض المشهور عنها فلا تكافئ تلك
لأخبار الصحيحة والمعتبرة المعمول بها فالأقوى ما عيه المشهور من أن المتحنس متحنس.

الثاني:

من أحكام الحمامات أنه يحرم على المكلف تحجيس المساجد واستندت لتحريم
تحجيس المساجد بأمور الأول لاجماع الثاني قوله تعالى: إِنَّمَا لِلْمُشْرِكِينَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا
الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ^(٣) بدعوى عدم الفصل بين نجاسة المشرك وسائر النجاسات ودعوى عدم
الفصل بين المسجد الحرام وسائر المساجد.

ولكن يمكن أن يناقش في دلالة الآية بأنه لم يثبت كون نجس في الآية بمعنى
النجس الشرعى اد محتمل أن يكون معنى الفدارة ولم يثبت شرعاً عدم حوار ادحان كل قدر
في المسجد.

وستدتن ايضاً بقوله تعالى: وَظَهَرَ يَتَنى لِبَطْنَيْنِ وَالْمَأْكُفَيْنِ^(٤) مع تنميته بعدم

(١) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٢) جامع الأحاديث باب ٣٧ من أبواب النجاسات الحديث ١٠

(٣) سورة التوبة الآية ٢٨

(٤) سورة الحج الآية ٢٦

الفصل بين المسجد الحرام وغيره ولكن يرد على هذا الاستدلال أَنَّ الأمر على قرص دلالة على الوجوب لا يدلّ إلا على وجوب تطهير المسجد بعد تنجسه فلا يدلّ على حرمة تحجيس المسجد كما لا يخفى فتأمل.

الثالث - الرواية المروية من طرق العامة عن النبي صلى الله عليه وآله قال: حَبِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ النِّحَاسَةَ^(١) بعد إحصار ضعفها بعمل الأصحاب بها. ويمكن أن يناقش في دلالتها مع النص عما في مسنده - بأنه يحتمل أن يكون المراد بالمساجد مواضع السجدة كما في قوله تعالى: إِنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا^(٢).

إلا أن يحاب عن هذه المناقشة بأن الظاهر من المساجد هي المساجد المعروفة لامواضع السجدة لوقوع نظائرها في الأخبار كقوله عليه السلام حَبِّبُوا مَسَاجِدَكُمْ الْأَطْفَالُ وَمَحَابِبُ وَغُودُلْتُ.

واستدل أيضاً على عدم جواز تحجيس المساجد بموثقة الحلبي قال: نزلنا في مكان بيتنا وبين المسجد رفاق قدر دخلت على أبي عبد الله عليه السلام فقال: أين برلتم فقلت: في دارفلان فقال: نَ بِيَكُم وبين المسجد رفاقاً قدرأ أو قلباله: ان ييسا وبين المسجد رفاقاً قدرأ فقال: لا بأس أن لأرض يظهر بعضها بعضاً^(٣) وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: قلت له: ان طريقى الى المسجد في رفاق يبال فيه مرتمامرت فيه وليس عنى حذاء فيلصق برحمتى من يدوته فقال: أليس تمشى بعد ذلك في أرض يا سة فقلت: بلى قال: فلا بأس أن الأرض يظهر بعضها بعضاً قلت: فأطأ على الروث الرطب فقال لا بأس أنا والله ربما وطئت عليه ثم أصلى ولاأغسل^(٤).

ويرد على الاستشهاد بهذه الرواية أنه يمكن أن يكون مورد نظر السائل أن النحاسة مانعة للصلاة فأحباب عليه السلام بأن الأرض يظهر بعضها بعضاً خصوصاً بقربه

(١) الوسائل الباب ٢٤ من أبواب أحكام المساجد من كتاب الصلاة الحديث ٢

(٢) سورة الحجر الآية ١٨

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٤) جامع الأحاديث الباب ٣٦ من أبواب النجاسات الحديث ٢

ذيله من قوله ع : ثم أصلى ولا أغسل.

ورتما يستدل هذه لأدلة على عدم حوار ادخال مطلق مساجد في المسجد
وانكاسات غير متعدية.

ولكن يرد عليه — مضافاً إلى الخدشة في أصل دلالتها على حرمة دخول مطلق
مساجد والتعمية ايضاً — أن ما يستعاد من بعض لأحرار من حوار اختيار الحجب
والخائض ودخول الأطلال — على كراهية — ودخول صاحب القروح وخروج — في
مساجد مع عدم عاباً أو دائماً مساجده وحضور صاحب القروح والخروج ومن به الدم
أعطين الصلاة الجمعة — ما في لذلك كله وللأحد مطلق لأدلة المتعمية ويعلم أن الاطلاق
يسير على حاله من لمراد حرمة تلويث المسجد بالمساحة الذي لا يتحقق لا ناد خال
مساحة لرطة فيه فلا بأس بدخول المساحة نعم اذا استلزم ادخالها هنكاً للمسجد يحرم ح
ادخالها فيه لأجل الهتك لا لأجل حرمة مطلق دخول المساحة فيه.

ثم أنه كما يحرم تحجيس المساجد كذلك يجب إزالة النجاسة عنها اجماعاً ومستند ذلك
— بعد لاجماع — هي الأدلة المتعمية — أعني قوله تعالى: فلا يقربوا المسجد لحرم وقوله
تعالى: وطهر بيبي الح وقوله صلى الله عليه وآله: حتبوا مساجدكم النجاسة — بل دلالة
بعض تلك الأدلة على وجوب التطهير أوضح من دلالتها على حرمة تحجيس للمسجد بل
يستفاد من بعضها أولاً ودلالتها وجوب تطهير كعبه تعالى: وطهر بيبي وقوله من حتبوا
مساجدكم النجاسة ودلالة هذين على حرمة التحجيس على نحو الاستلزام.

ثم أنه الحق بالمساجد في حرمة تحجيسها ووجوب تطهيرها عن النجاسات لمشاهد
أشرفه ولعصرائع بشرية وكذا المصنف الشريف وكتب لأحاديث من يمكن الحاق كل
ما يكون تحجيسه هتكاً لحرمة الاسلام كالكتب المفهنة والرسائل العممة والأمكنة المعذرة
للعباداة كمرار العلماء واصحاء وأولاد الأئمة الأطهار صوت الله عليهم مانق الليل ولهار.
وأما ما لم يستلزم التحجيس لهتك بأن صار حلد الكتب متحسناً بالنجاسة غير
العسنة وكذا سائر المذكورات فلا يجب تطهيرها.

ثم إن إزالة النجاسة عن المساجد فورية فلا يجوز تأخيرها والمبادرة بالصلاة في سعة
وقتها من صلى قبل مطلق الصلاة لأن الأمر بالشئ يقتضى النهي عن ضده

الخاص.

ولكن حيث احترق في لأصول عدم كون الأمر بالشئ مقتضياً سهي عن هذه الخاص - فلا يحكم بطلان الصلاة من هذه الجهة نعم يمكن الحكم بطلانها من جهة عدم الأمر بها مع ورود الأمر بالزالة لعدم إمكان صدور الأمر بالصدين في وقت واحد والمفروض أن مشروعية العبادة تحتاج الى ورود الأمر من الشارع.

ولكن يمكن تصوير وجود الأمر على نحو الترتب بأن يقال: إن الصلاة والآزالة كل واحدة قد تنطبق الأمر بها بالأصالة ولكن يمنع الأمر الصلاني الأمر بالزالة فإذا حاله فالأمر بالصلاة يصير فعلياً مع أنه يمكن أن يقال: أنا لا أحتاج الى وجود الأمر بالصلاة فإن المصلحة الذاتية الكائنة فيها تصيرها راحة بحيث يمكن تحقق نية التقرب بها.

(الثالث:)

من أحكام النجاسات أنه يجب على المصلي إزالة النجاسة عن بدنه ولباسه فإن صلى مع النجاسة عامداً مختاراً بطلت صلاته وإن صلى جاهلاً بالنجاسة صحّت وإن صلى ناسياً، بطلت أيضاً وتدل على العروج الثلاثة - أعني بطلان صلاته باتيانها مع النجاسة تعمداً أو سهواً وصحة اتيانها مع النجاسة جهلاً روايات كثيرة.

منها رواية عبد الله بن مسعود قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه جذبة أو دم قال: إن كان علم أنه أصاب ثوبه جذبة أو دم قل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يغسله فمديه أن يعيد ما صلى وإن كان لم يعلم به فليس عليه إعادة^(١).

ومنها رواية الحسن بن زياد قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الرجل يقول فيصيب بعض فخذيه وركبته قدر نكتة من بوله فيصلي ثم يذكر بعد ذلك أنه لم يغسله قال يغسله ويعيد صلاته^(٢).

ومنها رواية ابن مسكان قال: بعثت بمألة الى أبي عبد الله عليه السلام مع إبراهيم بن ميمون قلت سبه (تسألني) عن الرجل يقول فيصيب فخذيه قدر نكتة من بوله فيصلي ويذكر بعد ذلك أنه لم يغسلها قال: يغسلها ويعيد صلاته الصلاة^(٣) الى غير ذلك من

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٢-٣ وأبواب ٢٨ من أبواب النجاسات ٢٨

الأخبار واستكملتم في هذه المسألة تفصيلاً.

فصل في الحجرات المعقوفة عنها في الصلاة

وهي أمور لا بد من خروج لثني دم الجروح وهو يكون المعقوفة على لاطلاق أو شرط أن يكون في تطهرها الشقة وشرط لسلام مع ذلك؟ - قد عثر كثير من قدماء والمتأخرين - بل قيل: أنه عمار الأكثر وجوده بعد بل قيل: أن المعدوم الأخبار ذلك ولكن قال بعضهم بأنه لا يشترط شئ من المعدوم بل يكون الدم معقوفاً مادام خروج ولجروح نافية عند ذكر بعض الأخبار حتى يتصح بقول الأصواب.

فيها صححة لث المردي قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام الرجل يكون به الدمامل والجروح فحده وثابه بموتة دماً وقحاً (وثابه عملة حله ح) فهل يصلي في صلاته ولا يصليها ولا شيء عليه^(١).

ومها موثقة سمعته عنه عليه السلام قال: إذا كان بالرجل جرح من فاضاب ثوبه من دمه فلا يصلي حتى يبرأ ويغسل الدم^(٢).

ومما رواه ابن بصير قال: دخلت على أبي جعفر عليه السلام وهو يصلي فقال لي قائدي: ن في ثوبه دماً فها انصرف قلت له: إن قائدي أخبرني أن ثوبك دماً فها و. ن في دما من ولست أعسل ثوبي حتى يبرأ^(٣). وهذه الرواية كالصرخة بألعية وجوب غسل الدم حصول البرء.

ومثله رواية سمعته من مهران بن أبي حمزة عن زرارة عن أبي عبد الله عليه السلام في رواية سمعته هو حصول البرء وليس لمرء حصول البرء هو يقطع الدم وإن لم يبرأ الجرح فإنه خلاف الظاهر فيستفاد من روايات المعقوفة هذا دم مادام الجرح والجرح نافياً وبعد حصول البرء يجب تطهيره به ثم بعد في الروايات حصول المسح في تطهيره بل هما مطلقتان. نعم يظهر من موثقة سمعته أعمار لسلام حيث قال: إذا كان بالرجل جرح سائل.

ومثله رواية محمد بن مسلمة عن أحمد بن محمد بن مسلمة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يخرج

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب الحجرات الحديث ٣

(٢ و ٣) جامع الاحديث باب ٢٨ من أبواب الحجرات الحديث ١٨ - ٢٠

به القروح فلا ترب تدمى كيف يصنى فقال: يصنى واد كابت الدماء نسيب^(١).
 حيث يستعاد من أن مفروض السؤال هو دوم لادماء فيكشف من الروايتين
 أن العموم مشروط بالتسليان هذا.

وبكن رواية محمد بن مسلم دلالة على عدم اعتدال التسليان أظهر لأنه عليه السلام
 قال في حواشي: يصنى واب كابت بدماء تسلي حيث يظهر منه أنه فرض فرداً حقاً يعني تحوير
 الصلاة مع بدماء وانكبت تسلي فصلا عما دلم بكن سائلة ففرض تسليان فرض حتى
 فعدم التسليان أول بالعموم أنه نسي المراد بالتسليان تسليان الدم دائماً حيث لا يحصل له فتور
 ويقطع فإنه غير ممكن في أكثر القروح والخروج بل المراد بالتسليان في بعض هذه الأخر
 وكلمت بعض الأصحاب بحسب الدم شيئاً في وقت دون وقت حيث لم يقطع
 بالكيفية وأنه يصنى عليه تسليان في العرف مثلاً دأرى أحد في بدن غيره خراطة يسيل من
 الدم ثم رآه بعد أيام فسأل عنه هل يقطع لدم أولاً فأجابته بأنه لا يزال يجري منه الدم —
 لا يتأخر في دهن التائل أن الدم كالماء الحار لا يقطع حرابه تسليان يستفيد من كلامه
 أن حرجه لتأيد مل ويحيى منه الدم في بعض الأحيان هذا تمام الكلام في تسليان. وأما
 عتدال المشقة فاطلاق هذه الروايات يدفعه نعم يستشعر من بعض لأخبار عتدالها

ففيها مصصرة سماعة قال: سألت عن الرجل به القرح أو الحرج فلا يستطيع أن
 يربطه ولا يغسل دمه قال: يصنى ولا يغسل ثوبه كل يوم الأمرة فإنه لا يستطيع أن يغسل ثوبه
 كل ساعة^(٢).

ومنها رواية محمد بن مسلم المصصرة قال: قال: إن صاحب القرحه التي لا يستطيع
 ربطها ولا يحبس دمه يصنى ولا يغسل ثوبه في اليوم أكثر من مرة^(٣).

ولكن لا يمكن الاعتماد على هاتين المصصرتين لأنها مخالفتان لأطلاق الروايات
 المتقدمة التي فيها النصيحة والمؤثقة مع كونهما مضمنتين ومشتنتين على ما لم يعت
 الأصحاب به وهو غسل الثوب في كل يوم مرة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحجاسات الحديث ١٤

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب الحجاسات الحديث ١٩

(٣) لم تظهر مظانها نقلها الحمدا في طهارته صفحته ٥٨٨

نعم حملها الأصحاب دلالة إلى غسل الثوب كمن يوم مرة على الاستحب في العمل على طبق إطلاق تلك لأحذر متعين بلهم إلا أن يقال أن تلك الأخبار مطلقة يمكن تقيداً بها من المصيرين لكن يرد عليه أن المصيرين لا تصلحون لتقيد لأنهم ضعفاء أسد ولا حذر لها وإن كان لأحوط اعتبار شعبة في غسل الدم.

وأما اعتبار السيلان فقد عرفت معناه وأن المراده على تقدير عتده هو عدم انقطاع الدم بالمرة ولأنه لا يرمى به هذا المعنى وإن تمكن دفع اعتداده بصلح سائر الأجزاء. ثم إن المقصود دم القروح والخروج ما كان في أطراف القروح — والخروج دون ما إذا تجاوز من طرفها فادخل في مقدار المتعارف من الأطراف وكان يمكن ربطه بحرقه ونحوها فالأقوى عدم العمود لمقدار المتعارف يختلف بحسب اختلاف القروح والخروج في كثر ونقص وبحسب اختلاف مواضعها ولأنه من صدق القروح أو الخروج من مورد العمود ولد ما من الصغار التي تحصل بالخكة ونحوها لا يصدق عليها القروح وكذا شقاق الذي يتحقق في سبيل بواسطة إرد ونحوه لا يصدق عليه الخروج نعم في صورة يصدق في كمن مورد يجري عنه حكم العمود في موارد عدم الصدق في أسنانه غسلها بمسح وخرج أسناني في الإسلام لا يجب غسلها بواسطة أدلة بمسح والخرج لا بواسطة هذه الأدلة فإن هذه الأدلة أعم من أدلة المسح والخرج وإن الظاهر من هذه الأدلة هو العمود من دم القروح والخروج وإن لم يستلزم غسله للمسح والخرج فهذه الأدلة دالة على أن الدم في القروح والخرج (الثالث:)

مد يعنى عنه في الصلاة عدم الإلقاء من الدرهم وأدعى غير واحد على عمود الإجماع وأما الدم الذي يكون كثر من درهمه فلا حاجة على عدم عموده.

وأما لاختلاف في الدم الذي يكون مقدار الدرهم فالأكثر على عدم عموده وقبل العمود ويشعر ذلك من بعض الأخبار فقد ذكر بعضها حتى ينصح القول المختار. منها صحيحة عبد الله بن أبي بصير قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: ما تقول في دم البر عشرين قدس ليس به دس؟ قال: قلت: أنه يكثر ويتناحش؟ قال: وإن كثر قلت: والرجل يكون في ثوبه نفض الدم لا يعلم به ثم يعلم فيسمى أن يغسله فيسمى ثم يذكر بعد ما يغسله أم يعد صلاته؟ قال: يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار درهم مجتمعاً فيغسله

ويعيد الصلاة (١) وهذه الرواية صريحة في عدم معفو عن الدم بمقدار الدرهم وهي صحيحة وليس لها معارض صريح وماترقي من بعض الأحبار الآتية من ظهوره في المعفو عن مقدار الدرهم — سبحانه — لكم فيه وقوله ع: محتمل أن يقدر محتملاً بمقدار الدرهم وليس المراده لاجتماع الفعل.

ومما مرسله جميل بن دراج عن بعض أصحابنا عن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام أنها قال لا بأس بأن يصلى الرجل في الثوب وفيه دم متفرقاً شبه المنصع وإن كان قدره صاحبه قل ذلك فلا بأس به ما لم يكن محتملاً قدر درهم (٢).

ومما رواية اسماعيل الجعفي عن أبي حمزة عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: إن كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلوة وكان أكثر من قدر الدرهم وقد كان قدره هم غسل حتى صلت فليعد صلاته وإن لم يكن رآه حتى صلت فلا يعيد الصلوة (٣).

واستدل من قال بالمعفو عن الدم بمقدار الدرهم أولاً بهذه الرواية لأنه عليه السلام قد علق الإعادة على ما إذا كان الدم أكثر من درهم فيستفاد منها عدم وجوب الإعادة فيما إذا كان بمقدار درهم ولا ثم يكن لتعليق وجوب الإعادة على ما إذا كان أكثر من الدرهم ثبوتاً بحجة محمد بن مسلم عن اسحق عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: الدم يكون في ثوب وأنا في الصلاة قل: إن رأيته غسلت ثوب غيره فطره وصل في غيره وإن لم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يرد على مقدار الدرهم وما كان أقل من ذلك فليس بشيء رأيته قبل أولم تراه وإذا كنت قد رأيته وهو أكثر من مقدار درهم فصليت عنه وصليت فيه صلوة كثيرة فأعد ما صليت فيه (٤).

ونكس لا يمكن التمسك بالروايتين لاثبات المعفو عن مقدار درهم — بعد التصريح في صحيحة ابن أبي يعقوب بوجوب غسل مقدار الدرهم وإعادة الصلاة فيمكن حل الروايتين على بعض المحامل.

فما الرواية الأولى فإن يقال: إن غاية ما تدل عليه هو عدم بيان حكم الدم بمقدار

(١) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٢ و ٣) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ٤ — ٢

(٤) الوسائل الباب ٢٠ من أبواب النجاسات الحديث ٦

الدرهم فكذلك يحتمل دحوله في حكم الحمله الأولى - أعني حكم الدم الأقل من الدرهم -
فكذلك يحتمل دحوله في حكم الحمله الثالثة - أعني حكم ما إذا كان أكثر من درهم -
ولامرجح لأحد الاحتمالين على الآخر فتكون الرواية محملة بالنسبة في الدم بمقدار الدرهم
ويقال أيضاً إذا كان الدم بمقدار الدرهم معفواً فمحصى المعفو صدر الرواية بالدم الأقل
من درهم فمع هذا الاجاب كيف يمكن التفكيك بالرواية؟
وأما الرواية الثالثة فإنها أيضاً لا تخلو عن احوال لأن قوله ع وما كان أقل من ذلك -
كما في نسخة الكافي واشتهب - ان كان المشار اليه بذلك الرائد من درهم - أى
إذا كان أقل من نرند عن الدرهم - فيكون مقدار الدرهم على هذا الياص معفواً عنه.
وأما إذا كان كمية ذلك اشارة الى الدرهم فيكون المعفو أقل من الدرهم وان كان
يؤيد الاحتمال الأول قوله ع وداكت قدرأيته وهو أكثر من مقدار الدرهم ويؤيد
الاحتمال الثاني ما عر ألفقه من قوله ع فان كان أقل من درهم بدن قوله: وما كان أقل
من ذلك فيكون حكم المعفو مختصاً بأقل من الدرهم.

والحاصل أن هذه الرواية مع هذه الاحتمالات وحتلاف النسخ لا يمكن
الاستدلال بها فالعمرح على طبق صحيحة اس إلى يعفور مع أن عمل أكثر الأصحاب على
طبقها.

ثم انه لا فرق ظاهراً بين ما إذا كان الدم الأقل من الدرهم مجتمعاً وبين ما إذا كان
متفرقاً وربما يقال: بأن المتفرق مثل النصح معفو عنه وان كان أكثر من الدرهم.

واستدل له بصحيحة اس إلى يعفور المتقدمة حيث قال في ضمنها: قلت: فالرجل
يكون في ثوبه فقط الدم لا يعلم به ثم يعلم فسعى أن يغسله ويصلى ثم يذكر بعد ما صلى،
اي بعد صلاته فان: يغسله ولا يعيد صلاته إلا أن يكون مقدار الدرهم مجتمعاً فيغسله ويعيد
الصلاة حيث يظهر منها أن مقدار الدرهم إذا كان مجتمعاً فلا بدله من إعادة الصلاة.

ولكن هذا باء على أن يكون مقدار الدرهم اسماً لكان ومجتمعاً خبره او يكون
مجتمعاً خبراً بعد حر لكان او يكون حالاً لمقدار الدرهم وأما إذا كان حالاً للدم لمقدر كونه
اسماً لكان فصير معناه ح الآن يكون ذلك الدم أى الدم المنقط أى المنتشر في الثوب بمقدار
الدرهم حانكون الدم مجتمعاً أى مقدراً اجتماعه بمقدار الدرهم فيكون المراد بالاجتماع

الاجتماع التصديري دون الفعل وظاهر الرواية هو لاحتمال الآخر فإنه اسبب لمعروض السنوات وإنما اذا كان المرد الاجتماع على فلا سبب لمعروض المسائل وت السائل اسبب سؤال عن لدم انتشار في الثوب لا مصق الدم و منه اجمع معناه يحكم بدم المجمع حول شئى أحسب عن سنوات فيصير الاستثناء كذلك مقطوعاً بخلاف ما كان مراد بالاجتماع الاجتماع التقديري وفي الجواب يصيرح ملائماً لمساواة.

واستدل هذا القائل ايضاً بحجة جديدة حيث قالوا — اى اساقف والصادق عليها السلام: لا بأس بأن يصلى لرحل في ثوب وفيه الدم متفرقاً شبه التضع وان كان قدره صاحبه قبل ذلك فلا بأس به ما لم يكن مجتمعاً قدر درهم — بأن يكون المراد اذا كان مجتمعاً فيه بأس اذا كان مقدار الدرهم وإنما دالم يكن مجتمعاً فلا بأس وان كان مقدار الدرهم.

وبكى دلالة هذه الرواية على مراد هذا البعض أضعف من دلالة الأولى بل دلالتها على ما ذكره في الرواية الأولى — من أن المراد بالاجتماع الاجتماع التقديري لا الفعلي — أظهر من دلالة الرواية الأولى والأقوى مدعاه لأكثر من أنه لا فرق بين الدم مجتمع واستغرق في الحكم.

ثم نه استثنى من الدم الأقل من الدرهم الدماء الثلاثة — أعني دم الحصى والنفاس والاستحاضة وكدم الحصى العين كالكلب واخنزير و نكاهر ولبينة وكدم غير مأكول بحكم أنه الدليل على استثناء دم الحصى — مضافاً الى دعوى الاحاق عنه من غير وحده — فروية ابي بصير عن اسحق بن عمار و ابي عبد الله عليها السلام قالوا لا تعاد الصلاة من دم لم لا تنصره آدم الحصى فان قلبه وكثيره في الثوب ان رآه اولم يره سواء^(١).

واستشكل في الرواية بأمرين أحدهما ضعف سند وثانيهما من جهة ضعف الدلالة فان قوها عليها السلام: لا تعاد الصلاة من دم لم لا تنصره — كما يحتمل أن يكون المراد به الفتنة يعنى لا تعاد الصلاة من الدم لدى لا يندركه الطرف لأجل قلته — كذلك يحتمل أن يكون المراد منه الدم الذى لم تره قبل الصلاة اى ان كنت به جاهلاً قبل الصلاة خصوصاً في

السحرة المشتملة على مقطوع في قوله: من دم م تصره وقد أظهر أن مراد الجهل بوجوده فع
 هذين الإشكالات كيف يمكن التمسك بالرواية؟
 ولكن يمكن الجواب عن كلا الإشكاليين أما ضعف الدليل فمجرد بعض لأصحاب
 بها.

وأما ضعف الدلالة فقال: أن المراد بقرينة فهم الأصحاب وبقرينة قوله: الأدم
 الحنص فان قبله وكثره الخ - لدم القلب لا الدم مجهول وجوده فع تحتل أن يكون قوله
 رآه أول مرة تأكيداً بقوله قبله وكثره يعني أن دم الحنص وكنك قللا بن وان لم يره من
 جهة قلته لا يدم من عدة الصلاة مه وعلى فرض أن يكون المراد بقوة: وان لم يره الجهل
 بوجوده فيكون قولها عليها سلام: نفسه وكثره غاية الأمر أن رواية دالة على عدم المعوفا عن
 دم الحنص حتى في حال الجهل بوجوده ورواية تصرحينه غير معوفا بها رتبة في هذه
 الفقرة ولا مانع مه بعد عمل الأصحاب بالمعصية الأولى - أنهي فوهما ع: قلبه وكثره.
 وعلى فرض ضعف سند الرواية ودالتها فالإجماع وعدم نقل الخلاف كاف في
 المسألة هذا كله في دم الحنص.

وأما دم النعاس فلا روية فيه تدل على منع يمكن دلالة هذه الرواية المنع من
 دم الحنص على ذلك بل يدل أن دم النعاس هو دم حنص حسه لله تعالى في رحم الأنم
 بعداء الولد كما يستعاد من بعض الأخبار (١) فيكون من أفراد دم الحنص الممنوع مه
 الصلاة.

وهو أن هذا توجه مجرد استحسان لا يمكن الاعتماد عليه فإنه يشبه بالنعاس
 فإن كونه حسب واقع دم الحنص لا يترتب عنه جمع أحكام الحنص والآفلاوجه خعه
 قسماً للحنص وفرداً مقابل له ولعمده في المسند هو دعوى الإجماع.
 وكذا الإشكالات مه حار في دم الاستحاضة بأنه ليس من أقسام الحنص ولم يرد
 عن ما يعينه دليل على صحته ويوجب هذا الجواب بصدانك يدل أنه وان لم يكن من أفراد
 الحنص لا أنه بطلان صلاة ترك الاعتناء منه يصيره عملة دم الحنص.

ولكن هذا الخوف كسابقه فالعمدة فيه أيضا دعوى الاجماع.

وأما دم يحس العين فذكر والاستثائه من الدم المفقوعه أمرين الأول أن دم يحس العين ملاق للنحس ايعين ومن المعلوم أن الدم من حيث هو مفعوعه فاد لاق محسأ آخر كالعدرة اوالبول ينتقى المفعوعه فدم يحس ايعين حيث أنه دائماً ملاق لحاسة أخرى وهي نجاسة يحس العين لا يمكن القول بالمفعوعه.

الثاني أن يحس بعين من الحيوان غير المأكول وكل حيوان غير مأكول اللحم لا يجوز الصلاة شئ من أحرانه كماورد في بعض الأخبار من قوله عليه السلام: لا الصلاة في وبركل شئ حرام أكله فالصلاة في وبره وشعره وحلده وبوله وروثه وكل شئ منه فاسد لا تقل تلك لصلاة حتى يصنى في غيره بمأخذه لله الع (١).

فالصلاة في دم يحس العين ايضاً فاسد لدخوله في قوله ع: وكل شئ منه. ومن هذا البيان يظهر الوجه في عدم حواز الصلاة في دم مالا يؤكل لحمه.

ثم أنه لا فرق بين الثوب وبدن في المفعوعه دون درهم من الدم فيه وإن كانت الأخبار قد ذكر فيها الثوب فراحمها. بعدم اختصاص الحكم بالثوب فقط مع أن في بعض الأخبار ذكر البدن.

كرواية مثنى من عبدالسلام عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له حككت جلدي فخرج منه دم فقال: اذا اجتمع منه قدر حصة فاعسله ولا فلا (٢).

وتحديد الدم بالحصة في هذه الرواية وان كان مباحياً لتحديده في سائر الأخبار إلا أنه لا مانع من الاستشهاد بصدرها مع أنه يمكن توجيهه بأن المراد بالحصة مقدار ورنها وهذا المقدار لعله أكثر من مقدار الدرهم.

ثم أن لمشهور أن الدرهم الذي وقع عاية للحوار هو الدرهم العلى وقد اختلفوا في مقداره على أربعة أقوال الأول تحديد مقداره بأخص الراحة أى المقدار المحقق من راحة الكف الثاني أن مقداره رأس عقد الإبهام الثالث أن مقداره عقد السبابة الرابع أن مقداره عقد الوسطى.

(١) جامع الأحاديث كتاب ١ من أبواب لباس المصل الحديث ٨

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٨

الرابع:

من الحوادث المعروعة في لصلاة بحامه ثوب المربية بظفل اذ غسلته في كل يوم وليلة مرة واحدة على المشهور روى ادعى غير واحد عنه لاجماع والدليل على عمو هذه الاحاسة هو رواية ابي حفص عن احمد الله عنه السلام من امرأة يس هـ الآقبص واحد وهـ مؤود رسول عليها كيف تصنع قال: تعمل انقبص في اليوم مرة^(١).
ويكنى لرواية صعبة السند لأن في طريقها محمد بن يحيى المعادي الذي صنفه العلامة فقهه على ما حكى عنه ولاشراكه ابي حفص بين الثقة وغيره وداقد توقف في هذا الحكم انقدس الأردبيلي وتبعه صاحب البحيرة وصاحب المعالي والمدارك — على ما حكى عنهم.

الآن أن يقال: ان رواية مع صفها قد عمل اكثر الأصحاب بها فلا شكاف فيها من جهة ضعف السند.

وأما من جهة دلالتها فيقع الحث فيها من جهات الأولى هن يمكن تعدى الحكم من المربية الى المولى للطفل — به وجهان من جهة أن مورد الرواية المربية والتعدى عن موردها يحتج اى الدس ومن جهة أن عطف المرأة لادخل له في هذا الحكم والتعريض عطف المرأة في الرواية باعتبار أن المتصدي لترسة المولود عاك هي المرأة وهذا كما يقال: ان لاق الكلب ثوب رجل مع الرطوبة يحب عسسه فك لايعهم من هذا الكلام احتصاص الحكم بالرجل ولا بالشوب فكداما نحن به عقا: ان ما ط الحكم في المنة المتصدية لترية المولود موجود في المربي ايضا فممكن أن يكون التعبير بالمنة من باب المثال للاحتصاص والأوجه هو لوجه الثاني اى التعدى من مورد الرواية.

الجهة الثانية هل يكون فرق في المبود بين الذكر والانثى؟ — الظاهر لا وان عتر بعض لفمهاء كصاحب الشرايع بالصبي لأن مورد لرواية هو المولود وهو يشمل الذكر والانثى.
الجهة الثالثة هل يمكن التعدى من البول الذي هو مورد الرواية الى غيره من

(١) الوسائل الباب ٤ من أبواب الجاسات الحديث ١

الحامس كالعنف والدم - المهر لا لأن مورد الرواية هو رسول ولا إطلاق في لفظه بحيث يشمل مدبر احساسات مع أنه يمكن اختصاص الحكم بالبول من جهة غير التحنن عنه لأحي كثرته ودمه بخلاف مثل العنف والدم حيث لا يثبت عنه ليس هذه لمثابة من العسر والتعسر في حد حكمه المحقق للأصل مدح إلى دليل.

وكان يكون مورد الرواية هو ثوب المرأة فلا يمكن تعدي منه إلى البدن ويمكن نجاسة ثوبه عداً ملازمة نجاسة بدن ولكن حيث أن تظهر البدن أقل مشقة من تطهير الثوب بهذه عذر لعسر فيه وحصول الخلف بمجرد عسره بخلاف الثوب - فلا بد من غسله كثيراً صار عسراً قساراً في الحكم المخالف للأصل على استيفان وهو الثوب الذي هو مورد الرواية.

نعم إذا استلزم غسل البدن للعسر والخرج المتعسر في بدنه لا يجب غسله إلا بمقدار لا يستلزم الخرج والعسر حتى أنه إذا كان عسره في كل يوم ولبنة مرة واحدة مستعراً للعسر لا يجب غسله مرة في كل يوم وليلة.

فيكون حكمه غسل البدن دوناً من العسر والخرج فكل مورد يستلزم عسره للعسر والخرج سقط عنه ولا ارتباط به بحكم الثوب فإن ثوب لا يجب غسله في كل يوم وليلة لأمره واحدة وإن لم يستلزم عسره في كل يوم عشر مرات للعسر والخرج فوجب غسل البدن وعدم وجوبه دائراً من العسر فكل مورد يكون عسره عسراً لا يجب غسله وإذا لم يستلزم عسر وجب غسله.

وهذا بخلاف الثوب وإن وجوب عسره لا يدور مدار عسر فلا يجب غسله في كل يوم الأمرة واحدة وإن لم يستلزم عسره عشر مرات في كل يوم للعسر والخرج. نعم إذا استلزم عسره في كل يوم وليلة مرة للعسر والخرج سقط وجوب غسله في كل يوم وليلة مرة بل يجب غسله بمقدار لا يستلزم العسر والخرج.

الرابع:

من أحكام النجاسات أنه يجب غسل البول من الثوب والبدن مرتين على المشهور شهرة عظيمة كادت تكون إجماعاً بل ربما دعى عنه الإجماع.

وقيل: بكفاية المرة مطلقاً استصفاً للروايات والأمرة بالمرتين واستدأى بعض الروايات

المطقة.

كحسنة يحيى بن: سألت زعدي بن عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال: نصبت عليه الماء وإن كان قد أكل وغسله بالماء سبلاً والعلام والخربة في ذلك شرع سواء (١) ورواه حرب لأسد بن عيسى بن جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: وسألت عن الفمراش يكون كثير الصوف فيصيبه بول كف يعمل؟ قال: يعمل الفمراش ثم يصب عليه الماء في المكان الذي صبه البول حتى يخرج من تحت لأخر (٢).

ولكن هناك رواية لا تصحح لمعارضه مع لأخبار الآية التي هي صحيحة واحدة مع أن هاتين الروايتين وخوفاً من الإصلاقيات يمكن تعديدها بسبب الأخبار المقتدة واستصواب لأخبار الآية في غير هذه لأن بعضها صحيحة وبعضها حسنة وموثقة وعمل بعضها بها ورثاً، فضل من الثوب والبدن فصل بوحوب لتعدد في الأول دون الثاني استضعافاً للرواية المشتملة على الجسد.

وهي رواية الحسن بن أبي العلاء قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن لبول يصب أحمد قال: صب عليه الماء مرتين فاشفاً هوماً الخبر (٣).

ورواية أبي اسحاق بن حوى عنه عليه السلام قال: سألت عن البول يصب الجسد قال: صب عليه الماء مرتين (٤) فيه قيل: أنها يصب صبغة لسد كساققتها.

ويمكن أن يدل: أن كثيراً من معناه قالوا بصحة سدها وعلى فرض ضعف سدها فهو معور بعمل لأصحاب والمشهور بها كما ذكرنا من أنه لا فرق بين الثوب والبدن في وحووب عنها من بول مرتين ومشد لمشهور روايات كثيرة منها روايتان المتقدمتان — عن رواية الحسين بن أبي العلاء ورواية اسحاق بن حوى — المشتملتان على ذكر الجسد.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحمد بن عليهما السلام (٥).
وصحيحة أس بن أبي يعقوب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن لثوب يصبه البول قال: غسله مرتين (٦) ومن رواية الحسين بن أبي العلاء التي مرصدها ثم قال في

(١) و٢) جامع الأحاديث باب ١ من أبواب النجاسات الحديث ١٤ - ١٩

(٣) و٤) و٥) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ٧ - ١١

(٦) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب النجاسات الحديث ١

دنيا: وسأله عن الثوب يصبه أول قال: غسله مرتين وسأله عن حبى يبول على الثوب قال: يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره^(١).

ومنها رواية إسحاق بن حنبل عن أحمد بن محمد بن أسلم بن عبد الله بن أسلم بن أسلم قال: سأله عن ابن يصب الحسد قال: صب عليه ماء مرتين^(٢) إلى غير ذلك من الأحاديث.

ولافرق — كما عرفت — بين ثوب واحد كمد لا فرق بين ثوب وغيره بميرسب منه ماء كالأحبال والفرش والستور وغيرها فذكر الثوب في هذه الروايات من باب لما لا يخصه.

وكذا لا فرق بين حديد الإنسان وسائر الأقسام التي لا يربس فيها الماء كالأحجار والأخشاب والحديد نعم يستثنى من ذلك الأول حتى أنه يجب غسلها ثلاث مرات كما يأتي تفصيله إن شاء الله تعالى.

وكذا يستثنى من الكنية بول الصبي رصع مدم يمكن فانه يكفي في غسله بالماء مرة واحدة وتدل عليه روايات.

ومنها دين رواية أني أملاً بمقدمة حيث قال: وسأله عن حبى يبول على الثوب قال: يصب عليه الماء قليلاً ثم يعصره. ومنها حسنة الحسن بن علي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بول الصبي قال: تصب عليه الماء ويكون قد أكل فاعله بالماء غسلًا والعلام والحارية في ذلك شرع سواء^(٣).

ثم أنه هل يكفي غسله أي غسل مضمون بول مرة واحدة بعد ارضته بالماء أو غيره أو لابد من غسله مرتين حتى بعد ارضته — فيه وجهان ما هما أن لغسلته الأولى لازالة فقط وليس لها جهة المظهيرية بل ربما يستغاد ذلك من دليل رواية معتبر حيث أنه دليل بعض الروايات^(٤) المتقدمة بدالة على غسل البول مرتين — بقوله ع: لأبى للارائة والثانية للانقاء ولكن ظاهر ما نثر الروايات أن كلا الغسلين للبقاء حيث عثر فيها بالغسل فقال عليه السلام: غسله مرتين ولا أقل من الشك بكفاية الغسل الواحدة بعد الارائة ومقتضى

(١) و (٢) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التنجسات الحديث ٧-٦

(٣) جامع الأحاديث الباب ١ من أبواب التنجسات الحديث ١٤

(٤) ما ظفرت بهذه العبادة في المعبر

الاحتياط علم الكفاية.

وأما دليل رواية المعترف فلم يثبت مع احتمال كونه من كلام المؤلف (رم) واحتياط منه لأنه من كلام الامام عليه السلام والأحوط اعتبار مرتين بعد ازالة عي و كان الأقرى كفاية المرة بعد ازالة العين بالماء.

هذا كله في ماء القليل وأما الجارى فلا يعبر به بتعدد لصحبة محمد بن مسلم عن اسعد الله عليه سلام قال: اعسبه في المركب مرتين فان عسسته في ماء حار مرة واحدة (١).

حيث دلت على أن عسبه في الجارى يكفي فيه المرة.

وأما الكرواءاء الحتام وانظر — وبخيلة الماء بدى به العاصم — واطاهر ايضا كدية مرة لأنه عليه السلام حكم بوجوب عسبه مرتين في الماء القليل فقال: عسبه في المركب مرتين وللمركب عملة الأمانة وبعضها وهي دائماً قل من تكرار مع عدم وجود العاصم له حسب العتب بعد ذلك ذكره عليه السلام لخصوص الجارى في مقامه من باب لثان لا لخصوصية مع أن الأخبار الدالة على عدم تحس الماء اذا كان كراً — كقوله ع: دالبع الماء فذكر لا يسخسه شيئا وعدم تحس ماء الحساء كقوله عليه السلام هو عملة الجارى او ماء الحمام عسبه الجارى وماء الحساء كماء النهر يظهر بعضه بعضاً وقوه عليه لسلام في بعض الماء بدى به عاصم — هـ وشباهه لا يصب شيئاً ولا وقد ظهره — كونه في عدم اعتبار بتعدد في غير انفسه ويكن لا يحق أن يرد رواية الأخيرة لا يرد على الاكتفاء بعسبه مرة.

ثم انه هل يكفي التعدد بتقديرى بمعنى أنه يصب عليه الماء مرة واحدة مستمراً بحيث يحقق الغسل بمقدار غسل أو أكثر اولاً من التعدد احس؟ يمكن ان يقال ان الامر بالتعدد في هذه الروايات إنما هو لأجل تحقق استمراره عن موضع اسول وهذا الاستمرار يتحقق باستمرار لعسل مرة واحدة من غير انقطاع بتقدير لعسل مرتين.

ويكن هذا بوجه مجرد استحسان لا يساعده طاهر الروايات ويمكن أن تكون في انوار فدارة لا يمكن رفعها لأن معنى مع تحلل العسل سبها واطاهر لأخبار هو وجوب عسبتين ولا تصدوان في عسبة الواحد المسمرة.

(فرع:)

ادانتجس شيئاً بالمتنجس بالبول فهل يكفي غسله مرة واحدة اولاً بـ من غسله مرتين؟
 — وجهان ولتحقيق أن يقال: أن النجاسة إما أن تثبت كمية تطهيرها بدليل يعطى وإما لم
 يرد في كمية تطهيرها لفظ خاص فإن كاس من قبيح الأول كالدم والمي وملاق الكلب
 وبعدة فيمكن من التعدد بواسطة إطلاق قوله: غسله الوارد في هذه الموارد مثلاً إذا سأل
 لسائل الإمام عليه السلام أنه أصاب ثوبى الدم أو المي أو لاقى ثوبى الكلب ففول:
 غسله في هذه الموارد من وجوب التعدد بإطلاق قوله: غسله الظاهر منه طلب نفس
 طبيعة النفس ولا يستفاد منه التعدد بهذا البيان نقول في سائر النجاسات غير البول: بأنه
 لا يجب التعدد.

وأما الثاني وهو ما إذا لم يرد في كمية تطهيره لفظ خاص بل كان الدليل مثل
 الإجماع فلا يمكن التمسك بالإطلاق من وجوب التعدد لعدم وجود إطلاق في البر حيث أنه
 لا لفظ حتى يتمسك بإطلاقه فالمرجع إما إخراج البراءة بالنسبة إلى الرائد على المسئلة
 الأولى فإنه من قبس الأقل والأكثر الاستغلايين والفلسفة الأولى متبعة الوجوب والرائد عليها
 مشكوك الوجوب فينبى إخراج أصل الرائة فيه فتأمل.

وأما الاستصحاب بأن يقال: أن هذا الشيء صار محسباً بملاقته للمتنجس بالبول
 وشك في روال النجاسة عنه غسله مرة واحدة فالأصل يقتضى بقاء النجاسة فيه إلى أن
 يعلم بالمزيل وهو ما إذا غسل مرتين فمع جريان هذا الأصل — أعنى الاستصحاب — لا مجال
 لإخراج أصالة البرائة بالنسبة إلى الفلسفة الثانية فإن الاستصحاب بمرارة الدليل اللطفى فمع
 وجوده لا يمكن إخراج البرائة — كما هو واضح — فالأحوط هو التعدد في المتنجس بالبول.

ولكن يمكن أن يقال: أنه يمكن التمسك لنفي التعدد بإطلاق أدلة الفصل في جملة من
 النجاسات وتنظيمه بعدم القول بالفصل بين النجاسات وخرج من الإطلاق البول بأدلتها
 الخاصة فيبقى الباقي تحت الإطلاق ومنه المتنجس بالمتنجس بالبول إلا أن الأوجه
 هو الاحتمال الأول — أعنى وجوب التعدد لأنه أوفق بالاحتياط.

ثم إن المعتبر في النجاسات روال أعيانها فلا عبرة بقاء البول بل الريح والطعم بعد

زوال أعيانها لمساعدة العرف على زول العين مع بقاء ربيع ومحوها والدعة العقبية — دالّ
العرض غير ممكن البقاء مع زوال الدات — عر حارية في الأحكام الشرعية مع أنّ بعض
الروايات دالّة على زوال النجاسة بقاء أحد الأوصاف الثلاثة.

كقول أبي الحسن عليه السلام — بعد ما سئل هل للاستنجاء حدّ: لا حتى يبقى
مائة فليل له يبقى الريح قال ع: الريح لا ينظر إليها^(١).

ورواية عليّ بن أبي حمزة عن العبد المصالح عليه السلام ول: سأنته أم وقد فدت
جعلت هناك أني أريد أن أسألك عن شيء وأنت أستحي منه فأب: سلى ولا تستحيي فانت:
أصاب ثوبى دم الحبيص فمستته فلم يذهب أثره قال: أصغيه بمشق حتى يختلط ويذهب
أثره^(٢).

وبيان دلالة هذه الرواية أنه عليه السلام لم يقل: اغسله حتى يذهب أثره بل قال:
صغيه فيعلم منه أنه صار ظاهراً بصله وانما أمرها بصغها بمشق إمّا لأجل روال الشئ من
قلها وإمّا لأجل ارتفاع القدرة الظاهرية التي تشمّر منها النفوس برؤيتها»
وعلى أى حال فتدلّ لرواية على عدم الاعتناء باللون وربما يفضل — كما عن
العلامة في بعض كتبه — بين الطعم وغيره محكم بعدم روال النجاسة ببقاء الطعم.

فان كان مراده قدّم عدم روال العين مع بقاء الطعم كطعم الخمر في العرق بينه
وبين اللون والريح؟ قد كن بقاء الطعم كشماً عن عين النجس فليكن في الريح واللون
أيضاً كذلك وان كان لأجل وجود دليل بالنسبة إلى الطعم فليس لنا دليل على ذلك نعم
لا يبعد أن يكون هذا التفصيل مطابقاً لارتكاز العرف.

الخامس:

من أحكام النجاسات أنه يجب إزالة النجاسة عن البدن والثياب — وهذه المسألة
قد قدّمنا للكلام فيها بجملاً ولذا ذكرها هنا بالتفصيل بحول الله تعالى.
نقول: إذا صلى عالماً عامداً مع النجاسة بطلت صلاته وكذا إذا صلى ناسياً بعد
مآعلم بتنجس ثوبه أو بدنه.

(١) جامع الأحاديث باب ١٣ من أبواب النجاسات الحديث ٧

(٢) الوسائل الباب ٥٢ من أبواب الحيض باختلافها

وَمَا إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِالْحُكْمِ أَيْ كَانَ جَاهِلًا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ الصَّلَاةُ فِي الثُّوبِ الْمُتَخَسُّسِ
مِثْلًا مَعَ عِلْمِهِ تَخَسُّسِ ثَوْبِهِ وَصَلَّى فِيهِ فَالْمَشْهُورُ وَحُوبُ الْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ وَالْقَصَاءُ فِي
خَارِجِهِ.

وَمَا إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِأَصْلِ الْحَاسَةِ مَوْضِعًا فَلَا تَحِبُّ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ وَلَا الْقَصَاءُ.
وَلَدَّلِيلٌ عَلَى وَحُوبِ الْإِعَادَةِ سَوَاءٌ أَكَانَ عَامِدًا أَمْ نَاسِيًا رَوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ.
مِمَّا حَسَنَ ابْنُ سَنَادٍ أَوْ صَحِيحَتُهُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قُلُ: سَأَلْتُهُ عَنْ رَجُلٍ
أَصَابَ ثَوْبَهُ حَبَابَةٌ أَوْ دَمٌ قَالَ: إِنْ كَانَ عِلْمُ أَنَّهُ أَصَابَ ثَوْبَهُ جَبَابَةٌ أَوْ دَمٌ قُلُ أَنْ يَصَلِّيَ ثُمَّ
صَلَّى فِيهِ وَلَمْ يَعْلَمْ فَعَلَيْهِ أَنْ يَعِيدَ مَا صَلَّى (١).

وَمِمَّا صَحِيحَةٌ أَيْ بِصِرْعِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: إِنْ أَصَابَ ثَوْبَ الرَّجُلِ الدَّمُ فَصَلَّى
فِيهِ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ فَلَا عَادَةَ عَلَيْهِ وَإِنْ هُوَ عِلْمٌ قُلُ أَنْ يَصَلِّيَ مَرَّةً وَصَلَّى فِيهِ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ (٢).
وَمِمَّا رَوَايَةُ الْحُسَيْنِ بْنِ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَنِ الرَّجُلِ يُولُ
فَيَصِيبُ بَعْضَ عَجْدِهِ وَرَكَبَتِهِ قَدْرَ بَكْتَةٍ مِنْ بَوْلِهِ فَيَصَلِّيَ ثُمَّ يَذْكُرُ بَعْدَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَمْ يَغْسِلْهُ قَالَ:
يَغْسِلْهُ وَيَعِيدُ صَلَاتَهُ (٣) إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَحْيَارِ الْكَثِيرَةِ.

وَرَبَّمَا فَضَّلَ فِي حَالِ النِّسْيَانِ بَيْنَ الْوَقْتِ وَخَارِجِهِ مَوْحُوبُ الْإِعَادَةِ فِي الْوَقْتِ دُونَ
خَارِجِهِ.

وَسَدَّدَ لَدُنْكَ بِصَحِيحَةٍ عَنْ مِهْرِيَارٍ قَالَ: كَتَبَ إِلَيْهِ سُلَيْمَانُ بْنُ رَشِيدٍ يُخْبِرُهُ
أَنَّهُ بَلَ فِي طَبْعَةِ اللَّيْلِ وَأَنَّهُ أَصَابَ كَفَّهُ بَرْدٌ بِقِطْعَةٍ مِنَ الْبَوْلِ لَمْ يَشْكُ أَنَّهُ أَصَابَهُ وَلَمْ يَرَهُ وَانَّهُ
مَسَحَهُ بِحَرَفَةٍ ثُمَّ نَسِيَ أَنْ يَغْسِلَهُ وَتَمَسَّحَ بِدَهْنٍ فَسَجَّ بِهِ كَفَّهُ وَوَجْهَهُ وَرَأْسَهُ ثُمَّ نَوَّصَ وَضُوءَهُ
انْصِلَاةً فَصَلَّى فَأَحْجَاهُ عَ بِجَوَابِ قِرَائَتِهِ بِحَقِّهِ: أَمَّا مَا تَوَهَّمْتَ مِمَّا أَصَابَ يَدَكَ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ إِلَّا
مَا تَحَقَّقْتَ فَإِنَّ حَقَّقْتَ ذَلِكَ كُنْتَ حَقِيقًا أَنْ تَعِيدَ الصَّلَاةَ اللَّوَاتِي كُنْتَ صَلَّيْتَهُنَّ بِذَلِكَ
لَوْضُوءٍ بَعِيْتَهُ مَا كَانَ مَهْمًا فِي وَقْتِهَا وَمَافَاتٍ وَقْتِهَا فَلَا إِعَادَةَ عَلَيْكَ لَهَا مِنْ قَبْلِ أَنَّ الرَّجُلَ
إِذَا كَانَ ثَوْبُهُ نَجَسًا لَمْ يَعِدْ الصَّلَاةَ إِلَّا مَا كَانَ فِي وَقْتٍ وَإِنْ كَانَ حَسْبًا أَوْ صَلَّى عَلَى غَيْرِ وَضُوءٍ
فَعَلَيْهِ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ لِمَكْتُوباتِ اللَّوَاتِي فَاتَتْهُ لِأَنَّ الثُّوبَ خِلَافَ الْجَسَدِ فَاعْمَلْ عَلَى ذَلِكَ

(١) (٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٢٤ الحديث ٨

(٣) (٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٢

اثبت الله (١).

ولكن هذه الرواية لا تكافئ تلك الروايات الصحيحة والموثقة واحسنة لأنها أولاً مقطوعة لعدم معلومية المسئول.

وثانياً أنها مضطربة المتى لأنها ذكر فيها أولاً وجوب إعادة لصوات التي صلاتاً هن بالوصوء لدى كان مواضعه محبة ثم ذكر في تعليقه أن لعنة في وجوب الاعادة دون تنصاه أن الرجل إذا كان ثوبه نجساً يعيد في الوقت دون خارجه فذكر في أصل الحكم أن وجوب الاعادة لأجل نجاسة مواضع الوضوء وذكر في تعليقه أن وجوبها لأجل نجاسة الثوب فهي مضطربة المتى حذاً مصافاً الى أن الاصحاب لم يعملوها الاقتبال منهم وتلك الروايات مصافاً الى صحة سندها قد عمل أكثر الاصحاب بها.

وقد يقال في الناسي بعدم الاعادة مطلقاً اي لاني الوقت ولا في خارجه استناداً الى صحة العلاء عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرجل يصيب ثوبه الشئ ينحسه فينسي أن يغسله فيصلى فيه ثم يذكر أنه لم يكن غسلاً يعيد الصلاة قال: لا يعيد قد مضت الصلاة صلاته خل وكتبت له (٢).

واستدل أيضاً لهذا القول ببعض اخبارنا سي الاستجاء كرواية هشام بن سالم عنه عليه السلام في الرجل يتوضأ وينسي أن يعمل ذكره وقد بال فقال: يعمل ذكره ولا يعيد الصلاة (٣).

ورواية عتي بن حنظل عن أخيه موسى عليه السلام قال: سألت عن رجل ذكر وهو في الصلاة أنه لم يستنج من الخلاء قال: ينصرف ويستنجي من الخلاء ويعيد الصلاة وان ذكر وقد فرغ من صلاته فقد أجزأه ذلك ولا إعادة (٤).

(١) (٢) جامع الأحاديث باب ٢٣ من أبواب استحباب الحديث ٨ - ٤.

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٠ من أبواب آداب الخلو للحديث ٢ - ٤.

وموثقة عمار قال: سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول: لو أن رجلاً نسي أن يستنجي من العائط حتى يصلى لم بعد الصلاة^١

ولكن يرد على الاستدلال بهذه الروايات - مضافاً إلى تغاير المسألتين حيث أنه يمكن الالتزام بصحة الصلاة فيما إذا نسي غسل موضع الاستنجاء دون سائر التحاسنات - أن هذه الروايات تعارضها روايات أخرى أصح سنداً وأكثر عملاً كصحيحة زرارة قال: توصأت ولم أغسل ذكرى ثم صليت فسألت أبا عبد الله عليه السلام فقال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك^٢.

وصحيحة عمرو بن أبي نصر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: أبول وأتوضأ وأنسي استنجائي ثم أذكر بعد ما صليت قال: اغسل ذكرك وأعد صلاتك^٣.

ومرسلة ابن بكير عنه عليه السلام في الرجل يبول ويسبي أن ينسل ذكره حتى يتوضأ ويصلى قال: ينسل ذكره ويبعد الصلاة ولا يعيد الوضوء^٤.

فجاء العمل على طبق هذه الأخبار متعين وأما صحة العملاً فلا تقاوم هذه الصحاح لعمل جل الأصحاب بهذه الصحاح واعراضهم عن هذه الصحيحة فالأقوى ما عليه المشهور من وجوب الإعادة في الوقت والقضاء في خارجه فيما إذا صلى ناسياً أو المتخس.

وأما إذا صلى جاهلاً بالحكم مع العلم بالنجاسة فالمشهور أيضاً كذلك وهو الأقوى وتدان عليه روايات كثيرة.

منها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر النبي فثقله وجعله أشد من البول ثم قال: إن رأيت النبي قبل أو بعد ما تنحل في الصلاة فعليك إعادة الصلاة وإن أنت نظرت في ثوبك فلم تصبه ثم صليت فيه ثم رأيت بعد فلا إعادة عليك وكذلك البول^٥.

ودلالة هذه الرواية على مانحن فيه - سحقاً للإطلاق حيث أن قوله: إن رأيت النبي قيل أو بعد الخ له أفراد ثلاثة الأول أنه يراه ويصلى فيه عالماً عامداً الثاني أنه يراه ويصلى فيه

(١) (٢) الوسائل الباب ١٠ من أبواب آداب الخلة الحديث ٣ والباب ١٨ من أبواب مواضع الوضوء الحديث ٧.

(٣) (٤) الوسائل الباب ١٨ من أبواب مواضع الوضوء الحديث ٧-٥.

(٥) الوسائل الباب ٤١ من أبواب التحاسنات الحديث ٢.

جاهلاً بالحكم - أي جاهلاً بأن الصلاة في النجاسة باطلة - الثالث أنه يراه ثم يصلي فيه ناسياً.

ولكن حل الرواية على العرص الأول فقط حل على العرد النادر لأنه من المستبعد جداً أن يصلي أحد في المنتخض مع العلم بطلان صلاته فلا بد من حملها على العرص الثاني والثالث معاً إذ لا مرجع لأحدهما على الآخر مع أنّ إطلاق الرواية يشملها معاً حيث أنه يصدق على كل منهما أنه رأى المني أو البول قبل أن يدخل في الصلاة أو بعد ما دخل فيها ثم صلى بعد رؤيته.

ومنها حسنة عبد الله بن سنان قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل أصاب ثوبه حبة أودم قال: ان كان قد علم أنه أصاب ثوبه حبة أودم قبل أن يصلي ثم صلى فيه ولم يمسح عليه أن يعيد ما صلى وان كان لم يعلم به فليس عليه إعادة الخبر^١. وهذه الرواية أيضاً شاملة بإطلاقها للجاهل بالحكم لأنه علم به ثم صلى فيه.

ومنها صحيحة الأخرى عنه عليه السلام قال: ان رأيت في ثوبك دماً وأنت تصلي ولم يكن رأيت قبل ذلك فأنتم صلاتك فإذا انصرفت فاغسله وان كنت رأيت قبل أن تصلي فلم تغسله ثم رأيت بعد وأنت في صلاتك فانصرف واغسله وأعد صلاتك^٢.

ومنها رواية اسماعيل بن حار عن أبي جعفر عليه السلام قال في الدم يكون في الثوب: ان كان أقل من قدر الدرهم فلا يعيد الصلاة وان كان أكثر من قدر الدرهم وقد كان قدره فلم يمسح عليه حتى صلى فليعد صلاته وان لم يكن رآه حتى صلى فلا يعيد الصلاة^٣.

وهذه الروايات وان كان يستشعر منها أن موردها صورة النسيان إلا أنّ لها إطلاقاً يشمل صورة الجهل بالحكم هذا كله في الجاهل بالحكم.

وأما الجاهل بالموضوع أي الجاهل بأصل النجاسة موضوعاً - فالشهور بل ادعى الاجماع

(١) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٤ من أبواب النجاسات الحديث ١٢.

(٣) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب النجاسات الحديث ٤.

على صحفة صلاته اذ علم بها بعد المراع منها والدليل على ذلك روايات كثيرة تقدم بعضها حيث فصل فيها بين ما اذا رأى السحامة قبل الصلاة ثم صلى معها محكم بوجوب الاعادة وبين ما لو رآها بعد الصلاة فحكم بعدم وجوب اعادتها.

ومن الروايات ايضاً صحيحة زرارة قال: قلت له: أصاب ثوبى دم رعاى الى أن قال: قلت: فان ظننت أنه قد أصابه ولم أتقن فسطرت فلم أرقه شيئاً ثم صليت مرأيت فيه قال: نفسه ولا تعيد الصلاة قلت: ولم ذلك قال: لأنك كنت على يقين ثم شككت فليس ينبغي لك أن تنقض اليقين بالشك أبدأ الحديث^١.

ومنها رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: ان أصاب ثوب الرجل الدم صلى فيه وهو لا يعلم فلا إعادة عليه الخ^٢.

ومنها صحيحة محمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السلام قال: سألت عن الرجل يرى في ثوب أخيه دمًا وهو يصلى قال: لا يؤذيه حتى يصرف^٣.

ومنها صحيحة العيص بن القاسم قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل صلى في ثوب رجل أياً ثم أن صاحب الثوب أخبره أنه لا يصلى فيه قال: لا يعيد شيئاً من صلاته^٤.

وهذه الرواية الأخيرة يمكن الاستدلال مطلقاً لجواز الصلاة في كل مشكوك الحلية سواء أكان الشك في حوار الصلاة فيه لأجل الشك في نجاسته ام لأجل الشك في كونه من مأكول اللحم او من غيره ام لأجل الشك في كون شيء ذهباً او حريراً محصناً ام غير ذلك حيث أن مفاد الرواية أن صاحب الثوب أخبر بأنه لا تجوز الصلاة فيه ولم يبين بأن عدم جواز الصلاة فيه إنما هو لأجل النجاسة فإطلاق السؤال وتقرير الامام عليه السلام له يشملان جواز الصلاة في المشكوك كونه من مأكول اللحم او من غيره او المشكوك كونه من الحرير او الذهب او غير ذلك والله العالم.

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥.

(٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٢٤ من أبواب النجاسات الحديث ٨، ١.

(٤) جامع الأحاديث الباب ٢٦ من أبواب النجاسات الحديث ١.

ثم أنّه تعارض هذه الأخبار صحيحة وهب من عيّد رتبته عن الصادق عليه السلام في الحنابة تصيب الثوب ولا يعلم به صاحبه فيصلّى فيه ثم يعلم بعد قال: يعيّد اذا لم يكن علم^١.

ورواية أبي بصير عنه عليه السلام قال: سألت عن رجل صلّى في ثوبه يون أو جنابة فقال: علم به اولم يعلم فعليه إعادة الصلاة اذا علم^٢.

ولكن الروایتين لا تكافئان الأخبار الصحيحة الصريحة المعمول بها عند حلّ الأصحاب لولا كتبتهم بخلاف هاتين الروایتين اللتين لم يعمل بها إلا الشاذ مهم.

وهل يكون فرق بين ما اذا علم بالحنابة بعد الصلاة وبين ما اذا علم بها في أثناء الصلاة. وجهان ظاهر كثير من الفقهاء بل الأكثر هو لعمرك أنّه اذا علم بها في أثناء حكموا ببطلان صلاته والدليل الفارق بينهما هو صحة رراءة الطويلة حيث قال منها: قلت له: ان رأيت (أي الدم) في ثوبي وأنا في الصلاة قال: تنقص وتعيّد اذا شككت في موضع منه ثم رأيت وان لم تشك ثم رأيت رطباً قطعت الصلوة وغسلته ثم سبت عن الصلاة لأنك لا تدري لعنه شيء أوقع عليك فليس ينبغي أن تنقص اليقين بالشك^٣.

حيث أنّ قوله (ع): اذا شككت في موضع منه ثم رأيت. يظهر منه أنّه كان شاكاً من أول الصلاة في وقوع الدم عليه وبعد ما رآه يعلم أنّه كان قبل الصلاة وأذا لم يكن شاكاً ثم رآه في أثناء الصلاة رطباً لا يعلم بأنّه كان من أول الصلاة موجوداً لأنّه يحتمل بأنّه وقع عليه في هذا الآن الذي يراه فلذا قال (ع): لأنك لا تدري لعنه شيء أوقع عليك فيظهر منه أنّه اذا علم بأنّه كان من أول الصلاة لانه لم ينقص الصلاة واعادتها كما صرح عليه السلام بذلك.

(١) (٢) الوسائل الباب ٤٠ من أبواب التماسات المحيطة ٨-٩.

(٣) جامع الاحاديث الباب ٢٣ من أبواب التماسات المحيطة ٥.

و أما حمل قوله (ع): إذا شككت في موضع منه ثم رأته على ما إذا علم بوقوع الدم عليه من أول الصلاة ولكنه شك في موضع خاص منه بأنه هل أصابه أولاً فهو خلاف لظاهر خصوصاً مع قوله (ع): لعله شيء أوقع عليك فإنه يستفاد من مفهومه أنه إذا علم بوقوعه عليه قبل الصلاة لا يكون حكمه قطع الصلاة وعسره والبناء عليها بل تكون الصلاة باطلة من أصلها.

ومن الأحاديث التي استدل بها صحيحة محمد بن مسلم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن رأيت المني قبل أو بعد ما تدخل في الصلاة فعليك إعادة الإعادة حتى لا الصلاة وإن أنت بطرت في ثوبك فلم تصبه وصليت فيه ثم رأته بعد ذلك فلا إعادة عليك فكذلك البول^١.

حيث فصل (ع) بين ما إذا رآه بعد ما دخل في الصلاة فعلمك بإعادة الصلاة وبين ما إذا رآه بعد الصلاة فعلمك بعدم وجوب الإعادة عليه.

ومن الروايات رواية أبي بصير عنه عليه السلام في رجل صلى في ثوب فيه حبة ركنين ثم علم به قال: عليه أن يتدأ الصلوة قال: وسألته عن رجل يصلي وفي ثوبه جصاه ودم حتى فرغ من صلاته ثم علم قال: مضت صلاته ولا شيء عليه^٢ وقيل بأنه تعارض هذه الروايات روايات كثيرة.

منها صحيحة معاوية بن وهب عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألت عن الرعاف أينقض الوضوء قال: لو أن رجلاً رجع في صلاته وكان عنده ماء أو من يشربه ماء فتناوله قال برأسه غسله عليه على صلاة ولا يقطعها^٣ وهذا المضمون روايت كثيرة في الرعاف.

(١) (٢) الوسائل الباب ٤١ من أبواب المحرمات الحديث ٢ والباب ٤٠ حديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة الحديث ١١.

وفيه أن روايات الرعايف لا تدخلها لما نحن فيه لأن المخصوص فيما نحن هو ما إذا علم سبق الحاسة على الصلاة ومخصوص رويات الرعايف هو عروضة في أثناء الصلوة وأين هذا من ذلك؟

ومنها حسنة محمد بن مسلم قال قلت لأبي بصير إن كنت في ثوب وأنا في الصلاة قال: إن رأيته وعندك ثوب غيره فأصرحه وصر في غيره ولم يكن عليك ثوب غيره فامض في صلاتك ولا إعادة عليك ما لم يرد على مقدّر سرهم^(١). ولكن لا يجرى عليك أن هذه الرواية — كما ترى — لا تدل على جواز الصلاة في الدم ما لم يرد على مقدّر الدرهم لا مطلقاً فلا تكون من الأحكام لمعارضة. ومنها مؤيدة داود بن سرحان عن أحمد بن محمد بن عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في ثوبه فأبصر في ثوبه دماً قال: يتم^(٢).

ومنها ما عن السرائر عن كتاب الشيعة لحسن بن محبوب عن عبد الله بن سنان عن أبيه عليه السلام قال: إن رأيته في ثوبه دماً وثبت نصي ولم تكن رأيته قبل ذلك فأتم صلاتك ودانصرف فاعلموا الخبر^(٣).

ولكن لروايتين غير معمول بها عند الأصحاب حيث أن ظاهرهما عدم وجوب التذليل أو التطهير بعد رؤيته للدم إلى تمام الصلاة وهذا مخالف لما عليه الأصحاب. نعم يمكن حملها على الدم الأقل من درهم مع لا تعارضان الروايات المتقدمة. وربما يتشبه لعدم بطلان الصلاة برؤية الحاسة في أثناء الصلاة إذا علم بسبقها — بالأولية القطعية بأن يقال: إن الروايات الدالة على جواز الاتيان بتمام الصلاة — إذا كان جاهلاً بالحاسة — تدل على جواز الاتيان ببعضها مع الحاسة جهلاً بطريق أولى. ولكن مع ورود روايات المتقدمة ببطلان الصلاة إذا رأى الحاسة في أثناءها وعدم بسبقها عليها لا عبرة بهذه الأولية كما لا يجرى.

(١) الوسائل الباب ٢ من أبواب قواطع الصلاة للحديث ١١

(٢) جامع الأحاديث الباب ٢٨ من أبواب التجاسات الحديث ١

(٣) الوسائل الباب ٤٤ من أبواب التجاسات الحديث ٢

المبحث الثاني عشر

في الطهّرات وهي كثرة لأوّل ماء وقدمى بعض حكمه في المبحث سابقة.
لثاني الشمس وهي مصفّرة لسطح ولأرض والأنية والأشجار من للحصر
والواري من المصولات على قول ولا تنقهر غيرهم من المصولات والذيل على مطهرتها
للسطح والأرض دون غيرهم هو صحيحة زرارة عن يجمع عليه السلام قال: سألت عن
البول يكون على لسطح أو المكان الذي يصلّى فيه فقال: إذا حقه الشمس فصّن فيه فهو
طاهر^(١).

ويستفاد من هذه الرواية أمور.

الأوّل اشترط مطهرتها باستناد الحفاف اليها فلا يكفي إذا حصل الحفاف بهبوب
الرياح أو حصل من قبل نفسه.

الثاني أنّ مورد السؤال هو البول فالتعدى عنه إلى سائر الحفاسات مشكك ولكن
يمكن أن يقال: أنّ ذكر البول من باب المثال لا لتقييد مع أنّ في سائر الروايات الآتية
ما يبيد التعميم فلاحظها.

الثالث أنّه يستفاد منها أنّ الشمس مطهرة للنجاسة لآلهة بأشراق الشمس عليه يصير
من النجاسات المعفوعة كما عن الراوندي وحل قوله عليه السلام. فهو طاهر على غير
الطهارة الشرعية — صعب في لعاية وهذه الرواية من أوضح الروايات الدالة على مطهرية
الشمس وأصحها سدا ودلالة أنّها لا تدلّ الأعلى مطهرتها للسطح والأرض دون مثل
الأشجار والأحجار والزرع والنبات مادامت قائمة على أصولها ولا يبعد دلالتها على طهارة

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ١

الحصر والبورى ٥ لأن الأرض المروثة تصدق عليها لأرض بل يمكن شمولها للمرشد المسوح من القصر و الصوف او غيرهما إلا أنه لا جماع قد دل على عدم طهارته بالشمس بل لابتة من غسله.

ومها رواية ابى بكر الحضرمى عنه عليه السلام قال. يا ابا بكر ما أشرقت عليه الشمس فقد طهر^(١).

وهذه برواية دالة باطلاقها على مطهريه الشمس لطبق الأشياء من المقول وغيره من الأشجار والنبات لا أنها ضعيفة السد ولكن يمكن جبر ضعفها بعمل الأصحاب بها إلا أنه لابتة من تحصيلها واحراج المقول عنها بالاجماع.

نعم يمكن أن يقال: أن الظاهر من قوله: ما أشرقت كل شئ يكون في مكان اشراق الشمس بأن كان متاثرشوق عليه الشمس طبعاً بأن كان في مكان غير مسقف مثلاً فلا تشمل المنقول لأن المنقول ليس طبعه أولاً واددات اشراق الشمس عليه فتشمل هذه الرواية الأرض وما يتبعها من الزرع ونبات وخصى وتشمل ايضاً السطح والأبنية والأبواب ولأخشاب المنصوبة في الساء وكذا تشمل الأشجار وفي شمولها للحصر ولبورى تأقل إلا أن يقال: أنها تعد من الأرض كما قد منا وعلى فرض عدم شمولها لها يدل على تطهير الشمس لها بعض الأخبار.

كرواية على بن جعفر عن أخيه عليه السلام أنه قال في حديث: سألت عن البورى يصيبها البون هل تصلح الصلاة عليها اذا جفت من غير أن تغسل قال: نعم^(٢).

وصحيحته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألت عن البورى يبل قصبا بماء قدر أيسل على قال: ادايسست فلا بأس^(٣).

ورواية عمار بن موسى الساباطى قال: سألت ابا عبد الله عليه السلام عن البارية يبل قصبا بماء قدر هل تجوز الصلوة عليها قال: اذا حقت فلا بأس بالقصوة عليها^(٤).

ولكن لابتة من تقيد هذه الروايات بما اذا حقت بالشمس بقريئة تيسر الروايتين

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٥

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٣

(٣ و ٤) الوسائل الباب ٣٠ من أبواب النجاسات الحديث ٢-٥

للتقدمين وغيرهما.

ومن الرويات لدالة على كون الشمس من الطهرات صحيحة ررارة وحديد بن الحكم الأزدي قالاً: قلنا لأبي عبد الله عليه السلام: السطح يصيبه البوب أو يبال عليه يصلى في ذلك المكان فقال: ان كان نصيبه الشمس والرياح وكان جافاً فلا بأس إلا أن يتحد مبالاً^(١) وهذه الرواية وإن لم تكن ظاهرة في تطهيرها للموضع القدر لاحتمال كون جواز الصلاة عليه لأجل حفاف الموضع لا لأجل أنه طهرته الشمس إلا أن هذه الرواية بصيغة سائر الروايات لدالة على مطهريّة الشمس تدلّ أيضاً على كونها من الطهرات ولايت في ذلك عطف لرياح عليها مع عدم دخلها في المطهريّة لاحتمال أن يكون المراد بذكر الرياح من جهة تلازمها عدل في حفاف الموضع مع استناد الحفاف إلى الشمس.

ومن الروايات موثقة عقار السباطي قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الموضع انقذر يكون في بيت أو غيره فلا نصيبه الشمس ولكنه قديس الموضع القدر قال: لا يصلى عليه وأعدم موضعه حتى تمسكه وعن الشمس هل تطهر الأرض قال: إذا كان الموضع قدراً من البوب أو غير ذلك فأصابته الشمس حتى يبس الموضع فالصلاة على الموضع جائزة وإن أصابته الشمس ولم يبس الموضع القدر وكان رطاً فلا تجوز الصلاة عليه حتى يبس الحديث^(٢).

وهذه الرواية وإن كان من المحتمل فيها أن جوار الصلاة على الموضع القدر بعد الجفاف لأجل العموعن السحابة التي أشرقت عليها الشمس — كما عن الراوندي — وكذا من المحتمل أن حوار الصنوة على الموضع القدر بما هو لحفاف الموضع وعدم سريّة السحابة إلى لباس المصلى — إلا أن الظاهر من الرواية أن اشراف الشمس عليه موجب لطهارته لأنه قد ذكر عليه السلام في العرس الأول أنه لا يصلى عليه وأمر بأن يعلم موضع السحابة حتى يمسكه ولكن لم يذكر في العرس الثاني أنه يعلم موضع القدر حتى يقسه فيعلم منه أنه غير محتاج إلى التطهير والآكام عليه أن يبسه والآن لم تأخير البيان عن وقت الحاجة. ولأنه عليه السلام ذكر في هذا العرس أنه يصلى عليه إذا صار لباساً وظاهره أن

(١) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب التماسات الحديث ٣

(٢) الوسائل الباب ٢٩ من أبواب التماسات الحديث ٤

المرد لسجود على الموضع لدى كان قدراً والآن قاد كان المراد للصلاة في هذا الموضع مع السجود على الموضع الظهر فلا فرق بين هذا العرض والعرض سابق لأنه يجوز الصلاة على الموضع القدر إذا كان يابساً مطبقاً أي وإن لم تشرق عليه الشمس فبعضه عليه السلام من الصلاة على الموضع لقدر في العرض لأوّل وتحويره في العرض الثاني كاشف عن أنّ المراد بالصلاة عليه هو السجود عليه لا غير.

وبعض مورد سؤال في الرواية أنّه هل تكون شمس مطهرة أم لا؟ فإلاّ من أن يكون لحوب مطبقاً للشؤون والآ يلزم أن يكون سنوالة بلا حواش.

و يستفاد من هذه الرواية التعميم بين البول وغيره حيث قل: إذا كان الموضع قدراً من البول أو غير ذلك.

وبعد عرض هذه روايات الدلالة على كون الشمس من الطهرات صحيحة اسماعيل ابن بريع قل: سألته عن لأرض وسطح يصبه البول وما تشبه هل تطهره الشمس من غير ماء قال: كيف تطهر من غير ماء^(١).

يكن يمكن منه على منه ذلك تطهر شمس الأرض مع حفاظها أي لا بد من أن تكون الأرض رطبة حتى تشرق عن الشمس فتحميها حتى تطهر.

(الثالث):

من المتطهرات النار ذكرها غير واحد من القدماء و مراد بمطهرتها أنها إذا صيرت عبي محسّ رطاداً أو دحاناً يصير ذلك الرمد و الدحان طاهراً.

ويكن لا احتصاص بالنار بذلك وإن عبي المحسّ إذا تبدلت واستحالته إلى عبي ظاهرة بأيّ سبب حصلت تلك الاستحالة سواء تحققت بالنار كما حرق اعدرة أو الميتة وصيرورتها رطاداً ودحاناً أو بالهواء كما استحالته الكلب مدحاً أو بإشراق الشمس وبالأرض كصيرورة اعدرة دوداً وغير ذلك يطهر ذلك المحسّ فتحصيها المطهرة بالنار كما في كلام بعض القدماء ليس له وجه إلا أن يقال: اقتصوا في ذلك أثر بعض الأخبار بظاهرة كون النار من المطهرات.

فصحيحه المحسّ من محبوب قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن اجسّس توقد

(١) الوسائل ابواب ٢٩ من أبواب النجاسات الحديث ٧

عنه العذرة وعظام الموتى ويخصص به السجد فكتب اليه محظه: ان الماء ولبار قد طهراه (١). ولكن هذه الرواية لا يمكن لاسرهم معادها لأنه اذا كان المراد أن طبع الحصن يكون شغل العذرة وعدم الموتى تحت من غير حصول المرح والا اختلاطهما معنى قوله: ان الماء وتار قد طهراه فإنه لم يصر محضاً حتى يظهر دفن الباري تحته وتسلط ماء عليه اللهم الا أن يكون المراد بانطهر هو رفع العذرة الظاهرية أسنى ما يسفر الطبع منه بسبب إيقاد العذرة وعظام الموتى عليه دون رفع النجاسة.

وان كان المراد بانقد العذرة وعدم الموتى الابد فوق الحصن بأن يحصل التحيط بين الحصن وبينها فلا يمكن تطهيره بتار والماء أم لا تثار فواضح لأن الحصن لا يصير بإيقاد تار عليه مستحيلاً الى حبه آخر بحيث يتبدل موضوع الحسن الى الموضوع الظاهر بل لم يتبدل إلا بعض أوصافه ومن المعلوم أن تبدل لأوصافه لا يكون امتحالة.

وأما الماء فهو واضح لأن الماء لا يسرى الى الحصن مع بقائه اطلاقاً ولم تحصل المسألة بملاقاته فهذه الرواية لا يمكن العمل بها فلو كان من رد علمها إلى أهله. ومن الروايات مرسلة بمحمد بن أبي عمير عن رواه عن أبي عبد الله عليه السلام في عمى عن وجير ثم علم أن الماء كانت فيه ميتة قال: لا بأس أكلت البارماحه (٢). ورواية احمد بن محمد بن عبد الله بن الزبير عن حذاف قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن ستر تقع فيها انقارة أو غيرها من الدواب فتموت فيعص من مائها أيؤكل ذلك الخبر قال: اذا أصابته تار فلا بأس بأكله (٣).

ولكن هذه الرواية لا تدل على أن التار قد طهرت خبر لا يمكن أن لا يكون الخبر محضاً بناء على عدم عدم ماء استر يوقوع لحسن فيها كما هو المختار مع احتمال أن يكون المراد من الناس عن أكله عند أصابة التار له هو ما ذكرناه في صحيحة الحسن من محبوب من أن المراد دهاب التار بالقدر الطاهرية الموحدة لتغير الطباع وعلى هذا تحمل مرسلة ابن أبي عمير بأن يقال: أن الماء وان كان غير مفيد ماء البئر في استئصاله لا أنه يمكن حمله على ماء التار

(١) الوسائل الباب ٨١ من أبواب النجاسات الحديث ١

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٢ - ١

او بعض المياه التي لها عاصم من النجاسة.

وكيف كان فيعارض هاتين الروايتين جبر ركريا بن آدم قال. سألت أبا الحسن عليه السلام عن قطرة نبد مسكر قطرت في قدره لحم كثير ومرق كثير قال يهرق لمرق ويطعمه أهل الدقة او الكلاب واللحم اغسله وكله قلت: فان قطره الدم قال: الدم تأكله النار قلت: حمر اوبيد قطر في عجين اودم قال: فقال: فسدت قلت: أبيعه من اليهود والنصارى وأبيس لهم قال: بين لهم فهم يستحبون شربه الحديث (١).

فان طاهره أن المرق اد نجس بوقوع احمر والسيد فيه لا يظهر باصابة اندرله وكذلك المحيى بن لاند من أن يطعمه أهل الدقة او الكلب او يبيعه من اليهودى والنصارى ولكن بالنسبة الى الدم قال: ادم تأكله اسار ويمكن أن يحمل الدم على الدم الطاهر الذى يحرم شربه كالدم المتخلف في الديبحة.

وايضا تعارض الروايتين لتقدمين مرسنة ابن ابي عمير لآخرى عن ابي عبد الله عليه السلام في المحيى يمحى من الماء نجس كيف يصح به قال: يباع متى يستحل أكل الميتة (٢).

ومرسلته الاخرى عنه عليه السلام قال: يدهى ولا يباع (٣).

ادلوكون اصابة البارله مطهراً لما كان يأمر بالبيع متى يستحل أكل الميتة او الدفن. وكيف كان فلا اختصاص للتأري في تحقق الاستحالة المطهرة للجسم نجس وأن ذكر القدماء في عداد المطهرات لأجل منامة النجس الذى عرفت عدم دلالة على كونها من المطهرات إلا اذا تحققت الاستحالة بها مع كل جسم نجس تبدلت حقيقة مداته الى جسم طاهر سواء أكان بالتار كصيرورة العذرة رماداً ام بإشراق الشمس عليه كصيرورة عذرة دوداً او رناً او من قبل نفسه كصيرورة الخمر حلاً بطهر وكذا تطهر الخمر اذا انقلبت حلاً بواسطة العلاج كصب الخل او الملح فيها كما تدل عليه الروايات الكثيرة فراجعها في باب الأشربة من الوسائل (٤).

(١) جامع الأحاديث الباب ١٣ من أبواب الماء الحديث ١

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٣٨ من أبواب النجاسات الحديث ٣ - ٤

(٤) الوسائل الباب ٣٩ من أبواب الأشربة المهرمة

هذه كله بالنسبة الى عين الحس وأما المتنجس كصيرورة الخشب بالاحراق رماداً او دحاناً فربما يقال بعدم حصول الطهارة بذلك لأن الحكم بالطهارة في الأعيان المحسة بسبب الاستحالة انما ثبت على عين الحس كالحمر وبكذب اذا انقلب الى عين طاهره كخل والملح فقد تبدل موضوع التجسس أعني الحمر والكذب الى موضوع طاهر وهو الخل والملح.

وهذا بخلاف المتنجس فإن الحكم بالنجاسة في مثل الخشب لا يثبت على الخشب من حيث أنه خشب بل من حيث أنه جسم فاداً تبدل جسميته الى جسم آخر لم تتبدل الجسمية بل تبدلت الجسمية والمفروض أن الحكم بالنجاسة لم يترتب على الجسمية. وهذا وبكفي هذا لوجه يشه بالمسطة لأنه اذا كان تبدل عين الحس الى جسم طاهر موجباً لطهارته فتبدل المتنجس الى جسم طاهر أوى بالحكم بالطهارة وموضوع التجسس وأن لم يكن نفس الخشب إلا أن الحس القائم به بعدم بالاحراق ويتبدل الى موضوع طاهر.

(الرابع)

من لم تطهرت الاسلام فإن الكافر د أسلم يظهر وهو احد عني بل ضروري بالنسبة الى جميع أقسام الكفر الأكبر المرتبة العظمى وامراد بالمرتبة العظمى من انعقدت بظفته والخال أن أحد أنواعه مسلم فانه يسد من كلمات كثير من الفقهاء بل قيل: أنه مشهور — عدم قبول توبته لا ظاهراً ولا باطناً.

وقيل: أنه تقبل توبته باطناً بمعنى صحة عباداته وطهارته عند نفسه — لا ظاهراً بمعنى عدم صحة عباداته بالنسبة الى الغير فلا يجوز للغير الاقتداء به ولو صدر بعد اسلامه عادلاً وكذا لا يجوز للغير معاملته معاملة الظاهر.

وقيل بقبول توبته ظاهراً وباطناً وهو الأقوى ويدل على القول الأول صحة محمد بن مسلم قال ع: من رعب عن الاسلام وكفر بما أنزل الله على محمد صلى الله عليه وآله بعد اسلامه فلا توبة له وقد وجب قتله وبانت منه امرأته ويقسم ما ترك على ولده (١).

وموثقة عمار قال سمعت داعية الله عليه السلام يقول: كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام ويحصد محمداً صلى الله عليه وآله نبوته وكذبه ون دمه مباح لكن من سمع ذلك منه وامرأته دابة منه يوم ردت فلا تفرقه ويفسه ماله على ورثته وبعد مرأته عذة لتوفى غيرها وحها وعلى الإمام أن يصفه ولا يستتبه (١).

وروية عنى من جعفر عن أخيه موسى عليه السلام قال: سأله عن مسلم نظر قال يقتل ولا يستتبه قلت: مصرانى أسلم ثم ارتد قال: يسألك فان رجعت والاقبل (٢).

ولا يخفى أن هذه رواية ظاهرة في التفصيل بين المرت الفطرى ومنى بعدم قبول توبة الأول ومبول في شيء وروية عمار ولا يكس ظهورها عشية ظهور هذه رواية إلا أنها لا تخفى ظهور في المرت الفطرى حيث قال: كل مسلم بين مسلمين ارتد عن الاسلام الغدر منه أنه كان مسلماً وودع مسلمين ثم ارتد وإن قرئ مسلمين بصيغة الجمع فهو يصح ظاهر في المرت الفطرى لأنه يستفاد منه أنه كان مسلماً بين مسلمين ثم ارتد.

وأما صحة محمّد بن مسلم فيها أيضاً لا تخلو عن الظهور في كون إيراد بقوله: من رعب عن الاسلام هو بدى كان مسلماً ثم رعب عن الاسلام وإرتد.

وكن نعرض هذه الروايات بروايات بدلة دلتها او عمومها على قبول توبته بل بعضها ظاهر في المرت الفطرى:

من رواه القصاص بن بشر عن أحمد الله عليه السلام قال: إن رجلاً من المسلمين حضر فأتى به أمير المؤمنين عليه السلام فأسببه فدى عنه فقص على شعره ثم قال: طئوا يا عباد الله فوطئ حتى مات (٣).

ولا يخفى ظهور الرواية في مرت الفطرى لكتبه صعيقه بسد

ومها حسنة ابن محبوب عن غير واحد من أصحاب من يجعمر ويعبد الله عليها السلام فلا في المرت بسبب قال: لا ولا قبل الحديث (٤).

(١) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرت الحديث ٢

(٢) الوسائل باب ١ من أبواب حد المرت من كتاب الحدود الحديث ٥

(٣) الوسائل الباب ١ من أبواب حد المرت الحديث ٤

(٤) الوسائل باب ٣ من أبواب حد المرت الحديث ٢

وهذه الرواية مطلقة تشمل المرتد المفطر.

ومنها صحيحة هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: أتى قوم أمير المؤمنين عليه السلام فقالوا: سلام عليك يارثنا فاستأمنهم فممن يتوبوا فحضرهم حميرة أوقد فيها دراً وحمر حميرة في حطب أخرى وأقصى بينها فسلم يتوبوا ألعاهم في الحميرة وأوقد في الحميرة الأخرى حتى ماتوا^(١).

ومنها رواية مسمع بن عبد الملك عن أبي عبد الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه السلام قال: المرتد يعزل عنه امرأته ولا تؤكل ديبحته ويستتاب ثلاثة أيام فإن تاب واقتل يوم الرابع^(٢). وهذه رواية أيضاً شاملة للمرتد المفطر لكنها صيغة السد ولا يضرها صحتها لأن في سيرها من صحيحة ولحسة كفاية خصوصاً صحيحة هشام بن سالم التي يظهر منها أن موضوعها المرتد المفطر حيث أنه يظهر منها أن القوم كانوا من شيعة علي عليه السلام ثم ارتدوا وصاروا من لعنة.

ثم إن هذه الروايات التي سردناها أحياناً وغيرها من مطلقات أدلة التوبة كقوله تعالى: إِنَّ سَعَةَ الْإِيمَانِ أَنْ يَشْرَكَهُ وَيَعْفُو مَا ذُوقَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ^(٣) — هي أدلة القبول الثالث الذي قوبل به — أعني قبول توبته فذهراً وباطناً — لما يظهر من الروايات المتقدمة عن هذه الروايات من عدم قبول توبته لأنه من حمه على عدم سقوط آثار الارتداد عنه بمجرد اتوبته لأن مقتضى الجمع بين هذه الروايات — الدالة على قبول توبته وتلك الروايات الطاهرة في عدم قبولها — ذلك.

ثم أنه يجوز العقد على زوجته — بعد التوبة — بالعقد الجديد بعد انقضاء العدة من يستعاد من بعض الروايات وتمتضيها أنواع عقوبة حوار العقد عليها في العدة وكذا ما يكتسبه بعد التوبة لعدم المانع منه شرعاً.

وما يظهر من بعض الروايات المتقدمة من انتقال أمواله إلى ورثته بالارتداد هو المال الذي كان يملكه في حال إسلامه قبل ارتداده فلا دليل يدل على عدم حصول التملك له بعد

(١) الوسائل الباب ٦ من أبواب حد المرتد للحديث ٦

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب حد المرتد للحديث ٢

(٣) سورة النساء الآية ٤٨

الارتداد وكذلك يظهر دليل دال على عدم امكان اتحاده للروحة بمجرد الارتداد سواء أتاب منه أم لا فله أن يرجع الى زوجته الأولى بالمعدن الحديد بعد اسلامه وله أن يتروح بروحة غيرها.

(الخامس:)

من المظهرات روال عن النجس عن طاهر بدن الحيوان وباطن الانسان وهو اعمى كما حكاه غير واحد أما روال للنجاسة عن طاهر الحيوان فبدل على كونه من مظهرات مصافاة الى اسيرة القطعة بين المتشعبة على عدم تطهير مواضع النجاسة من بدن الحيوان عند ملاقاتها للنجاسة — الروايات الدالة على طهارة سور السور وسائر لهاثم والطيور.

كرواية المروية بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام حيث سئل عن هزل بهرة واشاة والقرة والابل والحمار والحيل والبعال والوحش فلم يترك السائل شيئاً إلا سأله عنه فقال لا بأس حتى انتهى الى الكلب فقال: رحس بحس الحديث^(١). وكالرواية المروية عن معاوية بن شريح عنه عليه السلام قال: سأله عذافرو أنا عنده عن سور السور واشاة والقرة والبعير والحمار والفرس والبعل والسباع يشرب منه او يتوضأ منه قال: نعم اشرب منه وتوضأ منه الحديث^(٢).

وكرواية عمار او موثقته عنه عليه السلام قال: سئل عما تشرب منه الحمامة قال: كل ما أكل لحمه فتوضأ من سوره واشرب وعص ماء شرب منه براء و صفر او عقب فقال: كشئني من طير يتوضأ بماء يشرب منه إلا أن ترى في منقاره دماً فإن رأيت في منقاره دماً فلا توضأ منه ولا تشرب^(٣).

والمراد بعدم حوار الشرب عند رؤية لدم عدم الحوار عند العلم بوجود الدم او ما يقوم مقام العلم كالبية واحبار دى اليد وبذلك لا خصوص الرؤية فان الرؤية لا يمكن أخذها في موضوع عدم حوار الشرب لأن موضوع عدم الحوار نفس دم لا رؤيته. فيستعاد من هذه الروايات وغيرها أن لهاثم والطيور حتى المحرمة من كل

(١) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الاستنار الحديث ٣

(٢ و ٣) جامع الأحاديث الباب ٦ من أبواب الاستنار الحديث ٢ — ١٠

حتى الآكلة للحيف محكوم بظهارتها وظهارة سورها الآن تشاهد للنجاسة في مواضع سورها، ومن المعلوم عدم حرر الهائم والسباع عن مرونة الحاسات وخصوصاً السباع حتى مثل لتهرة فإن ررقها عدل من اقتراس مرستها إن الهرة من شأنها عالياً أكل العار وكذا سائر السباع فإنها لا تنصر عن أكل الحيف بل أكل بعضها بعضاً وكذا بعض الطيور المحترمة الآكلة للحيف كالصفر وسرى وبقاب وقصاء العادة بعدم تطهيرها لموضع سحس، فيقال من أن الحكم بظهارها — في صورة عنتها واحتمل تطهيرها ولو من باب الاتفاق بأن تدخل فيها أو منقارها في الماء الجاري — ضعيف جداً لأنه يستلزم حل الرويات على الموارد بشادة البادرة خصوصاً في صدر الاسلام المعلوم قلة وجود الماء فيه من قلة وجود الكر والجاري فيه.

وأما دحض الانسان فاستدل لكون دهاب النجاسة عنه مطهراً — بالاجماع هذا دا قدستحس الباطن بملاقاته لسحس وأما اداقنا بعدم حصول النجاسة للباطن أصلاً كما ليس بعيد فلا يمكن عذه من المطهرات وتطهر الثمرة بين القولين فيما إذا أدخل أصبعه في فيه وكان ريقه ملائقاً للدم ح فإن قلنا بقول المشهور من تحس الباطن تحس أصبعه لأنها لاقت ريقه الملاق للدم وإن قلنا بالثاني لم تنحس لأنها لم تلاق الدم وإنما لاقت الريق لملاق للدم ولمروص عدم تنحس بملاقاة الدم ولكن قول المشهور أوفق باتقاعه لأنه إذا دار الأمر بين تخصيص الأدلة العامة بالدالة على تحس كل مجس لملاقية — بالبواطن بأن يقال: إن كل مجس محس لملاقية إلا لبواطن وبني بقاء تلك العمومات على حالها حتى تشمل البواطن لكن نريد على عدد المطهرات ونقول: إن من المطهرات زوال العين عن دحض الانسان فاشأنى أولى لأنه على الأول يلزم تخصيص الأدلة العامة وهي آية عن التخصيص وأما على الثاني فلا يلزم ذلك بل العمومات على حالها غاية الأمر أنه يقال: إن من لمطهرات التي يستفاد من كلام الشارع حيث قل: إنما عليك أن تعمل الظاهر لا الباطن — أن الشارع جعل زوال العين من دحض الانسان مطهراً وعذه من المطهرات ليس محالاً للعمومات ولا محصاً لها لأن الشارع لم يخصص المطهرات فيما عدا هذا المراد فلا منافاة بين كون الماء والشمس وسرى والارض مثلاً من لمطهرات وبني كون زوال العين عن البواطن أيضاً من المطهرات والله العالم وعلى القول الأول — أي بناء على عدم تحس الباطن فلا وجه لعذه.

من المظهرات هذا دالم هل مصراف أدلة استحسانات عن سواص

(السادس:)

من لمظهرات عبة المسم ومشد كونه من المظهرت أمور لأؤل السيرة القطعية على طهارة بدن المسم وللمامه بمجرد عتته مع علمه بحاسه بدنه ووجهه وعدم بناء المشرعة على استفسار حانه وأنه هل غسل بحاسه من بدنه ووجهه ولا ولكن يمكن أن يقال: أن السيرة انما تكون حقة لو كانت كاشفة قطعية عن أنها تكون منسرة من ردد المعصوه عليه سلام حتى يكشف عن رأيه ع ولى لهم باثبات ذلك.

الذى ظهر حال سلم في الاحراز عن استحسانات فيما يكون استعماله مشروطاً بظاهرة فادا تخفى بدنه اولياسه اولويه وعينه بذلك تم استعماله فيما تشترط فيه الظهارة مثل ماددا صلتى في بدنه بدى كان يحس من قبل ومع هذا الدماس بدى كان حساً وتوصاً من هذه الآفة بنى كالب محبة وشرب منها شرب من لمابعدت ولم يعلم أنه هل طهر هذه المذكورب اولوا حتمت بظهورها فطاهر حال المسلم — من أنه حثب عن استحسانات — يفترض الحكم بأنه قد طهرها وهذا الوجه من أقوى بوجه في مشد كونه عبة المسم من المظهرت لأن بناء أكثر فعليه على بصحة.

الثالث دعوى الامعاء غير واحد على كوب عبة المسم من المظهرت، ولكن يرد عليه ان الامعاء غير محقق لأنه قد يقبل الخلاف من غير واحد على عدم حكمه بظهارة المسلم بمجرد غيبته بل قيل: انه مشهور فلاحظ.

الرابع روه الخرج لولا الحكم بظهوره بمجرد غيبته وعلمه بحاسه بدنه اولياسه ولكن يلزم من هذا بوجه أن يكون عبة المسلم من المظهرت في مورد الخرج فقط لا مطلقاً وم يقبل به أحد.

ثم أنه يشترط في كوب لعينه مصهرة لبدن المسم اولياسه أمور ثلاثة الأول علمه بحاسه بدنه اولياسه فلم يعلمه لا حكمه بظهارة بدنه اولياسه خلافاً لصاحب الخواهر حيث دعى السيرة لقطعية على الحكم بظهوره حتى في مورد عدم العلم بالحاسه.

الثاني استعماله فيما يشترط فيه الظهارة كأن صلتى فيه ولم يكن من الأشياء التي تخور للصلاة فيه مع النجاسة كالمسوسة اولافاه مع برطوبة السارية وأكله او شربه و

توصأ منه.

الثاب احتمال تطهيره فلا يمكن الحكم بظهارته في صورة العلم بعدم مالهاته بالنسبة الى النجاسات.

(السابع:)

من انظهرات لأرض فأنه يظهر العل ورض انهم والحق بالمشى عليه عى المشهور بل عى غير واحد دعوى الإجماع عيه وتدل عنه رويات كثيرة مبه سوى العامى قال: دا وطأ أحد كم الأذى بحصه فظهورهما التراب^(١).

وربما يقال: بظهورية التراب دون مطلق وجه لأرض سداً في هذه رواية ولكن الروية عامة صحيحة السد ومع ذلك نعارضها بروايت صحيحة اوموثقة وستحیی إنشاء لله تعالى.

ومم صحيحة فصانة عن ابن بكير عن حفص بن ابى عيسى أنه قال بمصادق عليه السلام: من (ط) ان وطئت على عذرة بحق ومسحته حتى لم أرفه شيئاً ماتتوفى في الصلاة فيه^(٢) فقال: لا بأس^(٣) ويستعاد من هذه لرواية وكذا رواية زرارة الآتية كذب المسح على الأرض حتى يذهب أثر النجاسة ولا يحتاج الى المشى خصوصاً اشى حصة عشر دراهماً كما يستعاد ديت من صحيحة الأحول لآتية منه يمكن حملها على بعض المعامل كما سيجى.

ومم رواية محمد بن على الحنفى عنه عنه السلام قال: قلب له: ان طريقى الى المسجد في رفاق ياب فيه فربما مررت فيه وليس عني حذاء فيصق برجلي من بداوته فقال: انيس تمشى بعد ديت في أرض يابسه قلب: بلى قال: فلا بأس ان لأرض يظهر بعضها بعضاً الحديث^(٤).

ومها حسنة المعلى بن حبيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخمرير يخرج من الماء فيمر على الطريق فيسبل من الماء أمر عليه حذاء فقال: اليس ورائه شيئ حاف قلت: بلى قال: فلا بأس ان الأرض يظهر بعضها بعضاً^(٥).

ومها صحيحة الحلبي قال: تزلق في مكان يسا وبين المسجد زقاق قدر قد دخلت على

(١) كذا العمال - على ما حكى عنه الحديث ٥ صفحة ٨٨

(٢) (٢) (١) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب المحدثات الحديث ٦ - ٩ - ٣

يبعد الله عبه السلام فقال أين برلتم فعلت: برلدى در فلان فقال: أن يسكم وبين
لسحد رقافاً قدراً أو قلنا له: أن يس وبين السحد رقافاً قدراً فقال: لأرس أن الأرض يظهر
عضها بعضاً الحديث (١).

و يستفاد من هذه الحجة في الروايات—أعنى قوله: أن الأرض يظهر بعضها بعضاً—أن
المрад بنى اليأس في هذه الروايات من جهة روال الحاسة بالمشى على الأرض لا العموم
الحاسة بواسطة الصلاة في الخلق والاصل الذي تجوز الصلاة فيه لأنه لا تتم الصلاة فيه
منفرداً—كما توهم—ومعنى قوله: أن الأرض تظهر الح أن الأرض الحسة اذا تعفنت أحرانها
برحل أحداً وتعله تظهر أرض أخرى تلك الحاسة بعد روال العيين—بالمشى عليها والله لعالم.
ومها صحبة الأخوان عه عليه السلام في الرحل بطعن الموضع ندى يس تنظيف ثم
يطأعده مكاناً طعناً قل: لأناس اذا كان حمة عشر دراعاً ومعدلك (٢).

وهذه الرواية بظاهرها مائة لاطلاق سائر الروايات لأن قيد حمة عشر دراعاً
لا يوجد في سائر الروايات، لأن يحمل على ما ادالم يذهب أثر الحاسة، لأنها.
ومها صحبة زرارة قال: فنت لأبجعفر عليه السلام: رحل وطأ على عذرة فساحت
رحله فيها أينقص دث وصوءه وهل يحب عليه غسلها فقال: لا يغسلها إلا أن يقدرها ولكنه
يمسحها حتى يذهب أثرها ويصلى (٣).

وهذه الرواية تدل على عدم اعتبار المشى مطلقاً أي ولو أقس من حمة عشر دراعاً فلا بد
من حمل صحبة الأخوان الظاهرة في التقدير—على ما ذكرناه أو على أن التقدير المذكور أحد
الأفراد التي تتحقق بها الطهارة—أي طهارة الرحل وانهرد الآخر تحقق مسمى المشى ولو كان
خطوة وحطوتين والفرد الآخر المسح على الأرض حتى يذهب أثر الحاسة.
ثم أنه هل تعتبر طهارة الأرض أولاً—في وجهه وجهان بل قولان واستدلنا باعتبار طهارتها
بأمور.

الأول ارتكاز العرف على أن المتخس لا يكون مطهراً فإن العاقد للطهارة كيف يكون
معطياً لها.

(١) (٢) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب التجاسات الحديث ٤—١

(٣) الوسائل الباب ٣٢ من أبواب التجاسات الحديث ٧

الثاني الاستمرار من الماء لا يكون نحو الاطلاق مطهراً سواء أكان قليلاً أم كثيراً إلا أن يكون طاهراً فكذا التراب الذي يكون مطهراً من الحدث لابد من أن يكون طاهراً كتراب التيمم من لا يكون مطهراً من الحدث إلا إذا كان طاهراً كحجر الاستحاء.

ثالث دلالة صحيحة الأحوال المتقدمة على ذلك حيث قال السائل: الرجل يضأ على موضع يدى ليس بنظيف ثم يضأ بعده مكناً بطيخاً حيث أن الظاهر أن المراد بالمكان التنظيف المكأن بطاهر وهذا لعدوان كان في كلام السائل إلا أن تقرير الإمام عليه السلام له على هذا القيد وعدم ردعه كاشف عن اعتباره.

الرابع ما استدل به في الحديث على ما حكى عنه - من قوله صلى الله عليه وآله جعلت لي الأرض مسحاً وطمهراً - على أن المراد بالطمهرو الطاهر في نفسه المطهر بغيره فلا بد من أن تكون الأرض طاهرة ومطهرة حتى يصدق عليها لطمهرو.

ولكن يرد عليه أنه على فرض أن يكون المراد بالطمهرو الطاهر في نفسه المطهر لغيره لا تدل الرواية على اعتبار كون الأرض طاهرة فإن المراد من قوله ص: جعلت لي الأرض مسحاً وطمهراً - الطاهرة من حيث أدوات أي مع قطع الطر عن عروص الحاسة عنها فلا يرد فيه حساستها - بفرض ولحاصل عدم استعادة اعتبار القيد الأول من قوله: طهرواً هذه الأدلة بما ذكرها الاستاد دام ظله مستدلها على اعتبار طهارة الأرض تمنأ من شرط ذلك.

ويمكن الخدشة في الكل أما الارتكاز بممكن أن يدعى أن ارتكازهم على خلاف ذلك كما لا يخفى على من راجع ارتكازهم فإنه إذا قيل لهم: إن الأرض مطهرة لبطن العل وانقدم لا يسألون عن أنه هل يعتبر طهارة الارض اولاً لا يصدق في أدهم السؤال عن ذلك وأما الاستقراء فهو أيضاً كسابقه اذ لا يمكن اثبات حكم من الأحكام الشرعية بالاستقراء فإن الاستقراء لا يعيد الآلة وأن الطر لا يفي من الحق شيئاً مع أن مسمى الشريعة الإسلامية على جمع المحتتمات وتبريق المجتمعات.

وأما صحيحة الأحوال فليس فيها سوى الاشعار على ذلك وفرض لمكان الطيف وغير الطيف أنها هي في كلام السائل لا في كلام الإمام عليه السلام وإنما قرره الإمام عليه السلام في مروضه وهو المكان النطف ومن المعلوم أن مفهوم النقب ليس بحة ومن ينف الإمام عليه السلام الطهارة من المكان غير لنظيف مع أنه يمكن أن يكون المراد بالمكان

الطيف لمكان الخالي عن القدارت نظهريه ان الخالي عن لأوسج لا الخالي عن
النجاسات وان كان هذا الاحتمار بعيداً عن مابق الرويه ولكن مع ذلك كنه الأحوط
هو اعتبار طهارة الأرض كما عليه المشهور.

و يعتبر بعد جماف الأرض على المشهور والدليل عليه رواية محمد بن علي الخبي
المنقولة عن مستطرفات السرائر عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت له: انّ طريقى الى مسجد
في رفاق بيال فيه مرتباً مررت فيه وليس عليّ حذاء فيصق مرحلي من بداوته فعارح: أليس
تمشي بعد ذلك في أرض يسهة قلت: نعم فقال: لا بأس إن الأرض يظهر بعضها بعضاً^(١)
وحسنة معني بن حبيب قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحرير يخرج من
ماء فيمر على الطريق فيسيل منه الماء أمر عليه حافياً فقال: أليس ورثه شيء حاف قلب: بل
قال: لا بأس إن الأرض يظهر بعضها^(٢).

والخندشة في سندهما سمع أن الثانية حسنة في غير محلها لأن المشهور قد عملوا بها.
ثم انه لا فرق ظاهراً بين العمل والقدم وبين أقسام العمل من الخلق وغيره بل يمكن
التعمد في أسفل عصا الاخرج من ركبتي من يشي على الارض مركبته.
وكذا لا فرق في الأرض بين المروشة دالاً آخر واحصى وغيرهما تنك في ذلك كنه
بإطلاق النصوص نعم يشكل الحكم في المروشة بغير والآهك ولخص بلشك في صدق اسم
الأرض عليها.

(الثامن)

من المطهرات ماء الغيث ذكره غير واحد من القدماء تبعاً للنصوص وهل يعتبر في
صدق اسم المطر الحريان على وجه الأرض - كما ذكر ذلك كثير من الفقهاء بل نسب ذلك الى
المشهور - فيه قولان فلنذكر أولاً النصوص ثم نظرفي دلالتها فقول ومن الله التوفيق.

من النصوص مرسل الكاهلي عن ابي عبد الله عليه السلام قال: قلت: يسيل عليّ من
ماء المطر أرى فيه التغير وأرى فيه آثار العذر فتطهر الفطرت عليّ و ينصح عليّ منه والبيت
يتوصّ على سطحه فكف عن ثيابا قال: ما مدانأمن ولا تعمسه كنّ شينى يراه ماء مطر فمد

طهر^(١)).

وهذه الرواية فيها اطلاق يصدق على غير الجاري على وجه الأرض لئهم إلا أن يقال بعدم صدق المطر على غير الجاري وهو بعيد.

ومنها رسالة العقيه قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن طين المطر يصيب الثوب فيه البول وصدرة والدم فقال: طين مطر لا ينحس^(٢).

ومنها رواية أبي بصير قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن بكيف يكون حرجاً فتمطر السماء فتقطر على الفطرة قال: ليس به بأس^(٣).

ومنها صحيحة على بن جعفر أنه سأل أحده عليه السلام عن الرجل يمزق ماء المطر وقد صبت فيه خر فأصاب ثوبه هل يصلى فيه قل أن يصلى فيه قل: لا يصلى ثوبه ولا رحنه ولا بأس به^(٤).

ومنها ما عن العقيه أنه سأل هشام بن سالم أبا عبد الله عليه السلام عن السطح يدل عليه فتصيبه السماء فيكف فيصيب الثوب فقال: لا بأس به ما أصابه من ماء أكثر منه^(٥).

وهذه الروايات من الروايات المطففة وليس فيها تقيد بالجريان ولكن في بعض الروايات ما يظهر منه التقيد بالجريان مثل صحيحة علي بن جعفر قال: سألت أبا الحسن موسى عليه السلام عن البيت يال على طهره ويعتس فيه من أحبابه ثم يصيبه المطر أيؤخذ من مائه فيتوضأ به للصلاة فقال: داحري فلا بأس به^(٦).

وروايته لأخرى عنه عليه السلام قال: سألت عن المطر يجري في المكان فيه العذرة فيصيب الثوب يصلى فيه قبل أن يعسل قال: إذا جرى به المطر فلا بأس^(٧).

وروايته الأخرى عنه عليه السلام قال: سألت عن الكيف يكون فوق البيت فيصيبه المطر فيكف فيصيب الثياب يصلى فيها قبل أن تعسل قال: إذا جرى من ماء المطر فلا بأس يصلى فيه^(٨).

ولكن هذه الروايات لا ظهور لها في كون مصداق المطر لا يتحقق لا إذا جرى على وجه

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٣ - ١٢ - ٩

(٤) (٥) (٦) (٧) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٨ - ٤ - ٥ - ٧

(٨) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه الحديث ٦

لأرض لا مكان أن يكون المراد بالجريان الجريان من الخراب بمعنى أنه إذا جاء المطر من الميراب
فلائة في مطهرته من الجريان ويحتمل في خصوص صحيحة علي بن جعفر (١) أن اعتبار
الجريان إنما هو لأجل كون الموضع معداً لتقذارات عالم يحرقه المطر لا يمكن الأخذ من مائه
والتقصوه به لأجل احتلاطه بالقاذورات وأثر في صورة الجريان فيذهب ماء المطر بها مصافاً
إلى ممرور لسؤال في هذه الرويات هو المكن المعد لتقذورات الذي لا يمكن تطهيره
الأبعد جريان المطر عليه لأنه بواسطة كثرة الحاسبات لا يمكن عدل المطر عليه إلا بعد جريانه
على وجه الأرض وذهاب الحاسبات بواسطة كثرة المطر والآتية الحاسبات غالبية عليه
بواسطة كثرة الحاسبات وقبه كما هو واضح

ويحتمل أن يكون المراد بالجريان الجريان من السماء بمعنى أنه يشترط في عاصمية
ماء المطر من الحاسة بحيث ادوكف على الثوب لا يتسحق الثوب بذلك وكذا في حوار
التوضي به - الجريان من السماء وعدم انقطاع المطر لأن الموضع موضع قدر فحود انقطاع
المطر عنه يصير الماء الباق على وجه الأرض متحسماً للآفاتة للمحس وهذا الاحتمال لم يذكره
الاستاذ دام طلة مع يكون لأقوى ماعنه كثير من الفقهاء من عدم اعتبار جريانه على وجه
الأرض تبعاً لإطلاق النصوص المتقدمة.

ثم إن المطر كما يظهر لأرض التنجسة وما يحكمها كذلك يظهر الماء لمتنحس ويكن
لأحوط حصون الاحتلاط بينها لأنه بدون الاحتلاط والامتراح لا يصدق عليه أنه رآه ماء المطر
لأن الماء الذي يكون في أسفل الخوص لم يره ولم يلاقه ماء المطر فلم يتحقق مصداق قوله 'كل
مارآه ماء المطر فقد طهر وهذا نظير ما إذا كان أحد جانبي القميص مثلاً محساً وكان في المطر
وكان الجانب الآخر خارجاً عنه فكما أن الجانب الذي لا يراه المطر لا يظهر بلاقاة المطر للجانب
الآخر الذي رآه ماء المطر فكذلك ما نحن فيه.

أقول: على رغم جهودنا اختارة في صيغ مطالب الاستاذ مد ظله قد فائنا بقية
المطهرات فلم اسجلها في المسودة.

(١) جامع الأحاديث الباب ٤ من أبواب المياه المحدث ٥

المبحث الثالث عشر

في أحكام آية ذهب وفضة. حرم ذلك والشرب الخمر متى لحظت ومن
 عاقبة الآ من الشاد منه من آية ذهب وفضة وأحرقى ذلك من الطرفين كثيرة.
 من إمامة ماروي من طرقهم عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: لا يشربوا في
 آية الذهب ولا يشربوا في فضة ولا يشربوا في لدا وبكم في الآخرة (١).
 وعنه صلى الله عليه وآله أنه من طرقهم أيضا أنه قال: لا يشرب في آية ذهب
 والفضة إنما يحرق في طئنه نار جهنم (٢).
 ومن طرق ماروي عن إمامه عليه السلام يقرب حسن وصحيح قال: لا تأكل
 في آية من فضة ولا في آية من فضة (٣).
 وماروي عن إدريس بن سرحان عنه عليه السلام أنه قال: لا تأكل في آية الذهب
 وفضة (٤).
 ومارواه محمد بن مسلم عن إمامهم عليه السلام أنه سئل عن آية الذهب
 وفضة (٥).
 وماروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم وكذا روى عن إمامهم عليه السلام
 أنها قالوا: آية ذهب وفضة مع الدين لا يؤمنون (٦).
 وماروه محمد بن مسلم عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال: لا تأكل من آية ذهب

(١) كنز العمال - على ما حكى عنه جلد ٨ صفحة ١٦

(٢) المستدرک الباب ٤٠ من أبواب النجاسات الحديث ٤

(٣)(٤)(٥)(٦) وسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ١ و ٦٥ والحديث ٧٣ - ٧ - ٣ - ٤

ولافضة^(١).

وهذه الروايات طهره في حرمة الأكل من آية ذهب ونقصه وشرب من بعض هذه روايات به إطلاق ناسية من حرمة مطلق إلا استعمالاً ولكن تعارض هذه الروايات روايات أخر صاهرة في كراهة الأكل والشرب من بل كراهة مصفى استعمالاً. من صححة ابن بريع قال: سألت رب عن السلاء عن آية ذهب ونقصه فكرهه فكتب. روى أنه كان لأبي الحسن عنه سلام مرة منسقة فضة فدل. لا والحمد لله إنما كانت لها حنقه من فضة وهي عدى ثم قال: إن الحسن حين عداى حين عمل له فصب من منسقة من نعو ميعمل ليعمل يكون فضة نحواً من عشرة دراهم فأمره أبو الحسن عليه السلام فكسر^(٢).

ومما روية بريد عن أحمد الله عليه السلاء قال: ته كره شرب في فضة وفي مدح لفضة وكذا أن يدهش في مدهش منسقى واشقة كذلك^(٣). ومما وثقه من مهران عنه عليه السلاء قال: لا سعى شرب في آية لذهب والفضة^(٤). حيث أن نعو لا سعى صاهر في كراهه.

ويكن يمكن الخوف عن هذه الروايات بأن كراهة في لسان الأئمة عليهم السلام بسب طهره في كراهه المصنعة عند الفقهاء لأن كراهة في سابه عليهم السلام تنطبق على مطلق ما يكون مرجوحاً سواء كان محرماً أم مكروهاً وكثيراً ما تنطبق على المحرم بقطعي فهذه روايات لا تعارض تلك روايات لدلالة على الحرمة وعلى فرض معارضتها فالترجيح عندك روايات لعلم الأصحاب بها فإن فتواهم مطعنة على حرمة الأكل ولشرب منها ولم ينش الخلاف من أحد في الحرمة لأن حكي العون بخور شرب من منسقى لتحقيق السرور في سحره عدم ما يدل على الحرمة وإن مدت على الحرمة يدل على حرمة الأكل فقط. ومروى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم لا يمكن الاستناد إليه لكونه عاماً كما مر وما دل على كراهة الشرب كروية بريد ورواية سماعة بن مهران فأنه هو يلفظ

(١) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب النجاسات الحديث ٥-٦

(٢) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٣) الوسائل الباب ٦٥ من أبواب النجاسات الحديث ٧

كراهة أولاً ينبغي وهما لا يرد لأن على الحرمة».

ويكره جاب دة لرواه العامة ضعفاً عبور بعمل الأصحاب ولفظ الكراهة أولاً يسمى ليس صريحاً في لكراهه المضطحة وإن كان طاهراً فيها إلا أنه لأنه من رفع اليد عن ظهوره بواسطة فتوى لأصحاب لقائلين بالحرمة

وربما حملت روایات الكراهة على التقيّة مواظبت لمضيق بعض لعاقبة.

وهل يحرم خصوص الأكل والشرب من آية الذهب والنقصة ومحرم مضيق مستعمالاته — الظاهر هو الثاني وما أولاً كثر المتأخرين لأنه — وإن كان أكثر الأحرار لتقدمة سبي عن الأكل والشرب منه — إلا أن رواية محمد بن مسلم لتقدمة تذهرة في حرمة مطلق الاستعمال لأن القاهر عليه السلام قد سبي عن آية ذهب ونقصة ومن المعلوم عدم تعمق سبي نفس الآية فلأنه من تقدير المتعمق وحيث أن حذف لتعمق معناه معصوم فالمسبي عنه مطلق الاستعمال وكذا الرواية مروية عن النبي والكاسم صلوات الله عليهما والها وبها قالوا. آية الذهب ونقصة متاع الدين لا يوقون

وكذا صحيحة من يبيع متقدمة قال سألت الرضا عنه السلام عن آية الذهب ونقصة فكرهها وقد تقدمت الرواية فنه يستند من هذه روايات مجموعة مطلق استعمالها ولا يصح بالاستدلال ضعف سند بعضها غير بصعب بعمل الأصحاب مع حرم جميع أقسام لاستعمالات مثل التذمين منه أو لاستخدامها أو توصوه أو الاعتساف منه سواء كان بالارتعاش فيها أم بالاغتلاف منها.

وهل يطل الوضوء أو لعسل منه أولاً — ثم إذا كان لا ارتعاش فهو باطل قطعاً لاتحاد المحرم مع المأثني به لأن الوضوء منها هو عين التصرف فيها واستعمالها لما عن كشف اللثام من عدم البطالان ضعيف جداً.

وأما إذا كان نحو الاعتراف فكذلك يصح إذا كان مع الانحصار لأنه وإن لم يكن التصرف في الاناء هو عين الوضوء منه الآتية لم يكن مأموراً بالوضوء مع الانحصار بل يكون فرضه لتيتم فطلا به ح لأجل عدم الأمر به لأجل التصرف في إساءة الذهب مثلاً.

وأما مع عدم الانحصار فيمكن القول بصحة الوضوء لأنه ح مأموراً بالوضوء ولا يكون التصرف في الاناء بنظر العرف هو عين الوضوء فيكون اعترافه من الاناء حراماً ووضوئه

صحيحاً.

ثم ان المايط في صدق الاء والآنة هو تشخيص العرف ذاته ليس في كتب سبعة ما يفسرها تفسيراً واصحافاً في أكثر كتب اللغة أن الإباح والآنة معروف لا يريدون على هذا شيئاً نعم عن المصاحح ليس أن الاء والآنة كالأوعية والأوعية فقط ومعنى «وطاهره تردها» وأن الاء والآنة عين لوعاء والأوعية وأن قال في الخواهر: أنه تفسير بالأعم لأن أنواعه معنى مطلق نظرف أعم من لاءه وان كان تفسير مصاح اللغة بالأعم فهو والآ فشمس تفسيره قراب السع ونحوه مما لا يكون اءاً قطعاً

ثم — باء على المراجعة الى العرف في تشخيص الاء — يشمل الاء كل ما يطبخ فيه ويستعمل في الأكل والشرب والتطهير كالقدر وكأس والمشقات والقورى والاستكان والعسكى والمطهرة من والمصفاة والمذقة بل ولقباى اى لموضع الذى يحمل الماء فيه دون رأسه لأن موضع الماء فيه يصدق عليه الاء وأما مثل رأس القليان ورأس الشطب وعلاف السف وموضع الأنية أو اشريك أو موضع الحكائر وموضع تنويد ونحو ذلك فالظاهر عدم صدق الاء عليها.

والحاصل أن ملاك الحرمة هو صدق لاء على شيء نظرف يعرف وان كان مشبكاً وان لم يكن له أطراف كالصبة والمشقات اذا لم يكن لها أطراف كالقورى لا يئوبية لها عن كشف اعضاء من اختصاص الحرمة بما به أسهل يمسك ما يوضع فيه اى بما به فمرا واحتصاصها بما له حواش وأطراف ليس له وجه بعد صدق الاء على ما ليس كذلك.

ثم انه لا فرق في الاء بين ما يؤكل او يشرب منه وبين ما يكون من مقدمات الأكل ويشرب مثل السماور والقورى معدود من الاء وان لم يشرب منها بلا واسطة.

وهل يحرم استعمال الاء المخصص والمراد به إما الاء الذى يكون منبتاً بالفضة او بعض مواضعه معاً بها والمراد به ما كان مموهاً بماء الفضة فيه وجهان ولندكر أولاً بعض لأحبار والله المستعان.

فإن الصحيحة أو الحسة المروية عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا تأكل في آية من فضة ولا في آية مفضضة^(١) وظاهر الهمى هو التحريم.

ومها رواية يريد عنه عليه السلام أنه كره الشرب في القصة والقذح المفضى وكذلك أن يدهن في مدهن مفضى والمشط كذلك ورد الصدوق (ره) على هذه الرواية: فإن لم يجد بداً من الشرب في القذح المفضى عدل بنفسه عن مواضع القصة^(١).

ومها صحيحة معاوية بن وهب قال: سئل أبو عبد الله عليه السلام عن الشرب في القذح فيه صفة من قصة قال: لا بأس إلا أن يكره القصة ببرعها^(٢).

وهذه الصحيحة فيها دلالة على حواز الشرب من الآية التي فيها شيئي من القصة فلا بد من حل الروايتين المتقدمتين على كراهة الشرب من الآية المفضة فإن لحنة المتقدمة وبكأن طاهرة في التحريم لأن الهى طاهر فيه وكذا رواية يريد فإن الكراهة غير طاهرة في الكراهة المصطنعة—أعني مرحوح لعمل مع عدم الملع منه—لأنها تستعمل في لسان لأخبار الأعم من الحرمة والكراهة إلا أنه لا بد من حملها على الحرمة أو الكراهة فيها إذا حمل في على موضع القصة بقرينة دين رواية يريد على نقل الصدوق المشتمل على زيادة قوله: فإن لم يجد بداً الخ.

ويدل أيضاً عليه أي أن المحرم وضع في على موضع القصة صحيحة ابن سنان أو حسنة عن أبي عبد الله عليه السلام قال: لا بأس أن يشرب الرجل في القذح المفضى وأمرل فك عن موضع القصة^(٣) فإن هذه الرواية تدل صريحاً على جواز الشرب من القذح المفضى لكن بشرط عزل الملع عن موضع القصة ففقتضى الجمع بين الطائفتين من لأخبار هو حل أخبار الهى أو بكراهة على الكراهة المصطنعة في كراهة الشرب من الآية المفضة وعلى هذا المعنى يصح عكس حمل رواية عمرو بن أبي المقدام قال: رأيت أبا عبد الله عليه السلام قد أتى بقذح من ماء فيه صفة من قصة رأيتها ببرعها بأسنانه^(٤). لكن هذه الرواية لا تدل على شربه عليه السلام منه قبل مرع القصة وإن الإمام عليه السلام لا يتركب مكروهاً وإن كان جائزاً.

(١) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ١-٢

(٢)(٣) الوسائل الباب ٦٦ من أبواب النجاسات الحديث ٤-٥

(٤) الوسائل الباب ١٦ من أبواب نهي الحديث ١ وأبواب ١٨ الحديث ١

(المبحث الرابع عشر)

في أحكام النجس والشحوم والحلوات شكوكه الدكية اد وحده هذه ثلاثة ولم يعم تذكته فان وحده في البرية ولم تكن عليه مراتب اتدكية او وحده في بلاد الكفر وفي الحد المشترك بين المسلمين والكفر والظاهر حكمه عليه بأنه مئة وواو لاكثر لأصحاب من ادعى عنه لاجماع لاعترار حرر اتدكية والعلم بتحققها اوفيايم لامارة الشرعة بوقوعها في الحلية وللعهارة.

وأصالة عدم الموت حتف الأنف - كما قيل - لا تثبت كونه مدكى لعدم اعتبار لأصل اثبت كما تقر في محله مع أن موضوع الحرمة والحاسة ليس موت حتف أنه من الموضوع هو لأعم منه لأن موضوعه هو غير المدكى سوء أمات حتف أنه ام ذبح على غير الوجه الشرعى ومن المعنى أن في الحد لا يستر لم في العام كما هو واضح مصافاً في أن هذا الأصل أى أصل عدم موت حتف الأنف معارض بأصالة عدم اتدكية والأصل الذي هو الاستصحاب

ويكن يرد عليه بما حقق لحالة الساقطة الآب يد بتحقيق لحالة الساقطة بأن يقال: أن هذا خبرون كرون في حال حاشه غير مدكى والآب شك في انقلاب تلك لحالة عنه بعد موته والأصل يقاؤها.

لكن يرد عليه أن موضوع الحرمة والحاسة ليس كونه غير مدكى فقط حتى في حال حياته بل موضوع هو غير المدكى مع موته وهذا ليس له حالة ساقطة اللهم الآب يقال: أن عدم اتدكية محرر بالأصل وموته محرر بلوحدان فيتحقق كلا حرثي الموضوع بذلك فتتحقق الحرمة والنجاسة.

وكيف كان فعمدة السند في هذا الحكم هو الأخبار.

ففي رواية محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال ' من حرج صيداً بسلام ودكر اسم الله عليه ثم بق ليلة وليلتين لم يأكل منه سبع وقد علم أن سلاحه هو الذي قتله فليأكل منه ان شاء (١) '.

(١) وسائل الباب ١٦ من أبواب الصيد حديث ١ و الباب ١٨ الحديث ٢

فته عليه السلام قد علق حواز الأكل منه بالعد بأن سلاحه قتله.

ومنها صحيحة سليمان بن حديد قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرمية يجده صاحبها يُبْكِي كنهها؟ قال: إن كان يعلم أنَّ رمية هي لقي قنته فليأكل^(١) ومثله صحيحة حماد بن عمار^(٢).

ومنها موثقة سماعة قال: سألت عن رجل رمى حمار وحش أو طير فأصابه ثم كان في صيد فوجده من الصيد وسهمه فيه فقال: إن علم أنه ضايع وأن سهمه هو الذي قتله فليأكل منه والآن فليأكل منه^(٣).

ومنها رواية رارة عنه عنه السلام قال: دارميت فوجدته وليس به أثر غير السهم وتري أنه لم يقتله غير سهمك فكل تعيب عك أولم يعيب عك^(٤).

ومنها رواية محمد بن قيس عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام في صيد واحد فيه سهم وهو ميت لا يدري من قتله لا نطعمه^(٥).

هذا كله فيما إذا لم تكن عليه مارات التذكرة وأما إذا كانت عليه امارات التذكية بأن واحد في سوق المسلمين أو كان بيد مسلم أو في أرض الإسلام مع عبية مسلمين بواسطة كثرتهم على الكفار أو أحرار المسلم بتذكيته ومعامته المسلم معه معاملة المدكي فحكمه في جميع ذلك حكم المدكي ولا يجب سؤال عنه وتذليل عبية الأحرار لكثرة.

فما ما يدل على اعتبار سوق المسلمين - مثل صحيحة أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الكاظم عليه السلام قال: سألت عن الرجل يذبح أسوق فيشترى حنة فراء لا يدري أذكية هي أم عبودية أبيض فيها قال: نعم سي علكم المسئلة أن من جعفر عليه السلام كان يقول: إن الخوارج صيغوا على أنفسهم بمحاثهم أن لديهم أوسع من ذلك^(٦).

ورواه الصدوق عن سلمان بن جعفر الجعفري عنه عليه السلام وكذا صحيحة الحلبي قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الخفاف التي تباع في السوق فقال: اشتروصل فيها حتى

(١) الوسائل باب ١٦ من أبواب الصيد الحديث ١ وأصاب ١٨ الحديث ٢

(٢) الوسائل الباب ١٨ من أبواب الصيد الحديث ٣ - ٥

(٣) الوسائل الباب ١٦ من أبواب الصيد الحديث ١

(٤) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب التحاسن الحديث ٣

تعلم أنه مئة مبيته^(١) ومثلها صحيحته الأخرى^(٢)

ورواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عن الرضا عليه السلام قال: سألت عن الخفاف يأتي أسوق فيشترى الخف لا يدري أدكى هوأم لا ماتقول في الصلاة فيه وهو لا يدري أيصلى فيه؟ قال: نعم أن أشترى الخف من السوق ويصع لي وأصلى فيه وليس عليكم المسألة^(٣)

وكذا رواية الحسن بن الجهم قال: قلت لأبي الحسن عليه السلام: أعترض أسوق فيشترى خفاً لا أدري أدكى هوأم لا فأن: صل فيه قلت: ولعل قال: مثل ذلك قلت: من أصيب من هذا قال: أترعب عما كان أبو الحسن عليه السلام يفعله؟^(٤)

ورواية عبد الرحمن بن الحجاج قال: كنت لأبي عبد الله عليه السلام. اني أدخل سوق المسلمين أعي هذا الخائف الذي يدعون الإسلام فأشترى منهم العراء للتجارة فأقول لصاحبها: أليس هي دكية فيقول: من هل يصنع لي أن أبيعها على أنها دكية فقال: لا ولكن لا بأس أن تبيعها وتقول: قد شرط لي اندي اشتريتها منه أنها دكية قلت: وما أقصد ذلك قال: استحلال أهل بقرق للمنة ورعوا أن دباع حديد المنة دكانه ثم لم يرصوا أن يكذبوا في ذلك لأعني رسول صلى الله عليه وآله^(٥).

ونقل على ذلك بصارواية اسماعيل بن عيسى قال: سألت أبا الحسن عليه السلام عن جلود العراء يشتريها الرجل في سوق من أسواق الخس (الخيل) أيسأل عن دكانه اذا كان لا يثق مسلم غير عرف قال: عليكم ثم أن تسألو عنه اذا رأيتم شركس يبيعون ذلك ودارأيتم (رايتموهم) يصفون فيه فلا تسألو عنه^(٦)

ويستفاد من هذه الرواية أن المعروف في السؤال أن ذلك السوق كان مختلطاً فيه المسلمون والكفار ولم يكن بحيث كان غالب هذه المسلمين ليعتد سوق الإسلام فلو لم يعتد عليه اسلام يدا المسلم فقال: ودا رأيتم (اي المسلمين) يصفون فيه (اي يصفون به معاملة لمذكي) فلا تسألوه معناه والله اعلم أن المسلم غير المعارف المختلط مع الكفار بحيث لا يكون على الأفراد مع المسلمين لانه لكم انما أن تسألوا عن ذكاة العراء التي اشترىتموها منه

(١) الوسائل الباب ٥٠ من أبواب النجاسات الحديث ٢

(٢) (٣) (٤) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦-٢-٤

(٥) (٦) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ٦-٥

وأما تروى أنهم يعاملون معها معاملة المدكى كالصلاة فيها فلا تسلوا عن ذلك كما يعلم من هذه الرواية أن سوق المسلمين إنما يكون حجة إذا كان العلب عليه المسلمين وأما إذا لم يكن كذلك فليس بحجة.

وتدل عليه بض مائة اسحاق بن عمار عن العبد الصالح عليه السلام أنه قال: لا بأس بالصلاة في الحرم المدني وفيما صنع في أرض الإسلام قلت له: فإن كان فيها غير أهل الإسلام قال: إذا كان العلب عليها مسلمين فلا بأس^(١).

ومن الأخبار ما يدل على اعتبار ما صنع في أرض الإسلام كرواية الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام قال: تكره الصلاة في الحرم لأما صنع في أرض الحجاز^(٢).

وهذه تكون هذه الرواية وكذا موثقة عمار المقدمة معارضة لتلك روايات الدالة على اعتبار سوق المسلمين أو مقيدة لها حيث أن تلك الروايات دلت على اعتبار سوق المسلمين ما يشتري من غير سوق المسلمين ولو علم أنه صنع في أرض الإسلام لا يكون ذكياً وهذه رواية تدل على اعتبار ما صنع في أرض الإسلام وبما يشتري من غير سوق المسلمين إذا كان العلب فيه المسلمين ما التوفيق بينهما.

ولكن يمكن الجمع بين الطائفتين من الروايات بأن يقال: أنه يحتمل أن يكون لشارع جعل كل واحد من سوق المسلمين وأرض الإسلام علامة للتذكية لما وجد في سوق المسلمين يكون مدكى وما يشتري من مسلم أيضاً يكون مدكى ومعنى اعتبار سوق المسلمين هو اعتبار ما يشتري من المسلم أو يؤخذ من سوق المسلمين محكوم بالتذكية في الوقع المعتبر هو يد المسلم والسوق كاشف عن يده وكذا ما صنع في أرض الإسلام وعدم أنه من مصنوعات الإسلام يحكم عليه بالتذكية وإن صنع في بلاد الكفر.

وحاصل الجمع بين الطائفتين من الأخبار أن اللحم أو الجلد إذا أخذ من سوق المسلمين يكون محكم المدكى سواء أخذ من المسلم أو من مجهول الحال وأما إذا أخذ من الكافر فإن علم بعدم سبق يد المسلم عليه فهو محكم الميتة وإن لم يعلم بعدم سبق يد المسلم عليه واحتمل أنه أخذ من مسلم فلا يترتب عليه أحكام المدكى لرواية اسماعيل بن عيسى لمعتمد^(٣) الدالة على

(١) (٢) جامع الأحاديث الباب ٣٢

(٣) جامع الأحاديث الباب ٣٣ من أبواب النجاسات الحديث ٥

وجوب السؤال عما يبيعه المشركون وكذا لا يترتب عليه أحكام المذكي إذا حده من المسم غير العارف اذ لم يكن سوق مما يكون غالب أفراد المسلمين الا دأصنى لمسلم فيه وقت اذا أحد ما صنع في أرض الاسلام سوء احده من المسم او أخذ من محبوب الخان بل وان أخذ من الكافر اذ علم أنه مصوغ في بلاد الاسلام فهو بحكم المذكي على اشكال في الأخير في وفي دا أخذ من الكافر حيث أنه ادعى لاجماع على أنه يحكم المية فلا حوط الترك .

نعم اذا علم أن ما بيد الكافر هو مصوغ المسلم فلا شك في فيه فع اذا كنت الخلود لخبوة من بلاد الكفار متا علم أنه مصوغ أرض الاسلام وكان الباع مسمماً فلا شك في فيه بل وان بيع في بلاد الكافر بعد ما علم أنه من مصوغات بلاد الاسلام .

(المبحث الخامس عشر في كيفية غسل الأواني)

وفيه مباحث

الأول في وجوب غسل الأواني لولوع لكتب وفيه مقامات الأول وجوب غسسه ثلاثاً احداً من اتراب على المشهور بل عن غير واحد دعوى الاجماع والخلاف في ذلك في القول الشاذ في عدد العسلات .

وهو وجوب السبع وهو يحكي عن بن لجيد ومستنده ما حكي عن كبر بمقال عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال اذا ولع الكلب في اناء أخذكم فيغسله سبعاً اولاهن بالترب (١) وبكر الروية حيث أنه لم ترد من طرق لا يمكن الاعتماد علي مع أنه يمكن حملها على الاستحباب نعم في موثقة عمار الساباطي عن ابي عبد الله عليه السلام في الاناء يشرب فيه النبيذ قال : يغسله سبع مرات وكذلك الكلب (٢) .

لكن لا بد من حملها على الامتناع جماعياً وبين صحة البقاي لآتية .

المقام الثاني في كون العسل بالتراب لا بد من أن يقع في الأولى من العسلات الثلاث — كما هو المشهور — لكن عن المعبد قده في المصحة أنه يجب فيه ثلاث عسلات وسط من التراب ولم يعلم مستنده لأن مستند وجوب تعفيره أولاً بالتراب هو صحة البقاي عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألت عن فضل الهرة والشاة والبقرة والابل والحصان والحسين والبعان

(١) كثر المجال — على ما حكى عنه — جلد ٥ صفحة ٨٩

(٢) لوسائل الباب ٧٠ من أبواب بحاسبات الحديث ١ والباب ٣٠ من أبواب الأشربة المحرمة الحديث ٢

وانوحش والسبع فلم أترك شيئاً لآ وسأنته عنه فقال: لأناس به حتى انتهيت الى الكلب فقال: رحس رحس لا تتوصاً بعصله واصيب ذلك الماء وعمله بالتراب ثول مرة ثم بالماء (١) وهي طاهرة في وجوب كون الأولى بالتراب.

المقام الثالث

هل تكفي عسلة واحدة بعد التعفير بأسرار اولادة من عسلتين - طاهر لمذكر هو الأول حيث قال بعد نقل صحيحة العاق الصغمة كذا وجدته فيما وقعت عليه من كتب الأحاديث ونقله كذلك شيخ رحمه الله في مواضع من الخلاف لعلامة في المحتف بالأل المصنف به نقله بزيادة لفظ مرتين - بعد قوله: عسله بالماء وقده في ذلك من تأخر عنه ولا يبعد أن يكون الريادة وقعت سهواً من قسم الداسح ومقتضى اطلاق الأمر بالفضل الاكتفاء بالمرة الواحدة بعد استعير إلا أن طاهر انتهى وصريح الذكرى بمقاد الاجماع على تعدد الغسل بالماء فان تم فهو لحجة ولا يمكن الاحتزاء بالمرة لواحدة لحصول الامتثال به انتهى.

ومراد فقه من قوله: كذا وجدته - اي في الرواية من قوله ع وعسله بالتراب اول مرة ثم بالماء اي من دون كلمة مرتين بعد قوله ثم بالماء ولكن نقل المصنف اي صاحب الشرائع الرواية مع اضافة كلمة مرتين فتصير دسلا لقول المشهور.

أقول وذكر غيره أن كلمة مرتين وان لم تكن موحدة فيما وصل اليه من السبخ الأول المحقق ذكره في معتبر وعلامة في النسي وأفتى انعماء في كتبهم الاستدلالية بوجوب غسله مرتين بعد التعفير بالتراب ولعنهم عشروا على لفظ المرتين فيما بأيديهم من الأصول خصوصاً المحقق الذي يروى عن الأصول التي لم نسمع اليوم إلا أسماءها.

وكيف كان في لقول هو قول المشهور من اعتبار غسله مرتين اما لصحيحة البق التي نقلها المحقق فقه بزيادة مرتين واما للأدلة العامة الدالة على وجوب غسل مطلق الاناء ثلاث مرات وصحيحة البق التي دلت على كون وجوب العسلة الاولى بالتراب فيستفاد من صحيحة البق ومن الأدلة العامة ما هو المشهور من وجوب العسلات الثلاث لولوع الكلب احداً بالتراب.

هذا كله فيما اذا غسل لانياء بالماء القليل وأما اذا غسل بالماء الجاري والكر والظاهر

(١) الوسائل باب ٧٠ من أبواب النجاسات الحديث ١ و الباب ٣٠ من أبواب الأثرمة المهرمة الحديث ٢

كفاية المرة لإطلاق قوله عليه السلام: هذا وأشباهه لا يصب شيئا الأوقد طهره^(١) نعم لا يسقط
التعصير بالتراب ح لإطلاق صحبة استباق ودعوى سقوطه لإطلاق روايات الجارى ساقطة عن
لاعتبار لأنه إنما يمكن التمسك بالإطلاق فيما لم يكن له مطهر سوى الماء دون ما نحن فيه الذى
يكون من أحرأء مطهره التراب.

(المقام الرابع)

هل يجب غسل ثلاث بوبع الكلب من الإماء فقط وهو شره منه كما عن
بصاح المير وعن الصراح شره بظرف سانه وى العاموس شرب منه بأطراف سانه أو
أدخل سانه فيه انتهى ويحب غسل يصب ولو بمشقة سائر أعصائه بلا ماء—طهر صحبة
اليقين هو الأول لأن قوة عنه السلام لا تنوِّص بعصه طهرى أن حكم التعصير يختص
بفصل سؤره أى بفصل ما شرب منه وما قد عثر لفقهاء عنه على فصل ما شرب منه بالولوع
فإن لفظ الولوع وإن لم يكن فى الروايات لصحبة—نعم هو موجود فى أسوى المتقدم إلا
أن تعصير بقوه فى صحبة يصدق لا تنوِّص بفصله يستمد منه أن المراد منه الولوع هو المراد
منه ما يفصل عن شره ومن المعلوم أن شره للواء بحسب المتعارف أنها هو أحد أطراف
لسانه وبالفصل وب كان يشمل ما يفصل من مأكوله أيضا إلا أن من المعلوم أن المراد من
فصله هو ما يقع أن أكل الحامد من الإماء لا يوجب نجاسته فح القدر المتيقن من وجوب
تعصيرهما إذا ولغ فيه على شرب بأطراف لسانه فلا يشمل سائر مباشراته للإماء حتى لطمه
به.

نعم بالنسبة إلى اللطم يقال بأنه مشتمل على جميع ما اشتمل عليه بالولوع وأنه وإن
لم يقطع بذلك لاحتمال دخول خصوص الشرب من الإماء عند لشارع لأنه لا يمكن الافتاء
بعدم وجوب التعصير لاحتمال اتحاد مـطـبـها فالأحوط احتياطاً شديداً وجوبه.

وهو يلحق بالولوع وقوع لده فى الإماء أو لاسعى العلامة فده فى النهاية وجوب
تعصير لدعوى أنه وجوب التعصير بالبولوع أنه هو الذى اشتماله على اللعاب فعنه أولى بالحكم
بوجوب التعصير.

وبكى لا شاهد لهذه دعوى سوى الاحتمال فكما أنه محتمل ذلك فكذلك محتمل أن

(١) لم أظفرها فى مذهبها

يَكُونُ فِي الْوَلُوعِ حَصُوصَةً نَحَبُ مَعَهَا التَّعْفِيرُ لَا يَعْرِفُهَا فَإِنَّ أَحْكَامَ الشَّرْعِ لَا تُظْهِرُ لَا يُمْكِنُ أَنْ تَهَا بِصَرْفِ الْإِحْتِمَالِ.

وَمِنْ مَبْشُورَاتِ سَائِرِ أَعْصَانِهِ لِلْإِنَاءِ فَلَا تَلْحَقُ بِوَلُوعِهِ لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَى الْإِلْحَاقِ سِوَى صَحِيحَةِ الْقَبَائِلِ وَهِيَ لَا يَدْرِي الْأَعْلَى ثُبُوتُ حُكْمِ التَّعْفِيرِ بِالسَّيِّئَةِ إِلَى الْوَلُوعِ لِأَنَّهُ قُلْعٌ لَا تَتَوَصَّلُ بِفَصْلِهِ وَلَا يُطْلَقُ بِفَصْلِ الْأَعْلَى مَا فَصَلَ مِنْ شَرِّهِ فَإِنَّ الْمَاءَ الَّذِي يَأْشُرُهُ سَائِرُ أَعْصَانِهِ لَا يُطْلَقُ عَنْهُ الْفَصْلُ وَيَكُنُ مَعَ ذَلِكَ خُطْمُهَا بِعَصَاهُمْ بِفَصْلٍ وَقَدْ دُوِّنَ بِهِ سَائِرُ الْأَعْصَاءِ مِنَ الْوَلُوعِ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ مِنْهُ لِأَنََّّهُ أَطْيَبُ نَكْهَةً مِنْ سَائِرِ الْخِيَّوَرِ لِكَثْرَةِ لُحْنِهِ فِي الْإِحْرَاجِ لِسَانِهِ وَتَحْرِيكِهِ فَإِذَا كَانَ مُبَاشَرَةً فَهُوَ مَعَ طَبِيبِ نَكْهَتِهِ مُوَحَّدَةٌ لِلتَّعْفِيرِ فَدُرُّ أَعْصَانِهِ أَوَّلَى وَيَكُنُ مَا أَشْبَهَ هَذِهِ الْوُجْهَ بِالْإِسْحَاقِ بِلِ دَلِيسَ فَإِنَّ لِأَحْكَامِ بِشْرَعَةٍ تَوْقُفَةٍ لَا تَهْدِي بِدَالِ الْعَمَلِ وَلَا يُمْكِنُ الْإِتْيَابُ شَيْئاً مِنْ هَذِهِ بَوَحْوَةٍ لِمُتَحَسِّنَاتِهِ كَمَا هُوَ وَاصِحٌ

يَعْنِي فِي رَوَايَةِ فَقْهِ رِصَاعٍ مَا يَدْرِي عَلَى الْإِلْحَاقِ قَوْلُ عَبْدِ السَّلَامِ: وَإِنْ وَقَعَ الْكَلْبُ فِي الْمَاءِ أَوْ شَرِبَ مِنْهُ أَهْرَبِي وَعَسَى أَنْ يَأْتِيَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ (١). حَيْثُ دَلَّ عَلَى عَدَمِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ بِمَوْقِعِ الْكَلْبِ فِيهِ. وَيَكُنُ لَا يُمْكِنُ الْإِعْتِمَادُ عَلَى رَوَايَةِ هَذِهِ الرِّصَالَةِ كَمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ غَيْرَ مَرَّةٍ فِي الْأَقْوَى عَدَمُ الْإِلْحَاقِ بِلِ مُبَاشَرَةِ سَائِرِ الْأَعْصَاءِ لِلْإِنَاءِ حُكْمُهَا حُكْمُ سَائِرِ سَحَابَاتِ لَا نَحَبُ فِيهَا أَكْثَرَ مِنْ عَسَلِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ وَلَكِنْ لَأُحِطُ بِالْإِلْحَاقِ حَصُوصاً فِي لَدُنْهِ.

(الْمَقَامُ الْخَامِسُ)

أَنَّ وَحُوبَ عَسَلِهِ يَأْتُرُ أَوَّلَ مَرَّةٍ فِي الْحَمِيمَةِ إِحْمَاغِي كَمَا إِذْ عَادَ غَيْرَ وَاحِدٍ وَتَدْرِي عَلَيْهِ صَحِيحَةُ الْبَقَائِ الْمُنْقَذَةِ.

وَهَلْ يَحَبُّ عَسَلُهُ يَأْتُرُ الْخَالِصَ فِي مَنْ دُونَ حَتْلَاظِ الْمَاءِ مَعَهُ بَطَرًا إِلَى أَنْ التَّرَابُ فِي الْوَلُوعِ: إِحْمَاهُ يَأْتُرُ صَافٍ فِي اسْتِرَابِ الْخَالِصِ وَنَحَبُ احْتِلَافِهِ بِمَاءِ احْتِلَاطٍ لَا يَمْرَحُهُ عَنْ صِدْقِ التَّرَابَةِ بَطَرًا فِي ظُهُورِ الرِّوَايَةِ فِي ذَلِكَ نَحَبُ الْمُتَعَاهِمِ الْعَرَبِيِّ فَإِنَّهُ إِذَا قِيلَ لِأَحَدٍ: عَسَلُ يَدِيكَ - أَلَا شَأْنٌ أَوْ بِالصَّابُونَ لَا يَنْقَدِحُ فِي دَهْنِهِ. ذَلِكَ يَدِيكَ بِالصَّابُونَ أَوْ بِالْأَشْيَاءِ الْيَاسِ بِلِ يَنْقَدِحُ فِي دَهْنِهِ عَسَلُ يَدِيكَ بِالصَّابُونَ أَوْ بِالْأَشْيَاءِ مَعَ الْمَاءِ فَكَذَلِكَ يَحَبُّ فِيهِ وَيَحَبُّ غَسْلُهُ بِالْمَاءِ مُخْتَلِطٌ بِالتَّرَابِ فِي الْحَمْلَةِ بَطَرًا إِلَى ظُهُورِ الْعَسَلِ فِي الْعَسَلِ بِمَاءِ

(١) جَامِعُ الْأَحَادِيثِ أَنْبَاءُ ١٩ مِنْ أَبْوَابِ النِّجَاسَاتِ الْإِحْدِيثِ ٢

فصير معنى الروية أعينه بالماء مع التراب فتكون الباء للمصاحبة أو محب الغسل بالتراب
لخاص أولاً ثم بالتراب المبروح مع الماء في الحملة—وحوه بل أقوال والأقوى كفاية كل
واحد من الوجهين الأولين لإطلاق صحيحة لبقاى المتقدمة وأما الوجه الثالث فيرد عليه أن
الغسل وان كان طاهراً في الغسل بالماء إلا أنه بعد ما ذكر متعلقه أي ما يغسل به—في الروية
وهو التراب في قوله: غسله بالتراب أول مرة الح—لا يمكن حمله على الغسل بالماء.

والحاصل أنه لا بد من ارتكاب التحور إما بالنسبة إلى الغسل بأن يقال: إن معناه
الحقيقى هو غسل بالماء ولكن استعماله في الغسل بالتراب مجازى وإما بالنسبة إلى التراب
بأن يقال: إن الغسل مستعمل في الغسل بالماء ولكن استعمل في التراب مجازى باعتبار
اشتراك الماء على لرب ففى كل منها لابد من ارتكاب المجاز ولكن رواية طاهرة في
المعنى المجازى الأول.

وأما الوجه الرابع فلا وجه له سوى الاحتياط وقد عرفت أن الرواية بإطلاقها دالة
على كفاية كل واحد من الوجهين الأولين فلا وجه للاحتياط.

ثم إن ظهر الرواية عدم كفاية غير التراب مكان التراب كالاشنان والرماد
وغيرهما بالأمر بعينه بالتراب وهل يسمط وجوب التعفير بفقدان التراب أو بعدم مكان
تعفيره لضيق رأسه وعدم تحمله للتعفير بأن يسكر بتعفيره—فيه وجهان: وجه الأول أن
يقال: إن الأمر بعينه بالتراب طاهر في إمكان الغسل به فلا يشمل غير ممكن الغسل من أول
الأمر أو ينصرف الإطلاق عنه.

ووجه الثاني أن طاهر الرواية دالة حصول الطهارة على عينه بالتراب أول مرة
فلا تتحقق للطهارة بتعذر تعفيره وتعميره خصوصاً إذا قلنا: إن الأمر بعينه بالتراب ليس
أمراً تكليفاً بل الأمر بالغسل أمر وضعى أى يشترط في حصول طهارة الأبد الذى ولغ فيه
الكلب غسله بالتراب أول مرة فإلى يحصل الشرط لم يحصل المشروط وهذا الوجه هو الأحوط
وإن كان الوجه الأول لا يخلو من وجه.

ثم إن الظاهر اعتبار طهارة التراب لعدم مهورية مطهريه لتحقق في شرعاً
وللاستقراء بأن ما يرفع الحدث أو الخبث يعتبر أن يكون طاهراً كتراب التيمم وحجر
الاستنجاء.

ولكن ربما يستدل بعدم اعتبار طهارته بإطلاق صحيحة البقاى المتقدمة حيث أنه

لم يفتد بها باعده يظهره التراب مع أنه عليه السلام كان في معاء السد.
وهذا وجه واحد لم يرتفعه لامتداد دم طهه إلا أنه نصرت العصر لا يخلو عن قوة لكن
الانصراف أن التمسث بالاطلاق لا يخلو عن قوة وأن مصلح بغيره وهو تكرار لتشريع بأن
استحسن لا يظهر تمسث به مشكل جدًا والله تعالى.

(المبحث الثاني في حكم الإناء الذي شرب منه الخمر)

ولا يفتق الخبر بالكتب وإن الحق الشخ فقه به ومستنده في الخلق—على
ما حكى عنه— أنه أطلق عليه الكلب لأنه فيسب له حكمه ويكرى برده عليه أولاً بعدم ثبوت ذلك
لغة وثلاً على فرض اشوب وحكم شرعى الثالث للكتب لا يمكن اثباته للخبر لأن
الحكم الشرعى مقرر على الموضوع لعرق والعرف لا يفتق الكلب على الخمر.
والدين لا يفتقونه بالخبر حتى يفتقوا أنه هل يجب غسله سبع مرات وثلاث مرات
أمرة واحدة ومستنده الثلاث مرآت هو إطلاق الروايات العدة الدالة على وجوب غسل الإناء
ثلاثاً لكن بحسب حمل صحيحة على من جعفر الآنية على الاستحباب لقنه العمل بها من
قدماء.

ومستنده أقول بالسبع هو صحيحة على من جعفر عن أخيه عليه السلام ول: وسأنته
عن خبر شرب من إناء كيف يصح به قال: يغسل سبع مرات^(١).
ولكن حمل على صحيحة هو لتعين ولا يعلم وجه عدم عمل قدماء بها لكن أكثر
انتخبر من زمان العلامة أنه إن رماها هذا قد عملوها ووجه كفاية غسله مرة واحدة
هو كفاية المرة في مطلق الإناء الذي نخس دنى نحاسة كان وهو ضعيف ايضاً نقل به في
مطلق النحاسات الملافة للإناء كما صيحي.

وكذا قبل بوجوب غسل الإناء سبع مرات إذا شرب فيه الخمر ومستنده موثقة عمارة
عن بيعة الله عليه السلام أنه قال في حديث بشر فيه لسيد قال: يغسل سبع مرات
وكذا الكلب^(٢). ولكن نعرض هذه موثقة موثقة الأخرى عنه عليه السلام أنه قال في
حديث: في فح إناء بشر فيه الخمر تغسله ثلاث مرآت وسئل أيجريه أن يغسل فيه الماء؟

(١) جامع الأحاديث الباب ٢٣ من أبواب النحاسات الحديث ٩

(٢) الوسائل الباب ٣ من أبواب الأشربة المهرمة للحديث ٢

ول' لا يجزئ به حتى يدلكه وبعثه ثلاث مرّات^(١)

فيمكن حمل الموثقة الأولى على الامتحيات خصوصاً بقية عطف الكلب على الخمر والحكم بوجوب غسل الاناء منه سبع مرّات مع أنّه لم يقل به أحد في الكلب. ورتباً يقال: أنّ رواية السبع غتقة بشرب البيذ فيه وهو شراب متخذ من الزبيب والتمر كما صرّحت به الرواية ورواية الثلاث غتقة بالخمر ماعدا البيذ ولكن هذا التعصيل لم يقل به أحد اذ كلّ من قال بوجوب السبع قاله به في جميع أقسام الخمر ومن قال بوجوب الثلاث قاله به في جميع أقسامها.

وكذا قيل بوجوب غسل الاناء سبعاً لموت الجرذ فيه وهو المرأة الكبيرة الموجودة في الصحراء غالباً ومستند هذا بقول موثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: اغسل الاناء لدى تصيب فيه الجرذ ميتاً سبع مرّات الحديث^(٢)

ولكن من لم يعمل برواية عمار ويقول: أنّه مطلق لا يعتمد على روايته—قال بوجوب الثلاث في موته استناداً الى الروايات التي سذكرها في مطلق الحاسات لملاقاة للاناء ونحو حيث يقول باعتبار روايات عمار لآته وان كان مطلقاً إلا أنّ روايته موثوق بها لا يعد القول بوجوب السبع لموت الجرذ.

(المبحث الثالث في كيفية غسل مطلق الاناء)

وكيفية في غير ولوع انكلب والخمر وشرب الخمر فيه وموت الجرذ ثلاث مرّات ومستند ذلك موثقة عمار عن ابي عبد الله عليه السلام قال: سأنته عن الكور والاناء يكون قدراً كيف يعمل هوكم مرة يغسل^(٣) قال: يغسل ثلاث مرّات يصب فيه الماء فيحرك فيه ثم يفرغ منه ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ ذلك ثم يصب فيه ماء آخر فيحرك فيه ثم يفرغ منه وقد ظهر^(٤).

وهذه الرواية يستدل بها لكلّ بحاسة تصيب الاناء إلا أن يقوم دليل آخر يجرّحه عن هذه الكلبة كشراب الخمر ساء على ترشح رواية السبع وكموب الجرذ—ساء على العمل برواية عمار المتقدمة—كما قويا ذلك—لأنّ العمل بروايات عمار خصوصاً اذ لم يكن لها

(١) (٢) (٣) جامع الأحاديث الباب ٧ من أبواب الحاسات الحديث ٩ والباب ١٩ الحديث ١

(٣) جامع الأحاديث الباب ١٩ من أبواب التجاسات الحديث ١

معرض كم هدى في موت غرّد حيث نه لأعارض لها لأ هذه الرواية بدالة باصلاحها على وجوب ثلاث غسلات لكن بحاسه ولائذ من تقييد صلاقتها بسك الرويه بوارده في موت الجرد الدالة على وجوب السج لموته.

قدّم سبحان ما نبياه في المودة من مبحث الصهرة من تقريرات أبحاث سيدنا الأستاذ العلامة بحجّه لانه الحاج سيد محمدرضا الموسوي الكلبايگي في مدّته الذي في ليلة العشرين من صفر المعظم سنة ١٢٨٥ من سجاد سيد شهاب أهل الحجة أيعبد الله الحسين صوب لله عليه من سنة ١٤٠٢ من محرمه لتوية على مهاجرها ألف ألف صوة وسلام ونجته، ومعنى ردت على مصائب الأستاذ دام صبه او يعصب عيه سهواً وعملة وقد بعد العهد وطاب الزمن ولاساك لا ينجو عن العفة والسياب واستعمرته من بريدة واستقصى والحمد لله رت اعان وحسنى لله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وقد كتب تصحيح الكتاب باشراف من الأستاذ دام ضله وقراني عليه وقد كتب الأح العزيز باصل الاديب الحاج الشيخ محمد كاظم الخونساري دام تأييده جهداً مشكوراً في طبع الكتاب و اخراجه والله ولى التوفيق.

المؤلف محمد هادي المقدس الجني

قم المقلعة ١ ربيع الثاني ١٤٠٢

فهرس كتاب الطهارة

الموضوع	الصفحة
مقدمة كتاب الطهارة	٥
المبحث الأول في المياه وأقسامها وأحكامها	٦
البحث في الماء القليل	٩
البحث في ماء الكَر	٢١
البحث في ماء المطر	٢٤
البحث في ماء البئر	٢٧
المبحث الثاني في أحكام المياه	٢٧
البحث في الماء المستعمل في رفع الخبث	٤٠
فصل في الماء المستعمل في الوضوء أو الغسل	٤٦
البحث في الماء الجاري	٥٣
المبحث الثاني في الأسرار	٥٤
المبحث الثالث في الطهارة المائية	٥٨
فصل في أحكام الخلوة وهي أمور	٦٦
المبحث الرابع في الوضوء وواجباته	٧٣
فرع يجوز المنسح مقبلاً ومدبراً	٨٥

١٠٠ المبحث الخامس في الأغسال الواجبة وفيه فصول

- ١٠٠ الفصل الأول في غسل الجنابة
 ١٠٥ فرعان متعلقان بأنواع المجامعة
 ١١٣ الفصل الثاني في واجبات الغسل
 ١٢٦ من واجبات الغسل تطهير البدن
 ١٢٩ فصل في الغسل الارتعاسي
 ١٣٢ مسائل، الأولى في حكم انبيل الخارج بعد الغسل
 ١٣٥ فرع: مما إذا رأى سلاً بعد الغسل وأقسام ذلك
 ١٣٦ المسألة الثانية: إذا أحدث في أثناء الغسل
 ١٣٨ المسألة الثالثة: وحوب المباشرة في الغسل

١٣٩ المبحث السادس في الحيض

- مسائل: الأولى: ذات العادة الوقتية والمعدية تترك الصلاة
 ١٤٨ والصوم بمجرد رؤية الدم
 ١٥٠ المسألة الثانية: ماذا رأت المرأة الدم مطلقاً
 ١٥٤ المسألة الثالثة: ماذا تجاوز دمها عن العشرة
 فرعان يتعلقان بما إذا تجاوز الدم عن العشرة واستمر إلى شهر أو
 ١٥٨ شهرين أو سنة أو سنتين
 ١٦٠ فصل في أحكام الحيض

١٦٧ المبحث السابع: في الاستحاضة

المبحث الثامن: في دم النفاس ١٧٨

- ١٨١ فرع: لو بدت المرأة تؤمّن
١٨١ فرع آخر: اذا تحققت منه الولادة ولم تر الدم حيها

المبحث التاسع في أحكام الأموات ١٨٣

- ١٨٣ من الواجبات توجيه المحتضر الى القبّة
١٨٨ الكلام في غسل الميت
١٩٣ يجوز تفسيل الزوج لزوجته وبالعكس
١٩٦ حكم ما اذا لم يوجد المماثل المسلم للميت
١٩٩ فرع: اذا لم يوجد المماثل المسلم
٢٠٠ عدم جواز تعسيل الكافر للمسلم
٢٠١ فرع آخر: اذا كان الميت، الخنثى المشكل
٢٠٣ سقوط الغسل عن الشهيد
٢٠٥ الثالث من واجبات الميت تكفيمه اي المسلم
٢٠٨ عدم حوار تكفيم ميت مالحير
٢٠٩ شرائط لكف
٢١٠ البحث في تحبيط الميت
٢١٢ البحث في مواضع تحنيط الميت
٢١٣ البحث في الصلاة على الميت المسلم
٢١٤ البحث في دفن الميت المسلم
٢١٦ حرمة نبش قبر الميت
٢١٨ حرمة لطم الوجوه وشق الجيوب على الميت
٢١٩ فصل في غسل متّ الميت الآدمي
٢٢١ موارد غسل متّ الميت

٢٢٢

المبحث العاشر في التيمم

٢٢٤

مسوعات لتيمم أمور ثلاثة

٢٢٦

كيفية الطلب في حوار التيمم

٢٢٧

حكم ما إذا ترك الطلب وصلى بالتيمم

٢٢٨

حكم من قوت الصلاة مع الطهارة المائية

٢٢٩

حكم من ترك الطلب وتيمم

٢٣٠

حكم من طلب الماء ولم يجده وصلّى بالتيمم ثم انكشف أنّ الماء كان موجوداً

٢٣١

حكم من نسى الطلب وصلى بالتيمم

٢٣٢

فيما إذا أحسب وكان معه ماء يكفي لوضوء

٢٣٣

حكم ما إذا كان عنده ماء وكان بدنه أو لباسه نجساً

٢٣٤

من أسباب التيمم عدم الوصلة إلى الماء

٢٣٦

ومن الأسباب الخوف من استعمال الماء

٢٤٠

عدم حرمة إجتنب نفسه مع فقدان الماء

٢٤١

من مسوّغات التيمم خوف العطش

٢٤٣

تنبيهات حول خوف العطش أو مطلق الخوف

٢٤٥

المبحث الثاني من مباحث التيمم فيما يتيمم به

٢٤٧

لا يجوز لتيمم قبل دخول الوقت إجماعاً

٢٥٢

لثالث من مباحث التيمم في بيان واجباته

٢٥٤

هل تكفي في التيمم ضربة واحدة أو لا بد من ضربتين؟

٢٥٥

هل يكفي تيمم واحد لغايات متعددة؟

٢٥٦

في كيفية التيمم

٢٥٧

هل يكفي وضع اليد على الأرض في التيمم أم لابد من التصرب؟

٢٥٨

الثالث من واجبات التيمم المباشرة

٢٥٩

وحووب الترتيب في التيمم بين الوضوء واليمين

٢٦٠

كيفية التيمم

المبحث الحادي عشر في النجاسات وهي عشرة أواني عشر ٢٦٤

- ٢٦٥ في نجاسة البول والغائط في كل حيوان له نفس سائلة
- ٢٦٦ عدم نجاسة بول وعذرة مأكول اللحم
- ٢٦٧ البحث في بول وعذرة الطيور المحرمة الأكل
- ٢٦٧ الثالث من النجاسات المتي
- ٢٦٨ الرابع من النجاسات الميتة
- ٢٧٠ لفت نظر في الأخبار الدالة بظاهرها على طهارة حلود الميتة
- ٢٧١ في نجاسة حلود الميتة
- ٢٧٣ نجاسة ميتة الإنسان قبل غسله
- ٢٧٤ نجاسة الأحرار الميتة من الحي
- ٢٧٥ طهارة الأشياء التي استثيت من الميتة
- ٢٧٦ طهارة قارة المسك الميتة من الحي
- ٢٧٨ مما استثنى من نجاسة الميتة اللبن
- ٢٧٩ ما لا تحل الحياة من الميتة طاهر
- ٢٨٠ الخامس من النجاسات الدم من ذي النفس السائلة
- ٢٨٢ السادس من النجاسات الكلب السامع الخنزير البريان
- ٢٨٤ الثامن الخنزير بأقسامها
- ٢٨٦ البحث في الروايات الموهمة لطهارة الخنزير
- ٢٨٧ البحث في عصارة العنب
- ٢٨٨ إذا نش العصير أو غلى حرم
- ٢٨٩ إذا ذهب ثلثا العصير بالنار صار حلالاً
- ٢٩٠ التكلم حول العصير الزبيبي
- ٢٩١ عصير الزبيب هل يتنجس بالغليان؟
- ٢٩٣ بيان حكم النبيذ

- ٢٩٤ التاسع في نجاسة الفقاغ
- ٢٩٥ العاشر عرق الجنب من الحرام
- ٢٩٧ بيان الأقوال في عرق الجنب من الحرام
- ٢٩٨ حكم عرق مطلق الجنب
- ٢٩٨ الحادي عشر: عرق الإبل الجلانة
- ٢٩٩ الثاني عشر: الكافر بأقسامه
- ٣٠١ حكم الكتابي
- ٣٠٢ هل الكتابي نجس أم لا؟
- ٣٠٣ ما استدله به على طهارة أهل الكتاب
- ٣٠٤ المراد بطعام أهل الكتاب الحبوب
- ٣٠٥ ما استدله به على طهارة أهل الكتاب وحوايه
- ٣٠٧ حكم منكر الضروري
- ٣٠٩-٣٠٨ كمر منكر الضروري كالحقارح والنواصب
- ٣١١ حكم الفلاة والمهسة والمشبة
- ٣١٢ حكم الهبرة والمفوضة
- ٣١٣ حكم المخالفين غير النواصب
- ٣١٤ استدلال صاحب الحقائق لنجاسة المخالفين وجوانه
- ٣١٦ فصل في أحكام النجاسات وهي أمور
- ٣١٧ هل يكون المتنجس منجباً؟
- ٣١٨ بعض الروايات الدالة بظاهاها على عدم تنجيس المتنجس
- ٣٢٠ حرمة تنجيس المساجد
- ٣٢١ وجوب إزالة النجاسة عن المساجد
- ٣٢٣ وجوب إزالة النجاسة عن بدن المصلي ولباسه
- ٣٢٤ فصل في النجاسات المعفوعة في الصلاة
- ٣٢٦ الدم المعفوع في الصلاة هو دم القروح والجروح والدم أقل من الدرهم

- ٣٣٠ أكلماء الثلاثة غير معفو عنها في الصلاة
 ٣٣١ الصلاة في دم نجس العين باطلة مطلقاً
 ٣٣٢ من النجاسات المعفوعة عنها نجاسة ثوب المريية
 ٣٣٣ وهل يكون بدن المريية بمنزلة ثوبها؟
 ٣٣٤ وحوب القمل من البول مرتين
 ٣٣٦ كفاية غسل البول بالماء الحار وماء الحمام مرة
 ٣٣٧ هل يكفي غسل المتنجس بالبول مرة؟
 ٣٣٩ فيما اذا صلى في النجس جاهلاً بالحكم أو الموضوع
 ٣٤٦ فيما اذا صلى ثم رأى الدم في ثوبه

٣٤٧ المبحث الثاني عشر في المظهرات أوها الماء

- ٣٤٨ من المظهرات الشمس
 ٣٥٠ من المظهرات النار
 ٣٥٣ الرابع من المظهرات الاسلام
 ٣٥٥ هل تقبل توبة المرتد الفطري؟
 ٣٥٦ الخامس زوال عين النجس عن طاهر الحيوان وباطن الانسان
 ٣٥٨ السادس من المظهرات غيبة المسلم
 ٣٥٩ السابع الأرض
 ٣٦١ الثامن ماء الفيث

٣٦٥ المبحث الثالث عشر في أحكام آنية الذهب والفضة

- ٣٦٦ حرمة الأكل والشرب في آنية الذهب والفضة
 ٣٦٩ حكم الاناء المفصص والأكل والشرب منه

المبحث الرابع عشر في أحكام اللحوم والشحوم والجلود المشكوكة التذكية

٣٧٠

٣٧١

اعتبار العلم في الصيد بأن سلاحه قتلته

٣٧٢

طهارة الجلد المأخوذ من يد المسلم

٣٧٣

طهارة الجلد المأخوذ من سوق المسلمين

٣٧٤

المبحث الخامس عشر في كيفية غسل الأواني

٣٧٥

كيفية غسل الإناء الذي ولع فيه الكلب

٣٧٩

في حكم الإناء الذي شرب منه الخنزير

٣٨٠

كيفية غسل مطلق الإناء

٣٨١

خاتمة كتاب الطهارة والحمد لله

ترجمة مؤلف هذا الكتاب

هو محمد هادي المقدس النجفي ابن المرحوم المفقود له الخاج الشيخ علي المقدس الرشتي مولداً وانبجى مسكناً ومدفناً أعلى الله مقامه، ولد المؤلف في العشر الأخير من شهر ربيع الثاني من سنة ألف وثلاثمائة وأربع وأربعين هجرية في السجف الأشرف على مشرقها ألف ألف صلاة وسلام وتحية، وتلمذ بمصر السطوح على جماعة من أفاضل ذلك العهد الى أن بلغ الى الروضة البهية وقوانين الأصول، ثم، انتقل في سنة ألف وثلاثمائة وثمانية وستين الى ايران فلقطن في بلدة قم المحمية من طوارق الحداث حرم أهل البيت وعشر آل محمد عليهم السلام فأخذ العلم من أفاضلها الى أن فرغ من السطوح ثم حصر الخارج من السطوح فحضر دروس سيدنا الأعظم آية الله الخاج السيد حسين الطباطبائي البروجردى قدس سره و دروس سيدنا الأستاذ آية الله الخاج السيد محمدرضا الموسوي الكلبيبگاني دام ظله وغيرهما من الأعظم الى أن بيع بحمد الله الى مرتبة الاجتهاد.

مؤلفات المؤلف

- ١- كتاب الطهارة وهو هذا الكتاب الذي بين يديك وهو من تقارير بحث آية الله الكلبيبگاني وهو حاو على معظم محوٲ كتاب الطهارة على نحو الا يحار وهو يحتوي على خمسة عشر بحثاً من محوٲ كتاب الطهارة فلا حظ.
- ٢- ايضاً كتاب الطهارة تقارير أبحاث سيدنا الاستاد آية الله البروجردى الآ أنه غير تام فإنه قد قرر قليلا من محوٲ الطهارة ثم فاحأه الأجل فانتقل الى حوار رصوان الله، وذلك في سنة ألف وثلاثمائة وثمانين من الهجرة، فانتسبنا بعد ارتحال المولم عصائب لانتحصى ودامت بل اشتدت الى رماسا هذا ولعل الله يعرج عنا وعن جميع المؤمنين بكشف هذه المصائب بيد الحق ابن الحسن عليها السلام.

٤٣: مرقاة الكمال في مجتدين صيحين يحتويان على ٦٠ موضوعاً من الموضوعات الهامة الإسلامية مفيدة للخطب والوعاظ الكرام جداً، وقد انطبع المجلد الأول في أربعين باباً و ٧٠٠ صفحة، لاحظ فهرس الكتاب وهو من صفحته ١٢ الى ١٦.

٥ الى ٩: حودسارى انسان وهو في حمة مجندات وهذا الكتاب بالفارسية ترجمها الآيات والروايات الموحدة في كتاب مرقاة الكمال بكيفية خاصة حيث أوصحها بما كثيراً في مرقاة الكمال وقد يتا في الكتابين. أعنى مرقاة لكان وخود سارى في كل باب، المفاسد الموحدة في اجتماعاً هذا.

١٠: كتاب الخلق من تقريرات بحوث صيدا الأمتاد آية الله الكلپايگانی وقد جمعنا فيه جميع واجبات الخج والعمرة وواحداث الاحرام ومحرمات وقد هاننا ذكر مقدمات الخج والمصرة.

١١: كتاب السبع من تقريرات بحث آية الله المذكور إلا أنه حفظه لله لم يذكر من هذا المبحث الا قليلاً من كثير فترك هذا المبحث وشرع في كتاب القضاء.

١٢: كتاب القضاء من تقريرات بحث آية الله الكلپايگانی ايضاً.

١٣: كتاب الشهادات من تقريرات بحثه دام طله ايضاً.

١٤: كتاب الحدود وقد ذكر مدخله مبحث حد الزنا وحد الطواط ثم هاجاه المرض ونسأل الله تعالى أن يعافيه عافية كاملة حتى يمكنه أن يتمم هذا المبحث الجليل بل يطيل عمره الى ظهور مولانا الحجة عجل الله تعالى فرجه بمناه محمد وآله.

١٥: هبة الأحياب وهو أول مؤلفات المؤلف وقد اشتمل الكتاب المذكور على ثلاثة وثمابين باباً وقتصرننا في هذا الكتاب على ذكر الروايات فقط بخلاف مرقاة الكمال فانه قد صدرنا أكثر أبوابه بذكر آية او آيتين أو أكثر ثم عقيسها بتفسيرها، وكذا الروايات قد عقيسها بتوضيحها وتشرحها وبيان لغاتها المشككة فنية الأحياب كالمختصر لمرقاة الكمال إلا أنه حاو على بعض الأبواب الذي خلى منه مرقاة الكمال.

١٦: كتاب أحسن الحكايات وهو حاو على مائة وأربع عشر حكاية على عدد السور المباركة القرآنية، وقد جمعنا هذا الكتاب من خمسة وعشرين كتاباً تقريباً من كتب العامة والخاصة وجمنا فيه من الروايات والحكايات اللطيفة الطريفة العجيبة التي قل من سمعها،

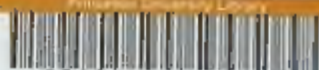
وقد بينا اللغات المشكلة فيها تحت الصفحة او بعد الفراغ من الحكاية.
 ١٧ و ١٨ بهنرين داستاسها في محلدين وهو لمارسية وترجمة بكتاب أحسن الحكايات،
 الى غير ذلك من مؤلفاته في الفقه والأصول التي لم نخرج الى ايض، والحمد لله رب العالمين
 والصلاة والسلام على سيدنا وبينا محمد وآله الطاهرين الغر الميامين

٢٥ ذي القعدة الحرام يوم دحو الأرض من سنة ١٤٠٧ هجرية

المؤلف: محمد هادي المقدس الجلي







32101 059054237



国会図書館
蔵書印
(1) 国会図書館蔵書印

1985.5.25